الحرب والتغيير في السياسة العالمية

روبرت غيلبن

ترجمة

عمر سعيد الأيوبي

مؤسسة محمد بن راشد آل مكتوم
MOHAMMED BIN RASHID AL MAKTOUM FOUNDATION

دار الكتاب العربي
بيروت - لبنان

الحرب والتغيير في السياسة العالمية

روبرت غيلبن

ترجمة

عمر سعيد الأيوبي





الحرب والتغيير في السياسة العالمية

يقدّم كتاب «الحرب والتغيير في السياسة الدولية» إلى القارئ نظرية جديدة مهمة عن تغيّر السياسة الدولية - إطار فكري يمكن أن يحوّل طريقة تفكيرنا في العلاقات الدولية. يرى الدكتور غيلبن أن الطبيعة الأساسية للعلاقات الدولية لم تتغيّر على مرّ آلاف السنين. وهو يستخدم التاريخ وعلم الاجتماع والنظرية الاقتصادية لتحديد القوى التي تُحدث التغيير في النظام العالمي. ويركّز في بحثه على النموّ التفاضلي للقوة في النظام الدولي وعلى نتيجة عدم التكافؤ هذا. إن حدوث تغيّر في ميزان القوى - الاقتصادية والعسكرية - يضعف أسس النظام القائم لأن من يكتسب القوة يرى تراجعاً في تكاليف تغيير النظام وتزايداً في منافع ذلك. ونتيجة ذلك، كما يؤكّد غيلبن، تسعى الجهات الفاعلة إلى إحداث تغيير في النظام من خلال التوسّع الإقليمي أو السياسي أو الاقتصادي حتى تفوق التكاليف الحدية لاستمرار التغيير المنافع الحدية الناتجة عنه. وعندما تكتسب الدول القدرة على تغيير النظام وفقاً لمصالحها، فإنها ستسعى إلى تحقيق ذلك - إما بزيادة الكفاءة الاقتصادية وتعظيم المكاسب المتبادلة، وإما بإعادة توزيع الثروة والقوة وفقاً لمصلحتها.

روبرت غيلبن جونيور هو أستاذ العلاقات الدولية في جامعة برنستون.

9 789953 278698

الحــرب والتغيير
في
السياسة العالمية

الحرب والتغيير في السياسة العالمية

روبرت غيلبن

ترجمة

عمر سعيد الأيوبي





بيروت - لبنان

الحرب والتغيير في السياسة العالمية

ISBN: 978-9953-27-869-8

Authorized Translation from the English Language Edition:

War and Change in World Politics

Dar Al Kitab Al Arabi دار الكتاب العربي

ص. ب. P.O.Box 11-5769
بيروت، 1107 2200 لبنان Beirut 1107 2200 Lebanon
هاتف Tel (+961 1) 800811-862905-861178
فاكس Fax (+961 1) 805478
بريد إلكتروني E-mail daralkitab@idm.net.lb

www.dar-alkitab-alarabi.com

صدرت هذه الطبعة باتفاقية نشر خاصة بين الناشر دار الكتاب العربي
ومؤسّسة محمد بن راشد آل مكتوم

المحتويات

رسالة مؤسسة
محمد بن راشد آل مكتوم

عزيزي القارىء:

في عصر يتسم بالمعرفة والمعلوماتية والانفتاح على الآخر، تنظر مؤسسة محمد بن راشد آل مكتوم إلى الترجمة على أنها الوسيلة المثلى لاستيعاب المعارف العالمية، فهي من أهم أدوات النهضة المنشودة. وتؤمن المؤسسة بأن إحياء حركة الترجمة، وجعلها محركاً فاعلاً من محركات التنمية واقتصاد المعرفة في الوطن العربي، مشروع بالغ الأهمية ولا ينبغي الإمعان في تأخيره.

فمتوسط ما تترجمه المؤسسات الثقافية ودور النشر العربية مجتمعة، في العام الواحد، لا يتعدى كتاباً واحداً لكل مليون شخص، بينما تترجم دول منفردة في العالم أضعاف ما تترجمه الدول العربية جميعها.

أطلقت المؤسسة برنامج «ترجم»، بهدف إثراء المكتبة العربية بأفضل ما قدّمه الفكر العالمي من معارف وعلوم، عبر نقلها إلى العربية، والعمل على إظهار الوجه الحضاري للأمة عن طريق ترجمة الإبداعات العربية إلى لغات العالم.

ومن التباشير الأولى لهذا البرنامج إطلاق خطة لترجمة ألف كتاب من

اللغات العالمية إلى اللغة العربية خلال ثلاث سنوات، أي بمعدل كتاب في اليوم الواحد.

وتأمل مؤسسة محمد بن راشد آل مكتوم في أن يكون هذا البرنامج الاستراتيجي تجسيداً عملياً لرسالة المؤسسة المتمثلة في تمكين الأجيال القادمة من ابتكار وتطوير حلول مستدامة لمواجهة التحديات، عن طريق نشر المعرفة، ورعاية الأفكار الخلاَّقة التي تقود إلى إبداعات حقيقية، إضافة إلى بناء جسور الحوار بين الشعوب والحضارات.

للمزيد من المعلومات عن برنامج «ترجم» والبرامج الأخرى المنضوية تحت قطاع الثقافة، يمكن زيارة موقع المؤسسة: www.mbrfoundation.ae.

عن المؤسسة

انطلقت مؤسسة محمد بن راشد آل مكتوم بمبادرة كريمة من صاحب السمو الشيخ محمد بن راشد آل مكتوم نائب رئيس دولة الإمارات العربية المتحدة رئيس مجلس الوزراء حاكم دبي، وقد أعلن صاحب السمو عن تأسيسها، لأول مرة، في كلمته أمام المنتدى الاقتصادي العالمي في البحر الميت ـ الأردن في أيار/مايو 2007. وتحظى هذه المؤسسة باهتمام ودعم كبيرين من سموِّه، وقد قام بتخصيص وقفٍ لها قدره 37 مليار درهم (10 مليارات دولار).

وتسعى مؤسسة محمد بن راشد آل مكتوم، كما أراد لها مؤسسها، إلى تمكين الأجيال الشابة في الوطن العربي، من امتلاك المعرفة وتوظيفها بأفضل وجه ممكن لمواجهة تحديات التنمية، وابتكار حلول مستدامة مستمدة من الواقع، للتعامل مع التحديات التي تواجه مجتمعاتهم.

تمهيد

حدد بريان باري في كتابه الممتاز "علماء الاجتماع والاقتصاد والديمقراطية" Sociologists, Economists and Democracy (1970) وحلل اثنين من أهم نُهُج التنظير في العلوم الاجتماعية المعاصرة وتناولهما بالتحليل: الطرق الاجتماعية والاقتصادية لبناء النظرية. وستستلهم هذه الدراسة الأفكار العميقة التي يقدمها هذان النوعان من النظريات الاجتماعية في محاولة لفهم التغير السياسي الدولي. يقدّم كل نوع من أنواع النظرية الاجتماعية مساهمته الخاصة. غير أننا سنعتبرهما إيحائيين بدلاً من منهجيتين تطبّقان تطبيقاً صارماً. وهكذا ستُبحث مواطن قوتهما وضعفهما هنا بإيجاز لتعريف القارئ بالخلفية الفكرية والمنهجية الأساسية المتبعة في هذا الكتاب.

تتسم نظرية علم الاجتماع بتشديدها على المجتمعات أو النظم الاجتماعية بأكملها. وعلى الرغم من تفاوت تعريفات النظم الاجتماعية، فإن لديها فكرة مشتركة على العموم عن مجموعة من العناصر المحدّدة التي تتميّز بعلاقات بينية صريحة أو ضمنية. وسواء أكانت هذه العناصر أفراداً أم جماعات أم أدواراً اجتماعية أم عوامل أخرى، فإن نظرية علم الاجتماع تفترض أن السلوك الفردي تفسره طبيعة النظام ومكان المرء فيه. النظام الاجتماعي هو العامل الأولي المحدِّد للسلوك سواء بالتنشئة الاجتماعية للفاعل

بالنسبة إلي مجموعة معينة من المعايير والقيم، أو بممارسة قيود عليه. باختصار، الكل أعظم من مجموع أجزائه ويجب أن يكون النظام الاجتماعي نفسه بؤرة التنظير.

خلافاً للنهج الشامل لنظرية علم الاجتماع، تركّز النظرية الاقتصادية، أو ما يسميه بعضهم نظرية الاختيار العقلاني، على الفرد (Becker, 1976, p.5; Rogowsky, 1978). ويفترض أن العقلانية تحدّد سلوك الفرد بأكمله، أي أن الأفراد يسعون إلى تعظيم، أو على الأقل إشباع، قيم أو مصالح معينة بأقل تكلفة ممكنة. وفي هذا الإطار، تنطبق العقلانية على المسعى فقط لا على النتيجة. فالفشل في تحقيق هدف ما بسبب الجهل أو أي عامل آخر لا يلغي المقدّمة المنطقية بأن الأفراد يتصرّفون بناء على حساب التكلفة/المنفعة أو الوسيلة/الغاية. أخيراً، فإنها ترى أن الأفراد سيتابعون أهدافهم حتى التوصّل إلى توازن السوق، أي أنهم سيسعون لتحقيق هدف ما إلى أن تتساوى التكاليف المصاحبة مع المنافع المتحقّقة. ويحاول الاقتصاديون تفسير السلوك الإنساني، بمتابعة هذه الافتراضات الفردية والعقلانية.

يكمن موطن قوة النهج الاجتماعي في العوامل المحدّدة الهيكلية والمؤسسية. فالأفراد يختارون ويتصرفون في عالم من القواعد والمعايير التي ليست من صنعهم تماماً. كما أن هذه القواعد والهياكل الاجتماعية المقيدة لا يمكن اختزالها تماماً بالمصلحة الذاتية، ففي كثير من الأحيان ينظر إلى الأفراد بأنهم يتصرفون بطرق تتعارض مع مصالحهم الذاتية. وعلى الرغم من أن الأفراد (يتصرفون بمفردهم أو من خلال جماعات أو دول) يسعون إلى تغيير القواعد والهياكل تبعاً لمصالحهم، فإنهم لا يستطيعون البتة الهروب تماماً من قيود الهياكل الاجتماعية. وكما أكّد بيرسي كوهين (Cohen, 1968, p. 126)، على الرغم من أن الأفراد والجماعات يحاولون تعزيز مصالحهم، فإن أفعالهم تؤدي دائماً إلى نتائج غير متوقّعة. فكلا المصالح الذاتية والهياكل الاجتماعية عوامل محددة للسلوك الإنساني.

تكمن قوة النظرية الاقتصادية في أنها تجسّد مفهوماً عاماً للتغيير الاجتماعي والسياسي الذي يمكن أن يكون مفيداً في فهم التغيّر السياسي الدولي. وكما رأى جون هارسانيي، فإن مشكلة التغيّر الاجتماعي "يجب أن تفسّر في نهاية المطاف من ناحية الدوافع الشخصية التي تحفز بعض الأشخاص على تغيير سلوكهم" (Harsanyi, 1969, p. 532). أي أن نظرية التغيير تسعى إلى شرح لماذا "يقرر بعض الأشخاص أن وجود نوع جديد من الترتيب المؤسسي يفيد مصالحهم على نحوٍ أفضل" (Harsanyi, 1969, p. 532). وهي تركّز على كيفية تأثير التغيّرات التكنولوجية والاقتصادية وسواها من التغيرات على قوة الأفراد (المنتظمين في ائتلافات ودول) ومصالحهم، وبالتالي تؤثّر عليهم لتعديل سلوكهم ومؤسساتهم.

تقوم هذه الرؤية الاقتصادية للتغيير الاجتماعي والسياسي على فرضية أن المصالح الذاتية والقوة النسبية للأعضاء الأفراد هي التي تحدّد أساساً غايات وطبائع المؤسسات الاجتماعية وطبائعها. ووفقاً لقول جيمس بوكانان، "تفهم البنية السياسية بأنها شيء يبرز من اختيارات الأفراد المشاركين" (Buchanan, 1966, p. 26). ويستخدم الأفراد والجماعات وغيرهم من الجهات الفاعلة قواهم لإنشاء المؤسسات الاجتماعية والسياسية التي تفيد مصالحهم. وبالتالي فإن أهداف المؤسسة الاجتماعية أو السياسية تعكس أساساً مصالح أعضائها الأكثر قوة. وعندما تتغيّر هذه المصالح أو القوى النسبية للأفراد (أو الجماعات والدول)، فستحدث محاولات لتغيير طبيعة المؤسسة وأهدافها لكي تعكس التغيّرات المهمة التي طرأت على المصلحة والقوة.

الميزة الثانية لنظرية الاختيار العقلاني أن باستطاعتها الاستفادة من قوام نظرية اقتصادية واسعة ومجرّبة. بل إن الاقتصاد يقدّم نظرية عالية التطوّر للسلوك الاجتماعي، ولذلك السبب فقد طبّقت النظرية الاقتصادية على مجموعة دائمة التوسّع من الظواهر الاجتماعية والسياسية. وفي بعض

الحالات، بلغ تطبيق النظرية الاقتصادية على سلوك معروف تقليدياً بأنه غير اقتصادي مثل الانتحار أو اختيار شريكة الزواج حد السخافة. مع ذلك، فإنها إذا استخدمت بحكمة، فإن قوانين الاقتصاد الجزئي (الطلب والمنفعة الحدية والغلّة المتناقصة)، بالإضافة إلى قوانين المالية العامة والفئات الفرعية الأخرى لعلم الاقتصاد، يمكن أن تساعد في شرح السلوك السياسي.

وهكذا توحي النظرية الاقتصادية بأن دراسة التغيير السياسي الدولي يجب أن ينظر في كيفية تأثير التطورات السياسية والاقتصادية والتكنولوجية على المداخيل (القوى) النسبية للجهات الفاعلة السياسية والتكاليف اللازمة لتحقيق الأهداف التي تنشدها الجماعات والدول. وهكذا ترى هذه الدراسة أن دولة أو مجموعة ما ستحاول تغيير النظام السياسي استجابة للتطوّرات التي تزيد قوّتها السياسية أو تنقص تكاليف تعديل الترتيبات الأمنية وستواصل جهودها حتى التوصّل إلى توازن بين تكاليف إحداث مزيد من التغيير ومنافعه[1].

على الرغم من أن من المفيد الافتراض بأن النظم الاجتماعية والمؤسسات السياسية تظهر بفعل قرارات الجهات الفاعلة القوية سعياً وراء المصالح المدركة، فإن الترتيبات الاجتماعية الناتجة لا تخضع بالضرورة لإرادة هؤلاء الفاعلين أو سيطرتهم التامة. وعندما تتخذ المؤسسات الاجتماعية والسياسية مكانها فإنها تعمل وفقاً لمنطقها. على سبيل المثال، تنشئ أفعال الأفراد المستهلكين أو البائعين سوقاً اقتصادية، لكن هؤلاء الأفراد لا يستطيعون التحكّم بالسعر الذي يبيعون فيه السلع أو يشترونها في سوق تنافسية حرة. وعلى نحو ذلك، كما أشار والتز (Waltz 1979)، تصوغ الدول فرادى نظاماً دولياً ما، لكن ليس لديها سوى سيطرة محدودة على عملياته

(1) من الأمثلة الجديرة بالذكر عن هذا النهج للتغيير السياسي نهج هاسكل (Haskel, 1976) الذي طبّق نظرية الخيار العقلاني على اتخاذ قرارات السياسة الخارجية. ويعدّ كتاب هاسكل جهداً رائداً يستحقّ اهتماماً أكبر من الاهتمام الذي لقيه حتى الآن.

وعليها أن تتوافق بدرجات متفاوتة مع منطق النظام التنافسي الفوضوي للدول المتفاعلة. تشير ملاحظة والتز الثاقبة إلى قيمة النهج الاجتماعي (أو نهج النظم) في نظرية العلاقات الدولية.

نظراً لأن هذا الكتاب يحلل التغير السياسي في الماضي، بالإضافة إلى العالم المعاصر، فثمة سؤال ذو صلة قد يثار حول ما إذا كانت النظرية الاقتصادية قابلة للتطبيق الشامل أم لا. وهل تنحصر منفعتها باقتصادات السوق المكونة من أشخاص استحواذيين يسعون وراء مصالحهم الذاتية العقلانية[2]؟ وسنفترض في هذا الكتاب أن العقلانية غير مقيّدة تاريخياً أو ثقافياً ولكن الأفراد في كل المجتمعات الماضية والحاضرة يحاولون تحقيق مصالحهم وأهدافهم بأكفإ الوسائل الممكنة. غير أن المصالح أو الأهداف المحدّدة التي يسعى إليها الأفراد ومقدار مناسبة الوسائل التي يستخدمونها تتوقّف على المعايير الاجتماعية والبيئة المادية السائدة. لذا على الرغم من أننا نستخدم هنا الطريقة الاقتصادية للتحليل في مسعى لفهم التغيّر السياسي، فإننا نقدّر أن المنظور الاجتماعي ضروري أيضاً لفهم إطار السلوك العقلاني. باختصار، يجب أن يتكامل النهجان الاقتصادي والاجتماعي لشرح التغيّر السياسي الدولي.

وهكذا فإن هذه الدراسة ستستفيد من النهجين الاجتماعي والسياسي للنظرية الاجتماعية في محاولة لتطوير نظرية أو مفهوم للتغيّر السياسي الدولي. وفي الوقت نفسه، فإننا ندرك القيود الشديدة لنوعي النظريات الاجتماعية وأنه على الرغم من أن كل نهج يعوّض جزئياً عن مواطن ضعف الآخر، فإن ائتلاف النهجين لا يقدّم تفسيراً شاملاً للتغيّر السياسي ولا يحل

(2) كانت هذه القضية الجوهرية الشكلية موضوع أخذ وردّ شهير بين عالم الانثروبولوجيا ملفيل هيرسكوفيتس والاقتصادي فرانك نايت. وقد تخلّى هيرسكوفيتس في نهاية المطاف عن المحاجة ووضع كتاباً لا سابق له يطبّق النظرية الاقتصادية على المجتمعات غير المتركّزة على السوق والبدائية.

المعضلة الأساسية لعلم الاجتماع: تفسير المسائل التافهة بدقة أو معالجة المسائل المهمة بانعدام دقة. وفي هذه الدراسة اخترنا اتباع المسار الأخير اعتقاداً منا بأن الأخطاء المحتملة وبعض الإفراط في التبسيط هي الثمن الذي على المرء أن يدفعه للتعامل مع القضايا المهمة في عصرنا. ولا تكون هذه التضحية بالدقة مبرّرة إلا إذا أوضحت هذه الدراسة قضايا الحرب والتغيير في عالم السياسة أكثر مما حجبت.

لقد استفدت استفادة عظيمة في وضع هذا الكتاب من مساعدة الآخرين. فقد قدّم معهد لهرمان في مدينة نيويورك التمويل الأولي والتشجيع الفكري. وقدّمت مؤسسة روكفلر وبرنامجها عن دراسات الصراع دعماً مالياً إضافياً. ومنحتني جامعة برنستون إجازة من مسؤولياتي التعليمية والأكاديمية؛ وساعدتني كلية وودرو ويلسون ومركز الدراسات الدولية فيها بطرق مادية وسواها. لذا فإنني أتقدّم إلى كل هذه المؤسسات بالشكر لتمكيني من إتمام هذا الكتاب.

وأودّ أن أتقدّم بالشكر لكل الأشخاص الذين انتقدوا المخطوطة أو ساعدوني بطرق أخرى. وأعبّر عن تقديري العميق على وجه الخصوص لعدد من الزملاء والطلاب وسواهم على ملاحظاتهم على المخطوطة: ديفيد كابلو، ومايكل دويل، وروبرت هيلبرونر، ومايلز كاهلر، وبيتر كاتزنشتين، وماريون ج. ليفي جونيور، وجيم كيغل، وروبرت كيوهين، ومايكل لوريو، ومايكل ماستاندو، ورالف بتمان، ومارك أ. سينز، وديفيد سبيرو، وكنيث ن. والتز. كما أنني مدين لزميلي ويليام برانسون لاقتراحه ملاءمة النظرية الاقتصادية في السعي لتفسير التغيّر السياسي وتدريسه الاقتصاد لي على مدى سنوات. كما استفدت كثيراً من المشاركين في حلقتي الدراسية للطلاب المتخرّجين في كلية بوسطن وجامعة ستانفورد. فقد أثاروا من القضايا أكثر مما كان بوسعي الإجابة عنها. وأشكر أيضاً لسكرتيرتي دوروثي غرونت، وكذلك وينفريد دوناهو على خدماتهما الطباعية المهنية وإعداد المخطوطة.

وقد نسّقت زوجتي جين كل العمل من وراء الستار كمحرّرة ودافعة على العمل وناقدة بامتياز.

أخيراً أودّ أن أعبّر عن تقديري للراحل هارولد سبراوت الذي أهديت إليه هذا الكتاب. فمع أنه لم يقرأ النص قط، ولم يكن يعلم حتى بوجوده، وربما كان رفض الكثير مما جاء فيه، فإنه أسهم في فكرته وأثّر فيه وفي مؤلّفه بطرق أكثر مما كان يعتقد. لقد كان قائداً رائعاً في الدراسة الأميركية للعلاقات الدولية، وفي مقدّمة هذا الميدان على الدوام. وستبقى ذكراه حاضرة دائماً لدى كل من كان منا محظوظاً بمعرفته وزمالته.

المقدمة

في السبعينيات (1970يات) والثمانينيات (1980يات) أشارت سلسلة من الأحداث الدراماتيكية إلى أن العلاقات الدولية تشهد اضطراباً كبيراً. فقد ألغيت على عجل مجموعة من العلاقات والتفاهمات الراسخة منذ مدة طويلة والمستقرّة في الظاهر. وأدرك القادة السياسيون والمراقبون الأكاديميون والرجل الشهير في الشارع فجأة أن أزمة الطاقة، والأحداث الدراماتيكية في الشرق الأوسط، والتوتّرات في العالم الشيوعي كانت تطوّرات جديدة لنظام مختلف نوعياً عن تلك التي حدثت في العقد الماضي. فقد أشارت هذه التطوّرات وكثير غيرها في المجالات السياسية والاقتصادية والعسكرية إلى تحوّلات بعيدة الأثر في التوزيع الدولي للسلطة، وانطلاق قوى اجتماعية سياسية جديدة، وإعادة ترتيب العلاقات الدبلوماسية على مستوى العالم. وفوق ذلك كله، كشفت هذه الأحداث والتطوّرات أن النظام الدولي المستقرّ نسبياً الذي عرفه العالم منذ نهاية الحرب العالمية الثانية دخل فترة تغيّرات سياسية غامضة.

إن عصرنا ليس العصر الأول الذي تكشف فيه سلسلة من الأحداث الدراماتيكية الفجائية عن تغيّرات أساسية في القوة العسكرية، والمصلحة الاقتصادية، والتوافقات السياسية. ففي القرن العشرين حدثت بالفعل تطوّرات

ذات أحجام مماثلة في العقود التي سبقت الحربين العالميتين الأولى والثانية. وقد أحدث هذا الإدراك للمخاطر الكامنة في فترات انعدام الاستقرار والتغيّر السريع عدم ارتياح وخوفاً عميقين. ينمو الخوف من احتمال خروج الأحداث عن السيطرة وانغماس العالم ثانية في حريق مدمّر. ويلتفت العلماء والصحافيون وغيرهم إلى التاريخ للحصول على توجيه، ويتساءلون إذا كان نمط الأحداث الراهن يشبه نمط سنة 1914 أو 1939 (Kahler, 1979-80).

تثير هذه التطورات المعاصرة ونتائجها الخطيرة عدداً من الأسئلة فيما يتعلق بالحرب والتغيّر في العلاقات الدولية. كيف يحدث التغير على مستوى العلاقات الدولية وما هي الظروف التي يحدث فيها؟ ما هي الأدوار التي تلعبها التطوّرات السياسية والاقتصادية والتكنولوجية في إحداث التغيير في النظم الدولية؟ أين يكمن خطر الصراع العسكري الحاد في أوقات الاضطراب الاقتصادي والسياسي السريع؟ والأهم من ذلك كله، هل الإجابات المستقاة من تفحّص الماضي صالحة للعالم المعاصر؟ بعبارة أخرى، ما مدى التغيّر الذي أحدثته التطوّرات الاجتماعية والاقتصادية والتكنولوجية، مثل تزايد الاعتماد المتبادل الاقتصادي بين البلدان ومجيء الأسلحة النووية، في دور الحرب في عملية التغيّر السياسي الدولي؟ هل هناك أي سبب للأمل بأن يكون التغيّر السياسي حميداً أكثر في المستقبل مما كان عليه في الماضي؟

يرمي هذا الكتاب إلى استعراض كل هذه القضايا. وفي هذا المسعى نحاول تطوير فهم للتغيير السياسي أكثر منهجية من الفهم السائد حالياً. ولا ندعي تطوير نظرية عامة في العلاقات الدولية تزوّدنا ببيان تفسيري شامل. بدلاً من ذلك، سنحاول تقديم إطار للتفكير في مشكلة الحرب والتغيير في السياسة العالمية. ويرمي هذا الإطار الفكري لأن يكون بمثابة أداة تحليلية تساعد في تنظيم التجربة الإنسانية وشرحها. وهو لا يشكّل تفسيراً علمياً صارماً للتغيير السياسي. وإنما الأفكار المقدّمة عن التغيير السياسي العالمي تعميمات تستند إلى ملاحظات للتجربة التاريخية وليست مجموعة من الافتراضات التي اختُبرت

علمياً بالشواهد التاريخية. وقد اقتُرحت كرواية معقولة لكيفية حدوث التغيير السياسي[1].

لتحقيق هذه الغاية نقوم بعزل أوضح الأمور المنتظمة والأنماط المرتبطة بالتغيرات في النظم الدولية وتحليلها. غير أننا لا نزعم اكتشاف "قوانين التغيير" التي تحدد متى يحدث التغيير السياسي أو ما هو المسار الذي سيتبعه[2]. بل على العكس، الموقف المتخذ هو أن التغيّرات السياسية الكبرى هي نتاج التقاء مجموعات من التطورات الفريدة وغير المتوقعة. غير أننا نزعم أن من الممكن تحديد الأنماط المتكرّرة، والعناصر المشتركة، والميول العامة عند نقاط التحوّل الكبرى في التاريخ. وكما قال الاقتصادي البارز ويليام آرثر لويس، "إن عملية التغير الاجتماعي اليوم مماثلة لما كانت عليه قبل 2000 عام إلى حد كبير... بإمكاننا معرفة كيف يحدث التغيير إذا حدث؛ لكننا لا نستطيع التنبّؤ بما هو التغيير الذي سيحدث" (Lewis, 1970, pp. 17-18).

إن مفهوم التغيير السياسي المقدّم في هذا الكتاب غير تنبّئي، شأنه في ذلك شأن كل العلوم الاجتماعية تقريباً. بل إن الاقتصاد ليس تنبئياً إلا في نطاق ضيق من القضايا (Northrop, 1947, pp. 243-5). فمعظم النظريات المزعومة في مجال علم السياسة وفي مجال العلاقات الدولية الفرعي هي في الواقع هياكل وصفية، تزودنا في أحسن الأحوال بإطار افتراضي ومجموعة من الأسئلة التي تساعدنا في تحليل نوع من الظواهر وتفسيره. (Hoffmann, 1960, p. 40). وهكذا قدم كنيث والتز في كتابه

(1) غير أن هذه الافكار قابلة لان تترجم من حيث المبدإ إلى افتراضات مختبرة محددة. ونرى أن ذلك ممكن لقسم كبير منها على الأقل. ويتطلّب تنفيذ هذه المهمة، أو جزء منها، كتاباً آخر.

(2) يُستخدم مصطلح "قانون" عدة مرات في هذا الكتاب. وفي كل حالة يفسّر القانون بأنه ميل عام يمكن أن تصدّه تطوّرات اخرى. وقد أخذ هذا المفهوم من بيكلر (Baechler, 1975, p. 52).

المثير للاهتمام "*الإنسان والدولة والحرب*" *Man, the State and War* شرحاً للحرب بصورة عامة، ولكن من دون وسائل التنبؤ بأية حرب معينة (Kenneth Waltz, 1959, p. 232). وعلى غرار ذلك، تسعى هذه الدراسة إلى تفسير طبيعة تغيّر السياسة الدولية بصورة عامة.

أوضح ويلبرت مور الحاجة إلى فهم أفضل للتغيير السياسي، لا سيما التغيير السياسي الدولي، في الإصدار الأخير من "*الموسوعة الدولية للعلوم الاجتماعية*" *International Encyclopedia of the Social Sciences*: "من المحيّر أنه عندما يتسارع التغير الاجتماعي في عالم التجربة الحقيقي، تميل النظم العلمية التي تتعامل مع أفعال الإنسان ومنتجاته إلى التشديد على الاعتماد المتبادل المنتظم والاستمرارية الساكنة" (Moore, 1968, p. 365).

تحمل تحاليل الكتب الدراسية والأعمال النظرية في العلاقات الدولية حكم مور المتعلق بمعالجة علماء الاجتماع غير الكافية للتغيير السياسي. وعلى الرغم من وجود بعض الاستثناءات المميّزة الحديثة (Choucri and North, 1975; Keohane and Nye, 1977; Waltz, 1979)، فإن قليلاً من هذه الكتب تتعامل مع مسألة التغيّر السياسي بطريقة منهجية. وكما لاحظ ديفيد إيستون بحق، "لقد كان دارسو الحياة السياسية... يميلون إلى نسيان أن المشاكل المهمة حقاً في الأبحاث الاجتماعية تُعنى بأنماط التغيير" (Easton, 1953, p. 42)[3].

تجدر الإشارة، كما لاحظ جوزيف شُمبيتر، إلى أن التطوّر الطبيعي لأي علم يتم من التحليل الساكن إلى التحليل الحركي (الديناميكي)

(3) مما يدل على هذا الإهمال المتواصل أن "*دليل علم السياسة*" *Handbook of Political Science* لا يحتوي على قسم مخصّص لمسألة التغيير السياسي (Greenstein and Polsby, 1975)، ولا يظهر مدخل "التغيير السياسي" في فهرسه العام.

(Schumpeter, 1954b, p. 964). النظرية الساكنة بسيطة ومن السهل إثبات مقولاتها. لكن من الصعب إن لم يكن من المتعذّر، لسوء الحظ، التقدّم إلى دراسة القوى المحرّكة ما لم تتطوّر سكونيات مجال البحث بالقدر الكافي ويستوعب المرء جيداً العمليات الحافلة بالتكرار والظواهر المتكرّرة. ومن هذا المنظور فإن الدراسات المنهجية للعلاقات الدولية مجال فتي وكثير مما يعتبر قوى محرّكة ما هو في الحقيقة سوى جهود لفهم سكونيات تفاعلات نظم دولية معيّنة: المساومات الدبلوماسية والسلوك التحالفي وإدارة الأزمات وسواها. ويثير السؤال بشأن ما إذا كان فهمنا الحالي لهذه النواحي الساكنة متقدّم بالقدر الكافي للمساعدة في تطوير نظرية دينامية تحدياً جدياً لمشروعنا الحالي.

ثمة عامل آخر يساعد في شرح الإهمال الظاهر، حتى السنوات الأخيرة، لمسألة التغيير السياسي وهو ما أسماه ك. ج. هولستي تراجع "النظرية الكبرى" (Holsti, 1971, pp. 165-77). وهناك عنصر مشترك واحد بين الواقعية السياسية لهانز مورغنثاو، ونظرية النظم لمورتون كابلان، والوظيفية الجديدة لإيرنست هاس، بالإضافة إلى كثير من "النظريات الكبرى" الأخرى: البحث عن نظرية عامة للسياسة الدولية. وقد سعى كل منهم بطريقته الخاصة، وبنجاحات متباينة، على حدّ قول مورغنثاو "إلى اختزال حقائق التجربة إلى حالات خاصة لمقولات عامة" (نقلاً عن Holsti, 1971, p. 167). مع ذلك، لم تحظَ أي من هذه الجهود الطموحة لفهم القضايا (الحرب والإمبريالية والتغيير السياسي) بقبول عام. وبدلاً من ذلك، "تركّزت الشواغل الكبرى للمنظرين في العقد الماضي على استكشاف مشاكل محددة، أو وضع فرضيات أو تعميمات تفسّر مجموعات محدودة من الظواهر، لا سيما الحصول على بيانات لاختبار هذه الفرضيات" (Holsti, 1971, p. 171). باختصار، أدى التشديد الحديث على ما يسمّى نظرية متوسّطة المدى، على الرغم من

أهميته بحد ذاته، إلى نتيجة غير مناسبة إذ حوّلت الاهتمام بعيداً عن المسائل النظرية العامة[4].

هناك سبب ثالث لإهمال دراسة التغيير السياسي وهو التحيّز الغربي في دراسة العلاقات الدولية. فالمهنة التي تلتزم فكرياً بفهم التفاعلات بين المجتمعات، والعلاقات الدولية كنظام علمي ضيّقة الأفق وإثنية التوجّه بشكل ملحوظ. إنها أساساً دراسة لنظام الدولة الغربية، كما أن قسماً كبيراً من الأدبيات القائمة مخصّص للتطوّرات التي حدثت منذ نهاية الحرب العالمية الثانية. وهكذا فقد شدّدت المهنة على التطورات الأخيرة داخل تلك المنظومة من الدول. وعلى الرغم من وجود استثناءات، فإن ممارسي هذا النظام العلمي لم يجبروا على التوافق مع المحرّكة لتلك المنظومة من الدول أو أي منظومة أخرى[5]. وكما اقترح مارتن وايت (Wight, 1966)، فإن العلاقات الدولية تفتقر إلى تقليد من التنظير السياسي. ويرجع ذلك إلى حد كبير بالطبع إلى ندرة الدراسات الثانوية الموثوقة للمنظومات غير الغربية. ويشكّل هذا الوضع بحد ذاته عقبة كأداء أمام تطوّر نظرية عن التغيير السياسي الدولي.

السبب الرابع لإهمال المشكلة النظرية للتغيير السياسي هي الاعتقاد الواسع النطاق بعدم جدوى المهمة. ويتمسّك بهذه النظرة، السائدة في أوساط المؤرّخين، العديد من علماء الاجتماع (Hirschman, 1970b). ويعتبر البحث عن "قوانين التغيير" عديم الجدوى بسبب فرادة الأحداث التاريخية وتعقيدها. وهكذا ينظر إلى البحث عن تعميمات أو أنماط في الشؤون الإنسانية مشروعاً ميؤوساً منه. وإذا أخذ مثل هذا الموقف في ظاهره، فإنه ينكر احتمال علم

(4) اشارت عدة كتب مهمة مؤخّراً إلى انبعاث الاهتمام بالنظرية العامة (Choucri and North, 1975; Bull, 1997; Keohane and Nye, 1977; Hoffmann, 1978; Pettman, 1979; Waltz, 1979).
و يفقد المفكّرون الشيوعيون الاهتمام في "النظرية الكبرى" بالطبع.

(5) ثمة ثلاثة استثناءات حديثة هي Luard (1976), Watson (1978), and Wight (1977).

المجتمع نفسه أو تاريخه؛ ومع ذلك تجدر الإشارة إلى تحذيراته من عدم وجود قوانين للتغيّر لا تتبدّل وأنه على الرغم من احتمال وجود أنماط متكرّرة، فإن التغيير الاجتماعي يتوقّف في نهاية المطاف على مجموعات فريدة من الأحداث التاريخية.

أخيراً، لقد منعت الإيديولوجية والعاطفة تطوير نظرية في التغيير السياسي. ويرجع ذلك جزئياً إلى التحيّز المحافظ في علم الاجتماع الغربي. فمعظم علماء الاجتماع الأكاديميين يفضّلون الاستقرار أو التغيير المنظّم على الأقل. ففكرة التغيّرات الجذرية التي تهدّد القيم والمصالح المقبولة تفتقر إلى الجاذبية. وتبرز هذه القضية بحدة عند منظر التغيير السياسي الدولي الذي يجب عليه أن يواجه مباشرة المشكلة الجوهرية للعلاقات الدولية: أي الحرب. وقد عبّر جون بورتون عن التأثير الكابح لهذه القضية المخيفة في اتهام كاسح لأبحاث العلاقات الدولية المعاصرة:

لقد كان الإخفاق الرئيسي لصحة المعتقد ذا صلة بالتغيير. فالخاصية المميّزة للواقع هي الطبيعة الدينامية للعلاقات الدولية. وما من نظرية عامة ملائمة لا يمكنها أن تأخذ في الحسبان البيئة التكنولوجية والاجتماعية والسياسية السريعة التغيّر التي يجب فيها على البلدان العيش بسلام بعضها مع بعض. لكن أداة التغيير الجوهري الوحيدة الممكنة في إطار سياسة القوة هي الحرب، لذا تعتبر الحرب أداة مشروعة للسياسة الوطنية. وليس من المفاجئ أن تُبحث العلاقات الدولية بعبارات ساكنة، وأن يُفسّر الاستقرار بعبارات المحافظة على الوضع الراهن. إن المقاربة الدينامية للعلاقات الدولية تواجه المحلّل على الفور بعدم وجود بديل للاعتراف بالحرب كآلية وحيدة متاحة للتغيير (Burton, 1965, pp. 71-2).

إن تحدي بورتون للنظرية القويمة للعلاقات الدولية يتوجه إلى صميم الدراسة الحاضرة. في السنوات الأخيرة، مال منظرو العلاقات الدولية إلى التأكيد على التأثيرات الملطّفة والمثبّتة لاستقرار التطوّرات المعاصرة على

سلوك الدول، لا سيما الاعتماد الاقتصادي المتبادل بين البلدان والقدرة التدميرية للأسلحة الحديثة. وقد شجّعت هذه التطوّرات المهمة كثيراً من الأفراد على الاعتقاد بأن التطوّر السلمي حل محل الصراع العسكري كوسيلة رئيسية لتعديل العلاقات بين الدول في العالم المعاصر. وصحب هذا الافتراض اعتقاد بأن أهداف الاقتصاد والرفاه انتصرت على السلطة التقليدية والأهداف الأمنية للدول. وهكذا يعتقد كثيرون أن فرصة التواصل الاقتصادي السلمي والقيود التي تفرضها الحرب الحديثة المدمّرة أدّت إلى خفض احتمال حدوث حرب كبرى.

في الدراسة الحالية نتخذ موقفاً مختلفاً تماماً، موقفاً مستنداً إلى الافتراض بأن الطبيعة الجوهرية للعلاقات الدولية لم تتغيّر طوال آلاف السنين. فلا تزال العلاقات الدولية نضالاً متكرّراً للحصول على الثروة والسلطة بين الفاعلين المستقلّين في حالة من الفوضى. ويشكّل تاريخ ثوسيديدس الكلاسيكي دليلاً مفيداً على سلوك الدول اليوم مثلما كان عندما كتب في القرن الخامس قبل الميلاد. مع ذلك فقد طرأت تغيّرات مهمة. ومن الموضوعات الفرعية في هذا الكتاب أن فن الحكم الحديث وفن الحكم قبل الحديث يختلفان في نواحٍ مهمّة، وهي حالة كان مونتيسكيو وإدوارد غيبون وغيرهما من الكتاب المبكّرين في الموضوع أول من تفهّمها. ومع ذلك فإننا نؤكّد أن الأسس لم تتغيّر[6]. لهذا السبب، تعتبر أفكار الكُتّاب المبكّرين العميقة والتجربة التاريخية ذات صلة بفهم الطرق التي تعمل بها المنظومات الدولية وتتغيّر في الحقبة المعاصرة.

وهكذا، على الرغم من أن هناك عنصراً مهماً واضحاً من الحقيقة في الاعتقاد بأن التطوّرات الاقتصادية والسياسية المعاصرة قد غيّرت العلاقات بين الدول، فإن الأحداث في آسيا وإفريقيا والشرق الأوسط في السبعينيات

(6) يتناول الفصل السادس أسباب هذا الاعتقاد.

(1970يات) وأوائل الثمانينيات (1980يات) تجبرنا ثانية على الإقرار باستمرار مشكلة الحرب غير المحلولة ودورها في عملية التغيير السياسي الدولي. بل إننا بحاجة في العقود الأخيرة من القرن العشرين، أكثر من أي وقت مضى، إلى فهم علاقة الحرب والتغيير في النظام الدولي. وبهذه الطريقة فقط يمكننا أن نأمل بصياغة بديل أكثر سلماً. وكما ذكّرنا إ. هـ. كار (Carr, 1951)، تلك هي المهمة الأساسية لدراسة العلاقات الدولية: "إقامة طرق التغيير السلمي هي... المشكلة الجوهرية للأخلاق الدولية والسياسة الدولية". لكن إذا كان السلام الهدف النهائي لفن الحكم، فإن حل مشكلة التغيير السلمي ستصبح سهلة. يمكن دائماً الحصول على السلام بالاستسلام للدولة المعتدية. لكن المهمة الحقيقية للدولة المسالمة هي السعي إلى سلام يحمي مصالحها الحيوية ومفهومها للأخلاق الدولية ويضمنها.

1

طبيعة التغيير السياسي الدولي

المقولة التي يطرحها هذا الكتاب هي أن النظام الدولي ينشأ لنفس الأسباب التي ينشأ من أجلها أي نظام اجتماعي أو سياسي، فالفاعلون يقيمون علاقات اجتماعية وينشئون هياكل اجتماعية من أجل تحقيق مجموعة معينة من المصالح السياسية والاقتصادية أو سواها. ونظراً لأن مصالح بعض الفاعلين قد تتعارض مع مصالح غيرهم من الفاعلين، فإن المصالح الخاصة التي تحبّذها هذه الترتيبات الاجتماعية تعكس القوى النسبية للفاعلين المعنيين. أي، على الرغم من أن الأنظمة الاجتماعية تفرض قيوداً على سلوك الفاعلين كافة، فإن السلوكيات التي يعاقبها النظام أو يكافئها تتطابق، مبدئياً على الأقل، مع مصالح الأعضاء الأكثر قوة فى النظام الاجتماعي. لكن بمرور الوقت تتغير مصالح الفاعلين الأفراد، كما يتغيّر توازن القوى بينهم استجابة للتطورات الاقتصادية والتكنولوجية وسواها. ونتيجة لذلك فإن الفاعلين الذين يستفيدون من تغير النظام الاجتماعي والذين يكتسبون القوة لإحداث مثل هذا التغيير سيسعون إلى تغيير النظام بما يعزّز مصالحهم. وسيعكس النظام المتغيّر الناتج التوزيع الجديد لقوى الأعضاء المسيطرين الجدد ومصالحهم. وهكذا، فإن ثمة شرطاً مسبقاً للتغيير السياسي يكمن في عدم الارتباط بين النظام الاجتماعي القائم وإعادة توزيع السلطة بين الفاعلين الذين يحقّقون أقصى الاستفادة من تغيّر النظام.

يقوم هذا المفهوم للتغيير السياسي على أن غاية أي نظام اجتماعي، بما في ذلك النظام العالمي، أو وظيفته الاجتماعية، يمكن أن تعرّف من ناحية المنافع التي يحصل عليها مختلف الأعضاء من عمله (Harsanyi, 1969, p. 532). وكما هو الحال مع المجتمع المحلي، فإن طبيعة المجتمع الدولي تحدد لمن المصالح التي يخدمها النظام العامل. وإدخال تغييرات على النظام يعني ضمناً إدخال تغييرات على توزيع المنافع على أعضاء النظام والتكاليف المفروضة عليهم. وهكذا يجب أن تركّز دراسة التغيير السياسي الدولي على النظام الدولي، وبخاصة على جهود الفاعلين السياسيين لتغيير النظام الدولي من أجل تقديم مصالحهم الخاصة. وسواء كانت هذه المصالح تتعلق بالأمن أم الكسب الاقتصادي أم الأهداف الإيديولوجية فإن تحقيق أهداف الدولة يتوقّف على طبيعة النظام الدولي (أي حاكمية الحكم، وقواعد النظام، والاعتراف بالحقوق إلخ ...). وكما هو الحال فى أي نظام سياسي أو اجتماعي، فإن عملية التغيير السياسي الدولي تعكس جهود الأفراد أو المجموعات لتحويل المؤسسات والأنظمة من أجل تقديم مصالحهم. وبما أن هذه المصالح، وقوى المجموعات تتغيّر، فسيتغيّر النظام السياسي مع الوقت بما يعكس هذه التحوّلات في المصلحة والقوة. ويرمي البحث التالي في هذا الكتاب إلى تفصيل هذا النهج لفهم التغيير السياسي الدولي.

إطار لفهم التغيير السياسي الدولي

يقوم مفهوم التغيير السياسي الدولي الذي يقدّمه هذا الكتاب على عدد من الافتراضات المتعلقة بسلوك الدول:

1. يكون النظام الدولي مستقراً (أي في حالة توازن) إذا لم تعتقد أي دولة بأن من الأفضل محاولة تغيير النظام.

2. ستحاول دولة ما تغيير النظام الدولي إذا كانت المنافع المتوقّعة تزيد على التكاليف المتوقعة (أي إذا كانت هناك مزايا محددة متوقعة).

3. ستسعى دولة ما إلى تغيير النظام الدولي عن طريق التوسّع الإقليمي والسياسي والاقتصادي حتى تتساوى التكاليف الحدية لأي تغيير إضافي مع المنافع الحدية أو تزيد عليها.

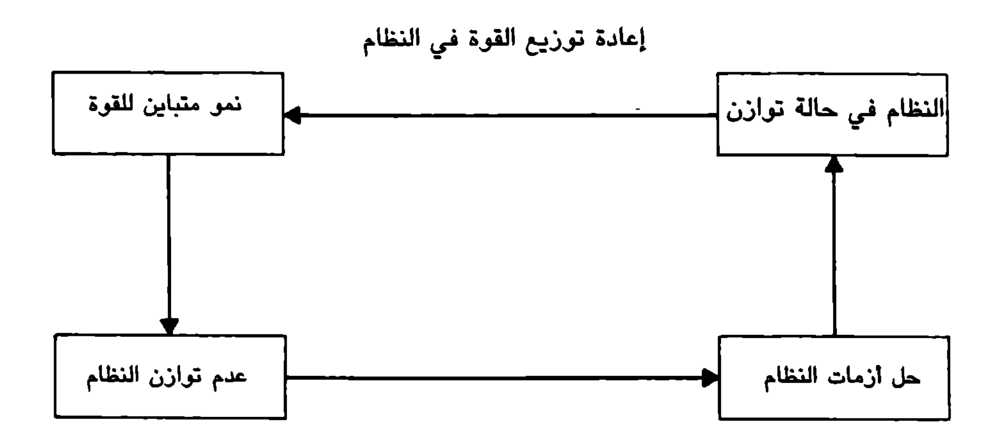
4. عندما يتمّ التوصّل إلى توازن بين تكاليف المزيد من التغيير والتوسّع ومنافعه، يصبح هناك ميل لأن ترتفع التكاليف الاقتصادية للمحافظة على الوضع الراهن بصورة أسرع من القدرة الاقتصادية على دعم الوضع الراهن.

5. إذا لم يحلّ انعدام التوازن في النظام الدولي، فسيتغير هذا النظام، وينشأ توازن جديد يعكس إعادة توزيع القوى.

من الواضح أن هذه الافتراضات أفكار مجرّدة مشتقة من واقع سياسي شديد التعقيد. فهي لا تصف عمليات اتخاذ القرار الحقيقية لرجال الدولة، لكن كما هو الحال فى النظرية الاقتصادية، يفترض أن الفاعلين يتصرفون كأنهم يسترشدون بمثل هذه المجموعة من حسابات التكلفة والمنفعة. كما أن هذه الافتراضات لا يلغي بعضها بعضاً، ولا تتداخل بعضها مع بعض. الافتراضان الثاني والرابع صورتان مرآويتان لكل منهما عن الآخر، حيث يشير الافتراض الثاني إلى حالة من المراجعة، ويشير الافتراض الرابع إلى حالة الوضع الراهن. لكن لأغراض تحليلية سيُبحث كل افتراض على حدة في الفصول التالية.

بناء على هذه الافتراضات، يسعى مفهوم التغيير السياسي الدولي الذي سيعرض هنا إلى فهم عملية تاريخية مستمرّة. وبما أنه ليس للتاريخ بدايات وتوقّفات، فعلى المرء أن يوقف تدفّق التاريخ عند نقطة معيّنة. يبدأ التحليل التالي للتغيير السياسي بنظام دولي في حالة توازن كما هو مبين فى الشكل

1. يكون النظام الدولي فى حالة توازن إذا رضيت الدول الأكثر قوة فى النظام عن الترتيبات الإقليمية والسياسية والاقتصادية القائمة. وعلى الرغم من إمكانية حدوث تغييرات وتعديلات طفيفة، فإن حالة التوازن هي الحالة التي لا تعتقد فيها أي دولة قوية (أو مجموعة من الدول) أن إحداث تغيير في النظام يمكن أن يؤدي إلى منافع إضافية متناسبة مع التكاليف المتوقّعة لإحداث تغيير في النظام (Curry & Wade, 1968, p. 49; Davis & North, 1971, p. 40). وعلى الرغم من أن كل دولة ومجموعة في النظام يمكن أن تستفيد من بعض أنواع التغيير، فإن التكاليف التي ينطوي عليها ذلك ستثبط محاولات إحداث تغيير في النظام. وكما عبّر عن ذلك أحد الكُتّاب، "يمثّل توازن القوى حالة من الاستقرار السياسي شرط عدم حدوث تغيرات في عوائد الغَلَبة" (Rader, 1971, p.50). وفى ظل هذه الشروط حيث لا يوجد من لديه دافع لتغيير النظام، يمكن القول إن الوضع الراهن مستقرّ.



الشكل 1: بيان يوضح التغيير السياسي الدولي.

وبعبارات العلاقات الدولية التقليدية، يعتبر الوضع الدولي الراهن مشروعاً بالنسبة إلى الدول الكبرى على الأقل. وقد عرّف هنري كيسنجر معنى الشرعية كما يلي:

[الشرعية] تعني ضمناً قبول كل القوى الكبرى إطار النظام الدولي، بحيث لا يوجد على الأقل دولة مستاءة جداً تعبّر، مثل ألمانيا بعد معاهدة فرساي، عن استيائها بانتهاج سياسة خارجية ثورية. النظام الدولي الشرعي لا يجعل الصراعات مستحيلة، لكنه يحد من نطاقها. قد تقع الحروب ولكنها ستخاض باسم الهيكل الحالي ويبرّر السلام الذي يلي بأنه تعبير أفضل عن الإجماع العام "المشروع". ولا تكون الدبلوماسية بمعناها التقليدي، أي تسوية الاختلافات عن طريق المفاوضات، ممكنة إلا في الأنظمة الدولية "الشرعية" (Kissenger, 1957, pp. 1-2).

إن ما يقترحه هذا الاقتباس هو أن النظام الدولي يوجد في ظل التوازن المستتبّ أو الديناميكي. وهو ليس ساكناً تماماً على نحو أي نظام آخر، فثمة تغيرات دائمة على مستوى التفاعل بين الدول. غير أن الصراعات والتحالفات والتفاعلات الدبلوماسية بين الدول الفاعلة في النظام تميل على العموم إلى المحافظة على الخصائص المحدّدة للنظام. وهكذا، كما أوضح كيسنجر، فإن النظام الشرعي أو التوازن الذي أنشأه مؤتمر فينّا (1814) بقي على الرغم من الصراعات المحدودة والمناورات الدبلوماسية إلى أن انهار أخيراً رداً على الاضطرابات الاقتصادية والسياسية والتكنولوجية العميقة في الجزء الأخير من القرن التاسع عشر. وستُبحث قضية الشرعية لاحقاً.

ثمة تغيرات سياسية واقتصادية وتكنولوجية مستمرة، في كل نظام دولي، تعد بتحقيق مكاسب لدولة فاعلة أو أخرى أو تهدّد بتكبّدها الخسائر. وتكون هذه المكاسب والخسائر المحتملة ضئيلة في معظم الحالات، ولا ضرورة سوى لإجراء تعديلات تراكمية لأخذها بالحسبان. تحدث مثل هذه التغيّرات داخل النظام الدولي القائم ما ينتج حالة من التوازن المستتبّ. ويحدّد

الاستقرار النسبي للنظام إلى حد كبير في الواقع بقدرته على التكيّف مع مطالب الجهات الفاعلة التي تتأثّر بتغيّر الشروط السياسية والبيئية. لذا تجري دائماً في كل نظام عملية من انعدام التوازن والتكيّف. سيبقى النظام في حالة توازن بغياب المنافع الصافية الكبيرة المحتملة الناتجة عن التغيّر.

إذا بقيت المصالح والقوى النسبية للدول الرئيسية في نظام دولي ما ثابتة مع الزمن، أو إذا تغيّرت العلاقات بين القوى بطريقة تحافظ على توزيع القوى النسبي نفسه، فسيبقى النظام في حالة توازن إلى وقت غير محدّد. غير أن التطوّرات الداخلية والدولية تُضْعف استقرار الوضع الراهن. على سبيل المثال، يمكن أن تحتّم التحوّلات في الائتلافات الداخلية إعادة تعريف "المصلحة الوطنية". غير أن أكثر العوامل زعزعة للاستقرار هو الميل في النظام الدولي إلى تغيّر قوى الدول الأعضاء بمعدّلات متباينة بسبب التطوّرات السياسية والاقتصادية والتكنولوجية. وبمرور الوقت، يؤدّي النموّ المتباين لقوى الدول المختلفة في النظام إلى إعادة توزيع جوهرية للقوى فيه.

إن مفهوم القوة من أكثر المفاهيم إزعاجاً في العلاقات الدولية، وعلم السياسة على العموم. وقد عمدت كثير من الكتب الرزينة إلى تحليل هذا المفهوم وتفصيله. وفي هذا الكتاب، تشير القوة إلى القدرات العسكرية والاقتصادية والتكنولوجية للدول. من الواضح أن هذا التعريف يسقط عناصر مهمة وغير محسوسة تؤثّر على نتائج الأعمال السياسية، مثل المعنويات العامة، ونوعيات القيادة، والعوامل الظرفية. كما أنه يستثني ما دعاه إ. هـ. كار "قوة الرأي" (Carr, 1951, p. 132). وترتبط هذه النواحي النفسية للقوة وغير القابلة للحساب في الغالب والعلاقات الدولية ارتباطاً وثيقاً بمفهوم الهيبة (المكانة) كما يُستخدم في هذا الكتاب. وسنبحث هنا العلاقة بين القوة والهيبة وأهميتها في التغيير السياسي الدولي.

ينتقل النظام الدولي من حالة التوازن إلى حالة عدم التوازن نتيجة تغيّر مصالح الدول الأفراد، لا سيما بسبب النموّ المتباين لقوى الدول. وانعدام التوازن حالة تزيد فيها التطوّرات الاقتصادية والسياسية والتكنولوجية المنافع المحتملة زيادة كبيرة أو تقلّص التكاليف المحتملة بالنسبة إلى دولة أو أكثر تسعى إلى تغيير النظام الدولي. ويصبح استباق الخسائر أو زيادة المكاسب حافزاً لدولة أو أكثر كي تحاول تغيير النظام. وهكذا يتطوّر انفصام بين النظام الدولي القائم والمكاسب المحتملة لدول معيّنة من إحداث تغيير في النظام الدولي.

إن عناصر انعدام التوازن الجهازي ذات شقين. أولاً، تزيد التغيّرات العسكرية أو التكنولوجية أو سواها منافع التوسّع الإقليمي أو منافع تغيير النظام الدولي بطرق أخرى. ثانياً، يغيّر النموّ المتباين للقوة بين الدول تكلفة تغيير النظام. وينتج هذا التحوّل في منافع و/أو تكاليف تغيير النظام عدم تطابق أو عدم ترابط بين مكوّنات النظام (الجدول 1). فمن جهة يبقى الترتيب الهرمي للهيبة، وتقسيم الأراضي، والتقسيم الدولي للعمل، دون تغيير أساسي؛ ويعكس باستمرار مصالح القوى المسيطرة والتوزيع النسبي للقوى الذي كان سائداً عند آخر تغيير جهازي. ومن جهة أخرى، يشهد التوزيع الدولي للقوى تحوّلاً جذرياً يضعف أسس النظام القائم. إن هذا الانفصام بين المكوّنات العديدة للنظام وتأثيراته على المكاسب والخسائر النسبية بين مختلف الدول في النظام هو الذي يسبّب التغيير السياسي الدولي.

إن هذا الانفصام داخل النظام الدولي الذي ينطوي على المنافع المحتملة التي تعود على دول فاعلة قوية معينة أو الخسائر التي تتكبّدها من تغيير النظام يؤدي إلى أزمة في النظام الدولي. وعلى الرغم من أن حل أزمة ما عن طريق التعديل السلمي لانعدام التوازن الجهازي أمر ممكن، فقد كانت الحرب، أو ما سندعوه حرب الهيمنة (أي الحرب التي تحدّد الدولة أو الدول التي ستخرج مسيطرة وتحكم النظام) الآلية الرئيسية للتغيير طوال التاريخ.

تعيد التسوية السلمية التي تلي حرب الهيمنة ترتيب الأسس السياسية والإقليمية وسواها للنظام. وهكذا فإن دورة التغيير تكتمل في تلك الحرب وتنشئ التسوية السلمية وضعاً راهناً جديداً وتوازناً يعكس إعادة توزيع القوى في النظام ومكوّناته الأخرى.

تعريف المصطلحات الأساسية

في ما تبقى من هذا الفصل تعرّف المصطلحات والقضايا الأساسية التي يتضمّنها هذا المفهوم للتغيير السياسي وتفصّل. فكل نظرية للعلاقات الدولية تتطلّب نظرية للدولة في المقام الأول. ثانياً، يجب إيضاح مفهوم مصلحة الدولة وأهداف السياسة الخارجية. ثالثاً، يجب تعريف طبيعة النظام الدولي. وتحدّد صياغة مفهوم هذه العوامل الثلاثة أو تعريفها من (الدولة) سيسعى إلى تغيير الترتيبات الاجتماعية (النظام الدولي) من أجل تأمين المصالح (أهداف السياسة الخارجية). وعلى الرغم من أن التعريفات المستخدمة في هذا الكتاب اعتباطية، فإنها مستمدّة من المفهوم الإجمالي لتغيير السياسة الدولية كما طوّر سابقاً.

تعريف *الدولة*

إن نظرية الدولة التي سنستخدمها في هذه الدراسة هي أن الدولة "منظمة تقدّم الحماية و[الرفاه]... مقابل عائد" (North and Thomas, 1973, p. 6). والدولة هي الآلية الرئيسية التي يستطيع المجتمع عبرها تقديم هذه "السلع العامة" والتغلّب على مشكلة الراكب المجاني[1]. وتحمي الدولة بحكم تعريفها

(1) السلعة العامة سلعة "يشترك الجميع فيها بحيث لا يؤدي استهلاك كل فرد لها إلى التقليل من استهلاك أي فرد لتلك السلعة.(Samuelson, 1954, p. 387) " والراكب المجاني هو شخص يستهلك السلعة دون أي تكلفة شخصية أو بتكلفة ضئيلة. للاطلاع على بحث ممتاز لتطبيق نظرية السلع العامة على العلاقات الدولية، انظر .Hart and Cowhey (1977)

بالدرجة الأولى وإنفاذ حقوق الملكية رفاه مواطنيها من أفعال الأفراد الآخرين والدول وتقدّم أيضاً أساساً لفض النزاعات[2].

الدولة والمجتمع في هذا الكتاب يتكوّنان من أفراد ومجموعات يمكن التمييز فيما بينهم، مع ذلك يؤثّر بعضهم على بعض. للدولة، أي الأفراد المعينين الذين يمسكون بالسلطة، مصالح خاصة بها. وللملِك المطلق أو السياسي المعاصر أهداف شخصية يسعى إلى تحقيقها، وأهمها المحافظة على منصبه. مع ذلك فإن على أشد الدكتاتوريين قسوة تلبية مصالح الأفراد والمجموعات التي تمارس سلطة أيضاً في المجتمع. المجموعات القوية تضع قيوداً على سلطة الدولة وربما تحدّد أفعالها أيضاً. وهي تكوّن المجتمع الذي تحميه الدولة، ويسود مفهومها الخاص عن العدالة. ويميل تعريف حقوق الملكية ووظيفتها إلى تقديم مصالحها ورفاهها. وهكذا مع أن الدول في الاتحاد السوفياتي والولايات المتحدة وجنوب إفريقيا تؤدي المجموعة نفسها من الوظائف نفسها، فإن الأفراد والمجموعات في المجتمع التي تستفيد من هذه الدول تختلف اختلافاً كبيراً. وعلى الرغم من أن مصطلح "دولة" سيستخدم في هذا الكتاب كما لو كانت كياناً مستقلاً، فإن على القارئ أن يقدّر أن المعنى المقدّم هنا ينطبق عليها.

عبّر أحد الكتاب عن الدور الرئيسي لحقوق الملكية في عمل المجتمع كما يلي:

> حقوق الملكية أداة من أدوات المجتمع تستمد أهميتها من أنها تساعد المرء في تكوين التوقّعات التي يستطيع التمسّك بها بصورة معقولة في تعاملاته مع الآخرين. ويعبّر عن هذه التوقّعات في قوانين المجتمع وعاداته وأعرافه. يمتلك مالك حقوق الملكية موافقة زملائه على السماح له بالتصرّف بطرق معينة. وينتظر المالك من المجتمع أن يمنع

(2) تدور مسؤولية الدولة هذه حول مشكلة العوامل الخارجية (أي تقديم الخدمات إلى فرد أو إلحاق الأضرار به دون أن يدفع مقابلها أو يحصل على تعويض) .(Baumol, 1965, pp. 24-36)

الآخرين من التدخّل في أعماله، شرط ألا تكون هذه الأعمال محظورة في مواصفات حقوقه (Demsetz, 1967, p. 347).

إن توضيح حقوق الملكية ضروري لكي يعمل أي مجتمع بفعالية؛ وتعمل حقوق الملكية بنقل "حقّ الانتفاع أو الإضرار بالذات أو بالآخرين. قد يكون الإضرار بمنافس عن طريق إنتاج منتجات متفوّقة مسموحاً به، في حين لا يسمح بإطلاق النار عليه. وقد يسمح للمرء بأن ينتفع بإطلاق النار على معتدٍ لكن يحظر عليه البيع دون السعر الأدنى" (Demsetz, 1967, p. 347). وهكذا فإن طبيعة حقوق الملكية وتوزيعها تحدد مَنْ من الأفراد يحقّق أقصى الانتفاع ومَنْ منهم يدفع أقصى التكاليف بالنسبة إلى عمل أنواع المؤسسات الاجتماعية المختلفة. ولهذا السبب فإن الوظيفة الداخلية الأساسية للدولة هي تحديد حقوق ملكية الأفراد والجماعات وحمايتها.

الوظيفة الخارجية الأولية للدولة هي حماية حقوق الملكية وتوفير الأمن الشخصي لأعضائها مقابل مواطني وأعمال الدول الأخرى. ووفقاً لقول رالف دهرندورف، الدولة بالتالي "مجموعة صراع". ومع أن هناك مجموعات صراع أخرى مثل (القبيلة، ونقابات العمال، والإقطاعات، ومجموعات حرب العصابات إلخ ...)، فإن جوهر الدولة هو ارتباطها بأراضٍ معيّنة (Dahrendorf, 1959, p. 290). فالدولة تمارس داخل أراضيها الاحتكار المشروع لاستخدام القوة وتجسّد الفكرة بأن كل المقيمين على تلك الأرض يخضعون للقانون نفسه أو مجموعة القوانين. وهكذا، يُعتقد بأن سلطة الدولة تعلو على سلطة كل المجموعات الأخرى الموجودة في الأرض التي تسيطر عليها.

هذه الوظائف الداخلية والخارجية للدولة والطبيعة النهائية لسلطتها تعني أنها الجهة الفاعلة الرئيسية في النظام الدولي. الدولة سيدة إذ ليس هناك سلطة أعلى منها في المجال الدولي. وهي وحدها من يحدّد حقوق الأفراد والمجموعات ويحميها. ولا يمتلك الأفراد أي حقوق باستثناء تلك التي تضمنها

الدولة نفسها. ولا يتمتّعون بأي أمن سوى الذي توفّره الدولة. وإذا كانت الدولة تحمي مواطنيها وحقوقهم، وبغياب أي سلطة أعلى وفي نظام تنافسي بين الدول، فإن عليها أن تهتمّ بذاتها وأن تنظر إلى كل الدول الأخرى كتهديد محتمل[3].

إن القول بأن الدولة هي الجهة الفاعلة الرئيسية في العلاقات الدولية (كما يعتقد هنا) لا ينكر وجود فاعلين آخرين أفراد وجماعات. وكما عبّر عن ذلك إيرنست هاس بإقناع، الفاعلون في العلاقات الدولية هم الجهات القادرة على تقديم المطالب بفعالية؛ ولا يمكن الإجابة مسبقاً عن مَنْ أو ما هي هذه الجهات (Haas, 1964, p. 84). غير أن الدولة هي الجهة الفاعلة الرئيسية من حيث أن طبيعة الدولة ونمط العلاقات بين الدول هما المحدّدان الأهم لخاصية العلاقات الدولية في أي لحظة معينة. ولا تفترض هذه المقولة أن الدول هي الجهات الفاعلة الرئيسية دائماً، ولا تفترض أن طبيعة الدولة يجب أن تبقى على حالها دائماً وأن الدولة الأمة المعاصرة هي الشكل النهائي للمنظّمات السياسية. فقد تباينت الدول والمنظمات السياسية كثيراً طوال التاريخ: قبائل وإمبراطوريات، وإقطاعات، ودول مدينية، إلخ. الدولة المدينية في المصطلحات التاريخية جاءت متأخّرة، ويرجع نجاحها إلى مجموعة خاصة من الظروف، وليس هناك ضمانة بأن هذه الظروف ستستمرّ في المستقبل. مع ذلك من السابق لأوانه الاقتراح (أو حتى الإعلان كما يفعل العديد من الكتاب) بأن الدولة المدينية ماتت أو تحتضر.

مصالح الدول وأهدافها

ليس للدول بالمعنى الدقيق مصالح، أو ما يسميه الاقتصاديون "وظائف

(3) "مهتمة بذاتها" عبارة مناسبة لكنيث والتز (Kenneth Waltz, 1979, p. 91). ويؤيّد والتز فكرة أن الدولة هي الجهة الفاعلة الرئيسية في العلاقات الدولية (ص 93 ـ 97).

نفعية"، ولا للبيروقراطيات أو مجموعات المصالح أو ما يسمى جهات فاعلة عابرة للحدود الوطنية. يمكن القول إن للأفراد فحسب والأفراد المنضمون معاً في أنماط مختلفة من الائتلافات مصالح[4]. ومن هذا المنظور يمكن تصوّر الدولة بمثابة ائتلاف لائتلافات تنتج أهدافها ومصالحها عن القوى والمساومة بين الائتلافات العديدة التي تشكل المجتمع الأوسع والنخبة السياسية. وعلى حد تعبير بريان باري (Brian Barry, 1976, p. 159)، الخيار الجماعي وتحديد الأهداف السياسية عمليات ائتلاف (Cyert and March, 1963, p. 28).

تحدّد مصالح الأعضاء المسيطرين أو الائتلاف الحاكم بشكل أساسي أهداف الدول وسياساتها الخارجية. وعندما يستعلم المرء عن هذه المصالح أو الأهداف، يواجه نقاشاً قائماً منذ مدة طويلة بين من يسميهم هوفمان (Hoffmann, 1973) التقليديين والحداثيين. يرى الأولون، وهم واقعيون سياسيون أساساً أن الأمن القومي والسلطة كانا في الماضي ولا يزالان في الحاضر الأهداف الأساسية للدول. غير أن الحداثيين يردّون بأنه أياً تكن صحة ذلك في الماضي، فإن تحقيق الاستقرار الاقتصادي الداخلي وضمان رفاه السكان أصبحا أهم أهداف الدول في العالم المعاصر.

إننا نعتقد أن التقليديين والحداثيين حرّفوا القضية. فكلا الموقفين يفترضان أن بوسع المرء التحدّث عن ترتيب هرمي لأهداف الدولة وأن الدول تسعى إلى تحقيق الحد الأقصى من هذه المجموعة من المصالح أو تلك. وهذه الافتراضات تسيء تقديم سلوك الدول (أو أي جهة فاعلة) وعمليات صنع القرار فيها. إن كل عمل أو قرار ينطوي على مقايضة، ولا مفرّ من أن ينطوي مسعى تحقيق هدف ما على تكاليف تتعلّق بهدف منشود آخر. وهكذا

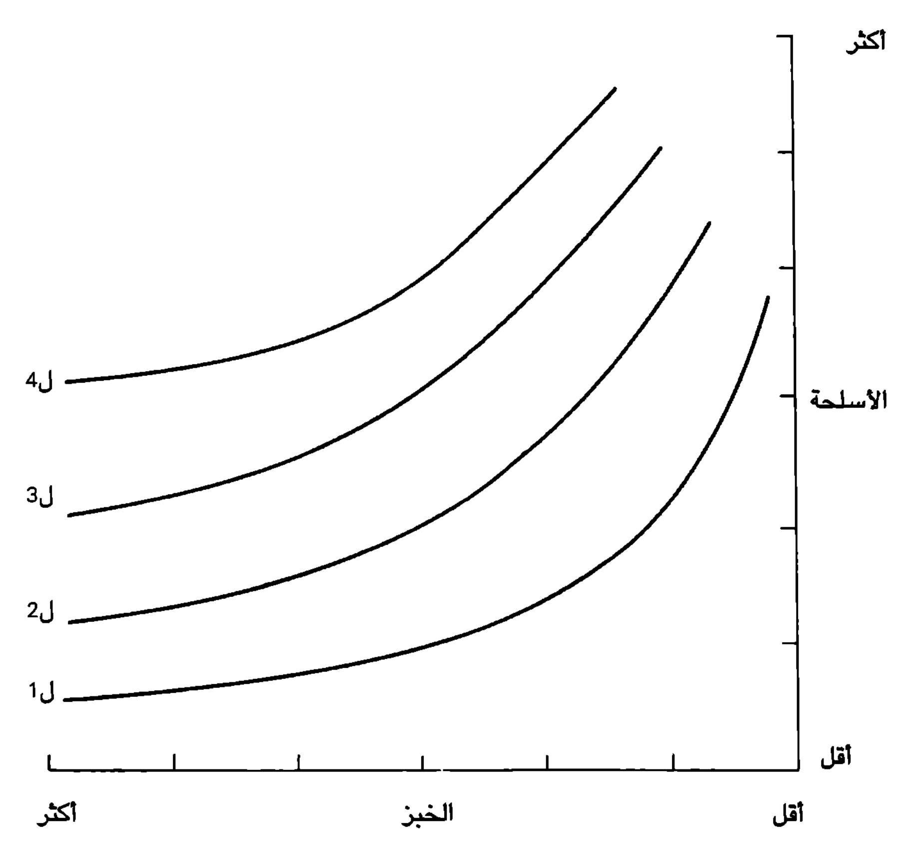
(4) يعرّف الائتلاف بأنه "مجموعة من الأشخاص الذين يعملون معاً ويشتركون في بعض الأهداف وليس كلها" (Downs, 1967, p. 76).

مع أن دعاة الواقعية السياسية مصيبون في القول بأن الأمن هدف أساسي بمعنى أن الخطر يحدق بكل الأهداف الأخرى إذا لم يتحقّق، فإن السعي وراء الأمن ينطوي على التضحية بأهداف اجتماعية أخرى منشودة وعلى تكلفة حقيقية على المجتمع. وعلى نحو ذلك، ينطوي تعظيم المساعي لتحقيق الأهداف الاقتصادية والرفاهية على تحويل الموارد عن الأمن القومي. وفي عالم تسوده ندرة الموارد، حيث تنطوي كل منفعة على تكلفة، فإن المجتمعات نادراً ما تختار السلاح أو الخبز، على المدى الطويل على الأقل.

يستبدل التحليل الاقتصادي الحديث مفهوم منحنى السواء بفكرة أن الأفراد (أو الدول) لديهم ترتيب هرمي للأهداف أو المطالب أو المنافع. ويسعى تحليل السواء إلى تفسير كيف يؤثّر الدخل والثمن والذوق (بالإضافة إلى التغيّرات في هذه العوامل) على الطلب على السلع وعرضها (Waldman, 1972, p. 241). ويفسّر تبعاً لقانون الطلب الطريقة التي تؤثر فيها التغيّرات التي تطرأ على شروط السوق (مثل الدخل والثمن) على نوعية السلع المنشودة[5]. ومن الصعب إن لم يكن من المتعذّر رسم منحنى السواء لفرد ما، ومن الأصعب رسمه للمجتمع بأكمله، واستبدال تحليل السواء بفكرة الترتيب الهرمي للأهداف يساعد في إيضاح القضية التي يطرحها الخلاف بين التقليديين والحداثيين (الشكل 2).

يفترض تحليل السواء أن للأفراد العديد من الأهداف وأنهم راغبون في قبول حزم متباينة من هذه الأهداف. وخلافاً لفكرة الترتيب الهرمي للأهداف،

(5) ما يسمى بقانون الطلب هو أحد أهم الافتراضات التي يقوم عليها التحليل الاقتصادي. وهو يعتبر أساساً أنه "إذا هبط ثمن سلعة أو خدمة ما، فإن الناس ستشتري المزيد منها إذا تساوت كل الأمور الأخرى" (McKenzie and Tullock, 1975, p. 15). كما أنه إذا ارتفع الدخل، وتساوت كل الأمور الأخرى، فإنه يفترض أن يزيد طلب الناس على السلعة. وهذا الطلب المتزايد محدود بالطبع بقانون المنفعة المتناقصة. ومن سوء حظ التوقّعات الاقتصادية للسلوك الإنساني أن الأمور الأخرى لا تبقى على حالها، ويفتقر الاقتصاديون إلى نظرية ملائمة للتنبؤ بالتغيّرات التي تطرأ على الطلب نفسه (Northrop, 1947, p. 245).



الشكل 2: منحنيات السواء، يمثّل كل منها المخصصات المقيّمة للهدفين المقدّرين. [مكيّف عن Steinbruner (1974, p. 30)].

وما يصاحبها من تشديد على تحقيق القدر الأقصى، يفترض تحليل السواء أن الأفراد يجرون مقايضات بين هذه الأهداف ويتبعون استراتيجيات مرضية بدلاً من استراتيجيات تحقيق القدر الأقصى (Simon, 1957, p. 250). أي أن الفرد يرضى بواحد من كثير من الائتلافات المختلفة للأهداف المنشودة. ولن يسعى الفرد (أو الدولة) إلى تحقيق هدف ما بالتضحية بكل الأهداف الأخرى ولكن سيسعى إلى إيجاد موقف أمثل على مجموعة منحنيات السواء. وهكذا لن تسعى الدولة إلى تعظيم القوة (التقليديون) أو الرفاه (الحداثيون) لكنها

ستسعى إلى إيجاد ائتلاف أمثل لكلا الهدفين (بالإضافة إلى غيرهما)، وستتوقف الكمية المنشودة على الدخل والتكلفة.

يستتبع هذا التشديد على مفهوم منحنى السواء عدة تأثيرات مهمة على دراسة العلاقات الدولية، وبخاصة فهم التغيير السياسي. في المقام الأول، يختلف ميل منحنى السواء (أي الخليط المرضي من الأهداف) من مجتمع إلى آخر، تبعاً للمصالح الخاصة للنخب المحلية الحاكمة والبيئة الدولية. على سبيل المثال، الدولة الأوروبية القارية التي لديها جيران أقوياء ستشدّد على الأمن أكثر من دولة جزيرية ذات مصالح اقتصادية عالمية، مثل بريطانيا العظمى في القرن التاسع عشر أو الولايات المتحدة في القرن العشرين[6]. وهكذا من المستحيل أن تحدّد بعبارات عامة ما الحُزَم الأمنية أو الاقتصادية أو الأهداف الأخرى التي ترضي الدول.

سعت الدول والنخب الحاكمة طوال التاريخ إلى تحقيق مجموعة واسعة من الأهداف السياسية والاقتصادية والإيديولوجية. وتفاوت خليط الأهداف، خلال مختلف الحقب، من حيث نسب مختلف مجموعات الأهداف. على سبيل المثال، ربما تختلف نسبة الأهداف الأمنية إلى الأهداف الاقتصادية، تبعاً للعوامل الداخلية والخارجية. وقد تكون الأهداف المهمّة في عصر ما غير مهمة نسبياً في عصر آخر. وهكذا، في الحقبة الحديثة المبكّرة، كانت الأهداف الدينية ذات ثقل كبير في السياسة الخارجية للدول الأوروبية الغربية[7]. وفي

(6) ربما تجدر الإشارة إلى أن معظم المنظّرين الذين يرون بأن الرفاه الاقتصادي حل محل الأمن في الترتيب الهرمي لأهداف الدولة الأميركية. الموقف الحديث ليس حديثاً جداً في الواقع، لكنه تكرار لما أسماه أرنولد ولفرز ولورنس مارتن (Arnold Wolfers and Laurence Martin, 1956) التقليد الأنغلوسكسوني في العلاقات الدولية.

(7) كانت المصالح الدينية في الواقع من بين أهم أهداف الدول أو التجمّعات الأخرى في كل العصور. وقد نشأ ذلك عن أن كل الجهات الفاعلة كانت حضارات كاملة ذات مفاهيم دينية مختلفة ومتعارضة. وقد كانت الحقبة الحديثة فريدة في الواقع في هذا الخصوص، إذ مال الإنسان الحديث إلى إحلال العواطف الاقتصادية والسياسية والإيديولوجية محل العاطفة الدينية. وربما تشير الأحداث الأخيرة في إيران إلى عودة الصراع الديني.

أعقاب الثورة الفرنسية، أصبحت الإيديولوجيات السياسية لليبرالية والنزعة المحافظة محدّدات مهمة للسياسة الخارجية. وفي العالم في أواخر القرن العشرين، أصبحت الإيديولوجيات والمصالح الاقتصادية (كما يؤكّد الحداثيون) أهدافاً متزايدة الأهمية للدول؛ ومع ذلك فإن مزيج الأهداف والمقايضة فيما بينها هو العامل الحاسم في فهم السياسة الخارجية بدلاً من ترتيبها.

ثانياً، ربما يتغيّر ميل منحنى السواء لدولة ما استجابة للتغيّرات الداخلية والخارجية. فربما يتغيّر توزيع القوى بين الائتلافات الداخلية بمرور الزمن، ويتغيّر معه مزيج مصالح السياسة الخارجية للدولة أو أهدافها. على سبيل المثال، ربما ترغب النخبة الحاكمة في مراجعة المزيج وإعطاء ثقل أكبر للأهداف الأمنية. ومن الممكن أيضاً أن يتغيّر ميل منحنى السواء بسبب التغيّرات الاقتصادية أو التكنولوجية أو البيئية. على سبيل المثال، ربما يُحدث ابتكار عسكري أو تكنولوجي انخفاضاً كبيراً في تكلفة التوسّع الإقليمي وزيادة في منافعه، وبالتالي يشجّع على التوسّع العسكري.

ثالثاً، إن منحنى السواء الذي تختاره إحدى الدول هو إلى حد ما دالّة في ثروة المجتمع وقوّته. عندما تزداد ثروة المجتمع وقوته يتحوّل اختيار منحنى السواء إلى الخارج. أي أن ازدياد موارد دولة ما وقوتها يؤدّي إلى الانتقال من ل1 إلى ل2. والدولة الأكثر ثراء وقوة (وصولاً إلى نقطة تناقص المنفعة) تختار حزمة من أهداف الأمن والرفاه أكبر مما تختاره دولة أقل ثروة وقوة (يقال إن حد احتمال الإنتاج انتقل إلى الخارج). ونتيجة لذلك، فإن إعادة توزيع الثروة والقوة تجاه دولة معينة في نظام دولي ما يحفز الدولة على المطالبة بحزمة أكبر من أهداف الرفاه والأمن.

وهكذا فإن حدوث تغيّر في التكلفة النسبية للأهداف التي تسعى وراءها دولة ما أو تغيّر في قدرة الدولة على تحقيق هذه الأهداف يحثّ على إحداث تغيّر في سلوك تلك الدولة. وإن حدوث تغيّر في التكاليف النسبية لأهداف

الأمن وأهداف الرفاه أو تغيّر في قوة دولة ثروتها يؤدي عادة إلى تغيّر مقابل في السياسة الخارجية للدولة. ولعل تفسير تغيير السياسة الدولية هو إلى حد كبير مسألة تفسير للتحوّلات في ميول ومواقع منحنيات السواء للدول وفي الأهداف الخاصة للسياسة الخارجية. وتتخذ أهداف الدولة هذه ثلاثة أنواع على العموم.

لقد كانت الغَلَبة على الأراضي من أهداف الدولة الرئيسية طوال التاريخ من أجل تقديم المصالح الاقتصادية والأمنية وسواها. وسواء كان ذلك عن طريق قيام شعب بالإخضاع الإمبريالي لشعب آخر أو بضم الأراضي المجاورة، فقد سعت الدول في كل العصور إلى توسيع سيطرتها على الأراضي، وعلى النظام الدولي بشكل ضمني. لهذا السبب، يجب أن تكون أي نظرية عن التغيير السياسي الدولي بحكم الضرورة نظرية عن الإمبريالية والتكامل السياسي.

قبل العصر الحديث، لا سيما قبل الثورة الصناعية، كانت الغَلَبة على الأراضي الوسيلة الرئيسية التي تستطيع بواسطتها مجموعة أو دولة زيادة أمنها أو ثروتها. ففي حقبة تتسم باستقرار تكنولوجي نسبي ومكاسب إنتاجية متدنية في الزراعة والصناعة على السواء، تستطيع مجموعة أو دولة ما زيادة ثروتها وقوتها بزيادة سيطرتها على الأراضي وقهر الشعوب الأخرى. بل إن التوزيع الدولي للأراضي وتوزيع الثروة والقوة كانا مترادفين إلى حد كبير حتى الثورة التكنولوجية في أواخر القرن الثامن عشر. وعلى الرغم من أن هذه العلاقة الوثيقة تغيّرت بسبب الصناعة الحديثة والتكنولوجيا العسكرية، فإن من الواضح أن السيطرة على الأراضي لا تزال هدفاً مهماً للمجموعات والدول.

الهدف الثاني للدول هو زيادة نفوذها على سلوك الدول الأخرى. فمن خلال استخدام التهديد والإكراه، وتشكيل التحالفات، وإنشاء دوائر نفوذ

حصرية، تحاول الدول إنشاء بيئة سياسية دولية وقواعد للنظام مواتية لتلبية مصالحها السياسية والاقتصادية والإيديولوجية. وهكذا، تشمل ناحية أخرى من نواحي عملية التغيير السياسي الدولي جهود الدول (أو المجموعات ثانية) للتحكّم بسلوك الفاعلين الآخرين في النظام الدولي.

الهدف الثالث للدول، وهو هدف متزايد الأهمية في العالم الحديث، السيطرة على الاقتصاد العالمي أو ممارسة النفوذ عليه على الأقل، أو ما يمكن تسميته بشكل مناسب أكثر التقسيم الدولي للعمل. ولا يمكن بالطبع عزل هذا الهدف بسهولة عن الهدفين الأولين. فللسيطرة على الأراضي والسيطرة السياسية لدولة على أخرى تأثيرات عميقة على العلاقات الاقتصادية الدولية. لكن منذ بروز اقتصاد السوق الدولي في القرن السابع عشر وتوسّعه في كل أنحاء العالم في القرن التاسع عشر، أصبحت قوة السوق أو القوة الاقتصادية وسيلة رئيسية تسعى الدول عن طريقها إلى تنظيم تقسيم العمل الدولي والتلاعب به لمصلحتها.

في العالم المعاصر، أصبح تقسيم العمل الدولي عاملاً محدداً مهماً للثروة والأمن والهيبة النسبية للدول؛ وقد أصبح تنظيم الاقتصاد العالمي وإدارته من الأهداف المهمة للدول. وتعتبر شروط التجارة وتدفّق الموارد (رأس المال والتكنولوجيا والسلع) وطبيعة النظام المالي الدولي من الشواغل الأساسية لسياسة الدولة اليوم. لذا فقد أصبح توزيع القوة الاقتصادية والقوانين التي تحكم النظم الاقتصادية الدولية من النواحي الحاسمة في عملية التغيير الدولي (Keohane and Nye, 1977).

تطلب إنشاء اقتصاد عالمي متكافل وتشغيله الاعتراف بحقوق الملكية الفردية على نطاق عالمي وإنفاذها. وأصبح التوسّع المطرّد لحقوق الأفراد (أو الشركات) جغرافياً والتوسّع من منطقة بسيطة نسبياً للتبادل التجاري إلى ساحة معقدة للاستثمار الأجنبي خاصية مركزية للعلاقات الدولية في العالم

المعاصر. ولعل فكرة تمكّن مواطن من دولة ما من ممارسة حقوق الملكية عبر الحدود الوطنية خاصية ثورية للعالم الحديث، لا سيما على النطاق الذي تمارس به الآن في الثمانينيات (1980يات). ومن ثم صار تحديد القواعد التي تحكم هذه الحقوق من النواحي المهمة في التغيير السياسي الدولي.

من أهم أهداف الدول تلك الأهداف التي تعتبرها الدولة حيوية وتبدي استعداداً للحرب من أجلها. وعلى الرغم من أن مفهوم المصلحة الحيوية غير دقيق، وأن تعريفها يمكن أن يتغيّر بسبب التغيّر الاقتصادي أو التكنولوجي أو السياسي، فإن كل الدول تعتبر أن لحماية بعض المصالح أهمية قصوى بالنسبة لأمنها. وهكذا خاضت بريطانيا العظمى عدة حروب على مدى ثلاثة قرون لتأمين استقلال البلدان الواطئة عن القوى المعادية. ومنذ الحرب العالمية الثانية، اعترف الجميع بأن أوروبا الشرقية وأوربا الغربية مصالح حيوية للاتحاد السوفياتي والولايات المتحدة على التوالي. لذا على الرغم من إبهام فكرة المصلحة الحيوية (Wight, 1979, pp. 95-9) فإنها لا تزال مهمة لفهم السياسات الخارجية للدول:

ما دامت العلاقات الدولية تستند إلى القوة، فستكون السلطة هدفاً أساسياً للطموح الوطني. هنا تنشأ حلقة مفرغة. عندما يقول زعيم سياسي إن الحرب ضرورية من ناحية المصالح الحيوية لبلاده، فإنه يعني عادة أن الحرب ضرورية لكسب عامل من عوامل القوة الوطنية أو عدم فقدانه. فالمصلحة لا تكون حيوية إلا بمعنى أنها حيوية للنجاح في الحرب. والغاية الوحيدة الحيوية لتبرير الحرب هي ما ينشأ عن احتمال الحرب نفسها (Hawtrey, 1952, p. 19).

طبيعة *النظام الدولي*

تنشئ الدول ترتيبات دولية اجتماعية وسياسية واقتصادية لتقديم مجموعة معينة من المصالح. غير أن من الواضح أنها لا تمتلك سيطرة كاملة على

العملية. عندما يطبّق النظام الدولي، يكون له تأثير على سلوك الدولة، فيؤثّر على الطرق التي يسعى بموجبها الأفراد والجماعات والدول إلى تحقيق أهدافهم. وهكذا فإن النظام الدولي يقدّم مجموعة من القيود والفرص التي تسعى من خلالها مجموعات الأفراد والدول إلى تقديم مصالحها.

إن مصطلح "نظام دولي" غامض بحد ذاته. يمكن أن يشمل العديد من الظواهر من الاتصالات المتقطعة بين الدول إلى العلاقات المتشابكة بإحكام لأوروبا في أواخر القرن التاسع عشر. لم يكن هناك نظام دولي واحد حتى الحقبة الحديثة، بل عدة أنظمة دولية لا صلة فيما بينها. وهكذا لا يستطيع المرء التحدّث عن النظام الدولي إلا في العالم الحديث. وفي هذه الدراسة سيتستخدم مصطلح "نظام دولي" للإشارة إلى الأنظمة المنفصلة في الماضي، بالإضافة إلى النظام العالمي في الحقبة الحالية.

إن تعريف النظام الدولي المستخدم هنا مكيف عن تعريف استخدمه روبرت مونديل وألكسندر سوبودا: "النظام مجموعة من الكيانات المتفرّقة التي تجمع بينها تفاعلات منتظمة نتيجة لوجود شكل من أشكال السيطرة (Mundell and Swoboda, 1969, p. 343)[8]. ووفقاً لهذه الصيغة، للنظام الدولي ثلاثة جوانب أساسية. أولاً، هناك "كيانات متفرّقة"، قد تكون عمليات أو هياكل أو جهات فاعلة أو حتى سمات لهذه الجهات الفاعلة. ثانياً، النظام يتسم "بالتفاعل المنتظم"، وهو ما يمكن أن يتباين في متّصل من الاتصالات غير المتواترة بين الدول إلى التكافل الشديد فيما بينها. ثالثاً، هناك "شكل من أشكال السيطرة" التي تنظم السلوك ويمكن أن تتراوح من القواعد غير الرسمية للنظام إلى المؤسسات الرسمية. وبمقتضى ذلك، يجب أن يكون للنظام حدود ما تميّزه عن الأنظمة الأخرى وبيئته الأوسع. ولننظر في كل جانب بمزيد من التفصيل.

(8) الكاتب مدين لإدوارد مورس للفت انتباهه إلى هذا التعريف.

الكيانات المتعدّدة. كما أشير من قبل، الكيانات أو الجهات الفاعلة الرئيسية هي الدول، على الرغم من أن بعض الجهات الفاعلة ذات الطبيعة عبر الوطنية أو الدولية قد تلعب أيضاً أدواراً مهمة في ظل مجموعة محددة من الظروف. وتتغيّر طبيعة الدولة نفسها مع الوقت، كما أن خاصية النظام الدولي تتحدّد بدرجة كبيرة بنوع الدولة الفاعلة: دول مدينية، إمبراطوريات، دول أمم، إلخ. ومن المهام الجوهرية لأي نظرية في التغيير السياسي الدولي أن تبحث في العوامل التي تؤثّر على نوع الدولة التي تميّز حقبة ونظاماً دولياً معيّنين.

التفاعلات المنتظمة. يتميّز كل نظام دولي بأنواع مختلفة من التفاعلات بين عناصره. وتتباين طبيعة هذه التفاعلات وانتظامها وشدّتها كثيراً باختلاف الأنظمة الدولية. وقد تتفاوت التفاعلات بين الجهات الفاعلة في النظام من صراعات مسلّحة متقطعة إلى مستويات عالية من التكافل الاقتصادي والثقافي في العالم الحديث. وتشكّل العلاقات الدبلوماسية والعسكرية والاقتصادية وسواها بين الدول وظيفة النظام الدولي.

تزايدت هذه التفاعلات بين الدول في العالم الحديث واشتدت، لا سيما بسبب التقدّم الثوري في وسائل النقل والاتصال. وتمأسست العلاقات الدبلوماسية والتحالفية والثقافية بين الدول وأصبحت تحكمها قواعد متفق عليها رسمياً. وقد تطوّر التكافل الاقتصادي على وجه الخصوص، أو ما يمكن تسميته تقسيم العمل الدولي إلى حد أن التجارة والعلاقات المالية والاستثمار الأجنبي أصبحت من بين أهم مزايا النظام الدولي في العالم المعاصر. وأصبح تطوّر تقسيم العمل الدولي ووظيفته من الجوانب الحاسمة للتغيير السياسي الدولي.

شكل من أشكل السيطرة. ما من شك أن أكثر نواحي التعريف إثارة

للنقاش في تعريف مصطلح النظام الدولي كما يستخدم هنا هو فكرة السيطرة على النظام. ثمة رأي سائد في أوساط العديد من الباحثين في علم السياسة بأن غياب العلاقات الدولية هو غياب السيطرة بالضبط. والسياسة الدولية، خلافاً للسياسة المحلية، تحدث في شرط الفوضى؛ فليس هناك سلطة أو سيطرة على سلوك الجهات الفاعلة، ويعتقد العديد من الكُتّاب أن من التناقض التحدّث عن السيطرة على النظام الدولي. ونظراً لأن هذه القضية مركزية في مقولة الدراسة التي بين يدينا، فإنها تتطلّب معالجة أكثر توسّعاً من النواحي الأخرى للنظام الدولي.

الجدول 1: *آليات السيطرة (مكوّنات النظام)*

محلية	دولية
حكومية[أ]	تسيطر على قوى عظمى[ب]
السلطة	ترتيب هرمي للمكانة
حقوق الملكية	تقسيم الأراضي
القانون	قواعد النظام
الاقتصاد الداخلي	الاقتصاد الدولي

(أ) استناداً إلى توزيع السلطة بين المجموعات والائتلافات والطبقات المحلية.

(ب) استناداً إلى توزيع السلطة بين الدول في النظام.

ترى هذه الدراسة أن للعلاقات بين الدول درجة أعلى من النظام وأنه على الرغم من أن النظام الدولي يتسم بالفوضى (أي غياب سلطة حكومية رسمية)، فإن النظام يمارس عنصراً من السيطرة على سلوك الدول (Bull, 1977; Young, 1978). غير أن طبيعة هذه السيطرة ومداها يختلفان عن طبيعة السيطرة التي يمارسها المجتمع المحلي على سلوك الأفراد ومداها. مع

ذلك، من الممكن تحديد مواطن تماثل في آليات السيطرة في النظم الداخلية والنظم الدولية (الجدول 1).

عندما نتحدث عن السيطرة على النظام الدولي، فإنه يجب أن يفهم هذا المصطلح بأنه "السيطرة النسبية" و"السعي إلى السيطرة". لا تسيطر أي دولة قط سيطرة تامة على أي نظام دولي، كما أنه لم تسيطر أي حكومة محلية، حتى أشدّ الحكومات تسلّطية، سيطرة تامة على المجتمع الداخلي. ومن الواضح أن درجة السيطرة تختلف أيضاً في العديد من جوانب العلاقات الدولية وبمرور الزمن (Keohane and Nye, 1977, p. 31). وإذا ما سيطرت مجموعة أو دولة سيطرة تامة على مجتمع ما، لا يمكن أن يحدث أي تغيير. بل إن ما يُحدث التغيير بالضبط هو تملّص القوى الاقتصادية والسياسية والتكنولوجية من سيطرة المجموعات المسيطرة والدول.

السيطرة على النظام الدولي أو حكمه دالة في ثلاثة عوامل. أولاً، يتوقّف حكم النظام على توزيع القوى بين الائتلافات السياسية. وهذه الائتلافات في المجتمع الداخلي هي الطبقات أو الشرائح أو مجموعات المصالح، وتوزيع القوى بين هذه الكيانات جانب رئيسي من حكم المجتمع المحلي. وفي النظام الدولي يحدّد توزيع القوى بين ائتلافات الائتلافات (أو الدول) من يحكم النظام الدولي ومن يعزّز النظام الدولي مصالحه بصورة رئيسية.

وكما قال إ. هـ. كار، "الحكومة الدولية هي في الواقع حكومة تلك الدولة (أو الدول) التي [تقدّم] القوة الضرورية لغرض الحكم" (E. H. Carr, 1951, p. 107). في كل نظام دولي تقوم القوى المسيطرة في الهرمية الدولية للقوة والهيبة بتنظيم العمليات والتفاعلات بين عناصر النظام والسيطرة عليها. وقد عبّر عن ذلك ريموند آرون بقوله، "إن هيكل النظم الدولية يقوم على احتكار القلة. فقد حدّد الفاعلون الرئيسيون في كل فترة النظام أكثر مما

حدّدهم" (Raymond Aron, 1966, p. 95). وقد سعت الدول المهيمنة إلى السيطرة على النظام لتقديم مصالحها الذاتية.

ميّزت ثلاثة أشكال من السيطرة أو أنواع من الهياكل النظم الدولية طوال التاريخ. الهيكل الأول إمبريالي أو يتسم بالهيمنة: تسيطر دولة قوية واحدة على الدول الصغيرة في النظام. وقد كان هذا النوع من الأنظمة في الواقع الأكثر تسيّداً، حتى الأزمنة الحديثة على الأقل، وكشف الباحثون في العلاقات الدولية ميل كل نظام دولي إلى التطوّر في الإمبراطورية الشاملة. والهيكل الثاني هو الهيكل ثنائي القطب الذي تسيطر فيه دولتان قويتان على التفاعلات داخل مجال نفوذ كل منهما وتنظمه. وعلى الرغم من الاستثناءات المهمة، فقد كانت مثل هذه الأنظمة تميل دائماً إلى انعدام الاستقرار وقصر العمر نسبياً. النوع الثالث من الهياكل هو توازن القوى حيث تسيطر ثلاث دول أو أكثر على أعمال كل منها من خلال المناورة الدبلوماسية، وتغيير التحالفات، والصراع المفتوح. والمثال الكلاسيكي على ذلك هو توازن القوى الأوروبي الذي يمكن القول إنه كان قائماً بين معاهدة وستفاليا (1648) وعشية الحرب العالمية الأولى (1914).

يشكل توزيع القوى بين الدول الشكل الرئيسي للسيطرة في كل نظام دولي. تنسج الدول والإمبراطوريات الرئيسية في كل نظام دولي شبكة من العلاقات السياسية والاقتصادية وسواها وتحافظ عليها ضمن النظام، لا سيما في مجال نفوذ كل منها. وهذه الدول التي دعيت تاريخياً القوى العظمى وتعرف اليوم بالقوى الكبرى، أنشأت فرادى وفي التفاعل بعضها مع بعض، القواعد والحقوق الأساسية التي تؤثّر على سلوكها وعلى سلوك الدول الصغرى في النظام وأنفذتها.

المكوّن الثاني في حكم النظام الدولي هو الترتيب الهرمي لهيبة الدول. الهيبة في العلاقات الدولية هي المكافئ الوظيفي لدور السلطة في السياسة

الداخلية. وعلى نحو مفهوم السلطة، ترتبط الهيبة ارتباطاً وثيقاً بمفهوم القوة لكنها متميّزة عنه. القوة كما عرّفها ماكس فِبر هي "احتمال أن يكون أحد الفاعلين في علاقة اجتماعية في موقف يمكّنه من تنفيذ إرادته على الرغم من المقاومة، وبصرف النظر عن الأساس الذي يقوم عليه هذا الاحتمال". والسلطة (أو الهيبة) هي "احتمال أن تطيع مجموعة معينة من الأشخاص أمراً ذا مضمون محدّد" (Dahrendorf, 1969, p. 166). وهكذا فإن القوة والهيبة تعملان لضمان أن تطيع الدول الصغيرة في النظام أوامر الدولة أو الدول المسيطرة.

للهيبة، على غرار السلطة، أساس أخلاقي ووظيفي (Carr, 1951, 236). فالدول الصغيرة في نظام دولي ما تتبع إلى حد ما قيادة الدول القوية، ويرجع ذلك في جانب منه إلى أنها تقبل شرعية النظام القائم وفائدته. وهي تفضّل على العموم يقين الوضع الراهن على غموض التغيير. كما أن النخب الحاكمة وائتلافات الدول الخاضعة تشكل في الغالب ائتلافات مع القوى المسيطرة وتتماهى قيمها ومصالحها مع قيم ومصالح القوى المسيطرة. تقدّم الإمبراطوريات والدول المسيطرة سلعاً عامة (الأمن والنظام الاقتصادي، إلخ) تجعل للدول الأخرى مصلحة في اتباع قيادتها. أخيراً، تقوّي كل دولة مسيطرة، لا سيما الإمبراطورية، ديناً أو إيديولوجية ما تبرّر سيطرتها على الدول الأخرى في النظام (Moore, 1958, pp. 10, 16). باختصار، تبرز العديد من العوامل، بما في ذلك الاحترام والمصلحة المشتركة، مكانة دولة ما وشرعية حكمها. غير أن الترتيب الهرمي للهيبة في النظام الدولي يتوقّف في النهاية على القوة الاقتصادية والعسكرية.

الهيبة (المكانة) هي سمعة القوة، والقوة العسكرية على وجه التحديد. وفي حين تشير القوة إلى قدرات الدولة الاقتصادية والعسكرية وما يتصل بها، فإن الهيبة تشير بالدرجة الأولى إلى تصوّرات الدول الأخرى لاستطاعة دولة ما وقدرتها على ممارسة قوتها ورغبتها في ذلك. وبلغة النظرية

الاستراتيجية المعاصرة، تنطوي المكانة على مصداقية قوة دولة ما ورغبتها في ردع الدول الأخرى أو إرغامها من أجل تحقيق أهدافها. وهكذا القوة والهيبة مختلفتان، وكما سنبحث لاحقاً، فإن إمكانية تعارض توزيع القوى الحالي مع الترتيب الهرمي للهيبة (المكانة) عامل مهم في التغيير السياسي الدولي.

الهيبة، لا القوة، هي العملة اليومية للعلاقات الدولية، مثلما السلطة هي الخاصية التنظيمية المركزية للمجتمع المحلي. وكما قال إ. هـ كار، الهيبة "مهمة جداً" لأنه "إذا اعترف بقوّتك، فإنك تستطيع أن تحقّق أهدافك دون أن تضطر إلى استخدامها" (نقلاً عن Wight, 1979, p. 98). ولهذا السبب لا تستخدم القوة العلنية أو التهديدات الصريحة إلا قليلاً نسبياً في العمل الدبلوماسي وحل الصراعات بين الدول. بل إن المساومة بين الدول ونتائج المفاوضات تتحدّد بشكل رئيسي بالهيبة النسبية للأطراف المعنية. لكن يوجد خلف مثل هذه المفاوضات اعتراف متبادل ضمني بأن الطريق المسدود في طاولة المفاوضات يمكن أن يؤدي إلى قرار في ميدان المعركة (Kissenger, 1961, p. 170). لهذا السبب كانت حقب السلام والاستقرار النسبيين هي الحقب التاريخية التي فُهم فيها الترتيب الهرمي للهيبة بوضوح ولم يشهد تحدّياً. وعلى عكس ذلك، فإن ضعف الترتيب الهرمي للهيبة وتزايد الغموض في تفسيرها يؤدّيان في الغالب إلى حقب تشهد صراعات ونضالاً.

عرض رالف هوتري الدور المركزي للهيبة في ترتيب النظام الدولي وحكمه كما يلي:

إذا كانت الحرب فاصلاً بين فترتين من السلام، فإن السلام أيضاً فترة بين حربين. ذلك ليس مجرّد قول حكيم. إنه أمر مهم جداً. الحرب تعني فرض إرادة القوي على الضعيف بالقوة. لكن إذا كانت قوّتيهما النسبية معروفتين بالفعل، فإن تجربة القوة لن تكون ضرورية. سيذعن الضعيف للقوي دون أن يخوض غمار الصراع للوصول إلى استنتاج

معروف منذ البداية. إن سمعة القوة هي ما نسميه الهيبة. ويكتسب بلد ما الهيبة من امتلاك القوة الاقتصادية والعسكرية. وهذه الأمور ترجع إلى الواقع من جهة وإلى الرأي من جهة أخرى. ولو كانت مقيسة ويمكن التيقّن منها بالضبط، لحلّت تعارضات الهيبة مكان تعارضات القوة دائماً. لكن ليس من الممكن قياس ثروة بلد ما أو درجة قدرته على التحرّك بالضبط، وحتى إذا كانت القوة العسكرية التي يمكن حشدها معروفة بدقة، فثمة أمور تؤخذ بالحسبان ولا يمكن قياسها، مثل النوعيات العسكرية للرجال، ومهارة القادة، وكفاءة الإدارة، وأخيراً وليس آخراً، الحظ. والنتيجة أن هناك هامشاً كبيراً من الخطأ. الهيبة ليست مسألة حساب بالكامل، بل استدلال غير مباشر بشكل جزئي. في الصراع الدبلوماسي، من المرجّح أن تتأثّر هيبة البلد الذي يذعن لأن بقية العالم تدرك أن الإذعان دليل على الضعف. بيد أن مكوّنات القوة المرئية لا تروي القصة كاملة، ولا يستطيع أحد أن يحكم على المكوّنات غير المرئية أفضل من السلطات التي تحكم البلد نفسه. فإذا أظهرت الافتقار إلى الثقة، يستنتج الناس أن هناك مصدراً خفياً من مصادر الضعف.

وهكذا إذا تراجعت هيبة البلد، فإنه يضعف في أي صراع دبلوماسي لاحق. وإذا كان الصراع الدبلوماسي يدور على أي شيء مهم، من المرجّح أن يعني الفشل تضاؤل القوة المادية.

لذا فإن تراجع الهيبة جرح يُخشى منه. لكن الهيبة في النهاية تعني سمعة القوة في الحرب، ولا يمكن حسم الشكوك حول الموضوع إلا بالحرب نفسها. فالبلد يقاتل عندما يعتقد أن هيبته في الدبلوماسية غير متكافئة مع قوته الحقيقية. التجربة في القتال حادثة استثنائية، لكن صراع القوة الوطنية أمر مستمر. وذلك ملازم للفوضى الدولية (Hawtrey, 1952, pp. 64-5).

هناك عدة جوانب في هذا البيان الممتاز تستحقّ بعض التشديد. أولاً، على الرغم من أن الهيبة إلى حد كبير دالة في القدرات الاقتصادية والعسكرية، فإنها تتحقّق بالدرجة الأولى عبر الاستخدام الناجح للقوة، ولا

سيما من خلال النصر في الحرب. والأعضاء الأكثر هيبة في النظام الدولي هم الدول التي استخدمت القوة العسكرية أو القوة الاقتصادية بنجاح حديثاً وبالتالي فرضت إرادتها على الآخرين. ثانياً، القوة والهيبة لا يمكن قياسهما وحسابهما في النهاية؛ ولا يمكن أن يعرفا عن طريق أي عملية حسابية استنتاجية. بل يعرفان عند اختبارهما فحسب، خصوصاً في ميدان القتال. ثالثاً، من الوظائف الرئيسية للحرب، لا سيما ما سنسمية حرب الهيمنة، تحديد الترتيب الهرمي الدولي للهيبة وبالتالي تحديد من هي الدول التي ستحكم النظام الدولي بالفعل.

إن الدور الحاسم للهيبة في ترتيب النظام الدولي وعمله مهم لانشغالنا الأساسي بعملية التغيير السياسي الدولي. بيد أن ما يوحي به تحليل هوتري هو احتمال ظهور تناقض بمرور الزمن بين الترتيب الهرمي القائم للهيبة والتوزيع القائم للقوى بين الدول(9). أي أن تتخلّف التصوّرات عن الهيبة عن التغيّرات التي طرأت على القدرات الفعلية للدول. ونتيجة لذلك، يبدأ حكم النظام بالانهيار عندما تلحق التصوّرات بالوقائع عن القوة. وتتراجع قدرة الدولة المسيطرة من قبل على فرض إرادتها على الآخرين و/أو حماية مصالحها. وتطالب الدولة أو الدول الصاعدة في النظام بإدخال تغييرات على النظام تعكس قوتها المكتسبة حديثاً ومصالحها غير المتحقّقة. أخيراً، يُحل الجمود والخلاف بشأن من سيدير النظام عن طريق الصراع المسلّح.

غالباً ما يؤكّد على أن النجاح الاقتصادي في العالم المعاصر قد حل إلى حد كبير محل النجاح السياسي والعسكري كأساس للهيبة الدولية. وتذكر اليابان وألمانيا الغربية كمثالين بارزين على قوتين مهزومتين استرجعتا مكانتيهما الدوليتين بإنشاء اقتصادين قويين، وتمارس هاتان الدولتان نفوذاً

(9) ترجع فكرة تناقض المكانة إلى ماكس فِبر وقد شدّد عليها عدد من الكُتّاب مؤخّراً مثل Galtung (1964)، وMichael Haas (1974)، وWallace (1973).

قوياً في العالم في مجالات التجارة الدولية والاستثمار الأجنبي والشؤون النقدية الدولية. هذا صحيح، لكن تجدر الإشارة إلى عدد من النقاط. أولاً، إن هذا التشديد على القوة الاقتصادية ينسجم مع تعريف الكتاب بأن الهيبة تتوقّف على قدرات الدولة (Hawtrey, 1952, p. 71). ثانياً، رفعت اليابان وألمانيا الغربية هيبتيهما جزئياً لأن بوسعهما ترجمة قدراتهما الاقتصادية إلى قوة عسكرية. ثالثاً، كما حاججت في مكان آخر، تستطيع القوة الاقتصادية أن تؤدي فقط الدور الذي تقوم به في عالم اليوم بسبب طبيعة النظام الاقتصادي والسياسي الذي أنشأته الولايات المتحدة بالدرجة الأولى ودافعت عنه عسكرياً (Gilpin, 1975).

باختصار، يمكن القول إن شرعية حق قوة كبرى ما في الحكم تتوقّف على ثلاثة عوامل. أولاً، أنها تستند إلى انتصارها في آخر حرب هيمنة وقدرتها المثبتة على فرض إرادتها على الدول الأخرى؛ وتقوم سلطة المعاهدات التي تعرّف الوضع الراهن الدولي وتوفّر دستور النظام القائم سلطة على أنها تعكس هذا الواقع. ثانياً، غالباً ما يقبل حكم القوة المسيطرة لأنها توفّر سلعاً عامة معيّنة، مثل نظام اقتصادي أو نظام أمني نافع. ثالثاً، يمكن أن تدعم قيم إيديولوجية أو دينية أو سواها مشتركة لدى مجموعة من الدول موقف القوة المسيطرة. لكن خلافاً للوضع في المجتمع المحلي، يكون العاملان الأخيران ضعيفين أو غائبين في العادة[10].

بالإضافة إلى توزيع القوى والترتيب الهرمي للهيبة، المكوّن الثالث لحكم النظام الدولي هو مجموعة من الحقوق والقواعد التي تحكم التفاعلات بين الدول أو تؤثّر فيها على الأقل (Hoffmann, 1965). لقد أدركت الدول، وفقاً

(10) ليس لهذا المفهوم للشرعية صلة كبيرة بعدالة النظام. فعلى الرغم من أن الدول الفردية تسعى إلى العدالة لنفسها، فإنها نادراً ما تسمو فوق المصلحة الذاتية وتدعو إلى نظام عادل. وتجدر الإشارة إلى ثلاثة كتب للاطلاع على معالجات مخالفة لدور العدالة في عالم السياسة: Beitz (1979)، وBull (1977) لا سيما الفصل الرابع، وFalk (1971).

لما تصل إليه معلوماتنا، قواعد معينة للنظام، على الرغم من أن هذه القواعد كانت بدائية في بعض الحالات. وتراوحت هذه القواعد من التفاهمات البسيطة المتعلّقة بمجالات النفوذ، وتبادل السفراء، وممارسة التجارة، إلى التدوين المفصّل للقانون الدولي في عصرنا الحالي.

يتطلّب كل نظام للتفاعل الإنساني مجموعة دنيا من القواعد والاعتراف المتبادل بالحقوق. وتنشأ الحاجة إلى القواعد والحقوق من الشرط الإنساني الأساسي لندرة الموارد المادية والحاجة إلى النظام وقابلية التنبّؤ في الشؤون الإنسانية. ولتقليل التضارب في توزيع السلع النادرة وتسهيل التعاون المثمر بين الأفراد، ينشئ كل نظام اجتماعي قواعد وقوانين تحكم السلوك. وينطبق ذلك على النظم الدولية بقدر ما ينطبق على النظم السياسية الداخلية (Bull, 1977, pp. 46-51).

تشمل القواعد التي تؤثّر على التفاعل بين الدول ثلاثة مجالات عريضة. فهي تتصل، في المقام الأول، بإدارة الدبلوماسية والعلاقات السياسية بين الدول. قد تكون مثل هذه القواعد أولية بالفعل في بعض النظم البدائية. وقد أصبحت هذه المسائل في العالم الحديث عالية المأسسة وتحكمها قوانين مفصّلة. ثانياً، ربما يكون هناك قواعد معيّنة للحرب. وينطبق ذلك على وجه الخصوص في حالة الدول التي تشترك في دين أو حضارة. في العالم الحديث، وبتأثير من الحضارة الغربية، أصبح قانون الحرب، الذي يشمل موضوعات مثل معاملة الأسرى وحقوق الدول المحايدة، متطوّراً جداً، وغالباً ما يُنتهك. ثالثاً، تشمل قواعد النظام المجالات الاقتصادية وسواها من مجالات العلاقات بين الدول. وقد ضمنت المصلحة التجارية المتبادلة في كل النظم بعض الحماية للتجار. وفي العالم الحديث تعتبر القواعد أو الأنظمة التي تحكم التجارة الدولية والتعاون التقني، ومثل هذه المسائل من أهم القواعد التي تؤثّر على السلوك بين الدول.

تتراوح مصادر الحقوق والقواعد التي تجسّدها من الأعراف إلى المعاهدات الدولية المتفاوض عليها. وتتوقّف القواعد والحقوق، جزئياً، على القيم والمصالح المشتركة وتنشأ عن العمل التعاوني بين الدول. وقد لفت نظام الدول الأوروبية الانتباه إلى الارتفاع النسبي لدرجة الإجماع القائمة فيما يتعلّق بطبيعة هذه الحقوق والقواعد. ولم يشكّل هذا النظام، كما يرى هيدلي بول، مجرّد نظام للدول بل مجتمعاً من الدول التي تتقاسم مجموعة مشتركة من القيم والمعايير (Bull, 1977, pp. 15-16). يستطيع المرء القول إن الأمر نفسه ينطبق على نظام الدولة المدينية اليونانية الكلاسيكية. وثمة خلاف علمي شديد اليوم بشأن ما إذا كان يمكن وصف النظام العالمي المعاصر كمجتمع يتقاسم قيماً ومصالح مشتركة.

على الرغم من أن القواعد التي تحكم السلوك بين الدول تستند بدرجات متفاوتة إلى الإجماع والمصلحة المتبادلة، فإن الأساس الأولي للحقوق والقواعد يكمن في قوة المجموعات أو الدول المسيطرة في النظام الاجتماعي ومصالحها. وكما عبّر هارولد لاسوِل وأبراهام كابلان عن ذلك، القواعد السياسية وسواها هي "نمط ممارسات الحاكمين" (Lasswell and Kaplan, 1950, p. 208). ففي كل نظام اجتماعي يؤكّد الفاعلون المسيطرون حقوقهم ويفرضون القواعد على الأعضاء الصغار من أجل تقديم مصالحهم. فقد فرضت الإمبراطورية الفارسية، التي ربما كانت أول من سنّ القوانين، على الدول الأخرى القواعد التي تحكم العلاقات التجارية الدولية وتوسّطت في الصراعات بين جيرانها الصغار (Bozeman, 1960, p. 53). وأعطت روما عالم البحر المتوسط مدوّنتها القانونية وخلّفت أول قانون للأمم كميراث للحضارة الغربية. وفي العصر الحديث، فرضت الحضارة الغربية ما نسميه القانون الدولي على العالم، وهو يعكس قيم الحضارة الغربية ومصالحها.

لقد كان التقدّم الأهم في صنع القوانين ابتكار المعاهدة المتعدّدة الأطراف وصياغة القانون الدولي. وذلك أحد إنجازات مجتمع الدول الأوروبية.

فقبل معاهدة وستفاليا (1648)، كان يتم التفاوض على المعاهدات الدولية ثنائياً وتشمل مجموعة محدودة من الموضوعات. غير أن مؤتمر وستفاليا جمع لأول مرة في التاريخ كل القوى الكبرى في نظام عالمي ما. وشملت القواعد التي اتفق عليها مجموعة القضايا الدينية والسياسية والإقليمية الواسعة المختلف عليها في حرب الثلاثين سنة. وقد أعاد رجال الدولة الذين اجتمعوا في وستفاليا ترتيب خريطة أوروبا ووضعوا مجموعة من القواعد التي جلبت السلام النسبي إلى أوروبا طيلة بقية القرن.

عملت المعاهدات التي جرى التفاوض عليها في نهاية الحروب العظمى للحضارة الأوروبية بمثابة دستور لنظام الدول. فحاولت التسويات السلمية في وستفاليا (1648) وأوترخت (1713) وفينّا (1815) وفرساي (1919) صياغة وضع راهن مستقرّ ووضع مجموعة من القواعد والحقوق تحظى بالاعتراف المتبادل. وأتاحت هذه المعاهدات حل النزاعات، وفرض العقوبات على الخاسرين، والاعتراف المتبادل بالضمانات الأمنية، إلخ. والأهم من ذلك أن هذه المعاهدات السلمية أعادت توزيع الأراضي (ومن ثم الموارد) بين الدول في النظام وبالتالي غيّرت طبيعة النظام الدولي. ووفقاً لتعبير أحد دارسي هذه المعاهدات، "لقد أعادت التسوية الإقليمية... ترتيب نظام الدول على أساس جديد" (Randle, 1973, p. 332).

في المجتمع المحلي، كما رأينا بالفعل، الآلية الرئيسية لتنظيم توزيع السلع النادرة هي مفهوم الملكية. وحقوق الملكية والقواعد التي تجسّدها هي الوسيلة الأساسية لترتيب الشؤون الداخلية الاجتماعية والاقتصادية والسياسية. ويعكس تعريف حقوق الملكية وتوزيعها قوى أعضاء المجتمع المسيطرين ومصالحهم. ولهذا السبب، فإن عملية التغيير السياسي الداخلي هي العملية التي تعيد تحديد حقوق الملكية وتوزيعها.

في الشؤون الدولية، الأراضي الإقليمية هي المكافئ الوظيفي لحقوق

الملكية. وعلى نحو تعريف الملكية، فإن السيطرة على الأراضي تمنح مجموعة من الحقوق. وتشكّل السيطرة على الأراضي وتوزيعها الآلية الأساسية التي تحكم توزيع الموارد النادرة بين الدول في نظام دولي ما. وفي حين ينطوي التغيير السياسي الداخلي على إعادة تحديد وتوزيع حقوق الملكية، فإن التغيير السياسي الدولي مسألة إعادة توزيع للأراضي بالدرجة الأولى بين المجموعات أو الدول في أعقاب الحروب التاريخية الكبرى. وعلى الرغم من أن أهمية السيطرة على الأراضي تراجعت بعض الشيء في العالم الحديث، فإنها لا تزال آلية التنظيم المركزية للحياة الدولية. والدول الأمم المعاصرة، لا سيما الدول المتشكّلة حديثاً في العالم الثالث، تشعر بغيرة شديدة على سيادتها الإقليمية مثلما كان أسلافها الأوروبيون يفعلون في القرن الثامن عشر.

يبلغنا التعريف السابق للنظام الدولي، الذي يستند إلى الخصائص البنيوية، القليل جداً عن المضمون السياسي والاقتصادي والأخلاقي للنظم الدولية المحدّدة. فقد كان للقوى المسيطرة مجموعات مختلفة من الإيديولوجيات والمصالح التي سعت إلى تحقيقها وإدراجها في قواعد النظام وقوانينه. وهكذا أنشأت روما وبريطانيا العظمى نظاماً عالمياً، لكن الحكم القمعي في الغالب للسلام الروماني كان مختلفاً في معظم جوانبه عن الحكم الليبرالي على العموم للسلام البريطاني. وقدّمت فرنسا النابوليونية وألمانيا الهتلرية أنظمة حكم مختلفة جداً لأوروبا التي وحّدها كل منهما. ويختلف السلام الأميركي عما يحتويه السلام السوفياتي. وعلى النظرية العامة والشاملة حقاً للعلاقات الدولية أن تقيّم أنواع الأنظمة الدولية (الاستبدادية - الليبرالية، والمسيحية - الإسلامية، والشيوعية - الرأسمالية، إلخ) بحثاً عن خصائصها المميّزة وقواها المحرّكة. وستعالج هذه الدراسة هذه المسائل، حيث كان ذلك ملائماً، غير أنها أسئلة جوهرية تتجاوز كثيراً الأغراض المحدودة لهذه الدراسة.

حدود النظام. للنظام الدولي، على غرار أي نظام آخر، مجموعة من الحدود التي تميّزه عن بيئته الأوسع. وفي حالة نظام دولي ما، يكون تعيين هذه الحدود مشكلة صعبة. وباستثناء الأنظمة المعزولة تماماً، مثل الإمبراطورية الأميركية قبل كولومبس، على سبيل المثال، لا يوجد هناك فواصل جغرافية حادة بين نظام ما وآخر. وما يبدو نظاماً دولياً قائماً بذاته لأحد المراقبين قد يكون مجرّد نظام فرعي لنظام دولي أوسع وأشمل بالنسبة لمراقب آخر. على سبيل المثال، تعامل ثوسيديدس مع الدول المدينية اليونانية المتحاربة كنظام مستقل نسبياً. ومع ذلك فإن هذه الدول المدينية كانت على الخريطة الكبيرة جزءاً من نظام أكبر بكثير تسيطر عليه الإمبراطورية الفارسية، التي انشغلت مؤقّتاً عن الشؤون اليونانية بمشاكل في أماكن أخرى من الإمبراطورية. باختصار، إن ما يشكّل نظاماً دولياً (أو نظاماً فرعياً) يقع في عين الناظر إلى حد ما.

لذا فإن تعيين حدود النظام الدولي يجب أن يكون اعتباطياً وذاتياً إلى حد ما. فمفاهيم الفاعلين أنفسهم تحدّد ما يشكّل النظام الدولي بشكل جزئي. ويشمل النظام هؤلاء الفاعلين الذين تأخذ الدول الأخرى أعمالهم وردود أفعالهم في صياغة السياسة الخارجية. والنظام في الواقع ساحة للحساب واتخاذ القرار المتكافل. وتتعيّن حدود النظام بالمنطقة التي تسعى القوى الكبرى إلى ممارسة سيطرتها ونفوذها عليها. وهكذا على الرغم من اعتماد روما والصين الإمبرياليتين إحداهما على الأخرى وظيفياً، وتأثّرهما كثيراً بالاضطرابات التي تحدثها الهجرات الجماعية لبدو السهوب في آسيا الوسطى، فمن السخف اعتبار الصين القديمة وروما جزئين من النظام الدولي نفسه (Teggart, 1939).

مع ذلك فإن للحدود الجغرافية أهمية في أنها تؤثّر على الفاعلين الآخرين والاعتبارات التي على دولة ما أن تأخذها في الحسبان عند صياغة سياستها الخارجية. وتسهّل طوبوغرافية الأرض، ووجود الماء، والمناخ،

التفاعلات بين الدول كثيراً أو تعيقها. وليس من المصادفة على سبيل المثال أن النظم الدولية تتشكّل حول طرق المواصلات المائية: أحواض الأنهار القديمة في آسيا والشرق الأوسط، والبحر المتوسّط حتى الأزمنة الحديثة، والمحيطين الأطلسي والهادئ في الفترة الحديثة. لكن الحدود الجغرافية مرنة أيضاً وتتغيّر بتغيّر التكنولوجيا والعوامل الأخرى.

أنواع التغيرات الدولية

من الواضح أن التغيّرات الدولية قد تكون، بل تكون، ذات درجات متباينة من الحجم وأن الأفراد قد يضعون أوزاناً مختلفة لأهميتها. فما يبدو تغييراً ضمن نظام دولي معيّن لشخص ما قد يكون تحوّلاً للنظام نفسه بالنسبة إلى شخص آخر. على سبيل المثال، ساد طوال تاريخ الدبلوماسية الأوروبية تعاقب مستمرّ لتوزيع القوى المختلفة، وتعدّد الفاعلين، وتغيّر عضوية التحالفات السياسية. ونظراً لأن هذه التغيرات كانت مختلفة الأحجام، فإن على منظّر التغيير السياسي الدولي تصنيفها قبل صياغة نظرية لتفسيرها. وهكذا، في حين اعتبر آرثر بيرنز في كتابه "*عن القوى وسياستها*" *Of Powers and Their Politics* أن العديد من هذه التغيّرات، مثل بروز فرنسا الثورية وتوحيد ألمانيا البسماركية في سنة 1871، مجرّد تعديلات داخل نظام الدول الأوروبية (Burns, 1968، الفصل الخامس)، فقد صنّفها ريتشارد روزكرانس في كتابه "*الفعل وردّ الفعل في السياسة العالمية*" *Action and Reaction in World Politics (1963)* بأنها تغيّرات للنظام الدولي نفسه. ويقوم هذا الاختلاف في التفسير بالطبع على النظريات المتباينة للتغيّر السياسي.

على الرغم من أن المعيار التصنيفي للتغيّرات مسألة اعتباطية إلى حد كبير، فإن التصنيف المستخدم يجب أن يكون دالة في نظرية المرء عن التغيير وتعريفه للكيان الذي يتغيّر. وهكذا فإننا نعتمد في هذه الدراسة على تعريفنا المبكّر للنظام الدولي للتمييز بين ثلاثة أنواع عريضة من التغيرات التي تميّز

الأنظمة الدولية (الجدول 2). النوع الأول والأساسي للتغيّر هو تغيّر طبيعة الفاعلين أو الكيانات المتنوّعة التي تكوّن النظام الدولي، ويدعى هذا النوع من التغيّر تغيّر الأنظمة. النوع الثاني للتغيّر هو التغيّر الذي يطرأ على شكل السيطرة على النظام الدولي أو حكمه، وسيسمّى هذا النوع من التغيّر التغيّر الجهازي. ثالثاً، يمكن أن يطرأ التغيّر على شكل التفاعلات المنتظمة أو العمليات بين الكيانات في نظام دولي مستمرّ، وسيسمّى هذا النوع من التغيير تغيّر التفاعلات.

الجدول 2: *أنواع التغيرات الدولية*(أ)

النوع	العوامل التي يتم تغيرها
تغير الأنظمة	طبيعة الفاعلين (إمبراطوريات، دول أمم، الخ)
التغير الجهازي	حكم النظام
تغير التفاعلات	العمليات بين الدول

(أ) يمكن أن تشمل أنواع التغيّرات الثلاثة أو أن لا تشمل تغيّراً في حدود النظام. لكن تغيّر الأنظمة الذي يشمل مجموعة مختلفة من الفاعلين يعني حدوث تغيّر في حدود النظام على الأرجح.

لسوء الحظ، ليس من السهل دائماً التمييز بين هذه الأنواع الثلاثة للتغيّر. فتغيّر الأنظمة على سبيل المثال يشمل التغيّر الجهازي وتغيّر التفاعلات، نظراً لطبيعته الشاملة. كما أن التغيّرات على مستوى التفاعلات بين الدول (أي تشكّل تحالفات دبلوماسية أو حدوث تحوّلات كبرى في مواقع الأنشطة الاقتصادية) قد يكون توطئة لتغيّر جهازي وتغيّر للنظام في نهاية المطاف. إن مادة التاريخ معقّدة ومن الصعب، إن لم يكن من المتعذّر، تنظيمها في فئات تحليلية مرتّبة.

إن تصنيف التغيّر دالة في مستوى التحليل أيضاً. فما يمكن أن يصنّف في مستوى تحليلي معين بمثابة تفاعل أو تغيّر جهازي قد ينظر إليه بأنه

تغيّر للأنظمة على مستوى آخر. على سبيل المثال، لقد كان توحيد ألمانيا تغيّراً في التفاعلات على المستوى الإجمالي للسياسة الأوروبية، وتغييراً جهازياً على مستوى سياسة أوروبا الوسطى، وتغييراً للنظام على مستوى السياسة الألمانية الداخلية. ويتوقّف الأمر على نظام التفاعلات بين الدول الموجود في الأذهان.

إن هذه الفئات الثلاث للتغيير هي ما دعاه ماكس فِبر الأنواع المثالية. فعلى الرغم من أنها قد لا تتخذ شكلاً صرفاً، فإن هذا النوع أو ذاك يمكن أن يميّز طبيعة التغيير في لحظة معيّنة. وهي لهذا السبب وحده أدوات تحليلية مفيدة، وتساعد في توضيح عملية التغيير. وسنبحث كل نوع من أنواع التغيير بعد أخذ هذا الإيضاح بالحسبان.

تغيّر الأنظمة

يشمل تغيّر الأنظمة كما يعني الاسم حدوث تغيّر كبير في خاصية النظام الدولي نفسه. وعند التحدّث عن خاصية النظام، فإننا نشير أساساً إلى طبيعة الفاعلين الرئيسيين أو الكيانات المتنوّعة التي تكوّن النظام. وتحدّد خاصية النظام الدولي بأبرز كياناته: الإمبراطوريات، أو الدول الأمم، أو الشركات المتعدّدة الجنسيات. ويجبُ بحكم الضرورة أن يكون صعود أنواع الكيانات المختلفة وسقوطها الشاغل الأساسي للنظرية الشاملة عن التغيّر.

على الرغم من أن دارسي العلاقات الدولية لم يولوا كثيراً من الاهتمام إلى هذه الفئة من التغيّر وتركوها (ربما عن حكمة) إلى فلاسفة التاريخ، فإنها يجب أن تحظى بمزيد من الاهتمام لديهم. ومن الأمثلة على تغيّر الأنظمة صعود الدولة المدينية اليونانية وسقوطها، وسقوط نظام الدول الأوروبية في القرون الوسطى، وبروز نظم الدول الأمم الأوروبية الحديثة. إن دراسة مثل

هذه التغيّرات بشكل ملائم ومنهجي يحتم إجراء دراسة مقارنة حقيقية للعلاقات والأنظمة الدولية. ومن الواضح أن غياب مثل هذه الدراسات يعوق التحليل النظري لتغير الأنظمة.

إن هذه القضية ذات صلة بالعصر الحاضر على وجه الخصوص، حيث ينظر إلى الأنواع الجديدة من الجهات الفاعلة عبر الوطنية والدولية بأنها تأخذ أدواراً تحل محل الدور التقليدي المسيطر للدولة الأمة، وتعتبر فيه الدولة الأمة نفسها مؤسسة تنطوي على مفارقة تاريخية. وهناك بالطبع العديد من الدراسات القيمة لهذا الموضوع، لكن المسألة العامة التي تحدد لماذا يكون هذا النوع من الكيانات أو غيره الأكثر ملاءمة لبيئة تاريخية معينة لم يعالجها دارسو العلاقات الدولية بالقدر الكافي.

إن ما يطرحه هذا السؤال في الواقع هو لماذا يعتقد الأفراد والجماعات في أوقات متنوّعة وأطر مختلفة أن أحد الأشكال السياسية هو الأفضل لتقديم مصالحهم بدلاً من إطار آخر. على الرغم من أن كل منظمة سياسية تفيد مجموعة عامة من المصالح (الحماية والرفاه والهيبة)، فإن نوع المنظمة المعين الذي يفيد مصلحة محددة يتوقّف على طبيعة المصلحة والظروف التاريخية. ومع تغيّر المصالح والظروف، فإن نوع المنظمة المطلوبة لتأمين مصالح الأفراد تتغيّر أيضاً. فإن أي تطوّر يؤثّر على التكاليف التي تتكبّدها المجموعة أو المنافع التي تحصل عليها أو العضوية التنظيمية لأفراد معينين سيُحدث تغييرات تنظيمية. لهذا السبب، فإن تغيير النظام يتعلّق بجوانب الربح/الخسارة للعضوية التنظيمية والطرق التي تؤثّر فيها التطوّرات الاقتصادية والتكنولوجية وغيرها من التطوّرات على حجم الأنواع المختلفة للمنظمات السياسية وكفاءتها واستمراريتها. على الرغم من أننا لا نستطيع في هذه الدراسة أن نأمل بتقديم إجابة حاسمة عن هذه المسألة، فإننا نأمل بتسليط بعض الضوء على القضايا التي تنطوي عليها.

التغيّر الجهازي

يشمل التغيّر الجهازي تغيّراً في حكم نظام دولي ما. أي أنه تغيير داخل النظام بدلاً من تغيير النظام نفسه. وهو يقتضي حدوث تغيّرات في التوزيع الدولي للقوى، والترتيب الهرمي للهيبة، والقواعد والحقوق التي يجسّدها النظام، على الرغم من أن هذه التغييرات نادراً ما تحدث في وقت واحد، هذا إذا حدثت. وهكذا مع أن تغيّر الأنظمة يتركّز على صعود أنظمة الدول وسقوطها، فإن التغيّر الجهازي يتركّز على صعود الدول المسيطرة أو الإمبراطوريات التي تحكم نظاماً دولياً معيناً وسقوطها.

تتوقّف نظرية التغيير السياسي الدولي التي تطوّر هنا على الافتراض بأن تاريخ نظام دولي ما هو تاريخ صعود وسقوط الإمبراطوريات والدول المسيطرة التي تقدّم النظام والاستقرار للنظام في أثناء فترات سيطرتها على الشؤون الدولية. وسنقدّم الحجة بأن تطوّر أي نظام يتميّز بالصعود المتتالي للدول القوية التي حكمت النظام وحدّدت أنماط التفاعلات الدولية وأقامت قواعد النظام. وهكذا فإن جوهر التغيّر الجهازي ينطوي على استبدال قوة مسيطرة صاعدة بالقوة المسيطرة الساقطة.

على الرغم من أن علماء العلاقات الدولية والمؤرّخين الدبلوماسيين أولوا اهتماماً كبيراً لهذا النوع من التغيير، فإن معظم هذه الدراسات عنيت بنظام الدولة الأمة الأوروبي الحديث بالدرجة الأولى. وثمة دراسات قليلة نسبياً عن الأنظمة المبكّرة غير الغربية أجراها علماء في هذا المجال. كما أن هذه الدراسات نادراً ما تصدّت لمشكلة التغيّر الجهازي بطريقة منهجية أو مقارنة أو نظرية، بل إن معظمها يميل إلى التاريخانية أو الوصفية. وثمة حاجة إلى دراسة مقارنة للأنظمة الدولية تركّز على التغيّر الجهازي في أنواع مختلفة من الأنظمة الدولية.

من الواضح أن مثل هذه الدراسة المقارنة تخرج عن نطاق هذه الدراسة التي لا نفترض فيها أننا قدّمنا دراسة لتغيّرات جهازية محددة حتى

في الحقبة الحديثة. وربما تنجح هذه الدراسة في أحسن الأحوال في تقديم فهم أفضل لطبيعة وعملية التغيير الجهازي كعملية تاريخية وتمهّد الطريق أمام دراسات تجريبية للتغيّر. وإذا كان الأمر كذلك فإن غرض هذه الدراسة يكون قد تحقّق.

تغيّر التفاعلات

نعني بتغيّر التفاعلات التعديلات التي تطرأ على التفاعلات السياسية والاقتصادية وسواها من التفاعلات أو العمليات بين الفاعلين في نظام دولي ما. وفي حين أن هذا النوع من التغيّر لا يشمل تغييراً في الترتيب الهرمي للقوة والهيبة في النظام، فإنه ينطوي في الواقع على تغيّرات في الحقوق والقواعد التي يجسّدها النظام الدولي. غير أنه تجدر الإشارة إلى أن تغيّر التفاعلات ينتج في الغالب عن مساعي الدول أو الجهات الفاعلة الأخرى إلى تسريع أو استباق مزيد من التغيّرات الجوهرية في نظام دولي ما وربما تنذر بحدوث مثل هذه التغيّرات.

عندما يكتب علماء العلاقات الدولية على العموم عن القوى المحرّكة للعلاقات الدولية، فإنهم يشيرون إلى التعديلات التي تطرأ على التفاعلات بين الدول داخل نظام معيّن للدول (كما تحدّده هذه الدراسة على الأقل). وهذه هي الحال على سبيل المثال في كتاب ريتشارد روزكرانس في كتابه *"الفعل وردّ الفعل في السياسة العالمية" Action and Reaction in World Politics (1963)*، الذي حلّل فيه أسباب حدوث التغيّرات في الأسلوب الدبلوماسي الأوروبي منذ سنة 1740 فما يليها. والغالبية العظمى من الكتابات عن تشكّل التحالفات وتغير الأنظمة والعلاقات العابرة للحدود الوطنية تجرى أيضاً على مستوى التفاعلات داخل النظام[11]. وفي حين لا يوجد سوى قليل من الأبحاث

(11) اتخذ Waltz (1979)، وبخاصة في الفصل السابع، موقفاً مماثلاً لموقفنا.

عن تغيّر الأنظمة والتغيّر الجهازي، فإن هناك الكثير من الكتابات عن التغيّرات في تغيّر التفاعلات بين الدول، على الرغم من أن معظمها يقتصر على نظام الدول الغربية، لا سيما على العلاقات الدولية منذ سنة 1945. لذا على الرغم من أن تغيّر التفاعلات هي التغيّرات الأكثر تواتراً وتشكّل معظم مادة العلاقات الدولية، فإننا سنوليها قليلاً من الاهتمام هنا. وقد حلّلها آخرون جيداً (مثل Keohane and Nye, 1977). وبدلاً من ذلك سيتركّز اهتمام هذه الدراسة بشكل رئيسي على التغيّر الجهازي وتغيّر الأنظمة بدرجة أقل. وسنبحث تغيّرات التفاعلات بقدر ما تتصل بالفهم الأوسع للتغيّر الجهازي وتغيّر الأنظمة.

التغيير التراكمي مقابل التغيير الثوري

يثير تفسير التغيير السياسي قضية جوهرية في النظرية الاجتماعية، وتحديداً هل يمكن أن يحدث التحوّل الاجتماعي عبر تغيّرات تطوّرية تراكمية أو هل لا بد أن يكون بحكم الضرورة ناتجاً عن اضطراب وعنف سياسيين - ثورة على المستوى المحلي وحرب كبرى على المستوى الدولي. يوجد في جانب من هذا الخلاف التقليد الليبرالي الديمقراطي المتجسّد بتجربة الولايات المتحدة وبريطانيا العظمى؛ فقد شهد المجتمعان تغيّرات سلمية في مؤسسات اجتماعية وسياسية مهمة استجابة للتطوّرات الاقتصادية والتكنولوجية وسواها. ويرى دعاة هذا الموقف أنه يمكن حدوث عملية مماثلة من التغيير السلمي المستمر على المستوى الدولي. ويوجد في الجانب الآخر وجهة النظر الهيغلية الماركسية التي تشرح التغيير الرئيسي بدلالة التناقض بين النظام الاجتماعي القائم وقوى التغيير الأساسية. فالتغيّر يعتقد بأنه غير مستمر وناتج عن أزمة جهازية لا يمكن أن تحل سوى باستخدام القوة، إذ لن تتخلّى أي قوة مسيطرة عن امتيازاتها دون نضال. ووفقاً لهذه الرؤية، التغيّر السلمي ليس إلا منح تنازلات لا معنى لها مصمّمة لشراء سكوت القوة الثورية.

خلافاً للمفهوم الليبرالي للتغيّر الاجتماعي بأنه إدخال تعديلات تراكمية مستمرة على الأنظمة الاجتماعية نتيجة قوى التغيير، فإن المنظور الهيغلي الماركسي يجسّد ثلاثة تعميمات مختلفة تماماً تتعلّق بطبيعة التغيير الاجتماعي. أولاً، يعتبر النمط التاريخي سلسلة غير متصلة من "التناقضات المتطوّرة التي تؤدي إلى تغيّرات فجائية متقطّعة" (Moore, 1965, p. 138). ثانياً، تنشأ هذه التناقضات أو الأزمات بسبب عدم التوافق بين الترتيبات الاجتماعية القائمة والقوى الأساسية للتغيير (اقتصادية وتكنولوجية إلخ). ثالثاً، إن حل التناقض وتحوّل النظام الاجتماعي هما نتيجتان لصراع القوة بين الرابحين والخاسرين المحتملين.

إن الموقف الذي نتخذه في هذه الدراسة هو أن هذين النوعين من التغيير يقعان في النظام الدولي. وأكثر أنواع التغيير المرصودة تعديلات تراكمية مستمرة داخل إطار النظام القائم. فتطرأ تغيّرات على السيطرة على الأراضي وتحوّلات على التحالفات والنفوذ، وتتغيّر أنماط العلاقات الاقتصادية. تؤدّي مثل هذه التغيّرات التراكمية على مستوى التفاعل بين الدول إلى تطوّر النظام الدولي عندما تسعى الدول إلى تقديم مصالحها استجابة للتطوّرات الاقتصادية والتكنولوجية والبيئية الأخرى. ونتيجة لذلك فإن عملية التغيّر السياسي الدولي عملية تطوّرية على العموم تجري فيها تعديلات مستمرة لاستيعاب تحوّل مصالح المجموعات والدول وعلاقات القوى فيما بينها.

يتميّز التطوّر التدريجي للنظام الدولي بالمساومة ودبلوماسية الإكراه والحرب على مصالح خاصة وضيّقة التحديد نسبياً (Young, 1978, p. 250). يمكن وصف النظام بأنه في حالة من التوازن المستتبّ. وتعمل التعديلات الإقليمية والسياسية والاقتصادية بين الدول استجابة للمصالح المتصارعة وتغيّر علاقات القوة على تنفيس الضغط على النظام، وبالتالي المحافظة على سلامته. باختصار، يحدث التغيير السياسي الدولي عبر عملية من التكيّف السلمي والصراعات المحدودة على مستوى العلاقات بين الدول.

على الرغم من أن التغيرات على مستوى التفاعلات بين الدول تكوّن مجمل العلاقات الدولية، فمن الواضح أنها ليست أنواع التغيرات الوحيدة التي يلاحظها المرء في المجال الدولي. ففي حين تكون معظم التغيرات استجابات مستمرة للظروف المتغيّرة ببطء، فإن التعديلات لا تحدث على الفور دائماً. فقد تحدث التطوّرات الاقتصادية أو التكنولوجية أو العسكرية الرئيسية في أوقات حاسمة، وهي التغيّرات التي تعد بمكاسب وخسائر كبيرة لهذه الجهة الفاعلة أو تلك. وإذا لم يكن من الممكن تحقيق هذه المكاسب في إطار النظام القائم، فقد تعتقد الدول (أو الائتلافات المحلية التي تمثّلها) أنه يمكن خدمة مصالحها على نحو أفضل بإدخال تغييرات كاسحة وعميقة على النظام الدولي. في المقابل، ستعتقد دول أخرى أن تلبية هذه المطالب ستعرّض ما تعتبره مصالح حيوية خاصة للخطر. وفي هذه اللحظات الحاسمة، تكون المشكلة طبيعة النظام نفسه وحكمه و/أو، في حالات نادرة، خاصية الجهات الفاعلة الدولية نفسها. النوع الأول من التغيّر يسمى تغيّراً جهازياً، في حين يسمى النوع الأخير تغيّراً للأنظمة.

يثير التغيّر الجهازي وتغيّر الأنظمة القضية الأساسية لتحديد من الذي تنتفع مصالحه الأمنية والاقتصادية والإيديولوجية أكثر نتيجة أداء النظام الدولي. وقد يقال إن الأزمة دستورية، لأن نمط السلطة السياسية (الترتيب الهرمي للهيبة) يكون عرضة للخطر في الأزمة، وكذلك حقوق الأفراد (أو الدول) وقواعد النظام. كما أن حل الأزمة سيشمل على الأرجح صراعاً مسلّحاً (الجدول 3). في السياسة الداخلية تحل الأزمات الدستورية بشكل متكرّر عن طريق الحرب الأهلية أو الثورة؛ وفي السياسة الدولية فإنها تحل عن طريق حرب الهيمنة.

يؤكّد المفهوم الهيغلي الماركسي للتغيير السياسي أن الأوقات الحاسمة التي تؤدي إلى التغيير الثوري تنشأ عن التناقضات في النظام. ووفقاً لوجهة النظر هذه، التناقضات نتائج حتمية للمكوّنات التي لا يمكن التوفيق بينها في

النظام الاجتماعي. كما يعتقد أن من الممكن تحديد متى تكون الأزمة أو الصراع في نظام ما غير قابلة للتسوية ولا مفرّ من أن تؤدي إلى إحداث تغيير في النظام. ويعتقد أيضاً أنه يمكن التنبّؤ مسبقاً بنتيجة التناقض. وباختصار، إن لهذه المدرسة الفكرية النافذة رؤية حتمية لطبيعة التغيير السياسي وأسبابه ونتائجه[12].

الجدول 3: *مقارنة التغيير الداخلي والتغيير الدولي*

	داخلي	دولي
الطريقة الرئيسية للتغيير التراكمي	المساومة بين المجموعات والطبقات، إلخ	المساومة بين الدول
الطريقة الرئيسية للتغيير الثوري	الثورة والحرب الأهلية	حرب الهيمنة
الهدف الرئيسي للتغيير التراكمي	إدخال تعديلات ثانوية على النظام الداخلي	إدخال تعديلات ثانوية على النظام الدولي
الهدف الرئيسي للتغيير الثوري	الدستور	حكم النظام

إننا نرفض هذا النمط الحتمي المفرط لتفسير التغيير السياسي[13]. وعلى الرغم أن من الممكن بالتأكيد تحديد الأزمات وانعدام التوازن والعناصر غير المتوافقة في نظام سياسي ما، لا سيما الانفصال بين حاكمية النظام والتوزيع الأساسي للقوى، فإن من غير الممكن بالتأكيد التنبّؤ بالنتيجة. فنحن لا نملك في علوم الاجتماع نظرية تنبئية للتغيير الاجتماعي في أي مجال، وربما لن نتوصّل إليها قط[14]. وعلى الرغم من أننا نلاحظ الأزمات الدولية

(12) لا شك ان كثيراً من الماركسيين يخالفون هذا التوصيف لمعتقدهم.

(13) للاطلاع على نقد ممتاز للمفهوم الهيغلي الماركسي للتغيير الاجتماعي، انظر عمل Dupré (1977).

(14) يقدم Northrop (1947, pp. 135-64) نقداً جيداً لمشاكل النظرية التنبئية في علم الاجتماع.

والاستجابات المقابلة في سلوك الدول، فلا يمكن أن نعرف مسبقاً إذا كانت ستحدث عودة إلى التوازن في نهاية المطاف أو تغيير في طبيعة النظام. وتتوقّف الإجابة، في جانب منها على الأقل، على ما يختار الأفراد القيام به.

على الرغم من هذه المحدودية، فإن للمقاربة الهيغلية الماركسية لمشكلة التغيير السياسي قيمة مساعدة على الاستكشاف. وهي توحي بأن مركز التغيّر يجب أن يكون موجوداً في المعدّلات التفاضلية لتغيّر المكوّنات الرئيسية للنظام الاجتماعي. فلو تغيّرت كل جوانب النظام الاجتماعي بشكل منسجم، لن ينشأ تناقض يتطلّب حلاً بإدخال تغيير فجائي في النظام. وبدلاً من ذلك، سيكون هناك تطوّر تراكمي للنظام. وفي النظرية الماركسية، إن تتطوّر وسائل الإنتاج الاقتصادي والعلاقات السياسية، مثل الهيكل القانوني والطبقي، ينتج تناقضاً بين قوى الإنتاج وعلاقات الإنتاج. وهكذا فإن التغيير الثوري الناتج في النظام ناجم عن تطوّر التكنولوجيا الإنتاجية بسرعة أكبر من سرعة النواحي الأخرى في النظام؛ وعندما يحدث هذا التغيير الجهازي فإنه يسرّع تطوّر قوى الإنتاج. بعبارة أخرى، إن تطوّر وسائل الإنتاج هو المسبّب للتغيير الجهازي ونتيجة له على السواء.

ينتج التغيير السياسي الدولي على نحو مماثل عن معدّلات التغيّر التفاضلية للمكوّنات الرئيسية للنظام السياسي الدولي. يتطوّر توازن القوى الدولي بين الفاعلين (مثل قوى الإنتاج الاقتصادي) الذي يقوم عليه النظام الدولي بسرعة أكبر من سرعة المكوّنات الأخرى للنظام، لا سيما الترتيب الهرمي للهيبة وقواعد النظام. ولو تغيّرت، ثانية، كل المكوّنات بانسجام، فسيحدث التطوّر السلمي للنظام. لكن المعدّل التفاضلي للتغيّر بين التوزيع الدولي للقوى والمكوّنات الأخرى للنظام هو الذي ينتج عدم ترابط النظام أو انعدام التوازن فيه، وإذا لم يحل يؤدي إلى حدوث تغيّر في النظام. وعندما يقع هذا التغيّر في النظام فإنه يسرّع (إلى نقطة معيّنة) التحوّل في ميزان القوى في اتجاه الدولة أو الدول الصاعدة في النظام. وهكذا فإن النموّ

التفاضلي لقوى النظام، بلغة علم الاجتماع، هو سبب التغيير السياسي الدولي ونتيجته على السواء.

خلافاً للموقف الهيغلي الماركسي، من المتعذّر التنبؤ بالنتيجة السياسية أو بالتغيّر الثوري الذي سيقع، وما هي النتائج التي ستنجم عنه إذا وقع. وعلى الرغم من أن المرء قد يستنبط نظرية عامة للتغيير السياسي، فإن دراسة التغيّر لا يمكن أن تنفصل عن الأطر التاريخية المحددة والعناصر الساكنة التي تؤثّر على انطلاقه واتجاه التغيّير السياسي. ويشمل تفسير التغيير الجمع بين نظرية تفسيرية ومجموعة معيّنة من الشروط الابتدائية (Harsanyi, 1960, p. 141). وتحدّد طبيعة هذه العناصر الساكنة خاصية النتيجة. فليس هناك صراعا هيمنة متماثلين، فحرب الهيمنة تفيد في تقوية موقف القوة المسيطرة، أو يمكن أن تنتج تغيّرات غير متوقّعة بعيدة الأثر في النظام. وهكذا على الرغم من أن نظرية التغيير السياسي يمكن أن تساعد في تفسير التطوّرات التاريخية، فإنّها تجتاز جزءاً من الطريق فحسب، إذ إنها ليست بديلاً لتفحّص العناصر الساكنة والمحرّكة المسؤولة عن تغيير سياسي دولي محدّد.

إن هذه المقاربة غير الحتمية لمشكلة التغيير السياسي تساعد في إيضاح قضية كبرى تخضع حالياً لجدل علماء العلاقات الدولية. والرؤية السائدة بأن النظام الدولي المعاصر يتميّز بتآكل الهيمنة الأميركية لا يخبرنا الكثير عن نتيجة التطوّرات الراهنة ومستقبل النظام السياسي الحالي أو ما الذي يمكن أن يلي انتهاءه الفجائي على سبيل المثال. ربما تبرز قوة مهيمنة جديدة محله، أو توازن عالمي للقوى شبيه جداً بتوازن القوى الأوروبي، أو كما في حالة سقوط الإمبراطورية الرومانية، ربما ينغمس العالم ثانية في فوضى عصر مظلم جديد. وتجسّد الأفكار التي تبحثها الفصول التالية من هذا الكتاب المفهوم غير الحتمي للتغيير السياسي.

2

الاستقرار والتغيّر

الافتراض 1. يكون النظام الدولي مستقراً (أي في حالة توازن) إذا لم تعتقد أي دولة بأن من الأفضل محاولة تغيير النظام.

الافتراض 2. ستحاول دولة ما تغيير النظام الدولي إذا كانت المنافع المتوقّعة تزيد على التكاليف المتوقعة (أي إذا كانت هناك مزايا محددة متوقعة).

تقوم مقولة هذا الفصل على أن الدول تجري حسابات التكلفة/المنفعة عند تحديد السياسة الخارجية وأن من أهداف السياسة الخارجية للدولة تغيير النظام الدولي بما يعزّز مصالحها الخاصة. وسواء أكانت هذه المصالح القوة والأمن (كما يرى دعاة الواقعية السياسيّة)، أم أرباحاً رأسمالية (كما يزعم الماركسيون)، أم مكاسب رفاهية (كما يؤكّد العديد من المنظّرين المعاصرين)، فإن كل دولة ترغب في زيادة سيطرتها على جوانب النظام الدولي التي تجعل قيمها الأساسية أكثر أمناً.

لكن على الرغم من أن مجموعة أو دولة قد ترغب في تغيير النظام الدولي من أجل تقديم مصالحها، فإن السعي للقيام بذلك ينطوي على تكاليف. وعلى المجموعة أو الدولة ألا تكون لديها الموارد الكافية لدفع مثل هذه التكاليف فحسب، وإنما عليها أيضاً أن تكون راغبة في دفعها. لذا فإن

مجموعة أو دولة ما قد تحاول تغيير النظام إذا كانت المنافع المتوقّعة تفوق التكاليف، أي يجب أن يكون هناك مكسب صافٍ. وللتعبير عن ذلك بطريقة أخرى، على المجموعة أو الدولة عدم السعي إلى تغيير النظام إلا إذا اعتُقد أن مثل هذا التغيير سيكون مربحاً (Davis and North, 1971, p. 40).

وهكذا يميل نظام ما إلى البقاء مستقرّاً نسبياً ما لم ترَ دولة أو أخرى أن من المربح تغييره. وهذه نقطة يميل دعاة الواقعية السياسية إلى نسيانها عند القول بأن الدول تسعى إلى تعظيم قوتها. فالحصول على القوة ينطوي على تكلفة فرصة بديلة، حيث يجب التخلّي عن سلعة مرغوبة أخرى[1]. وهناك العديد من الحالات في التاريخ تخلّت فيها الدول عن فرص زيادة قوتها لأنها رأت أن التكاليف ستكون مرتفعة. ويساعد ذلك على تبرير الاستقرار النسبي في فترات تاريخية معينة طويلة.

من الواضح أن ربحية سعي دولة ما إلى تغيير النظام أو عدمها تتوقف على عدد كبير من العوامل، لا سيما على الطريقة التي تدرك فيها الدولة (أو بالأحرى نخبتها الحاكمة) التكاليف والمنافع النسبية التي ينطوي عليها تغيير النظام. وهكذا على الرغم من أن المرء يتحدّث عن التكاليف والمنافع كما لو أنها كانت موضوعية ويمكن قياسها، فإن كليهما شديدا الذاتية ونفسيان بطبيعتهما. فالمنافع التي تسعى إليها مجموعة ما والثمن الذي ترغب في دفعه يتوقّف في النهاية على المصالح المتصوّرة للنخب الحاكمة والائتلافات في المجتمع (Buchanan, 1969).

التجربة التاريخية للمجتمع من أهم محدّدات هذه المفاهيم. فما النتائج التي حقّقها البلد من محاولات سابقة قام بها بنفسه أو سواه لتغيير النظام الدولي، وما الدروس التي تعلّمها البلد عن الحرب والعدوان والاسترضاء، إلخ؟

(1) لتطبيق مفهوم تكلفة الفرصة البديلة على القضايا غير الاقتصادية، انظر عمل Posner (1977, pp. 6-7) و Haskel (1976, pp. 34-5).

هل أصبح المجتمع "ناضجاً"، باستخدام مصطلح مارتن وايت (Wight, 1979, p.155)، وأصبح يعتقد أن الحرب غير مجدية؟ أو هل تعلّم خلاف ذلك أن أمنه يتطلّب السيطرة التامة على جيرانه؟ إن الأجوبة التي تعطى على مثل هذه الأسئلة تؤثّر على مفاهيم القادة السياسيين عند حساب تكاليف السعي إلى تغيير النظام الدولي ومنافعه. ووفقاً لتعبير وزير الخارجية السابق، هنري كيسنجر، في معرض الإشارة إلى استقرار توازن القوى وشرعية النظام، "في حين قد تبدو القوة للمراقبين الخارجيين بمثابة عوامل في ترتيب أمني، فإنها تبدو داخلياً بمثابة تعابير عن وجود تاريخي. فما من دولة تخضع إلى تسوية، مهما كانت جيدة التوازن ومهما كانت 'آمنة'، إذا بدت أنها تنكر عليها رؤيتها لنفسها تماماً" (Kissenger, 1957, p. 146). ولن تتوقّف الدولة عن مطالبة النظام الدولي بما تعتبره مطالب عادلة.

ويجب أن يُفهم أيضاً أنه عندما يتحدّث المرء عن المكاسب الصافية من تغيير النظام، فإن ذلك قد يعني أحد أمرين اثنين. أولاً، يمكن أن يشير إلى محاولة زيادة المنافع المستقبلية. ثانياً، يمكن أن يعني محاولة تقليص الخسائر التي تتهدّده (Buchanan and Tullock, 1962, p. 46). وربما يسعى الرابحون والخاسرون المحتملون من التطوّرات المستمرّة في نظام دولي ما إلى تغيير النظام، الأول بسبب المنافع على المدى الطويل التي تتجاوز التكاليف على المدى القصير، والثاني لأن تكاليف التطوّرات المستمرّة على المدى الطويل تهدّد بأن تصبح أكبر من منافع الوضع الراهن على المدى القصير.

أخيراً، إن سعي دولة ما إلى تغيير النظام إذا كانت المنافع المتوقّعة تفوق التكاليف المتوقّعة لا تعني أن المنافع ستتجاوز التكاليف في الواقع. فكما في العديد من المجالات الأخرى للنشاط الإنساني، تُتخذ القرارات في ظل ظروف من عدم اليقين. فقد تحسب مجموعة أو دولة مصالحها وتتصرّف على أساس معلومات غير كاملة؛ وربما تفقد أيضاً السيطرة على تتابع

الأحداث، وينجم عن ذلك نتائج غير متوقّعة في العادة. بل غالباً ما تتجاوز التكاليف الفعلية لتغيير النظام المنافع المكتسبة. فكم من مرة، كما سنرى لاحقاً، كان المستفيدون النهائيون من مساعي تغيير الأنظمة أطرافاً ثالثة على هامش النظام الدولي.

على الرغم من اعتبار التكاليف والمنافع ذاتية في نهاية المطاف، فإن الحسابات المتعلّقة بالمنافع الصافية لتغيير النظام تتأثّر تأثراً عميقاً بالعوامل الموضوعية في البيئة المادية والدولية. وتتوقّف الربحية في زمن معيّن أو آخر على العوامل الاقتصادية والعسكرية والتكنولوجية، بالإضافة إلى الهياكل السياسية الداخلية والدولية. وسيكون لمجموعة أو دولة ما الدافع لتغيير النظام الدولي إذا كان تعديل واحد من هذه الخصائص أو أكثر يجعل القيام بذلك أمراً مربحاً.

يوجد نظام ما من الدول، على غرار أي نظام سياسي، في بيئة تكنولوجية وعسكرية واقتصادية تقيّد سلوك أعضائه وتتيح فرصاً لسياسات زيادة الثروة والقوة على السواء. وعلى الرغم من تعذّر التوصّل إلى استنتاج بأن ابتكاراً تكنولوجياً أو عسكرياً أو اقتصادياً سيسهم في استقرار النظام أو عدم استقراره، فإن من الممكن تحديد خصائص الابتكارات التي تميل إلى تثبيت استقرار نظام دولي ما أو زعزعة استقراره بتخفيض ربحية التغيير أو زيادتها. ومن الأغراض الرئيسية لهذا الفصل تحليل أنواع الابتكارات من منظور إسهامها في استقرار النظام أو عدم استقراره.

من النتائج المهمة للتغيّرات الاقتصادية أو العسكرية أو التكنولوجية أنها تزيد (أو تنقص) المساحة التي من المربح أن تسيطر عليها أو من المربح بسط الحماية إليها وبالتالي تشجّع (أو تثبط) إنشاء منظمات سياسية أو اقتصادية أو توسيعها. ويُذكر أن الحكومة، أو الحكم على نحو أوسع، عُرّفت بأنها تقديم السلع الجماعية أو العامة مقابل عائد. وكما سنرى بعد قليل، فإن

أي تطوّر يزيد القوة ويوسّع فرصة الدولة في زيادة إيراداتها يشجّع على التوسّع السياسي أو الاقتصادي. وفي العديد من الحالات، إن لم يكن في معظمها، تُدرج المجموعات "المستفيدة" في الهيكل السياسي أو الاقتصادي الأوسع ضدّ إرادتها.

قد تعني الربحية من تغيير النظام، بالإضافة إلى المكاسب الاقتصادية الإيجابية، منع المنافس من تحقيق المكاسب أو الفرص الاقتصادية أو السياسية. أي أن دولة ما قد تسعى إلى تحقيق السيطرة على أرض استراتيجية ذات قيمة اقتصادية ضئيلة بذاتها لكن فقدانها يسبّب خسائر في الدخل. على سبيل المثال، في القرن التاسع عشر، احتفظت بريطانيا بالعديد من الأراضي لقيمتها الاستراتيجية في حماية الأصول (المستعمرات) المنتجة للإيرادات أكثر من قيمتها الاقتصادية المباشرة. وهكذا كانت قيمة مصر بالنسبة إلى الإمبراطورية البريطانية أنها تحمي خطّ الوصول إلى الهند، جوهرة التاج الإمبراطوري. النقطة المهمة أن المكسب الاقتصادي أو السياسي أو الاستراتيجي من السيطرة على أرض أو حماية حقوق ملكية المواطنين يُعتبر أهم من التكاليف المصاحبة.

يتوقّف المجال الذي يكون من المربح للدولة أن تبسط فيه حمايتها للأفراد وملكياتهم الفكرية على مجموعتين أساسيتين من المتغيّرات: (1) تكاليف توسيع الحماية و(2) مقدار الدخل المتحقّق أو المضمون بتوسيع الحماية. وهكذا فإن أي تطوّر يقلّل تكلفة التوسّع أو يزيد مقدار الدخل المتحقّق سيشجّع الدولة على توسيع المجال الذي تبسط عليه حمايتها والعكس بالعكس. لذا سنتفحّص في هذه الدراسة الطرق التي تؤثّر فيها العوامل البيئية والتعديلات المجراة على هذه العوامل على دوافع الدول إلى زيادة سيطرتها على النظام الدولي.

يتوقّف سعي دولة ما إلى تغيير النظام الدولي أو عدمه في نهاية

المطاف على طبيعة الدولة والمجتمع الذي تمثّله. فالدافع الذي يحفز الدولة في المقام الأول إلى محاولة تغيير النظام الدولي يتأثّر بشدة بالآليات الاجتماعية لتوزيع التكاليف والمنافع الداخلية لمثل هذا المسعى. وينشئ اختلاف الترتيبات الاجتماعية الداخلية وتعريفات الملكية الفكرية حوافز متباينة تدفع المجتمع إلى قلب النظام الدولي القائم أو مثبّطات تمنعه من ذلك. وتوفّر هذه الترتيبات الداخلية الجواب عن سؤال مهم: لمن تعود الأرباح أو على من تعود الخسائر؟

ثانياً، لن تسعى دولة ما إلى تغيير النظام الدولي إلا إذا كان لديها ميزة نسبية على الدول الأخرى، أي إذا كان ميزان القوى في النظام لمصلحتها. وقد يكون هذا التفوّق تنظيمياً أو اقتصادياً أو عسكرياً أو تكنولوجياً أو ائتلافاً ما من هذه العناصر. وغالباً ما تمنح الابتكارات التكنولوجية في مجالات الأسلحة العسكرية و/أو الإنتاج الصناعي هذه الميزة، وبخاصة في العصر الحديث. وتمكّن الميزة على الدول الأخرى التي توفّرها القدرات الفائقة في هذه المجالات الدولة من انتهاز الفرص أو التغلّب على القيود التي تفرضها البيئة الخارجية من أجل تقديم مصالحها الاقتصادية أو الأمنية أو سواها. وما دامت الدولة تتمتّع بمثل هذه المزية، فإنها تميل إلى توسيع سيطرتها وبسطها على النظام الدولي.

من الواضح أن هاتين المجموعتين العريضتين من العوامل (المجتمع نفسه وطبيعة بيئته المادية أو السياسية) التي تؤثّر على ما إذا كانت الدولة ستحاول تغيير النظام الدولي غير مستقلتين إحداهما عن الأخرى. ومن النادر أن تكونا منفصلتين في الواقع. على سبيل المثال، في حين أن العوامل البيئية مثل المناخ والجغرافيا تقعان خارج نطاق سيطرة الدولة، فإن البيئة التكنولوجية من صنع الإنسان، وسيعمد المجتمع إلى تطوير القدرات التكنولوجية من أجل كسب مزايا على الدول الأخرى. وعلى نحو ذلك، يمكن أن تحثّ العوامل الخارجية على حدوث تغييرات داخلية في دولة ما. وعلى

الرغم من أن عدم ضرورة قبول المبدإ المسمّى أولوية السياسة الخارجية، قد لا يكون من المبالغة القول بأن مقتضيات البقاء في النظام الدولي التنافسي تشكّل المحدّد الأهم لأولويات المجتمع الداخلي وتنظيمه. لكن لأغراض تحليلية، من الممكن التمييز بين العوامل البيئية والداخلية التي تنشئ حوافز تدفع دولاً معيّنة إلى السعي إلى تغيير النظام الدولي أو مثبّطات تثنيها عن ذلك.

باختصار، تنشئ البيئة المادية (لاسيما الظروف الاقتصادية والتكنولوجية) وتوازن القوى الدولي حافزاً يدفع دولة ما إلى محاولة تغيير النظام الدولي أو مثبّطاً يثنيها عنه. ويتوقّف ما إذا كانت الدولة ستقدّم هذه المحاولة على العوامل الداخلية مثل مصالح المجموعات والطبقات والآخرين في المجتمع. وفي الأقسام التالية من هذا الفصل سنبحث هذه العوامل البيئية والدولية والداخلية التي تؤثّر على تغيير النظام الدولي.

العوامل البيئية التي تؤثّر في التغيير

العوامل التزايدية مثل النمو الاقتصادي والتغيّر الديمغرافي من أهم القوى التي يقوم عليها تغيير النظام الدولي. وقد يكون ثبات معدّل النمو الاقتصادي أو التحوّل السكاني من أهم أسباب التغيير السياسي على المدى الطويل. لكن قد تكون آلية إطلاق التغيير في الغالب حدوث تغيّرات تكنولوجية أو عسكرية أو اقتصادية كبيرة تعد بلداناً معينة بمكاسب كبيرة أو تنذر بلداناً أخرى في النظام الدولي بخسائر كبيرة، مكاسب لا يمكن تحقيقها وخسائر لا يمكن تجنّبها في النظام الدولي القائم. ويكون انعدام التوازن الناتج مقدّمة لمسعى يقوم به الرابحون المحتملون (أو الخاسرون المحتملون) لتغيير النظام الدولي (Davis and North, 1971, p. 10).

ربما يكون عرض لائحة شاملة لهذه التغيّرات البيئية التي تؤثّر في

حسابات التكاليف والأرباح أمراً مستحيلاً. غير أن هناك مجموعات عديدة من العوامل البيئية الشديدة الأهمية. وقد كان لحدوث تعديلات في هذه العوامل تأثير عميق، طوال التاريخ، على ميل الدول إلى السعي إلى تغيير النظام الدولي. ولثلاثة من هذه العوامل (نظام الاتصالات والمواصلات، والتكنولوجيا العسكرية، وطبيعة الاقتصاد) والتغيّرات التي تطرأ عليها تأثيرات مهمة على أرباح تغيير النظام الدولي وتكاليفه، وستبحث في الأقسام التالية.

المواصلات والاتصالات

في العديد من الحالات وقعت الاضطرابات الاجتماعية والسياسية الكبيرة بعد حدوث تقدّم كبير في تكنولوجيا المواصلات والاتصالات (McNeill, 1954). فللارتفاع الكبير في كفاءة المواصلات والاتصالات تأثيرات عميقة على ممارسة القوة العسكرية، وطبيعة التنظيم السياسي، ونمط الأنشطة الاقتصادية. وتخفّض الابتكارات التكنولوجية في المواصلات والاتصالات التكاليف وبالتالي تزيد المنافع الصافية المتوقّعة من إدخال تغييرات على النظام الدولي.

من أهم نتائج الابتكار في المواصلات تأثيراته على ما أسماه كِنِث باولدنغ معامل تدرّج فقدان القوة، أي "درجة تراجع القوة العسكرية والسياسية [للدولة] كلما ابتعدت وحدة ما مسافة ما عن مقرّها" (Boulding, 1963, p. 245)[2]. من الواضح أن العوامل التي تؤثّر على هذا التدرّج معقّدة وليست تكنولوجية فقط. فالعوامل الجغرافية والطبية وحتى النفسانية تؤدي دوراً (Sprout and Sprout, 1962, p. 288). مع ذلك فإن التحسينات التكنولوجية في المواصلات قد تعزّز كثيراً المسافة والمساحة التي يمكن أن تمارس عليها دولة ما قوّة عسكرية فعّالة ونفوذاً سياسياً. ومن أهم الابتكارات

(2) هذا المفهوم مفيد على الرغم من فرط بساطته. للاطلاع على نقد محنّك، انظر عمل Wohlstetter (1968, pp. 40-6). واستخدم كِستر هذا المفهوم بطريقة مماثلة لتلك المستخدمة في هذا الكتاب Quester (1977, pp. 25-7).

التكنولوجية من حيث تأثيراتها على القوة العسكرية الحصان الأصيل والسفينة الشراعية والسكة الحديدية والسفينة البخارية ومحرّك الاحتراق الداخلي. ولعل تطوّر الحصان الأصيل أهم هذه الابتكارات قبل تطوير محرّك الاحتراق الداخلي. فقد سيطر الخيّالة والعربات التي تجرّها الخيول على فترات طويلة من التاريخ قبل العصر الحديث.

من الواضح أنه كان لتدرّج فقدان القوة أهمية كبيرة على التنظيم السياسي. فالتوسّع الإقليمي وسلامة الكيان السياسي دالتان إلى حد كبير في التكاليف التي تتكبّدها الدولة أو المجموعة لممارسة السيطرة العسكرية والسياسية على منطقة واسعة. وهكذا فإن قدرة المركز السياسي على نشر نفوذه تتأثّر كثيراً بتكلفة المواصلات. ويبدو أن بروز الإمبراطوريات الكبيرة وحقب التوحيد السياسي قد ارتبطت بالانخفاضات الكبيرة التي طرأت على تكلفة المواصلات. وهذه العلاقة الظاهرة بين الابتكار في المواصلات وبروز الإمبراطورية قد دفع أحد الكُتّاب إلى ملاحظة أن "الإمبراطورية مسألة مواصلات. فهي تبدأ وتبلغ الذروة وتنتهي بالسيطرة على وسائل المواصلات" (Tucker, 1920, p. 7)[3].

يشجّع التحسّن في المواصلات والاتصالات على التوسّع العسكري والوحدة السياسية. وبتسهيل قدرة قوة إمبريالية أو مسيطرة على استخراج ثروة الأراضي المفتوحة واستغلالها، فإن مثل هذه الابتكارات التكنولوجية تنشئ اقتصادات الحجم الواسع النطاق وتفيد الدول الكبيرة. وهي تسهّل على السلطة المركزية قمع التمرّد والإشراف على الموظفين المحليين التابعين. ونتيجة لذلك، فإن التحسّن في المواصلات يشجّع الإمبراطورية والتوحيد السياسي بتخفيض تكلفة الفتح وزيادة منافعه، ما لم تواجه بتطوّرات أخرى مثل زيادة كفاءة الدفاع (Andreski, 1971, p. 79).

(3) للاطلاع على عرض مميّز لهذه الأطروحة، انظر عمل Hart (1949).

إن حساسية حجم التنظيم الاقتصادي لتكاليف المواصلات تفسّر جزئياً لماذا كانت الإمبراطوريات تميل، حتى الحقبة الحديثة، إلى التركّز حول المواصلات المائية. يفسّر توافر المواصلات المائية إلى حد ما نشوء الإمبراطوريات العظيمة الأولى في أودية أنهار الشرق الأوسط (مصر وبلاد ما بين النهرين) والهند والصين. ونما جيل لاحق من الإمبراطوريات (القرطاجية والرومانية والبيزنطية، إلخ) حول البحر المتوسّط، كما أنّ أعظم الإمبراطوريات قاطبة بالطبع، الإمبراطورية البريطانية، قامت على السيطرة على البحار. وقد سادت هذه المزايا للقوة البحرية بالنسبة إلى القوة البرية حتى ابتكار السكة الحديدية في القرن التاسع عشر، ما سهّل بروز القوى البرية القارية (ألمانيا والولايات المتحدة وروسيا)، وابتكار الغواصة التي دمّرت الحصانة النسبية للقوة البحرية.

يبدو للوهلة الأولى أن اثنتين من أعظم الإمبراطوريات البرية التي ظهرت، إمبراطوريتي المغول والعرب، تتحديان أهمية المواصلات التي تتسم بالكفاءة والقوة البحرية في ظهور الإمبراطوريات وبقائها. لقد كانت إمبراطورية المغول الأعظم من حيث السيطرة على أراضٍ متجاورة، حيث امتدّت من المحيط الهادئ إلى أوروبا الشرقية وجنوباً حتى الشرق الأوسط. وامتدت الإمبراطورية العربية من الشرق الأوسط عبر شمال إفريقيا إلى جبال البيرينيه شمالاً. وعلى الرغم من أن العرب أنشؤوا أسطولاً فقد كان ذا أهمية ثانوية ولم يكن العامل الرئيسي في مسار توسّعهم. غير أنه كانت له تأثيرات كبيرة على أوروبا والإمبراطورية البيزنطية.

قدّم ابن خلدون في معرض إشارته إلى العرب الإجابة منذ وقت طويل عن هذا الشذوذ الظاهر؛ وتنطبق إجابة مماثلة على المغول. أشار ابن خلدون إلى أن الصحراء التي تفتقر إلى الحواجز الطوبوغرافية وفّرت للعرب المكافئ للبحر؛ وكانت المدن الصحراوية تعمل عمل الموانئ البحرية (Ibn Khaldun, 1967, pp. 264-5). وعلى نحو ذلك، وفّرت السهوب الكبرى في آسيا

الوسطى بحراً من العشب للمغول (McNeill, 1974, p. 47). ويقوم توسّع هاتين القوتين على تطوّر مهمّ جداً: إتقان الحصان الأصيل. وكما لاحظ برنارد لويس (Lewis, 1966, p. 55)، في أعقاب إتقان الخيل (وترويض الإبل بدرجة أقل) بدأ العرب يستخدمون الصحراء مثل البحر. وهكذا، بالنسبة للمغول والعرب، عملت قوة السهوب وقوة الصحراء مثل القوة البحرية.

أثّرت الابتكارات التكنولوجية في المواصلات والاتصالات على أنماط الأنشطة الاقتصادية أيضا: موقع الإنتاج، وتنظيم الأسواق، وأنماط التجارة. وفي عصرنا، أدى انضغاط الزمان والمكان الناجم عن تطوّر محرّك الاحتراق الداخلي إلى تسهيل إنشاء اقتصاد عالمي شديد التكافل. وكان لهذا الاقتصاد العالمي بدوره تأثير عميق على عملية التغيير السياسي الدولي.

قلّصت الاتصالات والتكنولوجيا الحديثة أهميّة المكان كثيراً، لكن تدرّج فقدان القوة لم يفقد قوته أو أهميته تماماً في العالم المعاصر. فعلى الرغم من أننا نعيش في عالم تسيطر عليه الصواريخ البالستية العابرة للقارات، فإن الموقع الجغرافي والمسافة لا يزالان عاملين مهمين في العلاقات الدولية. بل إن ثلاثاً من الخصائص الرئيسية للسياسة العالمية المعاصرة تتعلق بالجغرافيا والمواصلات. الأولى، هي الموقع المركزي للاتحاد السوفياتي في قارة أوراسيا والميزة التي ينطوي عليها ذلك على الولايات المتحدة في ميدان القوة العسكرية التقليدية. والثانية، إنشاء الاتحاد السوفياتي في السبعينيات (1970يات) قدرات تدخّل جوية وبحرية مكّنته (روسيا) لأول مرة في التاريخ بسط نفوذه خارج حدوده القومية. والثالثة، هي العزلة الجغرافية النسبية للولايات المتحدة وغياب الجيران المعادين الأقوياء (مقارنة بالاتحاد السوفياتي والصين). وهذه العوامل مهمة جداً في تحديد المصالح الوطنية والسياسات الخارجية للاتحاد السوفياتي والولايات المتحدة والصين.

التقنيات والتكنولوجيا العسكرية

منذ أقدم العصور، أطلق الابتكار واعتماد الأسلحة والتكتيكات المبتكرة المجموعات والدول على درب الفتوحات. وفي كثير من الحالات، كان التطوّر الحاسم ظهور سلاح جديد أو نمط مواصلات جديد، مثل ابتكار الأسلحة الحديدية والعربة الثقيلة. ويمكن أن تنتج التغيّرات في القدرة العسكرية عن تطوير تكتيكات جديدة في ميدان المعركة أو أنماط جديدة من التنظيم العسكري. على سبيل المثال، كانت الجيوش الرومانية التي فتحت إمبراطورية تمتلك بعض المزايا التكنولوجية على خصومها؛ كان تفوّقها يكمن في تكتيكاتها، وروحها المعنوية، وتشكيل الفيلق التنظيمي، بالإضافة إلى الإحساس العام بوجود استراتيجية كبرى (Luttwak, 1976). لذا يجب أن يتوخّى المرء الحذر من الميل إلى مساواة التغيّر في القدرات العسكرية بالأسلحة والتكنولوجيا فحسب. بل على العكس من ذلك، إذ شهدت التكنولوجيا سكوناً نسبياً حتى الحقبة الحديثة، ولم تكن التغيّرات التكنولوجية مهمة في ميزان القوى العسكري كما هو عليه الحال اليوم.

تكون الابتكارات العسكرية مهمة عندما تزيد أو تنقص المنطقة التي يكون بسط الحماية العسكرية عليها مربحاً في مقابل إيراد محدّد. وهكذا فإنها تشجّع التوسّع الاقتصادي والسياسي وتشكيل الكيانات السياسية الكبيرة والصغيرة أو تثبطه. وإذا خفّض ابتكار عسكري ما تكلفة تغيير النظام الدولي، فإنه سيزيد، عند تساوي كل الأمور الأخرى، الحافز لدى دولة ما إلى القيام بالمسعى الضروري لذلك. وعلى نحو ذلك، فإن ارتفاع التكلفة سيثني عن التغيير ويؤدي إلى استقرار الوضع الراهن.

الابتكار العسكري يمنح مجتمعاً معيناً احتكاراً للسلاح أو التقنية ويخفّض تكلفة توسيع منطقة السيطرة انخفاضاً جذرياً، وهكذا يمنح المجتمع ميزة مهمة على جيرانه وحافزاً إلى التوسّع وتغيير النظام الدولي. والتاريخ

زاخر بالأمثلة عن الابتكارات العسكرية المؤدية إلى الفتح الإمبريالي والتغيرات الكبيرة في الأنظمة الدولية (مثل الابتكارات التكتيكية والتنظيمية لغايوس ماريوس وفيليب المقدوني ونابليون).

بالمقابل، يكشف التاريخ السياسي الدولي أن الأفضلية النسبية في التقنية العسكرية كانت قصيرة الأجل في العديد من الحالات. فدوام الأفضلية العسكرية دالة في حجم الابتكار الذي تقوم عليه وتعقيده والشروط المسبقة لاعتمادها من قبل المجتمعات الأخرى. على سبيل المثال، التفوّق القائم على السلاح البسيط يمكن أن يخبو بسرعة نسبياً عندما يعتمد الخصوم ذلك السلاح. من جهة أخرى، قد يتطلّب اعتماد سلاح ما والتكتيكات المصاحبة له مستوى من الانضباط الاجتماعي الذي لا يستطيع العدو تحقيقه. فالابتكار الروماني للأسلوب العسكري المتفوّق لم يكن يكمن في حيازة أسلحة معينة بقدر ما يكمن في شخصية الجندي المواطن الروماني. وفي العالم الحديث، استند التفوّق العسكري للحضارة الغربية إلى تعقيد التكنولوجيا الحديثة وإلى شخصية الثقافة الغربية ذات التوجّه العلمي.

من النتائج المهمة الأخرى للابتكار العسكري تأثيره على العلاقة بين الهجوم والدفاع. فالابتكارات العسكرية التي تميل إلى تفضيل الهجوم على الدفاع تحفز على قيام الإمبراطوريات أو القوى الكبرى بالتوسّع الإقليمي والتوحيد السياسي للأنظمة الدولية (Andreski, 1971, pp. 75-6). وقد شجّعت الابتكارات التي زادت حركية الجيوش والأساطيل، مثل الحصان الأصيل والسفينة الشراعية، على الفتح وتوسيع النفوذ. بالمقابل أدت الابتكارات في التحصينات والدروع الثقيلة التي تحبّذ الدفاع على الهجوم إلى إعاقة الفتوحات والمحافظة على الوضع الراهن الإقليمي. ويشكّل التناوب بين التفوّق الهجومي والتفوّق الدفاعي موضوعاً سائداً في التاريخ والتحليل العسكريين (Quester, 1977).

ارتبطت الحقب العظيمة لبناء الإمبراطوريات والتوحيد السياسي بالابتكارات العسكرية التي تمنح مجتمعاً أو آخر تفوّقاً هجومياً هائلاً على الدفاع. ففي الألفية الأولى قبل الميلاد، أنشأ الآشوريون أول "تكنولوجيا إمبراطورية" جمعوا فيها ابتكارات تعدين الحديد وآلات الحصار وركوب الخيل، مع التقدّم في المهارات التنظيمية وبالتالي أنتجوا أول ثورة عظيمة في الشؤون الدولية (Carney, 1973, p. 113). أدت هذه التغيّرات التكنولوجية والتنظيمية، عن طريق خفض تكاليف الفتح ورفع منافعه، إلى جعل توحيد الشرق الأدنى اقتراحاً جذاباً من الناحية الاقتصادية بالنسبة للمحاربين الأشدّاء والعدوانيين. وعلى نحو ذلك، نجح تشن في التوحيد الإمبريالي للصين نتيجة التقدّم في الهجوم على الدفاع (Andreski, 1971, p. 76).

من جهة أخرى، تميل التطوّرات العسكرية التي تعزّز تفوّق الدفاع على الهجوم إلى إعاقة التوسّع وبالتالي تثبيت استقرار الوضع الراهن الإقليمي، ومن ثم النظام الدولي. ويمكن إيجاد مثال على تأثير التقدّم في الدفاع في أواخر القرون الوسطى، عندما دعم التقدّم الكبير في فنّ التحصين الحفاظ على الإمبراطورية البيزنطية. وعلى غرار ذلك، كان اعتماد تلك التقنيات وإتقانها في أوروبا في القرون الوسطى من العوامل المهمة لبقاء الهيكل السياسي الإقطاعي المشتّت. وفي القرن الرابع عشر أدى ابتكار البارود والمدفعية إلى انبعاث القدرات الهجومية التي فتحت حقبة جديدة من التوحيد الإقليمي وأدخلت شكلاً سياسياً جديداً: الدولة القومية.

تذبذب التوازن بين الدفاع والهجوم منذ أوائل الحقبة الحديثة إلى الفترة النابوليونية. غير أن الثورة النابوليونية في الشؤون العسكرية أدت إلى سيطرة مهمة للهجوم نجم عنها استمرار التوحيد السياسي لأوروبا الغربية والشرقية. وبعد ذلك عند ابتكار المدفع الرشاش وحرب الخنادق في أثناء الحرب العالمية الأولى، أعاد الدفاع توكيد نفسه وصحب ذلك عودة إلى تجزّؤ السياسة

الأوروبية في العشرينيات (1920يات)[4]. واستعاد الهجوم تفوّقه في الحرب العالمية الثانية بسبب تطوّر الدبابة الحديثة والطائرة التكتيكية، ودعم هذا التفوّق الهجومي المتجدّد إعادة توحيد القوة السياسية في أوروبا الغربية والشرقية على السواء. وسينظر لاحقاً في تأثيرات التطوّرات الأحدث (أي ابتكار أسلحة الدمار الشامل) على معادلة الهجوم الدفاع.

يجب أن تفسّر فكرة تفوّق الهجوم على الدفاع أو تدنّيه عنه من ناحية اقتصادية، إذ إن ذلك مسألة نسبية لا مطلقة. فالتحدّث عن تحوّل لصالح الهجوم يعني وجوب إنفاق موارد أقل من ذي قبل على الهجوم للتغلّب على الدفاع. وعلى نحو ذلك، فإن التحوّل لصالح الدفاع يعني قلة الموارد التي يتطلّبها الدفاع وارتفاع الموارد التي يتطلّبها الهجوم. وللتغيّرات الكبرى في تكاليف الهجوم والدفاع تأثير كبير على تكاليف ومنافع السعي إلى تغيير النظام الدولي. وهكذا يقال إن الدفاع متفوّق إذا كانت الموارد المطلوبة للاستيلاء على الأرض أكبر من قيمة الأرض نفسها؛ ويكون الهجوم متفوّقاً إذا كانت تكلفة الفتوحات أقل من قيمة الأراضي[5].

إن ابتكار التقنيات العسكرية الجديدة أو اعتمادها يمكن أن يكون له تأثيرات تفاضلية على المجتمعات المختلفة ومن ثم على التوزيع الدولي للقوى. فقد يمنح إدخال سلاح تقنية عسكرية مبتكرة نوعاً من المجتمعات أفضلية كبيرة على المجتمعات الأخرى وبالتالي يشجّعه على أن يصبح توسّعياً. وثمة أمثلة عديدة في التاريخ سهّلت فيها هبة الموارد أو الجغرافيا أو البنية الاجتماعية للمجتمع أو أعاقت ابتكار سلاح أو تقنية عسكرية جديدة. على سبيل المثال، أدرك غوستاف أدولفوس في السويد في القرن السابع عشر إمكانات الجيوش الوطنية المحترفة؛ وكانت البنية الاجتماعية غير

(4) استخدمت دبابة القتال والطائرة في الحرب العالمية الأولى، لكنهما لم تكونا فعالتين إذ لم تكن قدراتهما وتكتيكات استخدامهما قد أتقنت بعد.

(5) للاطلاع على استخدام مثير للاهتمام لهذه الفكرة، انظر عمل بين (Bean, 1973).

الإقطاعية السويدية طيّعة بالقدر الكافي بالنسبة إليه لإعادة تنظيم المجتمع لمصلحة القوة وبالتالي انطلاق السويد على مسار توسّعي إمبريالي (Andreski, 1971, p. 37).

من جهة أخرى، ربما يعيق التنظيم الاجتماعي أو السياسي أو الاقتصادي للمجتمع اعتماد تكنولوجيا مبتكرة وأكثر كفاءة. على سبيل المثال، قد تكون التكاليف على أصحاب المصالح المكتسبة الأقوياء عالية جداً، ما يحدث مقاومة لاعتماد التقنيات الجديدة. فطالما قاومت النخب الأرستقراطية والمميّزة تسليح الشرائح الدنيا؛ وقد انطبق ذلك على أوروبا واليابان في أوائل العصر الحديث. ويمكن أن تؤدي مجموعة من القيم والمعتقدات التي تناقض الشروط المسبقة الاجتماعية والتنظيمية لاعتماد تكنولوجيا جديدة إلى حدوث مقاومة أيضاً. وربما يفسّر ذلك أحد الأسرار التاريخية العظيمة - لماذا لم يعتمد المسلمون الذين كانوا أقوياء ذات يوم المدفعية وسلاح المشاة الداعم فيما كانت هذه الابتكارات العسكرية تحدث ثورة في ميادين القتال في أوروبا. فقد مكّنت هذه الابتكارات إلى جانب السفينة الشراعية الحديثة الأوروبيين المتخلفين من غزو العالم. يوجد خلف هذا الإخفاق المكلف للمسلمين بنية اجتماعية وتراث يتركّز على الفروسية ويحتقر الجندي الراجل (Cipolla, 1965, p. 92).

في بعض الحالات أدخلت المجتمعات تغييراً جذرياً على هياكلها الاجتماعية والسياسية لاستيعاب الأشكال الجديدة للتقنيات العسكرية، مثل إدخال الإقطاع في أوروبا الغربية لإنشاء البنية التحتية الاقتصادية والسياسة الضرورية لدفاع قائم على الفرسان (White, 1964). ويقدّم الإصلاح الذي أدخله ميجي في أواخر القرن التاسع عشر في اليابان مثالاً أحدث، فقد وفّرت إصلاحاته الأساس للتصنيع السريع لذلك المجتمع. وينطوي تحديث المجتمعات الأقل تقدّماً في العالم المعاصر على إدخال تغييرات في المقام على المواقف التقليدية والهياكل الاجتماعية للسماح باعتماد التكنولوجيا

الحديثة. وقد عبّر كارلو كيبولا عن جوهر مشكلة نقل التكنولوجيا نقلاً عن س. هـ. فرانكل:

"ربما تبدو المشكلة للوهلة الأولى مجرّد إدخال طرق جديدة للإنتاج والأدوات أو الآلات الملائمة لذلك. لكن ما ينطوي عليه ذلك بالفعل هو تغيّر واسع في المعتقدات والممارسات الاجتماعية..." المعرفة التقنية هي "التعبير عن استجابة الإنسان للمشاكل المتغيّرة التي تطرحها البيئة وأخوه الإنسان... فمواجهة أي وضع جديد تتطلّب أفكاراً جديدة، واستعدادات جديدة، وإجراء جديداً. لكن يجب أن تنمو المعرفة: يجب خلق رأسمال جديد على أساس التجربة الدائمة ويجب أن تتطوّر آمال ومعتقدات جديدة. ونظراً لأن كل هذه الأنشطة الجديدة غير مستقلة عن المؤسسات القائمة التي يجب أن تتلاءم معها، ويجب أن تتكيّف بدورها معها، فإن عملية التغيير معقّدة جداً، إذا كان يجب أن تتقدّم بانسجام وببطء بالضرورة" (Cipolla, 1965, p. 130).

طالما تحدّث كُتّاب الجغرافيا السياسية عن أن للابتكارات العسكرية تأثيرات متباينة على أنواع المجتمعات المختلفة. وقد ركّزت التعليقات على العموم على ما إذا كان ابتكار معيّن يدعم القوة البحرية أو القوة البرية. إذا كان يدعم الأخيرة فإن الابتكار يقود عندئذ إلى التوحيد السياسي والإمبريالية الإقليمية، كما في حالة إسبارطة وروما وروسيا. وإذا كان الابتكار يدعم الأولى فإنه يؤدي إلى الاستعمار الخارجي والتوسّع الاقتصادي ومجالات النفوذ، كما في حالات أثينا وبريطانيا العظمى والولايات المتحدة. وهكذا فإن ابتكار السكك الحديدية منح الأفضلية لألمانيا، في حين دعمت السفينة البخارية بريطانيا العظمى. وفي العالم المعاصر، لا يزال هناك نقاش كبير حول ما إذا كان ابتكار الصواريخ العابرة للقارات والأسلحة النووية سيفيد الولايات المتحدة (قوة بحرية) أو الاتحاد السوفياتي (قوة برية) في نهاية المطاف. غير أن النقطة الأساسية هي أن الابتكارات العسكرية نادراً ما تكون حيادية في تأثيراتها، فهي تميل إلى إفادة هذا النوع أو ذاك من المجتمعات.

الابتكارات العسكرية تغيّر أيضاً أهمية القاعدة الاقتصادية لقوة الدولة. فمن الواضح أن هناك على العموم علاقة إيجابية بين الثروة المادية للمجتمع وقوته العسكرية، حيث تميل الدول الغنية لأن تكون أقوى عسكرياً. غير أن الابتكارات العسكرية يمكن أن تقوّي هذه العلاقة أو تضعفها بصورة جذرية بتغيير وحدة تكلفة القوة العسكرية أو إنشاء اقتصادات الحجم الواسع النطاق.

يمكن أن يقلّل ابتكار للأسلحة تكلفة الأسلحة وبالتالي تقلّل أهمية القاعدة الاقتصادية الضرورية لدعم القوة العسكرية، ومن ثم تكون لمصلحة المجتمعات الأقل ثراء. على سبيل المثال، قبل تطوّر تعدين الحديد وابتكار الحديد غير المكلف، تمكّنت الحضارات المستقرّة والمزدهرة في العصر البرونزي من صدّ الشعوب الأقل تطوّراً. لم تكن الأخيرة قادرة على تحمّل صناعة كميات كافية من الأسلحة البرونزية لتجهيز الجيوش القادرة على التغلّب على الحضارات الأكثر ثراء. غير أن ابتكار الحديد الأقل تكلفة غيّر هذا التوازن العسكري وحوّل مركز القوة إلى المجتمعات الصاعدة مثل الحثيين والآشوريين.

يمكن إيضاح العلاقة بين الابتكار العسكري والقاعدة الاقتصادية للقوة عن طريق واحد من أهم التفاعلات الاستراتيجية في تاريخ العالم. فقد بدأ الصراع الذي امتد 1300 سنة بين الشعوب الرعوية في سهوب آسيا الوسطى والمجتمعات الزراعية الأكثر ثراء بترويض الحصان. وطوال هذه الفترة، كانت الأفضلية العسكرية في الغالب لصالح النبّالين الراكبين. وعلى الرغم من الفقر النسبي لهؤلاء البدو الرعاة، فقد مكّنت الحركية والتفوّق الهجومي شعوب السهوب المتعاقبة من إنشاء إمبراطوريات عظيمة ونهب الحضارات الأكثر تقدّماً. وأخيراً، توقّف هذا المسار من الغزوات عند ابتكار المدفعية، وهي تكنولوجيا تتجاوز قدرات الاقتصاد الرعوي كثيراً (McNeill, 1967, p. 316). وبمرور الوقت، تمكّن الروس المتقدّمون اقتصادياً

وتكنولوجياً، والذين اتبع مسار إمبراطوريتهم أودية الأنهار في أوراسيا، من إخضاع هذه الشعوب.

يمكن بدلاً من ذلك أن تزيد الابتكارات العسكرية وحدة تكلفة القوة العسكرية؛ أي يمكن أن تصبح القوة العسكرية أكثر تركّزاً رأسمالياً (Andreski, 1971, pp. 87-8). وتميل الزيادة الناتجة في تكلفة القوة العسكرية الفعالة والحرب إلى دعم التنظيمات السياسية الكبيرة والأكثر ثراء (Wallerstein, 1974, pp. 28-9). كان الحال كذلك على سبيل المثال في أوائل الفترة الحديثة، عندما لم يكن القادة الإقطاعيون أو الدول المدينية قادرة على تمويل الحشود الكبيرة للأشكال الجديدة للقوة العسكرية: المدفعية والجيوش الدائمة والسفن الشراعية، إلخ. هذه الثورة في طبيعة الحرب وتكلفتها كانت عاملاً حاسماً في انتصار الدولة القومية الإقليمية على الأشكال السياسية الأخرى.

عند تجاوز نقطة معيّنة، يمكن أن تكبح التكلفة المتزايدة للقوة العسكرية التوسّع والتغيير السياسيين. على سبيل المثال، كان انقسام أوروبا الإقطاعية والنزعة المحافظة للإمبراطورية البيزنطية عائدين إلى حد كبير إلى أن الفرسان كانوا شكلاً مكلفاً جداً من أشكال القوة العسكرية، على الرغم من فعاليتهم الشديدة، لذا فإن حشد قدرة هجومية لأغراض التوسّع داخل أوروبا نفسها كان باهظ التكاليف. وكانت الموارد المطلوبة للتوحيد السياسي للقارة تتجاوز قدرات الفاعلين السياسيين الراهنين؛ وبالتالي شجّع ذلك على الحفاظ على الوضع الراهن الإقليمي في أوروبا.

أخيراً، يمكن أن يؤدي ابتكار عسكريّ ما إلى اقتصادات الحجم الواسع النطاق التي تشجّع على إنشاء كيانات سياسية كبيرة، أي أن تكلفة وحدة إنتاج قوة عسكرية تتراجع مع تزايد الحجم. ونتيجة لذلك، يمكن أن تصبح الكيانات السياسية الكبيرة والقوة العسكرية الكبيرة أكثر فعالية من حيث

التكلفة من الكيانات والقوات الصغيرة، ومن ثم يمكن أن توفّر هذه الكفاءة النسبية حافزاً للكيانات السياسية على إزاحة الكيانات الصغيرة (Bean, 1973, p. 220). ومن ناحية التصنيف المعياري السابق للتغيير السياسي الدولي، تميل الابتكارات العسكرية التي تدخل اقتصادات الحجم الواسع النطاق إلى إنتاج تغيير للأنظمة بدلاً من التغيير الجهازي؛ وفي الفصل التالي سيطبّق هذا التعميم على تشكّل نظام الدولة القومية الأوروبية.

العوامل الاقتصادية

النظام الاقتصادي (أي تقنيات ومؤسسات إنتاج السلع والخدمات وتوزيعها واستهلاكها) هو العامل البيئي الثالث الذي يؤثّر في ربحية تغيير النظام الدولي. وتشكّل وسائل الإنتاج والتغيّرات التي تطرأ على وسائل الإنتاج محدّدات مهمة للسلوك السياسي، كما أكّد الماركسيون. كما أن النظم السياسية على المستويين الداخلي والخارجي تؤثّر تأثيراً عميقاً على أنماط الأنشطة الاقتصادية. بل إن هناك تفاعلاً متبادلاً ومتقابلاً بين النظام السياسي والنظام الاقتصادي (Gilpin, 1975).

في هذه الدراسة نرى أن التفاعل بين الاقتصاد والسياسة خاصية جوهرية من خصائص عملية التغيير السياسي الدولي. فمن جهة، توفّر الرغبة في المكسب الاقتصادي حافزاً قوياً للسعي إلى تغيير النظام الدولي، وبالتالي فإن توزيع القوى بين المجموعات والدول محدّد مهم لنمط الأنشطة الاقتصادية لا سيما تلك التي تقدّم أقصى فائدة للفاعلين من تقسيم العمل الداخلي أو الدولي. ومن جهة أخرى، يتوقّف توزيع القوى نفسها في نهاية المطاف على القاعدة الاقتصادية، وعندما تتغيّر الموارد وأسس الثروة بسبب حدوث تحوّلات في الكفاءة الاقتصادية، أو موقع الصناعة، أو التيارات التجارية، تقع بالمقابل إعادة توزيع للقوى بين المجموعات أو الدول. ففي النهاية يتشابك الصراع على القوة والرغبة في الكسب الاقتصادي تشابكاً لا فكاك منه.

العوامل والدوافع الاقتصادية عناصر شاملة في سلوك الدول وفي التغيير السياسي الدولي. ويرجع ذلك إلى أن القضية الجوهرية في السياسة الداخلية والدولية في عالم الندرة هي توزيع "الفائض الاقتصادي" المتوافر، أي السلع والخدمات التي يزيد إنتاجها عن احتياجات الكفاف في المجتمع[6]. تسعى المجموعات والدول إلى السيطرة على العلاقات والأنشطة الاقتصادية وتنظيمها بطرق تزيد من حصصها النسبية من هذا الفائض. ولذلك فإن للطرق السائدة التي ينتج فيها هذا الفائض ويوزّع تأثيرات عميقة على السياسة الدولية والتغيير السياسي.

ليس هناك خلاف على أن الدوافع والعوامل الاقتصادية تلعب دوراً مهماً وأحياناً دوراً حاسماً في العلاقات الدولية. فدارسو العلاقات الدولية يقرّون بأهمية القيود والفرص الاقتصادية في السياسة الخارجية لدولة ما. ويعترف دعاة الواقعية السياسية على سبيل المثال بأنه يجب أن يكون للقوة قاعدة اقتصادية وأنه لا يمكن التمييز بين السعي وراء الثروة والسعي وراء القوة. وكما عبّر عن ذلك أحد الكتّاب الواقعيين، "التمييز بين الأسباب السياسية والاقتصادية للحرب غير حقيقي. ولا يمكن التعبير عن الدوافع السياسية العاملة إلا من خلال الاقتصاد. فكل صراع هو صراع على القوة، والقوة تتوقّف على الموارد. والسكان أنفسهم كمية اقتصادية، تحكم الشروط الاقتصادية نموّهم وحركتهم" (Hawtrey, 1952, p. 81). وكثيراً ما تركّزت في الواقع الصراعات السياسية بين الدول طوال التاريخ على السيطرة على الأراضي الخصبة والموارد المادية والطرق التجارية.

على الرغم من أن المصالح الاقتصادية تؤثّر على مسار السياسة

(6) تثير فكرة الفائض الاقتصادي خلافاً كبيراً في علم الاقتصاد. فقد افترض الاقتصاديون الكلاسيكيون وجوده وعرّفوا الاقتصاد بأنه تحديد القوانين التي تحكم توزيعه. وقد أنكر الاقتصاديون الكلاسيكيون المحدثون وجوده (يكافأ كل عامل إنتاج بالتناسب مع مساهمته الحدية في الاقتصاد)، كرد جزئي على جعل الماركسيين الفائض متماهياً مع الاستغلال الرأسمالي. للاطلاع على بحث لهذا الموضوع انظر Blaug, 1978, pp. 254-6.

الدولية دائماً، فإن تأثيرها أعظم في الحقبة الحديثة. ففي حين سيطرت العواطف الدينية والسياسية على العصور الأخرى، فإن للمصالح والحسابات الاقتصادية اليوم دوراً معزّزاً في تحديد السياسة الخارجية. وما يميّز العالم الحديث أن النواحي الاقتصادية للحياة الاجتماعية أصبحت أكثر تبايناً بسبب بروز اقتصاد السوق (Hicks, 1969, p. 1). ونتيجة لذلك، أصبح الدافع الاقتصادي أكثر انفصالاً عن الدوافع الأخرى وأكثر أهمية أيضاً (Polanyi, 1957). إن هذه الأهمية الكبرى للعوامل الاقتصادية خاصّيّة مهمة تميّز العلاقات الدولية الحديثة عن العلاقات الدولية قبل الحديثة. ففي الحقبة الحديثة المبكّرة، أصبحت العوامل الاقتصادية أكثر أهمية، وقد أشار إلى ذلك مبدأ المركنتيلية السائد بتشديده على التجارة والتمويل كمصدرين لقوة الدولة (Gilpin, 1977). وقد نمت أهمية العوامل الاقتصادية في السياسة الدولية بشكل متواصل مع توسّع اقتصاد السوق العالمي الشديد التكافل.

وكما أشار جون هارساني، فإن لتطوّر النظام الاقتصادي أهمية حاسمة في التغيير الاقتصادي لأنه الوسيلة الرئيسية التي تقيّد بها البيئة الطبيعة العمل الإنساني وتؤثّر عليه:

من الأسباب التي تجعل تفسير الظواهر الاجتماعية بدلالة القوى الاقتصادية مثمراً في الغالب أن النظام الاقتصادي هو أحد القنوات الرئيسية التي تؤثّر من خلالها البيئة الطبيعية (لا سيما وجود الموارد الطبيعية وطرق الاتصالات الطبيعية أو غيابها) على النظام الاجتماعي (Harsanyi, 1960, p. 1941).

تميل المتغيّرات الاقتصادية لأن تكون تزايدية. وعلى الرغم من أن التغيّرات الاقتصادية الكبيرة يمكن أن تحدث، بل تحدث، فإن تأثير التغيّرات الاقتصادية تراكمي على العموم، حيث ينمو على مدى عقود أو حتى قرون. غير أن طبيعتها التزايدية لا تقلّل من تأثيرها. على سبيل المثال، إن المحافظة على معدّل نموّ أو تراجع مقداره 2 أو 3 بالمئة على مدى فترة كافية له

تأثير حاسم على قوة المجتمع ومصالحه. وعلى نحو ذلك، يمكن أن يؤدي تغيّر معتدل على نسبة تموين السكان بالغذاء تأثيرات هائلة على مرّ الزمن. بل إن من أهم أسباب التغيير السياسي الدولي الضغط السكاني المالتوسي على الأراضي الصالحة للزراعة (Teggard, 1941). وتشمل المتغيّرات الاقتصادية التزايدية المهمة الأخرى تراكم رأس المال، وتزايد المعرفة التقنية، والتغيّر في الأسعار النسبية لعوامل الإنتاج. وكما كتب اللورد كينز في اقتباس يفتتح به كتابه، فإن هذه الأنواع من التغيّرات المادية التراكمية تنتج الأحداث التاريخية العظيمة في نهاية المطاف.

يعمل التغيّر الاقتصادي عامة، على نحو التغيّرات التكنولوجية والعسكرية، على إنشاء حافز (أو مثبط) إذا زاد (أنقص) منافع تغيير النظام الدولي أو أنقص (زاد) تكاليفه. ومن الواضح أن هناك العديد من أنواع التغييرات الاقتصادية التي يمكن أن تبدّل منافع تغيير النظام الدولي أو تكاليفه. في جانب المنافع، سيؤدي أي تطوّر يرفع الحاجة إلى (ومن ثم المنفعة من) الأسواق الكبيرة، أو منافذ رأس المال، أو موارد المواد الأولية، إلى تشجيع دولة ما على توسيع نفوذها السياسي والاقتصادي. وفي جانب التكاليف، سيؤدّي أي تطوّر يقلّل تكاليف المعاملات الاقتصادية إلى تشجيع التحوّل الاقتصادي والعلاقات السياسية.

تميل التغيّرات في ثلاث فئات عريضة من العوامل الاقتصادية إلى تشجيع دولة ما على التوسّع ومحاولة تغيير النظام الدولي. أولاً، إن أي تطوّر يزيد اقتصادات الحجم الواسع النطاق ينشئ حافزاً قوياً لكي يتوسّع المجتمع. وقد تشمل اقتصادات الحجم الواسع النطاق ذات الصلة حجم السوق، أو حجم وحدات الإنتاج، أو تراجعاً في تكاليف المعاملات. وإذا كان التغيير الاقتصادي يعد بعائد أعلى أو تكاليف منخفضة من خلال زيادة حجم المؤسسة الاقتصادية، فإنه ينشئ حافزاً قوياً لكي يستغل المجتمع هذه المكاسب في الكفاءة عبر التوسّع الاقتصادي أو الإقليمي.

إن أهم التغيّرات في اقتصادات الحجم الواسع النطاق في الدراسة الحالية هي تلك التي تؤثّر على إنتاج السلع الجماعية أو العامة (Cox, Reynolds, and Rokkan, 1974, p. 124). على سبيل المثال، التطوّر الذي يقلّل تكاليف تقديم الحماية لمنطقة واسعة أو يرفع فوائدها ينشئ حافزاً قوياً لكي يورّد متعهّد سياسي ما هذه السلعة مقابل العائد الذي يحصل عليه (Frohlich, Oppenheimer, and Young, 1971, p. 6). وسيقدّم بحثنا لاحقاً في هذا الكتاب عن صعود نظام الدول الأوروبية حالة شكّلت فيها التغيّرات في الحجم الكفء لتقديم السلع العامة سبباً أساسياً لإحداث تغيير في النظام الدولي.

ومن العوامل الاقتصادية ذات الصلة تلك التي تنشئ حوافز للتوسّع في تحويل العوامل الخارجية إلى عوامل داخلية. العوامل الخارجية هي منافع (إيجابية) أو تكاليف (سلبية) تعود على الفاعلين السياسيين ولا يتم الدفع مقابلها أو التعويض عنها (Davis and North, 1971, p. 15). في حالة العوامل الخارجية الإيجابية، يسعى النظام السياسي إلى زيادة السيطرة على النظام الدولي لإجبار الطرف المنتفع على دفع عوائد مقابل المنافع التي يحصل عليها. وفي حالة العوامل الخارجية السلبية، يسعى النظام السياسي إلى دمج الأفراد المسؤولين عن العوامل الخارجية السلبية وإجبارهم على الكفّ عن تلك الأنشطة أو دفع تعويض عن التكاليف التي يتكبّدها النظام السياسي. على سبيل المثال، غالباً ما يكون دافع كيان سياسي مثل مدينة أو دولة إلى التوسّع هو رغبته في إجبار الأفراد الذين ينتفعون من أنشطة المدينة أو الدولة على دفع تكلفة المنافع (العوامل الخارجية) (Cox, Reynolds, and Rokkan, 1974, p. 125).

العامل الاقتصادي الثالث الذي يقدّم حافزاً للتوسّع هو تناقص معدل الغلّة. فكما أشار الاقتصاديون الكلاسيكيون، لا سيما ديفيد ريكاردو في قانونه للإيجارات، إذا تواصل النموّ الاقتصادي، يجب أن ترتفع كل عوامل الإنتاج بنسبة واحدة بالضرورة. وإذا بقي أحد عوامل الإنتاج ثابتاً (الأرض أو العمالة

أو رأس المال)، وإذا لم يطرأ تقدّم تكنولوجي، فسيهبط معدّل نموّ المخرجات. لقد كانت هذه الفكرة البسيطة مركزية في الاقتصاد الكلاسيكي. بل إن كل صرح الاقتصاد الكلاسيكي قام على أساس قانون تناقص الغلّة؛ وقد دفعت نتائجه المتشائمة توماس كارلايل إلى تسمية الاقتصاد العلم المشؤوم. واستولى كارل ماركس أيضاً على هذا القانون، وبالتالي أدرجه في أحد أهم الجهود وأكثرها منهجية لصياغة نظرية للتغيير الاجتماعي السياسي.

فقد قانون تناقص الغلّة كثيراً من قوّته في الحقبة الحديثة منذ الثورة الصناعية في القرن الثامن عشر وابتكار التكنولوجيا الحديثة: فالتقدّم التكنولوجي يزيد إنتاجية الموارد القائمة، ونتيجة لذلك لم تعد الزيادات الكمية في كل عوامل الإنتاج ضرورية لاستمرار النموّ الاقتصادي. وكان هذا التطوّر الثوري للتقدّم التكنولوجي هو الذي أعطانا ظاهرة النمو الاقتصادي المستدام وأنشأ بدوره المجتمعات الصناعية الميسورة في الحقبة الحديثة. غير أن الاقتصاديين الكلاسيكيين الذي صاغوا قانون الغلة المتناقصة لم يقدّروا النتائج الثورية للتكنولوجيا الحديثة على النموّ الاقتصادي.

شجّع الدور الحاسم للعوامل الاقتصادية في الحياة الاجتماعية عدداً من العلماء على وضعها في مركز الجهود لفهم النظريات التي تفسّر التغيّر الاجتماعي السياسي وصياغتها. ومن بين مثل هذه النظريات الاقتصادية للتغيّر، ثمة اثنتان مثيرتان للاهتمام على وجه الخصوص ومتصلتان بالدراسة الحاضرة. الأولى هي الاقتصاد المؤسسي الكلاسيكي المحدث "للمؤرّخين الاقتصاديين الجدد"[7]. والثانية هي الماركسية. على الرغم من أن هذين المنظورين الفكريين يختلفان في جوانب مهمة، فإنهما يشتركان في الفكرة الأساسية بإمكانية تفسير التغيّر الاجتماعي السياسي بدلالة العوامل

(7) يلي استخدام مصطلح "الاقتصاد المؤسسي الكلاسيكي المحدث" لتشخيص نهج المؤرّخين الاقتصاديين الجدد استخدامه من قبل الكسندر فيلد Alexander Field (1979).

الاقتصادية داخلية المنشأ فقط، أي أن المتغيّرات ذات الصلة بتفسير التغيّرات اقتصادية بالدرجة الأولى وتوجد ضمن عمليات النظام الاقتصادي. لا يأخذ "التاريخ الاقتصادي الجديد" والماركسية بالحسبان بالقدر الكافي العوامل الخارجية مثل الدين والقوى السياسية والأحداث العشوائية، لكن بما أنهما محاولتان استثنائيتان لتطوير نظرية اقتصادية للتغيير السياسي الدولي، فسينظر فيهما بالتفصيل من أجل الأفكار العميقة التي يقدّمانها فيما يتعلّق بالتغيير السياسي على الرغم من محدوديتها.

التاريخ الاقتصادي الجديد. الاقتراح الأساسي للتاريخ الاقتصادي الجديد كما أوضحه اثنان من أهمّ مناصريه هو أن "ميلاد المؤسسات [الاجتماعية والسياسية والاقتصادية]... ونموّها وطفرتها، وربما وفاتها" يمكن فهمها من خلال الأدوات البسيطة للتحليل الاقتصادي (Davis and North, 1971, p. 4). وهكذا فإن نقطة بداية هذه المدرسة الفكرية التجديدية هي أن التغيّرات الاجتماعية والسياسية استجابات لرغبات الأفراد في تعظيم مصالحهم أو تقديمها على الأقل. فكما يسعى الأفراد للحصول على السلع المادية وسواها من أجل تحسين رفاههم الخاص، فإنهم يحاولون أيضاً تحويل المؤسسات والترتيبات الاجتماعية للسبب عينه. وهكذا فإن هذه النظرية الاقتصادية للتغيير الاجتماعي السياسي تحاول تفسير التطوّرات التاريخية والمؤسسية بالدرجة الأولى بدلالة عوامل داخلية لعمل النظم الاقتصادية.

تشمل منهجية المؤرّخين الاقتصاديين الجدد تطبيق الاقتصاد الجزئي (قوانين السوق) على دراسة التغيّرات المؤسسية والتاريخية. وهم يعتمدون بشدة على ما يسمى قانون الطلب، الذي يرى أن الناس سيشترون مزيداً (أقل) من السلعة إذا هبط سعرها النسبي (ارتفع)؛ وسيميل الناس إلى شراء المزيد (أقل) من السلعة عندما ترتفع (تهبط) مداخيلهم النسبية (Becker, 1976, p.6). مما يعني أن أي تطوّر يغيّر الثمن النسبي. وهكذا فإن أي تطوّر يغيّر الثمن النسبي للسلعة أو الدخل النسبي لفاعل ما سينشئ حافزاً

للحصول على مزيد من السلعة أو مثبطاً له. والسلعة المعنية بالنسبة إلى هؤلاء العلماء هي التغيير الاجتماعي أو المؤسسي.

على الرغم من أن المؤرّخين الاقتصاديين الجدد يستخدمون مفاهيم الاقتصاديين الكلاسيكيين المحدثين ومنهجيّتهم، فإنهم يغيّرون فرضية جوهرية واحدة. ففي حين يفترض الاقتصاديون الكلاسيكيون المحدثون أن الأذواق والقيود (مثل نظام حقوق الملكية) لا تتغيّر، فإن المؤرّخين الاقتصاديين الجدد يفترضون أنها تتغير. وهدفهم الرئيسي هو في الواقع تفسير كيف ولماذا تتغيّر الأذواق أو القيود، لا سيما الترتيبات أو المؤسسات الاجتماعية السياسية بمرور الزمن. وفي حين أن الكلاسيكيين المحدثين يركّزون على بلوغ السلوك الأمثل في ظل مجموعة محدّدة من الشروط، فإن المؤرّخين الاقتصاديين الجدد يعنون بتفسير لماذا تتغيّر مع الزمن الأهداف التي يسعى الأفراد للوصول بها إلى المستوى الأمثل والقيود الخارجية نفسها (North, 1977).

يمكن إيجاز مقاربة المؤرّخين الاقتصاديين الجدد لمشكلة التغيير بثلاث نقاط عامة. فهم يشدّدون في المقاوم الأول على أنه يمكن تفسير التغيير الاجتماعي بدلالة العوامل الاقتصادية الداخلية، أي جهود الأفراد لتحقيق أهداف رفاههم. ثانياً يُفترض أن المحدّد الأساسي للتغيّر السلوكي هو التغيّرات التي تطرأ على الأسعار والمداخيل النسبية. ونظراً لأن تغيّر الترتيبات الاجتماعية السياسية، أيا تكن منافعها النهائية، تشمل نقل التكاليف وفرضها على أحدهم، فإن أي تطوّر يغيّر حجم التكاليف وتوزيعها والقدرة على دفع هذه التكاليف يؤثّر على الميل إلى وقوع التغيّر المؤسسي. ثالثاً يحاول الأفراد والمجموعات استخدام الحكومة لتغيير حقوق الملكية بطرق تقدّم مصالحهم الأساسية. وهكذا في حين أن الاقتصاد الكلاسيكي المحدث يهمل طبيعة المؤسسات الاجتماعية وتأثيراتها على توزيع الكسب الاقتصادي، فإن هذا الموضوع مركزي بالنسبة إلى المؤرّخين الاقتصاديين الجدد.

إن القيمة الأساسية لهذه المقاربة للتغيّر الاجتماعي هي الفكرة البسيطة ومع ذلك القوية بأن قانون الطلب ينطبق على الاختيار وتغيّر الترتيبات الاجتماعية والسياسية. وهكذا، كما رأينا من قبل، ستسعى جهة فاعلة ما إلى تغيير النظام السياسي إذا زاد دخلها (قوّتها) أو إذا انخفضت تكلفة تغيير النظام. كما أن الجهة الفاعلة ستستمرّ في محاولة تغيير النظام إلى أن تتساوى التكاليف الحدية للمزيد من التغيير مع المنافع الحدية ويمكن القول عندئذ إن النظام عاد إلى موقف متوازن، أي "لم يعد لأي من الفاعلين أي سبب... للرغبة في تغيير سلوكه" (Barry, 1970, p. 168).

على الرغم من هذه الفكرة العميقة المفيدة، فإن هذه المقاربة لفهم التغيير السياسي تعاني من حدود جدية. أولاً، على الرغم من أن الافتراض العقلاني بأن الفاعلين يجرون حسابات التكلفة/الربح عند السعي إلى تغيير الأنظمة الاجتماعية افتراض قوي، فإن الأفعال السياسية تقود في الغالب إلى نتائج مهمة وغير متوقّعة. فنادراً ما يستطيع الفاعلون أن يتوقّعوا تسلسل الأحداث التي يطلقونها، ويفقدون في الغالب السيطرة على القوى الاجتماعية والسياسية. ثانياً، إن كثيراً من المحدّدات المهمة للتغيير الاجتماعي والسياسي خارجية المنشأ بالنسبة لعمليات النظام الاقتصادي. على سبيل المثال، لفهم طبيعة التغيير السياسي الدولي، على المرء أن يأخذ في الحسبان المتغيّرات غير الاقتصادية مثل التقنيات العسكرية، والعوامل السياسية الداخلية، وبخاصة التوزيع الدولي للقوة. ثالثاً، يميل التاريخ الاقتصادي الجديد إلى الافتراض بأن الترتيبات الاجتماعية والسياسية تتغيّر بالدرجة الأولى لزيادة الكفاءة الاقتصادية وتعظيم الرفاه الاجتماعي. وهكذا فإنهم يرون أن حقوق الملكية تنشأ أو تهجر تبعاً لمنفعتها الاجتماعية وبخاصة مساهمتها في التنظيم لاقتصادي الكفء للمجتمع. وهذا الافتراض الليبرالي المتعلّق بالتغيير الاجتماعي السياسي لا يأخذ بالحسبان بالقدر الكافي أن ثمة حافزاً مساوياً،

إن لم يكن أكبر، للتغيير السياسي وهو رغبة المجموعات أو الطبقات الاجتماعية أو الدول في زيادة رفاهها الفردي على حساب الآخرين وعلى حساب الكفاءة الاقتصادية نفسها.

هناك وضعان اقتصاديان مختلفان يسعى فيهما الأفراد أو المجموعات و/أو الدول إلى تغيير المؤسسات والترتيبات الاجتماعية (Roumasset, 1974). أولاً، ربما يسعون إلى زيادة الكفاءة الاقتصادية وتعظيم الرفاه الاقتصادي باستغلال الفرص الإنتاجية التي يتيحها تقدّم المعرفة والتكنولوجيا، إلخ. وعن طريق زيادة اقتصادات الإنتاج الواسع النطاق، أو خفض تكاليف المعاملات، أو تحقيق مكاسب أخرى في الكفاءة، قد يستفيد الجميع بدلالة الرفاه المطلق من التغيير الاجتماعي السياسي. ثانياً، ربما يسعى الفاعلون السياسيون بدلاً من ذلك إلى تغيير الترتيبات الاجتماعية السياسية من أجل إعادة توزيع المنافع لمصلحتهم، على الرغم من أن معظمهم أو كلهم قد يخسرون بدلالة الرفاه المطلق. غير أن المهم بالنسبة إلى دعاة التغيير هو المكسب النسبي في الثروة أو القوة. ويجب أن تتمكّن نظرية التغيير تعليل هذين النوعين من التغيير.

الماركسية. النظرية الاقتصادية الأخرى للتغيير السياسي التي سننظر فيها هي الماركسية. فكما وصف كارل ماركس غايته في تمهيد المجلّد الأول من كتاب *"رأس المال"*، "يرمي هذا العمل في نهاية المطاف إلى تعرية القانون الاقتصادي لحركة المجتمع" (نقلاً عن Deane, 1978, p. 128). وقد اعتقد أنه وجد مفتاح التغيير الاجتماعي والسياسي في تطوير وسائل الإنتاج:

يمكن إيجاز الاستنتاج العام الذي توصّلت إليه، وأصبح بعد ذلك المبدأ الموجّه لدراساتي كما يلي. لا مفرّ من أن يدخل البشر عند الإنتاج الاجتماعي لوجودهم في علاقات محددة، مستقلّة عن إرادتهم، وتحديداً علاقات الإنتاج الملائمة لمرحلة معيّنة في تطوير قوى الإنتاج المادية التي لديهم. ويشكّل إجماليّ علاقات الإنتاج هذه الهيكل الاقتصادي

للمجتمع، والأساس الحقيقي الذي تقوم عليه بنية فوقية سياسية تناظرها أشكال محدّدة من الوعي الاجتماعي (نقلاً عن Deane, 1978, p. 129).

تؤكّد الماركسية بعبارات مفرطة البساطة أن التغيّر السياسي يحدث نتيجة التناقض بين نظام اجتماعي سياسي ساكن ووسائل الإنتاج الزراعي والصناعي المتغيّرة. ولكل نظام اجتماعي متعاقب هيكل طبقات خاص، وإطار قانوني، ومنطق اقتصادي يقوم على أساس وسائل الإنتاج القائمة. وفي نهاية المطاف يؤدّي تطوّر القوى المنتجة إلى تعارض بين النظام الاجتماعي السياسي ووسائل الإنتاج. ونتيجة لذلك، تحدث ثورة اجتماعية سياسية لإفساح المجال أمام نظام اجتماعي وقانوني يتوافق مع متطلّبات المزيد من التقدّم الاقتصادي.

وفقاً لماركس، يقود قانونُ التراكم النظامَ الرأسمالي. ورأى أن دافع الربح والملكية الفردية لوسائل الإنتاج يحفز الرأسماليين إلى تعظيم رأس المال ومراكمته. غير أن رأس المال يتراكم على شكل قوى إنتاجية، وعندما ينضج الاقتصاد الرأسمالي، يميل معدّل الربح إلى الهبوط، ما يعيق حدوث مزيد من تراكم رأس المال والنموّ الاقتصادي. وتؤدّي هذه التطوّرات بعد ذلك إلى الإفقار الثابت للطبقة العاملة، وارتفاع مستويات البطالة، وأخيراً إلى أزمة عامة للنظام الرأسمالي. وهكذا فإن التناقض بين النظام الاجتماعي السياسي الرأسمالي وقوى الإنتاج في اقتصاد رأسمالي ناضج يؤدي إلى الإطاحة بالرأسمالية عن طريق الثورة.

كان ماركس وشريكه فريدريك إنغلز منظّرين للمجتمع المحلي؛ ولم يكونا يهتمان كثيراً بالاقتصاد الدولي. وقد كيّف الكُتّاب الماركسيون اللاحقون المبدأ الماركسي مع الاقتصادات الرأسمالية الشديدة التدويل في أواخر القرن التاسع عشر وأوائل القرن العشرين. وعلى الرغم من أن العديد من المنظرين الماركسيين ساهموا بأفكار مهمة في توسيع النظرية الماركسية لتشمل

المجال الدولي، فإن لينين، في كتابه القوي المثير للجدل *"الإمبريالية - المرحلة العليا للرأسمالية"*، هو الذي جمع هذه المساهمات المختلفة معاً وصاغ نظرية ماركسية للتغيير السياسي الدولي في الحقبة الرأسمالية.

رأى لينين أنه نظراً لأن هناك ميلاً عاماً لانخفاض معدل الربح، فإن الاقتصادات الرأسمالية المتقدّمة تحاول وقف هذا الهبوط عبر التوسّع الاستعماري والسلوك الإمبريالي. وتقدّم هذه الحاجة الملازمة للاقتصادات الرأسمالية إلى التوسّع واكتساب المستعمرات الخارجية من أجل أن يستوعب فائض رأس المال القوى المحرّكة للعلاقات الدولية بين هذه الاقتصادات. وتتمحور نظرية لينين عن التغيير السياسي الدولي حول ما يدعى قانون التنمية غير المتكافئة:

ليس هناك أي أساس آخر يمكن تصوّره في ظل الرأسمالية لتقاسم مجالات النفوذ والمصالح والمستعمرات، إلخ، سوى حساب قوة المشاركين في التقاسم، قوّتهم الاقتصادية والمالية والعسكرية العامة، إلخ. ولا تتغيّر قوة هؤلاء المشاركين في التقسيم بدرجة متساوية، إذ لا يمكن في ظل الرأسمالية أن يكون تطوّر المشاريع أو الصناديق الاستثمارية أو فروع الصناعة أو البلدان متكافئاً. فقبل نصف قرن، كانت ألمانيا بلداً بائساً وقليل الأهمية فيما يتعلّق بقوّته الرأسمالية مقارنة بقوة إنكلترا في ذلك الوقت. وكانت اليابان أيضاً قليلة الأهمية مقارنة بروسيا. فهل يمكن تصوّر أن تبقى القوة النسبية للقوى الإمبريالية دون تغيير خلال عشر سنوات أو عشرين سنة؟ لا يمكن تصوّر ذلك مطلقاً (Lenin, 1939, p. 119).

واستدل لينين أيضاً على أن النظام الدولي الرأسمالي لا يمكن أن يكون مستقراً، لأن الاقتصادات الرأسمالية تنمو وتراكم رأس المال بمعدّلات تفاضلية. ورأى أن الاقتصادات الرأسمالية لا يمكن أن تستقرّ أكثر من فترات قصيرة جداً من الزمن، بسبب قانون التنمية غير المتكافئ وتراكم رأس المال والاحتياج اللاحق للمستعمرات. ويشكّل توزيع المستعمرات بين الدول

الرأسمالية في أي وقت دالة في القوة النسبية والتطوّر، وسيكون للاقتصاد الرأسمالي الأكثر تقدّماً أكبر حصة من المستعمرات. وعندما تتطوّر الدول الرأسمالية الأخرى، فإنها ستطالب بإعادة تقسيم أراضي المستعمرات وإدخال تغييرات على النظام الدولي وفقاً للتوزيع الجديد للقوة. وتؤدي هذه المطالب إلى حروب اقتسام أو إعادة اقتسام المستعمرات بين الاقتصادات الرأسمالية. وكانت الحرب العالمية الأولى أولى تلك الحروب. وكتب لينين أن مثل هذه الحروب الإمبريالية متوطّنة في الرأسمالية وستستمر إلى أن يطاح بها.

ووفقاً للينين، أصبح قانون التنمية غير المتكافئة بنتائجه المشؤومة فاعلاً لأن العالم أصبح محدوداً فجأة. فقد توسّعت القوى الرأسمالية الأوروبية على مدى عدة عقود واستولت على أراضي العالم غير الموزّعة. وعندما تقلّص الحيّز المفتوح والمتوافر، حدث احتكاك بين القوى الإمبريالية وتحوّل ذلك إلى صراع بين بعضها بعضاً. واعتقد أن الدراما الأخيرة ستكون تقسيم الصين، واشتداد الصدامات الإمبريالية مع الإغلاق النهائي للتخوم المتخلّفة. وبمرور الوقت، ستنتج الصراعات الشديدة بين القوى الإمبريالية ثورات بين الطبقات العاملة فيها، مع أن التنمية الاقتصادية للمستعمرات أخذت تُضعف قبضة الرأسمالية الغربية على الأعراق المستعمرة في العالم.

ليس من الضروري قبول النظرية الماركسية لتقدير قيمتها المساعدة في الاستكشاف. يمكن النظر إلى قانون هبوط معدل الربح، الذي أشار إليه الاقتصاديون الكلاسيكيون المحدثون أولاً وأصبح عنصراً مركزياً في النظرية الماركسية، كحالة خاصة لقانون الغلة المتناقصة الأعمّ الذي تناولناه بالبحث سابقاً. ويمكن بيان القانون كما صاغه الاقتصاديون الكلاسيكيون والكلاسيكيون المحدثون كما يلي:

إن زيادة بعض المدخلات بالنسبة لمدخلات ثابتة أخرى سيؤدّي، في حالة تكنولوجية معيّنة، إلى زيادة في المخرجات الإجمالية؛ لكن من المرجّح أن تتضاءل المخرجات

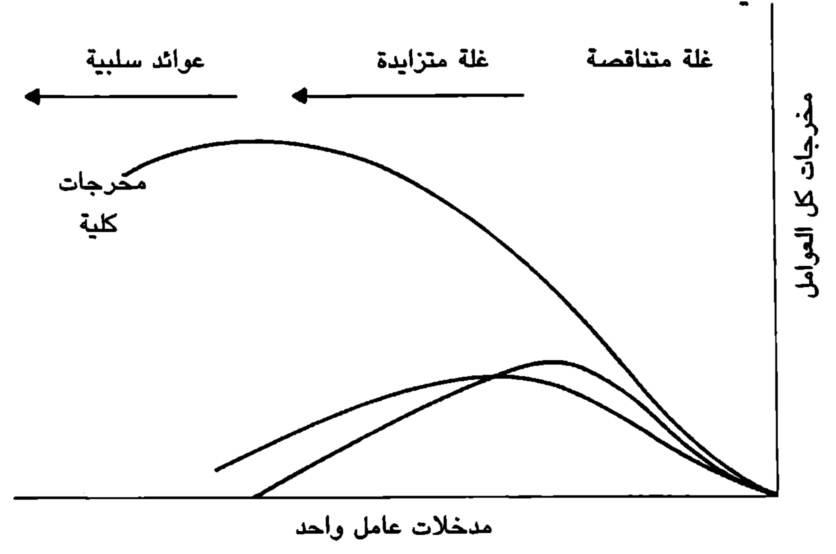
الإضافية بعد مرحلة ما نتيجة إضافة مزيد من المدخلات. وينتج هذا الهبوط في العوائد الإضافية عن أن "الجرعات" الجديدة من الموارد المتباينة تحصل على مقدار متضائل من الموارد الثابتة التي تعمل بها (Samuelson, 1967, p. 26).

وللتعبير عن ذلك بمزيد من الوضوح، "تزداد مخرجات أي عملية إنتاجية بمعدّلات متناقصة إذا بقيت كمية أحد عوامل الإنتاج المتعاونة ثابتة فيما تزداد كمية عوامل الإنتاج الأخرى" (Hirschman, 1971, p. 17). وهكذا، يجب أن يزيد كل عامل من عوامل الإنتاج (الأرض والعمالة ورأس المال) معاً (بغياب التقدّم التكنولوجي) إذا أراد أي اقتصاد التملّص من تهديد الغلة المتناقصة.

يستتبع هذا القانون الشامل للإنتاج ثلاثة استنتاجات عامة. أولاً، إن إضافة عامل معيّن (مثل العمالة) من عوامل الإنتاج إلى عامل ثابت (الأرض) يزيد المخرجات بسرعة، ما يؤدي إلى تسارع النمو الاقتصادي وقوة المجتمع. ثانياً، في غياب التقدّم التكنولوجي، تزداد المخرجات في مرحلة ما بمعدّل متناقص، ما يحدث تباطؤاً في النموّ الاقتصادي ما لم ترتفع كميات كل العوامل الأخرى. ثالثاً، نتيجة لقانون الغلة المتناقصة، يميل النموّ الاقتصادي لمجتمع ما إلى اتباع منحنى على شكل حرف S. ينمو المجتمع ببطء في البداية ثم ينمو بمعدّل أسرع إلى أن يصل في النهاية إلى معدّل أقصى للنموّ، وبعد ذلك يحدث النموّ بمعدّل أبطأ بكثير (الشكل 3). يمكن وصف هذا التاريخ لأي مجتمع نامٍ بمنحنى S. وسنرى لاحقاً أن تباطؤ النموّ في معظم الحالات فاتحة لتناقص مطلق في معدّل النموّ وبالتالي فاتحة للتراجع الاقتصادي والسياسي للمجتمع.

شغل قانون الغلة المتناقصة موقعاً مركزياً في تفكير الاقتصاديين السياسيين الكلاسيكيين وأدرج في العديد من قوانينهم التشاؤمية. فقد كان أساساً لقانون مالتوس السكاني، وقانون الأجور الحديدي لريكاردو، واعتقاد جون ستيوارت مل بأن الاقتصادات الصناعية ستصل يوماً ما إلى حالة

ساكنة. لم يكن واضعو هذا القانون يقدّرون الإمكانات الثورية للتكنولوجيا الحديثة، فافترضوا أن النموّ الاقتصادي سيتباطأ، ويتوقّف في نهاية المطاف في عالم محدود الموارد. وبالتالي ركّز الاقتصاديون الكلاسيكيون، المتشائمون بفعل قانون الغلة المتناقصة، على القوانين التي تحكم توزيع الفائض الاقتصادي.



الشكل 3: قانون الغلّة المتناقصة. [مكيّف عن (Heilbroner and Thurow (1978, p. 173)].

الأرض الصالحة للزراعة هي العامل المقيّد الحاسم للإنتاج وفقاً للاقتصاديين الكلاسيكيين. فالنمو الاقتصادي للمجتمع وثروته مقيّدان بنسبة الأرض/الإنسان وتوافر الأراضي الزراعية الجيدة. في بعض المراحل تؤدي كثافة السكان على الأرض وتراجع جودة الأرض إلى تناقص غلّة الاستثمار. وهكذا عكس هؤلاء المفكّرون الأوائل تجربة التاريخ قبل الصناعي الذي كانت فيه الأرض المصدر الحاسم للثروة والقوة أيضاً. فقبل الثورة الصناعية، كان النموّ الاقتصادي في كل حضارة قد وصل في نهاية المطاف حدوداً بدأ بعدها الركود والتراجع.

من جهة أخرى، رفض ماركس وإنغلز فكرة أن النمو الاقتصادي محدود بأي حال من الأحوال بالموارد الثابتة أو الهبات الطبيعية. واعتبرا أن عامل الإنتاج الثابت الذي سيؤدي لا محالة إلى تناقص الغلة موجود في النظام الاجتماعي السياسي. ورأيا أن النموّ الاقتصادي محدود فقط بالمؤسسات البشرية والمؤسسات السياسية وليس بالطبيعة. وكما لاحظ ألبرت هيرشمان، فإن ما كان ماركس وإنغلز يؤكّدانه في ما يتصل بالعلاقة بين التنمية الاقتصادية والتغيير السياسي هو التالي:

يعمل الاقتصاد في أي مرحلة تاريخية ضمن إطار سياسي ومؤسسي معيّن، وعلى أساس هذا الإطار وبفضله تستطيع القوى الاقتصادية التي تترك لذاتها تحقيق بعض التقدّم إلى الأمام، لكن يصبح تحقيق مزيد من التنمية بعد مرحلة ما أكثر صعوبة ويتراجع في نهاية المطاف بسبب عدم تغيّر الإطار السياسي الذي يتحوّل من حافز نحو التقدّم إلى "قيد"؛ وفي تلك المرحلة لا يصبح التغيير المؤسسي ضرورياً فحسب للسماح بمزيد من التقدّم، وإنما من المرجّح أن يحدث لأن التنمية الاقتصادية تولّد مجموعة اجتماعية قوية لها مصلحة حيوية في التغييرات المطلوبة (Hirschman, 1971, p. 16-17).

يضمّ تعميم هيرشمان بشأن النظرية الماركسية للتغيير السياسي ثلاثة أفكار ثاقبة. أولاً، كل مجتمع في كل عصر يحكمه قانون الغلة المتناقصة. ويستطيع المجتمع أن ينمو ويتطوّر ثراؤه وقوته ضمن الإطار الاجتماعي والسياسي القائم حتى يصل إلى مرحلة يواجه فيها الغلة المتناقصة؛ ويبدأ النموّ بعد ذلك بالتعثّر. وفي غياب التقدّم التكنولوجي ونموّ السكان، تفرض الترتيبات الاجتماعية قيوداً على كل مجتمع، من المجتمعات الزراعية البدائية إلى الاقتصادات الاشتراكية المعاصرة. وإذا أريد أن يحدث مزيد من التقدّم، أو تجنّب التراجع الاقتصادي على الأقل، يجب إزالة هذه القيود عبر التغيير المؤسسي السياسي، لا سيما، وإن ليس بالضرورة، عبر التوسّع الإقليمي أو

الاقتصادي.

من العوامل المهمة المحدّدة للتغيير السياسي الدولي أن الفائض الاقتصادي يميل نحو الصفر بسبب انطلاق الغلة المتناقصة. ويؤدّي التكاثر السكاني، واستنزاف الأرض العالية الجودة وندرة الموارد إلى تناقص الفائض الاقتصادي بحكم الضرورة وما ينتج عن ذلك من تراجع الرفاه الاقتصادي وقوة الدولة[8]. وهكذا فإن تطوّر القيود أمام مزيد من النموّ الاقتصادي الداخلي للمجتمع ووجود فرص خارجية لوقف عمل قانون الغلّة المتناقصة يشكّل حوافز لكي توسّع الدول سيطرتها الإقليمية والسياسية والاقتصادية على النظام الدولي. وعلى الرغم من أن الثورة الصناعية والتكنولوجيا عدّلتا عمل هذا القانون، فإنهما لم يلغياه كعامل مهم في التغيير السياسي الدولي.

ثانياً، يميل النموّ الاقتصادي إلى بروز مجموعات اجتماعية وسياسية لها مصلحة في القيام بأعمال تزيل القيود الاجتماعية والسياسية أمام مزيد من النموّ الاقتصادي. وتميل إعادة توزيع القوى في المجتمع التي تصاحب النموّ إلى إيصال مجموعات معيّنة إلى مواقع نفوذ جديدة؛ وتصبح بالتالي أدوات التغيير السياسي. وهذه المجموعات، من ناحية بحثنا المبكّر للشروط المسبقة للتغيّر السياسي، تعتبر التغيير السياسي مربحاً لذا يكون لديها حافز لتحمّل التكاليف الضرورية للسعي إلى تغيير المجتمع المحلي أو الدولي.

في المجتمع المحلي، عندما يصبح أحد الموارد نادراً مقابل طلبات المجتمع، ينشئ ارتفاع تكلفة الموارد حافزاً للأفراد أو المجموعات أو الحكومات لدفع تكاليف الابتكارات التي تشبع الطلب غير الملبّى. وأهم آلية لحفز هذا الدافع هي إنشاء أنواع جديدة من حقوق الملكية وإنفاذها: يمنح حق إلى منظّم أعمال يتمتّع بالمكافآت المالية لمساعيه (North and Thomas,

(8) من الوسائل التي استخدمت في كل المجتمعات حتى الحقبة الحديثة قتل الأطفال لوقف الغلة المتناقصة وتجنّب التراجع الاقتصادي (Teggart, 1941, pp. 256-8).

1973, p. 16). وهكذا فقد وسّع ابتكار نظام براءات الاختراع فكرة حقوق الملكية إلى الإبداعات الفكرية من أجل التشجيع على الابتكار الصناعي.

في المجتمع الدولي، ربما تسعى المجموعات والدول أيضاً إلى إنشاء حقوق ملكية دولية معيّنة والاعتراف بها دولياً لمكافأة أنواع منتجة من الجهود. وكما أشير بالفعل، ثمة ميل إلى احترام حقوق ملكية المستثمرين الدوليين لضمان التدفّق الدولي لرأس المال والتكنولوجيا. غير أن النمط السائد أكثر تاريخياً هو أن يستخدم مجتمع ما القوة للاستيلاء على المورد النادر والمتزايد التكلفة، سواء أكان ذلك عمالة العبيد أو الأرض الخصبة أم النفط. وعلى الرغم من أن هذا الردّ على الغلة المتناقصة قد تراجع، فإنه لم يختف من السياسة العالمية بأي حال من الأحوال.

ثالثاً، كما أشرنا سابقاً، فإن قانون الغلة المتناقصة (والتفصيل الذي قدّمه هيرشمان عن أهميته بالنسبة إلى التغيير السياسي) ينطبق على المجتمع الدولي بالإضافة إلى المجتمع المحلي. ويساعد في تفسير لماذا تسعى المجموعات المحلية والدول إلى تغيير الترتيبات الاجتماعية والسياسية. وهو مفيد على وجه الخصوص في تفسير نموّ الوحدات السياسية وتوسّعها، سواء عبر الدمج السياسي للأراضي أم عبر إنشاء اقتصادات السوق الواسعة النطاق. باختصار، إن لقانون الغلة المتناقصة مجالاً أوسع بكثير من التطبيقات وأهمية أكبر مما قدّر الاقتصاديون الكلاسيكيون أو الماركسيون.

إن رغبة المجموعات والدول في زيادة حصصها من الفائض الاقتصادي وميل ذلك الفائض إلى التراجع نتيجة قانون الغلّة المتناقصة يشكّل دوافع قوية للتوسّع والتغيير السياسي الدولي. ويؤدي أخذ توسيع هيرشمان للنظرية الماركسية إلى الاستنتاج بأن هذه الدوافع والميول الاقتصادية شاملة ولا تقتصر على أنواع معيّنة من المجتمعات كما أكّد الماركسيون. غير أن أنواع الاقتصادات المختلفة قد تستجيب بطرق مختلفة جداً لهذا الدافع الاقتصادي،

وسنبحث في فصل لاحق هذه النقطة بمزيد من التفصيل. غير أن تأكيد الماركسيين بأن المجتمعات الرأسمالية، لا المجتمعات الاشتراكية، لديها ميل إلى التوسّع ومحاولة تغيير النظام الدولي بالقوة يحتاج إلى مزيد من الدراسة في هذه المرحلة.

الماركسيون محقّون في قولهم بأن للاقتصادات الرأسمالية ميلاً قوياً إلى التوسّع الاقتصادي. وتفضّل الاقتصادات الرأسمالية الصادرات والواردات؛ الصادرات تحقّق المداخيل والأرباح، في حين أن الواردات تقلّل منها (Wiles, 1977, p. 522). كما أن محفّز الطلب أو الدور الكينزي للصادرات يعني أن الاقتصادات الرأسمالية تميل إلى رؤية تجارية منحازة إلى الصادرات (مركنتيلية). أخيراً، تسعى الاقتصادات الرأسمالية إلى تعظيم عوائد رأس المال، لذا فإن لديها دافعاً قوياً لتصدير فائض رأس المال إلى الخارج إذا كانت معدّلات العائد في الخارج أعلى مما هي عليه معدّلاتها في الداخل.

تؤدّي التجارة الدولية دوراً مختلفاً جداً وأقل أهمية في الاقتصادات الشيوعية. ففي هذه الاقتصادات يعتبر تصدير السلع أو رأس المال حقاً في الموارد، وتعتبر الصادرات في أحسن الأحوال شراً لا بد منه لتأمين الواردات الضرورية، لا سيما السلع الرأسمالية والمواد الخام اللازمة للتنمية الصناعية. وعلى الرغم من أنه قد يكون للاقتصاد الشيوعي أسباب أمنية لاتباع سياسة مركنتيلية، فإن سياسته التجارية تفتقر إلى بعد كينزي أو محفّز للطلب، ومن غير المرجّح أن يكون لديه حافز لتصدير رأس المال إلى الخارج. وكما لاحظ بيتر وايلز فيما يتعلّق بالمثال الوحيد الذي لدينا عن نظام تجاري شيوعي متعدّد الأطراف، "الكوميكون بحدّ ذاته أداة لضمان الواردات لا المنافذ" (Wiles, 1977, p. 522).

غير أن هذه التعميمات لا تثبت النظرية الماركسية المتعلّقة بارتباط

الرأسمالية والإمبريالية والحرب. فعلى الرغم من أن لدى الاقتصادات الرأسمالية حافزاً قوياً للتوسّع، فإن ذلك لا يستتبع وجوب أن يتخذ هذا التوسّع شكل الإمبريالية الاستعمارية. فالتوسّع الاقتصادي عبر آلية السوق ممكن أيضاً؛ وثمة مجموعة واسعة من العوامل الاقتصادية وغير الاقتصادية ذات الأهمية في التأثير على نوع التوسّع. كما أن التوسّع الرأسمالي بحدّ ذاته ليس مسؤولاً عن الحرب بالضرورة، ربما يزيد من سوء العلاقات بين الدول بل يمكن أن يؤدي إلى صراعات ثانوية، لكن الحروب الكبرى تنتج عن تصادم المصالح الوطنية الحيوية والاستراتيجية الأساسية

إن القول بأن للاقتصادات الرأسمالية حافزاً قوياً للتوسّع عبر آليات التجارة والاستثمار لا يدعم موقف بعض منظّري التبعية المعاصرين بأن الإمبريالية الرأسمالية تعمّدت جعل ما يسمى العالم الثالث متخلّفاً. فعلى الرغم من أن بعض البلدان الرأسمالية استغلّت بعض الاقتصادات الأقل تطوّراً، فإن الفارق بين الاقتصادات الرأسمالية والشيوعية هو أن الاقتصادات الرأسمالية لديها حافز قوي لتطوير الاقتصادات الأخرى خلافاً للاقتصادات الشيوعية. ففي حين ترغب الاقتصادات الرأسمالية في شركاء تجاريين خارجيين، فإن الاقتصادات الشيوعية تتوجّه إلى الداخل. الأولى تصدّر رأس المال والتكنولوجيا وتستورد السلع الأجنبية، وبالتالي تساعد في تنمية الاقتصادات الأخرى؛ أما الأخيرة فإنها تحتفظ برأسمالها وتكنولوجيتها في الداخل وتفضّل الصناعيين المحليين. ومن المفارقة أن ماركس ولينين على السواء (خلافاً لأتباعهما الحاليين) اعترفا بالدور التاريخي للرأسمالية في تطوير العالم (Lenin, 1939; Avineri, 1969).

المجتمعات الشيوعية لا تلغي دافع الربح؛ بل تضعه في يد الدولة (Hawtrey, 1952, p. 149). ثم إن رغبة النخبة السياسية الشيوعية في تعظيم قوة الدولة وثروتها يمكن أن تجعل حافز الربح الرأسمالي يبدو ضئيلاً. ويخضع الاقتصاد الشيوعي لقانون الغلّة المتناقصة مثلما يخضع لها المجتمع الرأسمالي.

وهكذا على الرغم من أن الاقتصاد الشيوعي قد يأخذ موقفاً مختلفاً من الصادرات، فإن الحاجة إلى واردات السلع الحيوية أو المواد الخام المطلوبة لاستمرار النموّ يمكن أن تصبح قوة دافعة شديدة خلف التوسّع في أي نوع من الاقتصادات. ونظراً لأن العلاقات في ظل الشيوعية خاضعة للدولة، من المرجّح أن يأخذ هذا التوسّع فيها أكثر مما يأخذ في ظل الرأسمالية شكل بسط السيطرة والنفوذ السياسيين على المجتمعات الأخرى بدلاً من آلية السوق.

خلاصة الأمر، الماركسية غير كافية كنظرية اقتصادية للتغيير السياسي. فهي تهمل، على غرار الاقتصاد المؤسسي الكلاسيكي المحدث، متغيّرات مهمة سياسية وتكنولوجية وغيرها خارجية المنشأ بالنسبة لعمل النظام الاقتصادي. كما أن تركيزها شبه الحصري على العلاقات بين الطبقات ودافع الربح وتنظيم الإنتاج ضيّق جداً لإدراك القوى المحرّكة للعلاقات الدولية (Becker, 1976, p. 9). بل إن ماركس نفسه، عندما تقدّم في السنّ ولم تتحقّق الثورة، أدرك ضيق أفق جدليته الاقتصادية وبدأ في التكهّن بأن مفتاح التاريخ ربما لا يكمن في الصراع بين الطبقات، وإنما في الصراع بين الأعراق والبلدان (Feuer, 1969, pp. 17-19).

هيكل النظام الدولي

إن هيكل النظام الدولي نفسه يؤثّر كثيراً على قدرة مجموعة أو دولة ما أو رغبتها في محاولة تغيير النظام. الهيكل يعني شكل العلاقات بين الدول التي تكوّن النظام الدولي. وكما رأى كِنِث والتز في كتابه *"نظرية السياسة الدولية* *Theory of International Politics (1979)*، يتحدّد الهيكل السياسي بما يلي: (1) مبدؤه الترتيبي، (2) توصيف الوظائف بين الوحدات، (3) توزيع القدرات. وهكذا وفقاً لصيغة والتز، يتميّز الهيكل السياسي الداخلي بترتيب هرمي قائم على السلطة، وتوصيف وظائف الوحدات المتميّزة (التنفيذية والتشريعية...

إلخ)، وتوزيع القدرات بين المجموعات والمؤسسات. ووفقاً لوالتز، يتميّز النظام السياسي الدولي بالنظام الفوضوي للدول ذات السيادة، وحداً أدنى من التمايز الوظيفي بين الفاعلين، وتوزيع القدرات بين الدول.

وكما أظهر والتز، فإن أهمية الهيكل هي أن الجهات الفاعلة "المختلفة التجاور والائتلاف تتصرّف بشكل مختلف وتعطي نتائج مختلفة في التفاعل" (Waltz, 1979, p. 81). ويرجع ذلك إلى أن الهيكل يفرض مجموعة من الشروط المقيّدة على الفاعلين. وسواء أكان الهيكل نظاماً سوقياً أم سياسياً، فإنه يؤثّر على السلوك بمكافأة بعض أنواع السلوك ومعاقبة أخرى[9]. ومن خلال التنظيم الاجتماعي للفاعلين والتنافس فيما بينهم، توجّه الهياكل سلوك الفاعلين في النظام. لذا فإن الهيكل يؤثّر على نتيجة السلوك بصرف النظر عن نيات الفاعلين أنفسهم ودوافعهم (Waltz, 1979, p. 74).

تتشكّل النظم السياسية الدولية، على غرار الأسواق التجارية، بالعمل المشترك للوحدات ذات المصالح الذاتية. وتعرّف الهياكل الدولية بدلالة الوحدات السياسية الأساسية لحقبة ما، سواء أكانت دولاً مدينية أو إمبراطوريات أو أمماً. وتبرز الهياكل من تعايش الدول. فما من دولة تعتزم المشاركة في تشكيل هيكل تقيّد فيه هي والدول الأخرى. والنظم السياسية الدولية، مثل الأسواق، متفرّدة في أصلها، وتتولّد عفوياً ودون قصد. وتتشكّل الهياكل في كلا النظامين بالعمل المشترك لوحداتهما. وتتوقّف حياة هذه الوحدات أو ازدهارها أو موتها على جهودها الخاصة. ويتشكل كلا النظامين ويصانان على مبدأ المساعدة الذاتية التي تنطبق على الوحدات. والقول إن المجالين متماثلان هيكلياً لا يعني تطابق أدائهما. فمن الناحية الاقتصادية ينطبق مبدأ المساعدة الذاتية ضمن حدود مخططة حكومياً. وتقيّد اقتصادات السوق بطرق توجّه الطاقات بطريقة بنّاءة. ربما يفكّر المرء بمعايير الأغذية والأدوية الصرف، وقوانين حماية التجارة، وأنظمة الأوراق المالية والتبادل، وقوانين حماية المنافس، وقوانين منع الادعاءات الزائفة في الدعاية. والسياسة الدولية مجال يجوز فيه كل شيء تقريباً. السياسة الدولية شبيهة هيكلياً باقتصاد

(9) يتعامل روسِت Russett (1968, pp. 131-7) مع حدود تطبيق مقارنة السوق على الأنظمة الدولية.

السوق بقدر ما يسمح لمبدأ المساعدة الذاتية بالعمل في الأخير (waltz, 1979, p. 91).

الهيكل محدّد مهم للسلوك في السياسة الدولية بقدر أهميته في الأسواق الاقتصادية والأنظمة السياسية المحلية. وعلى نحو شركة أو حزب سياسي ما، الدولة التي تفشل في الانتظام اجتماعياً وفقاً للمعايير السائدة في النظام الكبير تدفع الثمن وربما تحرم من وجودها نفسه. ولتوزيع القدرات بين الفاعلين آثار مهمة على طبيعة المنافسة الدولية وبالتالي سلوك الدول. فكون التوزيع متساوياً بعدالة، أو أقلّوياً، أو ثنائياً، أو احتكارياً (إمبراطورية) يؤثّر على استراتيجية الفاعلين كما يؤثّر في السوق أو النظام الحزبي. ولعل توزيع القدرات والطريق التي يتغيّر فيها توزيع القدرات بمرور الزمن هما العاملان الأهم اللذان تقوم عليهما عملية التغيير السياسي الدولي.

إن أهمية هيكل النظام الدولي بالنسبة إلى سياسات الدول هي بالطبع المقدّمة المنطقية الأساسية للواقعية السياسية. ووفقاً لهذه المدرسة الفكرية، الدولة مرغمة في ظل الظروف الفوضوية والتنافسية للعلاقات الدولية على توسيع قوتها ومحاولة بسط سيطرتها على النظام الدولي. وإذا لم تقم الدولة بهذه المحاولة، فإنها تخاطر باحتمال قيام دول بزيادة قوتها النسبية وبالتالي تعرّض وجودها أو مصالحها الحيوية للخطر. وتجسّد العقوبات الشديدة التي يمكن أن تلحق بالدول لأنها لم تمارس لعبة سياسة القوة القيمة التي لا يمكن إنكارها للموقف الواقعي من فهم العلاقات الدولية.

إن اعتبار هيكل النظام الدولي بمثابة محدّد مهمّ للسياسات الخارجية للدول لا يتطلّب قبول صيغة الواقعيين الحتمية بتفوّق السياسة أو ربطهم المصلحة القومية بالسعي وراء القوة فحسب. وليس على المرء أيضاً أن يقبل مقاربة هيكلية أو قائمة على نظرية النظم للعلاقات الدولية مثل نظرية والتز للموافقة على أن لتوزيع القوى بين الدول تأثيراً عميقاً على سلوك الدولة. فهيكل النظام الدولي والشروط الداخلية للمجتمعات على السواء محدّدان

أساسيان للسياسة الخارجية.

يمكن فهم كيف يقيّد الهيكل سلوك الدول في السياسة الخارجية ويؤثّر عليه من خلال نظرية المنافسة بين الأقلية الاحتكارية. فالنظام الدولي، مثل السوق التي تحتكرها القلة، يتميّز بما يلي: (1) الاعتماد المتبادل في اتخاذ القرار و(2) وجود قليل من المتنافسين بحيث يكون لسلوك أحد الفاعلين تأثير كبير على بعض المنافسين أو كلهم. وبما أن سلوك الدول وتأثيرات هذا السلوك على مصالح غيرها والموقف التنافسي يشوبها عدم اليقين وعدم القدرة على التنبّؤ، فإن على الدولة (مثل الشركة التجارية) أن تحافظ على أكبر قدر ممكن من الخيارات. وقد بيّن بنجامين كوهين تأثيرات موقف احتكار القلة بالنسبة إلى السياسة الدولية وسلوك الدول:

في موقف المنافسة والاعتماد المتبادل وعدم اليقين، يكون بقاء أي وحدة دالة في مجموعة الاستراتيجيات البديلة المتاحة أمامها. فالشركة الاحتكارية ذات الخيار الاستراتيجي الواحد يكون وجودها مزعزعاً: إذا فشلت الاستراتيجية في تحقيق الربح، تختفي الشركة. وعلى نحو ذلك، الدولة ذات الخيار الاستراتيجي الواحد لا تشعر بالأمن الحقيقي: إذا فشلت الاستراتيجية تختفي الدولة أو تستوعبها الدول الأخرى، أو تجبر على الأرجح على التخلّي عن بعض قيمها الوطنية الأساسية. والحل العقلاني للشركة والدولة على السواء توسيع مجموعة خياراتهما - أي تعظيم موقف قوتها لأن القوة تفرض قيوداً على اختيار الاستراتيجية (Cohen, 1973, p. 240-1).

وهكذا فإن الشرط الاحتكاري في العلاقات الدولية يحثّ الدولة، وربما يرغمها، على زيادة قوتها. ويحتّم على الأقل أن تمنع الدولة الحكيمة الزيادات النسبية في قوى الدول المنافسة. وإذا لم تنتهز دولة ما الفرص لتنمو وتتوسّع، فإنها تخاطر في احتمال أن ينتهز منافس ما الفرصة لزيادة قوته النسبية. وربما يتمكّن المنافس من السيطرة على النظام وإلغاء منافسيه في

احتكار القلة. فخطر الاحتكار (الإمبراطورية) حاضر دائماً بين الدول، كما بين الشركات.

إن هيكل النظام الدولي مهم بسبب تأثيراته العميقة على تكلفة ممارسة القوة وبالتالي تغيير النظام الدولي. ويؤثّر عدد الدول وتوزيع القدرات فيما بينها على سهولة تشكيل الائتلافات الرابحة أو الموازين المقابلة للقوة. وتحدّد هذه العوامل البنيوية استقرار أو عدم استقرار نظام دولي ما، وبالتالي تسهّل التغيير السياسي الدولي أو تثبطه.

في العقود الأخيرة، بحث علماء العلاقات الدولية استقرار الأنواع المختلفة للهياكل الدولية. وتقضي الحكمة بأن تكون الأنظمة المتعدّدة الأقطاب الأكثر استقراراً، ويذكر التاريخ الطويل لنظام القوى المتوازن الأوروبي كدليل داعم. فتقسيم القوى ومرونة إقامة التحالفات تحدث غموضاً يحثّ صناع السياسة على الحذر ويسهّل تعديل النظام في وجه القوى المحتملة المسبّبة للفوضى (Waltz, 1979, p. 168). وهكذا يعتقد أن النظام المتعدّد الأقطاب (يفضل أن يتكوّن من خمس قوى كما في حالة توازن القوى في أوروبا الكلاسيكية) يقلّل احتمال الوقوع في معادلة صفرية(*) لا تحل إلا عن طريق الصراع.

تحدّى والتز هذا الموقف التقليدي مؤخّراً. فقد سعى مستفيداً من نظرية احتكار القلة إلى إثبات أن الاحتكار الثنائي أو الهياكل ثنائية القطب هي الأكثر استقراراً، وأورد كدليل على ذلك متانة المواجهة المعاصرة بين القوتين العظميين الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي. وعلّل والتز أن الغموض وسوء الحساب يسبّبان الحرب، وتكمن ميزة النظام الثنائي القطب في "اعتماد

(*) Zero-sum game، لعبة تتساوى فيها أرباح بعض اللاعبين مع خسائر بعضهم الآخر، أو لا تتحقّق أرباح بعض اللاعبين إلا بتكبّد لاعبين آخرين خسائر مساوية، وبالتالي يكون مجموع الربح والخسارة صفراً. (المترجم).

الطرفين على النفس، ووضوح المخاطر، واليقين بشأن من يواجههما: هذه هي خصائص سياسة القوة العظمى في العالم الثنائي القطب" (Waltz, 1979, pp. 171-2). وكما في احتكار الشركتين، لا موجب لقلق الخصم سوى من خصمه الآخر؛ وكلاهما يتقاسمان مصلحة المحافظة على الوضع الراهن، ويستطيعان معاً السيطرة على الأحداث غير المواتية التي يمكن أن تعرّض الاستقرار الدولي للخطر.

وأشار والتز إلى أن الخطر الملازم للنظام المتعدّد الأقطاب هو سوء الحساب: إن تسلسل الأحداث الذي أدى إلى الحرب العالمية الأولى في سنة 1914 عندما كان هناك خمس دول كبرى نشأ عن سلسلة من سوء الحسابات التي أدت إلى فقدان القوى الكبرى السيطرة على أفعال القوى الصغرى التي أصبحت القوى الكبرى شديدة الاعتماد عليها. من جهة أخرى، أقرّ والتز بأن الخطر الملازم للنظام ثنائي القطب هو إفراط إحدى القوتين العظميين في ردّ الفعل على الأحداث (مثل التدخّل الأميركي في فيتنام، وهي منطقة ليست ذات أهمية حيوية لأميركا). واستدلّ والتز على أنه ليس هناك هيكل يضمن الاستقرار. هناك معضلة واحدة: "ما الأسوأ: سوء الحساب أم الإفراط في ردّ الفعل؟ من المرجّح أن يسمح سوء الحساب بوقوع سلسلة من الأحداث التي تهدّد بحدث تغيير في التوازن وتوصل القوتين إلى الحرب. والإفراط في ردّ الفعل هو الشرّ الأهون لأنه يكلّف المال فحسب وخوض حروب محدودة" (Waltz, 1979, p. 172).

ثمة منطق قوي في مقولة والتز بأن الأنظمة الثنائية القطب أكثر استقراراً وأقل تعرّضاً للتحوّلات المفاجئة من الهياكل المتعدّدة الأقطاب. ومن الإسهامات المفيدة جداً في تحليله إشارته إلى أن "كثيراً من التشكيك بشأن مزايا ثنائية القطب تنشأ عن التفكير في أن النظام يكون ثنائي القطب إذا تشكّلت كتلتان داخل عالم متعدّد الأقطاب" (Waltz, 1979, p. 168). وسيبحث لاحقاً أن الاستقطاب الثنائي في النظام الدولي المتعدّد الأقطاب إلى

كتلتين معاديتين خطير جداً، إذ إنه ينشئ وضع المعادلة الصفرية؛ وقد كانت هذه الظاهرة للاستقطاب الثنائي في كتلتين يجب أن يخسر أي منهما في أي مواجهة فاتحة للحروب الكبرى في التاريخ. وهذه العلاقة الإيجابية بين الاستقطاب الثنائي للكتل واندلاع الحروب تجبر القوى على النظر فيما إذا كان للنظم ثنائية القطب أو المتعدّدة الأقطاب ميل قوي للاستقطاب الثنائي في كتلتين. وكما أشار إميل دركهايم في كتابه *"قواعد أسلوب علم الاجتماع"* *Rules of Sociological Method (1894)*، من المتعذّر التنبّؤ بالتغيير استناداً إلى الهيكل الاجتماعي، لكن بعض أنواع الهياكل والمتغيّرات الهيكلية قد تزيد احتمال وقوع التغيير (Nisbet, 1972, p. 44). يؤدي النظر في هذه المسألة إلى ثلاثة قيود على مقولة والتز فيما يتعلّق باستقرار النظام ثنائي القطب.

أولاً، افترض والتز أن لكلا القوتين العظميين دافعاً لليقظة والمحافظة على التوازن الثنائي. وعلى الرغم من أن هذه نقطة صحيحة، فإنها قد لا تحدث؛ بل إن إحدى القوتين قد لا تؤدي دورها الضروري في التوازن الثنائي. وقد كانت الحال كذلك عندما فشلت إسبارطة في وقف نمو قوة أثينا. فعند إحصاء الاستعدادات الأثينية للحرب، اتهم حلفاء إسبارطة الكورنثيون إسبارطة بعدم منع التوسّع الأثيني والسماح بتحوّل توازن القوى لمصلحة أثينا:

أنتم مسؤولون عن كل ذلك. أنتم من سمح لهم بتحصين مدينتهم بعد الحرب الميدية، وإنشاء الأسوار العالية فيما بعد ـ وأنتم من كان في الماضي والحاضر لا يحرم من الحرية الذين استعبدوهم فحسب، وإنما من كانوا حلفاءكم أيضاً. المسؤول الحقيقي عن إخضاع شعب ليس العامل المباشر بقدر ما هو القوة التي سمحت له بذلك ولديها الوسائل لمنعه، لا سيما إذا كانت تلك القوة تتطلع لأن تكون محررة هيلاس... علينا ألا نواصل التحقيق في أخطائنا، بل في وسائل الدفاع عن أنفسنا. فقد نحّى المعتدون الذين أعدّوا العدّة لمواجهة انعدام الحسم لدينا التهديدات جانباً وعزموا على القتال بأنفسهم. ونحن نعلم الدروب التي يسلكها عدوان أثينا ومقدار الشرّ الذي تضمره في تقدّمها.

وربما تشعر بقدر من الثقة لأن بلادة إدراككم تمنعكم من ملاحظتها. وهذا لا يعدّ شيئاً مقارنة بالزخم الذي سيلقاه تقدّمها من معرفة أنكم ترون ما يحدث دون أن تهتموا بالتدخل. أنتم الوحيدون أيها اللاكونيون الذين تقفون مكتوفي الأيدي من بين كل اليونانيين، ولا تدافعون عن أنفسكم بالقيام بأي شيء بل بالظهور كما لو أنكم ستفعلون شيئاً. أنتم وحدكم الذين تنتظرون حتى تتضاعف قوة عدوّكم، بدلاً من سحقها في مهدها. ومع ذلك كان العالم يقول إنه يمكن الاعتماد عليكم، لكننا نخشى في حالتكم أن يكون في ذلك الأمر مبالغة... ففي مواجهة أثينا تفضلون الدفاع على الهجوم وتجعلون الأمر مسألة حظوظ بتأجيل الصراع حتى تكبر وتصبح أقوى من ذي قبل... لو لم تدمرنا عدوتنا الحالية أثينا المرة تلو الأخرى لكنّا ندين إلى أخطائها أكثر مما ندين إلى حمايتكم. بل إن ما كان ينتظر منكم من قبل قد أوقع الخراب على من حثّه إيمانه على إهمال الاستعدادات (Thucydides, 1951, p. 38-9).

القيد الثاني يتعلّق بمعنى الاستقرار. لقد كان والتز محقاً بالتأكيد في القول بأن الأنظمة المتعدّدة الأقطاب التي تتكوّن من دول متساوية القوى تقريباً غير مستقرّة لأنها تميل جداً إلى العنف (مثل نظام الدول المدينية اليونانية قبل ظهور الاحتكار الثنائي الإسبارطي الأثيني). غير أن هناك معنى آخر للاستقرار/انعدام الاستقرار، أي الميل في نظام ما في ظل مجموعة معينة من الشروط لأن تحدث أسباب صغيرة نسبياً تأثيرات كبيرة غير متناسبة. ومن أكثر الأمثلة التي تساق على مثل هذا التوازن الذي يلازمه عدم الاستقرار البيضة المتوازنة على أحد طرفيها - يمكن أن تؤدي نسمة صغيرة إلى سقوطها. وبهذا المعنى الأخير يمكن القول إن الهيكل ثنائي القطب أكثر عدم استقرار من الهيكل المتعدّد الأقطاب. فإذا اضطرب التوازن الدقيق بين القوتين العظميين بحدوث تغيير ثانوي، قد تكون النتائج أعظم مما يكون عليه الحال في نظام متعدّد الأقطاب. وهذا هو فرط ردّ الفعل الذي أشار والتز إلى أنه يميّز الهياكل ثنائية القطب.

من أكثر العوامل إثارة للاضطراب دخول دولة جديدة قوية إلى النظام،

إما بسبب النموّ الثابت لدولة ما في النظام وإما بسبب دخول قوة طرفية إلى النظام، وهو دخول ناجم عن تقدّم وسائل المواصلات على سبيل المثال. من السهل على النظام المتعدد الأقطاب إجراء التعديلات الضرورية. لاحظ قدرة توازن القوى الأوروبي على استيعاب انضمام قوى جديدة على مرّ القرون (دون أن يصاحب ذلك اضطراب): بريطانيا العظمى وروسيا وألمانيا الموحّدة. في النظام ثنائي القطب، على الرغم من أن الدولة الجديدة قد لا تكون مساوية لأي من القوتين العظميين، فإن قوّتها مضافة إلى قوة إحدى الدولتين العظميين قد تخلّ في التوازن وتحدث صراعاً كبيراً. وعلى الرغم من أن النظام المتعدّد الأقطاب قد يصبح ثلاثي الأقطاب، فإن من المألوف أكثر أن تصبح الأنظمة الثنائية القطب ثلاثية الأقطاب، وكما لاحظ والتز محقاً، فإن الأنظمة الثلاثية الأقطاب هي أكثر الأنظمة انعداماً للاستقرار (Waltz, 1979, p. 163). وهكذا فإن بروز صين أو يابان أو أوروبا موحّدة قوية سيكون عامل عدم استقرار في سياسة العالم المعاصرة.

القيد الثالث للتحليل يتعلّق باستنتاجاته المستمدّة من نظرية احتكار القلة. فقد كتب والتز متحدياً حكمة علماء السياسة التقليدية المتعلّقة بقوة استقرار الأنظمة المتعددة الأقطاب:

> كان علماء السياسة الذين يستمدّون استنتاجاتهم من خصائص الدول بطيئين في تقدير العملية [التوافق الأميركي الروسي]... وقد عرف الاقتصاديون منذ زمن طويل أنّ مرور الوقت يجعل التعايش السلمي بين المتنافسين الكبيرين سهلاً. فيعتاد أحدهما على الآخر، ويتعلّم كل منهما كيف يفسّر تحرّكات الآخر وكيف يتكيّف معها أو يواجهها. وكما عبّر عن ذلك أوليفر ويليامسون، "تقود الخبرة دون غموض إلى مستوى أعلى من التمسّك" بالاتفاقيات المجراة والممارسات المتفق عليها (Waltz, 1979, p. 173).

وهكذا تجري عملية تعلّم، وتتطوّر قواعد اللعبة المفهومة ما يسهّل السيطرة على المنافسة الثنائية وإدارتها (Kratochwil, 1978).

تنطبق نظرية الكارتيل على هذا النوع من السلوك الاحتكاري التآمري. فثمة ميل في أي هيكل احتكاري إلى تشكّل الكارتيلات، لأن الأعداد صغيرة وتقرّ الشركات (الدول) بتكافلها. وتشمل مزايا التواطؤ زيادة الأرباح، وتناقص الغموض، ومنع دخول المنافسين المحتملين. غير أن التاريخ ونظرية الكارتيلات يعلّماننا أن الكارتيلات و"الاتفاقات التواطئية تميل إلى الانهيار" (Mansfield, 1979, p. 348). فهناك حافز كبير إلى الغشّ (على الرغم من أن ذلك يكون قليلاً في حالة الاحتكار الثنائي) إذا وجدت فرصة لكي تزيد شركة ما أرباحها. وخلافاً لتأكيد والتز بأن الحروب تحدث بسبب الغموض وسوء الحسابات، يرى هذا الكتاب عكس ذلك. التأكّد من الربح هو الذي يدفع الأمم في الغالب إلى الذهاب إلى الحرب (على الرغم من أن هذه الحسابات قد تكون خاطئة، كما أشار والتز محقاً). وكما أشار جوزيف شومبيتر منذ زمن طويل، الشركات في احتكار القلة تميل إلى أن تكون شديدة الابتكار في مساعيها لكسب الأفضلية على منافسيها (Schumpeter, 1962, p. 96). وما لم تكن كل الشركات أو الدول الاحتكارية متساوية في الإبداع (وذلك صعب لمدة من الزمن)، فإن توازن القوى الاقتصادية أو العسكرية يميل لمصلحة الشركة أو الدولة الأكثر إبداعاً، ما يقوّض استقرار الوضع الراهن.

باختصار، على المرء أن يتوصّل إلى استنتاج يتعلّق بنتائج نظرية احتكار القلة على العلاقات الدولية التي ذكرها تشارلز كندلبيرغر كجواب عن كل الأسئلة المهمة في الاقتصاد (ويجب إضافة: وفي السياسة أيضاً): "الأمر يتوقّف على الظروف" (Kindleberger, 1959, p. 69)[10]. يحتوي الهيكلان المتعدّد الأقطاب والثنائي القطب على عناصر عدم الاستقرار، ويمكن أن تطلق مساعي دولة أو أكثر إلى تحسين مواقفها النسبية سلسلة من الأحداث التي لا يمكن السيطرة عليها وتؤدي إلى صراع دولي وإلى الحرب. وإذا كانت

(10) أو بلغة الاقتصاديين الرسمية، ليس هناك حل متوازن لوضع يسوده احتكار القلة. انظر Hart (1979, p. 9-15) للاطلاع على نقد قيّم لهذا الموضوع.

الحرب الناجمة ذات حجم كافٍ، فإنها تحدث تغييراً في النظام.

التوزيع الساكن للقوى في النظام (ثنائي القطب أو متعدّد الأقطاب) ليس من أهم العوامل في عملية التغيير السياسي الدولي، وإنما القوى المحرّكة للعلاقات بين القوى بمرور الزمن. ولعل النموّ التفاضلي أو غير المتكافئ بين الدول في نظام ما هو الذي يشجّع جهود بعض الدول لتغيير النظام من أجل تعزيز مصالحها أو لتأمين تلك المصالح التي يهدّدها خصومها في احتكار القلة. والتغيّرات المتعلّقة بالقوة النسبية بين الفاعلين الرئيسيين في الهيكلين ثنائي القطب ومتعدّد الأقطاب هي التي تنذر بالتغيير السياسي الدولي.

من بين النظريات في العلاقات الدولية، ركّزت اثنتان على النمو المتباين للقوة بين المجتمعات كسبب رئيسي للتغير السياسي. إحداهما الواقعية السياسية، والأخرى هي الماركسية. وعلى الرغم من أن هاتين النظريتين على طرفي نقيض، فإن لديهما في الواقع وجهات نظر متماثلة جداً بشأن طبيعة العلاقات الدولية وقواها المحرّكة. تفسّر الواقعية السياسية والماركسية العلاقات الدولية بدلالة النمو المتباين للقوة بين الدول. وتشرح كلا النظريتين أهم جوانب العلاقات الدولية (الحرب والإمبريالية والتغيير) كنتائج للنموّ غير المتكافئ للقوة بين الدول. وربما كان ثوسيديدس أول عالم سياسة يشير إلى هذه العلاقة عندما كتب أن "نموّ قوة أثينا، والخطر الذي أوحاه ذلك لدى اللاكونيين جعل الحرب محتومة" (Thucydides, 1951, p. 15). وقد أثار الواقعيون اللاحقون ملاحظات مماثلة، كما كتب هالفورد ماكيندر في سنة 1919: "الحروب الكبرى في التاريخ - وقد شهدنا حرباً كبرى كل نحو مئة سنة في القرون الأربعة الماضية - هي نتيجة النموّ غير المتكافئ للأمم، المباشر وغير المباشر" (Mackinder, 1962, p. 1-2). وأكّد لينين في كتابه *"الإمبريالية"* على الأهمية الحاسمة لظاهرة النمو غير المتكافئ عندما أعلن عن قانون التنمية غير المتكافئة.

غير أن مدرستي الواقعية السياسية والماركسية تختلفان فيما يتعلّق بالقوة المحرّكة الأساسية؛ الواقعية تشدّد على الصراع بين الدول، بينما تشدّد الماركسية على دافع الربح لدى المجتمعات الرأسمالية. وبما أن النظرية الماركسية للتغيير السياسي الدولي بُحثت بالفعل، فسيقتصر البحث التالي على المدرسة الواقعية.

تقوم نظرية المدرسة الواقعية للتغيير السياسي الدولي على ما يمكن تسميته قانون النموّ غير المتكافئ، مقابل قانون التنمية غير المتكافئ الماركسي. ووفقاً للواقعية، السبب الأساسي للحروب بين الدول والتغيّرات في الأنظمة الدولية هو النموّ غير المتكافئ للقوة بين الدول. وقد عزا الكتاب الواقعيون من ثوسيديدس وماكيندر إلى العلماء اليوم القوى المحرّكة للعلاقات الدولية إلى أن توزيع القوى في نظام دولي ما يتحوّل في فترة من الزمن؛ ويؤدي هذا التحوّل إلى تغيّرات عميقة في العلاقات بين الدول وإلى حدوث تغيّرات في نهاية المطاف في طبيعة النظام الدولي نفسه[11].

يقوم عمل هذا القانون وأهميته على أن القوة بطبيعتها مسألة نسبية؛ فاكتساب دولة ما لقوة خسارة لدولة أخرى بحكم الضرورة. وذلك يخلق ما أسماه جون هيرتز "معضلة الأمن والقوة" (Herz, 1951, p. 14). أشار هيرتز إلى أن كل مجموعة تقلق بشأن هجوم مجموعات أخرى عليها أو سيطرتها عليها. لذا تسعى كل مجموعة إلى تعزيز أمنها بالحصول على مزيد من القوة. وعلى الرغم من أنها لا تستطيع التوصّل إلى الأمن التام قطّ في عالم من المجموعات المتنافسة، فإنها بسعيها إلى تعزيز قوّتها وأمنها تزيد انعدام أمن الآخرين بالضرورة وتحفز التنافس على الأمن والقوة. واستنتج هيرتز أن بوسع المرء التحدّث عن كفاح البقاء كشرط ملازم للعلاقات الدولية.

(11) نظرية انتقال القوة نسخة حديثة غير مقيّدة من قانون النموّ غير المتكافئ (Organski and Kugler, 1980, pp. 1-63).

يعني القانون الواقعي للنموّ غير المتكافئ أنه مع نموّ قوة مجموعة أو دولة، فستشعر تلك المجموعة أو الدولة بإغراء محاولة زيادة سيطرتها على بيئتها. ولزيادة أمنها، ستحاول توسيع سيطرتها السياسية والاقتصادية والإقليمية؛ وستحاول تغيير النظام الدولي وفقاً لمصالحها المحدّدة. لذا فإن النموّ المتباين للقوة بين المجموعات والدول مهم جداً لفهم القوى المحرّكة للعلاقات الدولية (انظر خاصة Doran, 1971; 1980).

إن الميل الشديد للمنافسة بين الدول في احتكار القلة إلى حفز الدول على توسيع قوتها يعادله أن القوة وممارستها تنطوي على تكاليف على المجتمع. على المجتمع تحويل موارد إنسانية ومادية عن الأهداف الاجتماعية الأخرى. القوة والأمن ليسا الهدفين الوحيدين للدولة؛ بل إنهما نادراً ما يكونان الهدفين الأعليين. ويعني وجود عدة أهداف قد تتعارض بعضها مع بعض أن على الدولة أن توازن بين تكاليف توسيع قوتها ومنافعها مقابل الأهداف الاجتماعية المنشودة الأخرى. وهكذا فإن لتكلفة ممارسة القوة تأثيرات مهمة على التغيير السياسي الدولي.

تكمن الأهمية الحاسمة للنموّ المتباين للقوة بين الدول في أنها تبدّل تكلفة تغيير النظام الدولي ومن ثم حوافز تغيير النظام الدولي (Curry and Wade, 1968, p. 24). ومع تزايد قوة الدولة، فإن التكلفة النسبية لتغيير النظام ومن ثم تحقيق أهداف الدولة تتناقص (وبالعكس، تزداد عندما تتراجع الدولة). وبصرف النظر عن هدف الدولة (الأمن أو الرخاء)، فإن الدولة الأكثر قوة تستطيع احتمال دفع تكلفة أعلى مما تستطيع الدولة الضعيفة. لذا وفقاً لقانون الطلب، عندما تزداد قوة الدولة، يزداد أيضاً احتمال رغبتها في السعي إلى تغيير النظام. وكما لاحظ جون هارسانيي، فإن تفسير التغيير السياسي يجب أن يكون "بدلالة توازن القوى بين مختلف المجموعات الاجتماعية التي تضغط للحصول على الترتيبات الأكثر مواتاة لمصالحها (بما في ذلك مصالحها الإيثارية المحتملة). هذا هو على الأقل نوع التفسير الذي يمكن أن

يبحث عنه أي مؤرّخ اجتماعي أو عالم اجتماع في بحثه التجريبي" (harsanyi, 1969, p. 535).

خلاصة الأمر، إن هيكل النظام الدولي والتحوّلات التي تطرأ على ذلك الهيكل محدّدات مهمة جداً لسلوك الدول. يقيّد هيكل النظام السلوك ويفرض تكلفة على أي سلوك يسعى إلى تغيير الوضع الدولي الراهن. وعلى نحو ذلك، يمكن أن تقلّل إعادة توزيع القدرات بين الدول أو تزيد تكلفة تغيير النظام الدولي. غير أن ميل مجتمع ما إلى السعي إلى إحداث تغييرات في النظام الدولي لا يتوقّف على تناقص التكاليف فحسب وإنما أيضاً على العوامل الداخلية التي تؤثّر على قدرة مجتمع ما على دفع هذه التكاليف أو رغبته في ذلك.

الموارد الداخلية للتغيير

إن شخصية المجتمع مهمة في استجابته للمكاسب التي تتيحها التغيّرات والتحوّلات المواتية في توزيع القوى الدولي. وقد تأمّل العديد من الكُتّاب في مختلف العصور في ما يجعل بعض المجتمعات تنتهز مثل هذه الفرص وتحاول إدخال تغييرات في النظام الدولي، في حين تخفق مجتمعات أخرى في ذلك. وقد سعى مكيافيلي ومونتسكيو ،وابن خلدون، بالإضافة إلى مزيد من المنظّرين الاجتماعيين المعاصرين، إلى تحديد العلاقة بين التكوين الداخلي للدولة وميلها إلى التوسّع. واستعرض هؤلاء المفكرون الطرق العديدة التي تؤثّر فيها الشخصية الوطنية، والهيكل الاقتصادي، والثقافة السياسية، على السياسة الخارجية للدولة. وهكذا بتفسير اندلاع الحروب البيلوبينية، أخبرنا ثوسيديس أن العامل الحاسم كان اختلاف شخصيتي الأثينيين والإسبارطيين. فقد كان الأولون نشيطين وديمقراطيين ومبتكرين؛ رأوا الفرص تنفتح أمامهم بتطوير القوة البحرية والتجارة الخارجية البعيدة وبالتالي نمت ثروتهم وقوّتهم.

وكان الإسبارطيون يفتقرون إلى المبادرة وفشلوا في الاستفادة من الفرص الجديدة للثروة والقوة؛ وكانوا محدودين بهيكلهم الاجتماعي والاقتصادي الداخلي. وعلى الرغم من أن إسبارطة كانت قوة مهيمنة منذ نهاية الحروب الفارسية، فقد تراجعت عندما نمت أثينا. وفي نهاية المطاف خشي الإسبارطيون من قوة الأثينيين المتنامية وقادوا الحرب الكبرى التي أضعفت نظام الدولة المدينية ومهّدت الطريق أمام الإمبريالية المقدونية.

من المتعذّر صوغ المحدّدات الداخلية للسياسات الخارجية للدول صياغة منهجية وشاملة. فهناك العديد من المتغيّرات النوعية: الشخصيات والشخصية الوطنية/والهيكل الاجتماعي، والمصالح الاقتصادية، والتنظيم السياسي، إلخ. كما أنه عندما تتغيّر هذه العوامل، تتغيّر مصالح الدولة نفسها وقوّتها. ويمكن أن يؤدّي صعود الطبقات الاجتماعية وسقوطها، وتبدّل ائتلافات مجموعات المصالح الداخلية، والتغيّرات الدنيوية الاقتصادية الديمغرافية، بالإضافة إلى التطوّرات الأخرى، إلى تغيّرات بعيدة الأثر في أهداف السياسة الخارجية وقدرات الدول على متابعة أهداف السياسة الخارجية. ولا يمكن تحديد ما إذا كانت هذه التغيرات الداخلية تشجّع دولة ما على التوسّع الإقليمي، أو الانعزال، أو محاولة تغيير التقسيم الدولي للعمل إلا بالرجوع إلى السجل التاريخي. مع ذلك من الممكن إطلاق بعض التعميمات بشأن هذه المسائل.

إن العلاقة بين المكسب الخاص والمكسب العام هي الجانب الأهم في النظام الداخلي ذي الصلة بالتغيير السياسي الدولي. كيف يؤثّر نموّ قوة الدولة وتوسّعها على المنافع التي يحصل عليها أفراد معيّنون ومجموعات قوية في المجتمع والتكاليف التي يتكبّدونها؟ هل تتطابق المصالح الشخصية والعامة أو تتضارب؟ إذا كان نموّ الدولة وتوسّعها ومصالح المجموعات القوية تكمل بعضها بعضاً، فثمة دافع قوي لكي تتوسّع الدولة وتحاول تغيير النظام الدولي. بالمقابل، إذا كان نموّ الدولة وتوسّعها يفرض تكلفة باهظة على هذه المجموعات و/أو يهدّد مصالحها، فسينشأ مثبّط قوي.

تخلق الترتيبات الاجتماعية والسياسية والاقتصادية في المجتمع المحلي حوافز ومثبّطات تدفع الأفراد والمجموعات إلى التصرّف بطرق تساهم في زيادة قوة الدولة أو إنقاصها أو تثنيهم عن ذلك، وتؤثّر بالتالي على ميل الدولة إلى السعي إلى توسيع سيطرتها على النظام الدولي. وبلغة المؤرّخين الاقتصاديين الجدد، يمكن أن يقول المرء إن ثروة المجتمع وقوّته لن تكبر إلا إذا كان تنظيمه الاجتماعي يتسم بالكفاءة. يجب أن يُشَجَّع الأفراد على القيام بأنشطة تزيد ثروة المجتمع وقوته. وكما عبّر عن ذلك اثنان من المؤرّخين، "يجب استنباط آلية معيّنة لجعل معدّلات العوائد الاجتماعية والخاصة متساوية تقريباً" (North and Thomas, 1973, p. 2). هذه هي، نظرياً، وظيفة حقوق الملكية التي توزّع المنافع والتكاليف في المجتمع. والتنظيم الاجتماعي الذي يتميّز بالكفاءة هو الذي تضمن فيه حقوق الملكية أن تتجاوز المنافع الخاصة التكاليف الخاصة التي يتكبّدها الأفراد الذين يقومون بأنشطة اجتماعية مربحة. بعبارة أخرى، الشرط الضروري لكي تحاول الدولة تغيير النظام الدولي هو وجوب أن تضمن الترتيبات الاجتماعية الداخلية أن تتجاوز المنافع المحتملة التي تعود على أعضائها من تنفيذ هذه المهمة التكاليف المتوقّعة التي يتكبّدونها.

كان ذلك بالطبع الفكرة المركزية في كتاب آدم سميث *"ثروة الأمم"* *Wealth of Nations (1937)*: في اقتصاد السوق التنافسي تقود يد خفية الفرد الذي يسعى وراء مصالحه الاقتصادية إلى المساهمة في النمو والرفاه الاقتصادي للمجتمع. وقد استخدمت المجتمعات أيضاً الدوافع غير المرتبطة بالكسب الاقتصادي لتشجيع الأفراد على التماهي مع الصالح العام والإسهام فيه. الدين والإيديولوجيات السياسة تعد بمكافأة المؤمنين. ويوضح هذه النقطة التعصّب الديني للقبائل العربية التي اعتنقت الإسلام وتعصّب الثوّار البلشفيين في روسيا القيصرية. إن قوة القومية الحديثة تكمن في أن هوية الفرد ومصلحة الدولة تلتحمان معاً؛ ويصبح القومي الوطني المستعد للتضحية

بروحه من أجل خير الوطن.

من الأفكار الثاقبة للمفكّرين السياسيين الكلاسيكيين أن للترتيب الداخلي للدولة تأثيراً عميقاً على حظوظها السياسية. فقد رأى أفلاطون في *"الجمهورية"* أن طبيعة النظام تحدّد الشخصية الحقيقية للمواطنين، وذلك بدوره يؤثّر على نجاح نظام الحكم السياسي أو فشله. ولعل توضّح هذه الملاحظة بجلاء بالاستفادة من أفكار بوليبيوس، المؤرّخ اليوناني من القرن الثاني قبل الميلاد، الذي بحث في سبب نجاح روما فيما فشلت فيه المجتمعات الأخرى.

في الكتاب السادس من تاريخه عن الإمبراطورية الرومانية، بدأ بوليبيوس بتفسير نجاح الرومانيين، أي اكتساب إمبراطورية والمحافظة عليها (Polybius, 1962, p. 458). فأقرّ أولاً بأن المؤرّخين سجّلوا امتياز أنظمة لاكونيا وكريت ومانتينيا وقرطاجة ودساتيرها، بالإضافة إلى أثينا وطيبة. وقد استبعد الأخيرتين "لأن نموّهما كان غير طبيعي، وفترة أوجهما قصيرة، والتجارب التي شهدتاها عنيفة على نحو غير عادي. كان مجدهما ومضة فجائية وعرَضية إذا جاز القول" (ص 494 ـ 495). ورأى أن حماقة الآخرين وفن الحكم العبقري العرَضي، بدلاً من الجدارات الملازمة لهذين النظامين السياسيين قادا إلى نجاحهما اللامع والقصير الأجل.

وبعد تجاهل دستور كريت لأنه وضيع جداً وجمهورية أفلاطون المثالية لأنها غير عملية، انتقل بوليبيوس إلى إسبارطة وقرطاجة. اعتبر دستور إسبارطة ممتازاً وملائماً "لأنه يؤمّن وحدة المواطنين وحماية الأراضي اللاكونية، والمحافظة على حرية إسبارطة دون أي انتهاك" (ص 498 ـ 499). ورأى أن عادات المساواة والبساطة والشيوعية الإسبارطية "كانت محسوبة جيداً لتأمين الأخلاق في الحياة الخاصة وتجنّب الخلافات المدنية في الدولة؛ وكذا تدريبهم على تحمّل المشاقّ والأخطار لجعل الرجال شجعاناً ونبيلين"

(ص 499). غير أن القوانين التي منحها القانوني ليكورغوس إلى إسبارطة، يشوبها عيب واحد: أنها "لا تقدّم أي حكم، خاص أو عام، لحيازة أراضي جيرانها، أو لتوكيد تفوّقها؛ أو عبارة أخرى لأي سياسة عظمة على الإطلاق" (ص 499). وعلى الرغم من أنهم كانوا محاربين ممتازين (مثل الرومانيين فيما بعد)، فإنّه لم يكن لديهم حافز اقتصادي أو سواه على التوسّع. ولهذا السبب في نظر بوليبيوس، كان الدستور الإسبارطي قاصراً كآلية لتشجيع العظمة والسيطرة.

اعتقد بوليبيوس أن دستور قرطاجة يظهر عيباً مختلفاً، على الرغم من أنه أصيل ومخطط جيداً لغرض التوسّع. وقد سهّل تقاسم السلطة بين الملك والأرستقراطية والشعب إنشاء نظام حكم سياسي جيّد التنظيم وذاتي التعظيم. لكن عندما دخلت قرطاجة في صراع مميت مع روما، كانت قد تجاوزت أوجها ودخلت مرحلة الاضمحلال:

لذا في قرطاجة صعد تأثير الشعب في سياسة الدولة ليبلغ أعلى مراتبه، في حين كان مجلس الشيوخ في روما في أوج قوّته: وهكذا عندما كان كثيرون يتداولون في التدابير في واحدة، كان أفضل الرجال في الثانية ينظرون فيها في الأخرى، وأثبتت سياسة الرومان أنها الأقوى في كل المشاريع العامة، واستناداً إلى المستشارين الحكيمين تمكّنوا من قهر القرطاجيين في الحرب، على الرغم من أنهم واجهوا كوارث كبيرة (ص 501 ـ 502).

قام تفوّق الرومان على القرطاجيين في الحرب في نهاية المطاف على اهتمام الرومان بجيشهم البري، مقارنة بإهمال القرطاجيين قوات المشاة لديهم. وكان القرطاجيون يهتمون بالبحر، واستخدموا قوات المرتزقة في البرّ؛ بالمقابل استخدم الرومان المواطنين والسكان الأهليين. وكما ذكر بوليبيوس،

لقد علّقوا [القرطاجيون] آمال حريتهم على شجاعة قوات المرتزقة؛ واعتمد الرومان على شجاعة مواطنيهم ومساعدة حلفائهم. وكانت النتيجة أنه على الرغم من هزيمة الرومان

في البداية، فقد خاضوا الحرب ثانية دون أن تنقص قواتهم، وهو ما لم يستطعه القرطاجيون. فلم يكن باستطاعة الرومان أن يقلّلوا من جذوة نضالهم ما داموا يقاتلون من أجل بلدهم وأبنائهم؛ بل ثابروا بعزيمة لا تلين حتى تغلّبوا على أعدائهم (ص 502).

باختصار، كان الفارق بين قرطاجة المهزومة وروما المنتصرة يكمن في مجال الحوافز.

ووفقاً لرأي بوليبيوس، كان نجاح روما ناتجاً عن "الآلام التي تكبّدتها الدولة الرومانية لإعداد الرجال لتحمّل أي شيء لاكتساب سمعة بأنهم شجعان في بلدهم" (ص 502). وكان الدافع وراء العظمة الأثينية الكسب الاقتصادي الفردي؛ في حين كان تحقيق المجد الفردي بالنسبة إلى روما[12]. وتابع بوليبيوس ليبيّن كيف كان الرومان من خلال تأبين الرجال المشاهير وأدوات تخليد الذكرى الأخرى، يحتفون بالرجال الذين خدموا الدولة لإلهام الشبّان الطامحين: "الفائدة الرئيسية للاحتفال [الجنائزي] هو إلهام الشبان أن يبذلوا ما بوسعهم من أجل الصالح العام، على أمل لحصول على المجد الذي ينتظر الشجعان" (ص 502). وعلى نحو ذلك، في الشؤون الاقتصادية والدين، كان الرجال يكيّفون لخدمة صالح الدولة وكانوا يكافؤون على الأرض وفي الحياة الآخرة. وقد اعتقد بوليبيوس أن الدستور الروماني "أكثر تفوّقاً وأفضل صياغة لاكتساب القوة" من دستوري إسبارطة وقرطاجة (ص 501).

تلائم ملاحظات بوليبيوس عن شخصية المجتمع وتأثيراتها على السياسة الخارجية العديد من التعميمات. أولاً، إن الترتيب الداخلي للمجتمع محدّد حاسم لقدراته واستطاعته التغلّب على القيود البيئية والاستفادة من الفرص البيئية. وقد أقرّ الكُتّاب الكلاسيكيون بهذا الواقع في تقديرهم واضعي القوانين: سيروس أو سولون أو ليكورغوس. ونحن الأميركيون نقرّ بفضل

(12) كان الجنود الرومان يكافؤون في الجمهورية المتأخّرة بطرق ملموسة أكثر، مثل توزيع الأراضي مقابل الخدمة العسكرية (Andreski, 1971, p. 55).

الفكرة نفسها بتبجيل الآباء المؤسسين والطرق التي وضع فيها الدستور الأميركي لتسهيل فتح القارة. وكما أشار العديد من الكُتّاب، توجد جوانب مهمة من القانون الموضوع في التأثيرات الطويلة المدى للترتيبات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية على مستوى الدوافع الفردية وفي ميل المجتمعات إلى النموّ في الثروة والقوة. إن مشكلة واضع القانون كما يقول غوردون تولوك، "هي ترتيب الهيكل الذي يقود المواطن بدافع المصلحة الذاتية إلى القيام بما يتعين عليه القيام به" (Tullock, 1965, p. 119). أو كما عبّر مونتسكيو عن ذلك قبل عدة قرون، "عند مولد المجتمعات، ينشئ قادة الجمهوريات المؤسسات؛ وفيما بعد فإن المؤسسات هي التي تنشئ قادة الجمهوريات" (Montesquieu, 1965, p. 119).

يساعد هذا التعميم في تفسير الملاحظة التي تردّد كثيراً بأن التوحيد وإعادة التنظيم الداخلي للمجتمع من قبل النخبة السياسية أو الطبقة الاجتماعية أو الدين المسيطر حديثاً هي في الغالب (ولكن ليس دائماً) توطئة لنموّه السريع وتوسّعه. فتأثير التغيّر في النخب أو المعتقدات أو التنظيم يوجّه طاقات المجتمع نحو تحقيق الأهداف السياسية أو الاقتصادية أو الدينية للمجتمع المتجدّد (Huntington, 1968, p. 31). لقد حدثت التغييرات الكبرى في التاريخ بفضل قادة سياسيين أو عسكريين أو نخب استوعبت أهمية الاحتمالات الجديدة وأعادت تنظيم مجتمعاتها للاستفادة من مثل هذه الفرص. وهذه هي الظاهرة التي تشغل بال الكُتّاب عندما يلاحظون أن بروز نخبة جديدة وحراك المشاعر الدينية (أو الإيديولوجية) تترافق في الغالب مع التوسّع الخارجي.

ثانياً، ثم أهمية كبيرة لتأثير الترتيبات الاجتماعية السياسية على المبادرة الفردية. وهكذا فإن ميزة الدستور الروماني تأثيره على شخصية الجندي المواطن الروماني وحوافزه. فمن خلال تقليل الصراع الداخلي، وتمجيد التضحية بالنفس، وتوزيع ثمار الإمبراطورية، تطابقت الطموحات

الشخصية والعامة في الجمهورية المبكّرة. وقاتل الجنود المواطنون الرومان ببسالة لأن لديهم مصلحة شخصية في النظام وفي ثروات روما. وهكذا كتب بوليبيوس، "لا عجب إذاً في أن يحقّق شعب حُدّدت مكافأته وجزاؤه بحرص شديد واستقبل بمثل تلك المشاعر نجاحاً باهراً في الحروب" (Polybius, 1962, p. 492). ولذلك اعتقد الكُتّاب الكلاسيكيون وكُتّاب أوائل العصر الحديث (وبخاصة مكيافيلي ومونتسكيو) أن الجمهوريات التي لديها جيوش من مواطنيها توسعية بطبيعتها وتتفوّق على الأشكال الأخرى للتنظيم السياسي. وبعد قرون ردّد مكيافيلي صدى مقولة بوليبيوس:

لا يُهتمّ بالصالح العام بطريقة ملائمة إلا في الجمهوريات... وبناء على ذلك، أياً تكن خسارة هذا الشخص أو ذاك كبيرة، فإن هناك الكثيرون الذين يربحون من تحقيق الصالح العام على الرغم من معاناة القليل نتيجة ذلك... وعندما يحل الاستبداد محل الحكم الذاتي... يتوقّف عن إحراز التقدّم والنموّ في الثروة والقوة (نقلاً عن Wolin, 1960, p. 234).

وقد لاحظ الكُتّاب حتى مؤخّراً أن أعظم القوى في القرنين التاسع عشر والعشرين كانت ديمقراطيات، بريطانيا العظمى والولايات المتحدة على التوالي.

أخيراً، تمنح طبيعة الترتيبات الداخلية المجتمع مزايا أو مساوئ نسبية من حيث قدرته على التكيّف مع التغيّرات البيئية الخاصة والفرص. وهكذا، كما لاحظ بوليبيوس، فإن الميزة الكبرى للرومان على خصومهم كانت قدرتهم على التعلّم من الآخرين وتكييف أنفسهم مع الظروف المتغيّرة: "لم تتفوّق عليهم أي أمة في الاستعداد لتبنّي أساليب جديدة من الشعوب الأخرى، وتقليد ما يرونه أفضل لدى الآخرين مقارنه بما لديهم" (Polybius, 1962, p. 480). ويمكن قول الشيء نفسه إلى حد كبير عن الأميركيين في القرن التاسع عشر واليابانيين في أواخر القرن العشرين.

غير أنه عندما تتغيّر الظروف بمرور الزمن، تتغيّر أيضاً متطلّبات

النجاح السياسي والاقتصادي والعسكري. فالترتيبات الاجتماعية التي تتسم بالكفاءة وتوفّر مزايا في ظل ظروف معيّنة، كما أخبرنا بوليبيوس في حالتي إسبارطة وقرطاجة، يمكن أن تنتج مساوئ في ظل مجموعة جديدة من الشروط البيئية. لكن مما يؤسف له أن المجتمعات عندما تشيخ، تقل قدرتها على التعلّم من الآخرين وتكييف نفسها مع الظروف المتغيّرة. وهكذا تعوق التقاليد والمصالح المكتسبة إجراء مزيد من إعادة ترتيب المجتمع وإصلاحه. ويحفل التاريخ بالمجتمعات التي كانت نظمها الاجتماعية والاقتصادية والسياسية متكيّفة جداً مع مجموعة واحدة من الشروط البيئية، لكنّها لم تكن مهيّأة بتاتاً لتغيّر البيئة الدولية.

النقطة المهمة، كما أشار الكاتب الكلاسيكي ت. ف. كارني، هي أن "مؤسسات المجتمع وقيمه، وهيكل مكافآته وفرصه، تقدّم شخصيات ذات أنماط معيّنة من بين مجمع الشخصيات الموجودة لدى سكانه" (Carney, 1973, p. 129). وفي بيئة دولية تولي أهمية كبرى للقوة العسكرية، كافأ الرومان المزايا العسكرية. بالمقابل، تميل المجتمعات الديمقراطية الحديثة إلى مكافأة الساعين وراء الربح وتعظيم الاقتصاد. وهذا التماثل بين الشروط السائدة في حقبة تاريخية معيّنة وأنماط الشخصيات التي يرعاها المجتمع هو الذي يحدّد بدرجة كبيرة نجاح المجتمع أو فشله في صراعات القوة بين الدول.

على الرغم من أن أفكار بوليبيوس الثاقبة تقوم على رصد الإمبراطوريات ذات القاعدة العسكرية الناجحة وغير الناجحة في العالم القديم، فإنها ذات صلاحية عامة. العامل الأهم في نموّ قوة المجتمع هو تأثير النظام السياسي والاقتصادي على سلوك الأفراد والمجموعات. ففي العالم قبل الحديث، كان التأثير الأكثر أهمية على الكفاءة العسكرية للمجتمع (أي على الحوافز التي تدفع الأفراد إلى الإسهام في القوة العسكرية للدولة). وفي العالم الحديث، يحظى تأثير سياسات الدولة على الحوافز التي تدفع الأفراد إلى

الإسهام في النموّ الاقتصادي للمجتمع بالأهمية العظمى.

إن مفتاح النموّ الاقتصادي، كما استدلّ دوغلاس نورث وروبرت توماس في كتابهما الرائد *"صعود العالم الغربي" The Rise of the Western World (1973)*، هو التنظيم الاقتصادي الكفء. فالتنظيم الكفء، كما كتبا، "يقتضي وضع ترتيبات مؤسسية وحقوق ملكية تخلق حافزاً لتوجيه الجهد الاقتصادي الفردي نحو أنشطة تقرّب معدّل العائد الخاص من معدّل العائد الاجتماعي" [13](North and Thomas, 1973, p. 1). ويعني ذلك أن النموّ الاقتصادي سيتخلّف ما لم يتمّ إغراء الأفراد "بالحوافز للقيام بالأنشطة المرغوبة اجتماعياً. ويجب استنباط آلية معيّنة لتقريب معدّلي العائد الفردي والاجتماعي من التساوي" (ص 2). ويعني التباين بين المنافع أو التكاليف الخاصة والاجتماعية أن طرفاً ثالثاً يحصل على بعض المنافع أو يتكبّد بعض التكاليف. "إذا فاقت التكاليف الخاصة المنافع العامة"، فسيكون الأفراد أقل استعداداً للقيام بالأنشطة المرغوبة اجتماعياً (ص 3).

إن الآلية الأساسية للتوفيق بين المنافع الخاصة والاجتماعية أو التكاليف هي تعريف المجتمع لحقوق الملكية. وهكذا يمنح المخترعون براءات اختراع (ملكية فكرية) تكافئهم على تكبّد تكاليف القيام بابتكارات يرغب فيها المجتمع. من ناحية أخرى، لا يوجد حوافز تدفع ملوّثي البيئة إلى تحمّل تكاليف تجنّب التلوّث؛ لذا يفضّلون تحويل تكاليف التلوّث إلى المجتمع (مشكلة الراكب المجاني). يمكن أن يفشل المجتمع لأسباب عديدة في وضع مجموعة من حقوق الملكية التي توفّق بين العائدين الخاص والاجتماعي، ومن ثم في تشجيع النموّ الاقتصادي. أولاً، ليس هناك أسلوب متاح لمواجهة

(13) "معدل العائد الخاص هو مجموع المقبوضات الصافية التي تتسلّمها وحدة اقتصادية مقابل القيام بنشاط ما. ومعدّل العائد الاجتماعي هو إجمالي صافي المنافع (الإيجابية والسلبية) التي يكسبها المجتمع من النشاط نفسه. وهو معدّل العائد الخاص زائد التأثير الصافي للنشاط على كافة أفراد المجتمع" (North and Thomas, 1973, p. 1).

مشكلة الراكب المجاني وإجبار الأطراف الثالثة على تحمّل تكاليف توفير السلع العامة. على سبيل المثال، انكفأت التجارة إلى أن توافرت التقنيات العسكرية التي تحمي التجّار النزيهين من القراصنة وكبار اللصوص. ثانياً، يمكن أن تفوق تكاليف إنفاذ حقوق الملكية المنافع التي يحقّقها الأفراد والمجموعات. وحتى إذا توفّرت الوسائل للقضاء على القرصنة، فإن ذلك لن يحدث إلى أن يجد أحدهم أن فوائد مثل هذا الإجراء تفوق التكاليف الضرورية. باختصار، إذا أمكن فرض حصرية المنافع وحقوق الملكية المصاحبة، "فسيجني الجميع منافع أعمالهم بعد أن يتحمّلوا تكاليفها" (North and Thomas, 1973, p. 5)؛ وسيقومون بالأنشطة التي تعزّز النموّ الاقتصادي (الابتكار وجمع رأس المال، إلخ). وسنبحث في الفصل التالي لماذا أنشأ الغرب الحديث مثل هذه المجموعة العالية الكفاءة من المؤسسات وقاد العالم في النموّ الاقتصادي.

الخلاصة

حلّلنا في هذا الفصل العوامل البيئية والدولية والداخلية التي تدفع الدولة إلى دعم الوضع الراهن أو محاولة تغيير النظام الدولي. وتحدّد هذه العوامل والتغيّرات التي تطرأ عليها التكاليف التي تتكبّدها مجموعات ودول معينة أو المنافع التي تعود عليها في محاولة تغيير النظام. ويطرأ اختلاف كبير على الأهمية النسبية لمختلف أنواع العوامل (اقتصادية أو عسكرية أو بيئية) بمرور الوقت، غير أن العوامل الأهم في كل العصور هي تلك التي تغيّر القوة النسبية للدول في النظام. وعلى الرغم من إمكانية تحديد العديد من العوامل التي تخلق الحوافز الدافعة إلى تغيير النظام الدولي أو المثبّطات التي تثني عنه، فمن غير الممكن تحديد إذا كان التغيير سيتحقّق في نهاية المطاف أم لا.

3

النموّ والتوسّع

الافتراض 3. تسعى دولة ما إلى تغيير النظام الدولي عن طريق التوسّع الإقليمي والسياسي والاقتصادي حتى تتساوى التكاليف الحدية لأي تغيير إضافي مع المنافع الحدية أو تزيد عليها.

عندما تزداد قوة الدولة، فإنها تسعى إلى بسط سيطرتها الإقليمية، أو نفوذها السياسي، و/أو سيطرتها على الاقتصاد الدولي. بالمقابل، تزيد هذه التطوّرات قوة الدولة إذ يتوافر لديها مزيد من الموارد وتستفيد من اقتصادات الحجم الواسع النطاق. ويزيد التوسّع الإقليمي والسياسي والاقتصادي للدولة توافر الفائض الاقتصادي المطلوب لممارسة السيطرة على النظام (Rader, 1971, p. 46). لذا فإن صعود الدول والإمبراطوريات المسيطرة وسقوطها دالتان إلى حد كبير في توليد هذا الفائض الاقتصادي ثم تبديده في نهاية المطاف.

لو كانت هذه العلاقة بين نمو قوة الدولة وسيطرتها على النظام الدولي علاقة خطية، فستكون النتيجة تمكّن دولة واحدة من إنشاء إمبراطورية شاملة في نهاية المطاف. وعدم حدوث ذلك بعد ناجم عن أن ثمة قوى موازنة تعمل على إبطاء الاندفاع نحو التوسّع ووقفه في نهاية المطاف. ونظراً لتأثير هذه القوى الموازنة، فإن الدولة عندما تزيد سيطرتها على النظام الدولي تبدأ في

مرحلة معيّنة بمواجهة تزايد تكاليف المزيد من التوسّع وتناقص عوائده؛ أي تناقص الأرباح التي تكتسب من بذل مزيد من الجهود لتحويل النظام الدولي والسيطرة عليه. ويفرض هذا التغيّر في العوائد المتأتية من التوسّع حدوداً على قيام الدولة بمزيد من التوسّع.

يمكن القول بأن توسّع دولة ما وسيطرتها على النظام يتحدّدان بدرجة كبيرة بمنحنى التكلفة الذي يشبه شكله حرف U (Bean, 1973, p. 204; Auster and Silver, 1979, p. 28). تتميّز المرحلة الأولى من التوسّع بتراجع التكاليف بسبب اقتصادات الحجم الواسع النطاق. ويتزايد حجم الدولة ومدى سيطرتها، لكنها تبدأ في مرحلة بمواجهة تناقص العوائد. ويؤدي تزايد تكلفة التوسّع بالنسبة إلى المنافع إلى الحدّ في نهاية المطاف من حجم الدولة وتوسّعها وسيطرتها على النظام. وهذه النقطة التي يحدث عندها هذا التحوّل مسألة تجريبية تتوقّف على الظروف التقنية وسواها (Mansfield, 1979, 162).

عندما يصل التوسّع وجهود تغيير النظام إلى النقطة التي يتوقّف عندها عن تحقيق الربحية، يمكن القول إن النظام الدولي قد عاد إلى حالة التوازن، إذ تتساوى التكاليف الحدية لمزيد من التوسّع مع المنافع الحدية للتوسّع أو تزيد عليها. ونتيجة لتفاعل هذه القوى التي تعزّز التوسّع والنموّ وتعيقه، فإن منحنى S أو المنحنى اللوجستي[1] هو أفضل ما يصف توسّع الدولة وسيطرتها على النظام الدولي. وهكذا فإن الدولة التوسّعية تزيد قوّتها أولاً وسيطرتها على النظام؛ وتعزّز قوة الدولة وتوسعة سيطرتها إحداهما الأخرى فيما تتدفّق الموارد المتزايدة إلى خزانة الدولة. وفي نهاية المطاف تفعل القوى الموازنة فعلها لإبطاء توسّع الدولة وإيقافه في النهاية، ويعود النظام إلى حالة التوازن.

(1) قام بهذه المهمة هونل هارت الذي وفّق النمو الإقليمي للإمبراطوريات القديمة والحديثة مع المنحنى اللوجستي (Ogburn, 1949, pp. 28-57). وللاطلاع على جهد أحدث، انظر Taagepera (1968).

هذه الظاهرة الموصوفة أعلاه ظاهرة عامة. فمنذ أوائل الحضارات، سعت الدول والإمبراطوريات إلى توسيع سيطرتها وبسطها على جيرانها من أجل زيادة حصتها من الفائض الاقتصادي. غير أن الآليات الدقيقة التي استخدمتها تختلف تبعاً لطبيعة الدولة وبيئتها، وما يسمّيه سمير أمين "تكوينها الاجتماعي" (Amin, 1976, p. 16). لهذه العوامل العديدة تأثيرات عميقة على سلوك المجموعات والدول ومن ثم عملية التغيير السياسي الدولي.

إن نوع التغيير السياسي مهم جداً لأنه يحدّد كيفية توليد الفائض الاقتصادي، وحجمه، وآلية انتقاله من مجموعة أو مجتمع إلى آخر (Amin, 1976, p. 18)؛ وهو يؤثّر على توزيع الثروة والقوة داخل المجتمعات بالإضافة إلى آلية توزيعهما فيما بينها. البحث التالي يعيد صياغة فكرة أمين عن التكوين الاجتماعي لتسهيل فهم التغيير السياسي الدولي.

وفقاً لأمين، يجمع التكوين الاجتماعي أنماط الإنتاج الصناعي والزراعي ضمن المجتمعات وينظّم العلاقات فيما بينها. وقد أشار إلى خمسة أنماط أساسية للإنتاج: (1) النمط البدائي المشاعي للمجتمعات البدائية، (2) نمط دفع الإتاوة الذي يميّز الإقطاع وأنواعاً معيّنة من الإمبراطوريات، (3) نمط امتلاك العبيد، (4) نمط السلعة الصغيرة البسيطة، (5) النمط الرأسمالي. وفي كل تكوين اجتماعي يسود واحد أو أكثر من أنماط الإنتاج هذه ويمنح المجتمع شخصيته الخاصة. وتختلف مثل هذه التكوينات الاجتماعية كثيراً أيضاً بالنسبة إلى اعتمادها على التجارة أو انخراطها فيها، ما يؤثّر على انتقال الثروة بين المجتمعات.

خلافاً لصياغة أمين المفصّلة، نحدّد في هذه الدراسة ثلاث فئات من التكوينات الاجتماعية. أولاً، هناك تكوينات اجتماعية محلية من أنواع البدائية المشاعية والإقطاعية والسلع الصغيرة. وتتميّز هذه الاقتصادات بعدم قدرة المجتمع على توليد فائض اقتصادي كبير بالقدر الكافي لاستثماره في

التوسّع السياسي أو الاقتصادي؛ وغالباً ما لا تتجاوز هذه الاقتصادات مستوى الكفاف في عملها. ينطبق هذا الوضع مثلاً على معظم المجتمعات القبلية؛ وكان هذا حال أوروبا الإقطاعية قبل انبعاث التجارة البعيدة في القرنين الثاني عشر والثالث عشر. ولأن هذه الأنواع المحلية من المجتمعات لا تؤدي دوراً في التغيير السياسي الدولي إلا نادراً، فلن ينظر فيها بالتفصيل هنا.

تجدر الإشارة إلى أن التكوينات الاجتماعية المحلية يمكن أن تشهد تحوّلات تطلقها لتصبح إمبراطوريات. وثمة مثالان استثنائيان هما المغول والعرب الذين أنشؤوا إمبراطوريات شاسعة. وهناك مثال ثالث هو ظهور العديد من الإمبراطوريات في إفريقيا السوداء في أوائل الفترة الحديثة في أعقاب افتتاح التجارة مع أوروبا، ما أدى للمرة الأولى إلى توليد فائض اقتصادي كبير. كما مكّنت ظروف استثنائية نوعاً واحداً من التكوينات الاجتماعية النسبية من لعب دور مهم في تاريخ العلاقات الدولية: الدولة المدينية. فقد ازدهرت أنظمة الدول المدينية في أودية الحضارة القديمة واليونان الكلاسيكي وإيطاليا عصر النهضة وأظهرت كل خصائص الأنظمة الدولية الكبيرة. لكن في كل حالة استوعبت الإمبراطوريات البرية المتوسّعة هذه الأنظمة من الدول المدينية في نهاية المطاف. وبقيت دولة مدينية مستقلة واحدة في العالم المعاصر: سنغافورة.

الفئة الثانية من التكوينات الاجتماعية هي الإمبراطورية أو النظام الإمبراطوري. يميّز أمين ثلاثة أنواع من التكوينات الاجتماعية الإمبراطورية بناء على نمط الإنتاج السائد: إمبراطوريات الإتاوات، والإمبراطوريات التي تمتلك العبيد والإمبراطوريات القائمة على التجارة البعيدة. وعلى الرغم من وجود اختلافات مهمة بين هذه الأنواع الثلاثة من الإمبراطوريات، فإنها تشترك في أن الفائض الاقتصادي الناتج عن الزراعة والتجارة تمتصّه النخبة المحاربة أو الدينية أو البيروقراطية. لهذه الأسباب فإن القوى المحرّكة لصعود

الأنواع الثلاثة من الأنظمة الإمبريالية التقليدية وسقوطها متشابهة بقدر كافٍ يبرّر معاملتها كواحدة.

أخيراً، الفئة الثالثة من التكوينات الاجتماعية هي الدولة الأمة الصناعية الحديثة. أشار أمين إلى "التكوينات الرأسمالية"، فشدّد على الملكية الفردية لوسائل الإنتاج، والربح بمثابة الشكل المميّز للفائض الاقتصادي. غير أن صيغة أمين محصورة جداً. ولعل "الدولة الأمة الصناعية" توصيف أكثر ملاءمة للتكوين الاجتماعي الحديث، سواء أكان رأسمالياً أم شيوعياً. وليس ذلك إنكاراً لامتلاك الرأسمالية سمات مهمة وقوى محرّكة تميّزها عن الشيوعية. غير أن الاعتبار الأهم هو أن الفائض الاقتصادي في الرأسمالية والشيوعية ناجم عادة عن الإنتاج الصناعي، ولهذه الخاصية المشتركة تأثيرات كبيرة على سلوك المجتمع في العلاقات الدولية.

التكوين الاجتماعي مهم في أنه يؤثّر تأثيراً قوياً على إنتاج الثروة والقوة وتوزيعهما بين المجتمعات والدول، ومن ثم يلعب دوراً مهماً في القوى المحرّكة للأنظمة الدولية. وترجع السمات المميّزة بين العلاقات الدولية قبل الحديثة والحديثة إلى حد كبير إلى الاختلافات في التكوينات الاجتماعية المميّزة[2]. يمكن فهم حلول الدول الأمم واقتصاد السوق العالمية محل الإمبراطوريات والاقتصادات الإمبراطورية بمثابة الشكلين الرئيسيين للمنظمات السياسية والاقتصادية كتطوّر مرتبط بالتغيّر من تكوين زراعي إلى تكوين صناعي. وستبحث تأثيرات هذه التحوّلات المترابطة على طبيعة التغيير السياسي الدولي في الأقسام التالية من هذا الفصل.

(2) شغلت فكرة اختلاف المجتمع الحديث اختلافاً جوهرياً عن المجتمعات قبل الحديثة اهتمام كتاب في القرن التاسع عشر مثل أوغست كومت وكارل ماركس وهيربرت سبنسر. وقد أعاد عدد من الكتاب الحديثين بعث هذا الاعتقاد، على الرغم من وجود اختلاف حاد اليوم، عما في الماضي، فيما يتعلّق بطبيعة هذا الاختلاف وأسبابه.

دورة الإمبراطوريات

على الرغم من أن العلماء يقرّون بتفوّق الدولة الأمة المعاصرة عند الإشارة إلى العلاقات الدولية، فقد كانت الإمبراطورية الشكل السائد من المنظمات السياسية قبل الحقبة الحديثة. وعلى الرغم من أن الدولة المدينية والإقطاع وغيرهما من أشكال التكوينات الاجتماعية المحلية كانت موجودة وأدت دوراً حاسماً بصورة متكرّرة، فإن تاريخ العلاقات بين الدول كان إلى حد كبير تاريخ الإمبراطوريات العظيمة المتعاقبة[3]. وقد وُصف نمط التغيير السياسي الدولي خلال الحقبة قبل الحديثة التي امتدّت آلاف السنين بأنه دورة الإمبراطوريات (Rader, 1971, pp. 38-68; Rostow, 1971, pp. 28-9). تميّزت السياسة العالمية بصعود الإمبراطوريات القوية وسقوطها، وقد وحّدت كل منها بدورها النظام الدولي ورتّبته. وكان النمط المتكرّر في كل حضارة نعرفها أن توحّد دولة النظام تحت سيطرتها الإمبراطورية. شكّل هذا النزوع نحو الإمبراطورية الشاملة السمة الرئيسية للسياسة قبل الحديثة، وتباين تبايناً شديداً، كما أكّد العلماء المبكّرون في العلاقات الدولية، مع توازن القوى الأوروبي الحديث[4].

في الحقبة الإمبراطورية وفّرت هذه الهياكل الإمبراطورية حكم النظام الدولي. ونظراً لأن كل إمبراطورية تمثّل حضارة وديناً معيّنين، أو يسيطران عليها على الأقل، فقد تقاسمت الإمبراطوريات بعض القيم والمصالح؛ وطوّرت بعض القواعد أو المؤسسات لتحكم علاقاتها. وكانت آليات التنظيم الرئيسية السيطرة الإقليمية ودوائر النفوذ. وقد شكّلت هذه الأنظمة الإمبراطورية مجرّد

(3) نعني بالإمبراطورية تجمّع من الشعوب المتنوّعة التي يحكمها شعب ذو ثقافة مختلفة وشكل سياسي يتميّز عادة بتركّز السلطة لدى إمبراطور أو عاهل.

(4) هذا رأي العديد من الكتاب المتنوّعين مثل إدوارد غيبون، ومونتسكيو، وأ. هـ ل. هيرن. ويضم الكتاب المتأخّرون الذين أشاروا إلى النقطة نفسها ليوبولد فون رانكة، وأرنولد توينبي ولودفيغ ديهيو.

نظام من الدول، لا ما وصفه هيدلي بول (Hedley, 1977) بأنه "مجتمع" دولي. وكان الصراع الدولي اقتصادياً واجتماعياً وسياسياً ودينياً وحضارياً دفعة واحدة. وقد صحّ ذلك حتى معاهدة وستفاليا (1648) والانتصار اللاحق للحضارة الغربية على خصومها المسلمين وسواهم.

كان التكوين الاجتماعي القائم على الزراعة المحدِّد الرئيسي لهذه الدورة من الإمبراطوريات. وخلال هذه الحقبة الإمبراطورية، قبل مجيء الصناعة الحديثة، كانت ثروة المجتمعات وقوة الدول تقوم على استغلال الفلاحين والعبيد في الزراعة. وقبل حدوث الزيادات الكبيرة في الإنتاجية الزراعية في العالم الحديث، كان حجم الفائض الاقتصادي المتأتي من الزراعة والإتاوة الإمبراطورية دالة في مقدار السيطرة الإمبراطورية إلى حد كبير. لذا إذا تساوت كل الأمور الأخرى، فإنه كلما زاد التوسّع الإقليمي للإمبراطورية وسيطرتها السياسية، ازداد الفائض الخاضع للضريبة وازدادت قوة الإمبراطورية. لكن كما في كل الأمور، ينطبق ذلك حتى بلوغ نقطة يواجه عندها بسط السيطرة تناقص الغلّة ولا يعود التوسّع مربحاً.

من المزايا الأساسية لحقبة الإمبراطوريات الطبيعة الساكنة للثروة. ففي غياب التقدّم التكنولوجي الكبير، بقيت الإنتاجية الزراعية متدنية المستوى، وكان توافر الأرض ونسبة الأرض ـ البشر المحدّدين الأساسيين للنموّ الاقتصادي والثروة. لهذا السبب، كان نموّ ثروة الدولة وقوّتها دالة في سيطرتها على الأراضي التي يمكن أن تنتج فائضاً اقتصادياً. ونظراً لمحدودية فترات النموّ الاقتصادي الحقيقي وتقطّعها، فقد كان تقسيم الأراضي وإعادة تقسيمها وإخضاع العبيد (أو الفلاحين الطيّعين) لزراعة الأرض توفّر القوى المحرّكة للعلاقات الدولية. وهكذا، عندما كانت الزراعة أساس الثروة والقوة، تماثل نموّ القوة والثروة إلى حدّ كبير مع فتح الأراضي.

تميل الاقتصادات الإمبراطورية لأن تكون اقتصادات تسلّطية تسيطر

فيها الدولة على سلع المجتمع وخدماته وتتصرّف بها. وبما أن الإمبراطوريات ينشئها المحاربون والبيروقراطيات والأوتوقراطيات وفقاً لمصالحها الخاصة، فإن الوظيفة الأساسية للاقتصاد الإمبريالي هي زيادة ثروة هذه النخب المسيطرة وقوتها. ويخضع الاقتصاد والأنشطة الاقتصادية إلى المصالح الأمنية والاقتصادية المتصوّرة للدولة والنخبة الحاكمة. ومن وظائف التبادل الاقتصادي الرئيسية تعزيز قدرة الدولة على خوض الحروب. وقد جسّد الأشوريون في العصر القديم هذا النوع من الاقتصاد.

على الرغم من أن توليد فائض اقتصادي في الحقبة الإمبراطورية كان يتوقّف على الزراعة، فقد كان توزيعه يتأثّر بالتجارة والتجارة الدولية في الغالب. وكانت السيطرة على الطرق التجارية من أهداف الدولة ومصدراً للثروة والقوة الكبيرتين منذ حملات اليونان بقيادة أغممنون على طروادة على الأقل. وقد تكرّر صعود الإمبراطوريات العظيمة والمديدة عند ملتقى الطرق التجارية، وكان السعي للسيطرة على الشرايين الرئيسية للتجارة من المصادر الدائمة للصراع بين الدول. ولعب تغيّر السيطرة على هذه الطرق التجارية وتغيّر مواقع الطرق نفسها أدواراً حاسمة في صعود الإمبراطوريات والحضارات وسقوطها. وثمة سبب وجيه دفع بروكس آدمز في دارسته المثيرة للاهتمام *"قانون الحضارة والاضمحلال" The law of Civilization and Decay (1943)* إلى اعتبار تغيّر التجارة والطرق التجارية مفتاح التاريخ.

يشهد تاريخ الشرق الأوسط على التأثير الكبير الذي أحدثته التغيّرات في الطرق التجارية في العلاقات الدولية. فمنذ أوائل الإمبراطوريات في المنطقة، أدى تغيّر السيطرة على طرق القوافل في آسيا إلى صعود العديد من الإمبراطوريات المتعاقبة. بل إن مركز الثقل الاقتصادي للإمبراطورية الرومانية بقي الحوض الشرقي للبحر المتوسط. وقد عاشت الإمبراطورية البيزنطية أو الإمبراطورية الرومانية المتأخّرة 1000 سنة بعد سقوط القسم الغربي من الإمبراطورية الرومانية في أيدي البرابرة، وكان السبب الرئيسي لبقائها أنها

احتفظت بسيطرتها على هذه الطرق التجارية حتى صعود الأتراك العثمانيين. وأدى النموّ الاقتصادي لأوروبا الغربية واكتشاف العالم الجديد والطرق البحرية الجديدة إلى آسيا إلى اضمحلال الشرق الأوسط في نهاية المطاف وابتعاد مركز قوة العالم عن حوض البحر المتوسّط.

كانت الضرائب على التجارة مصدراً رئيسياً من مصادر إيرادات الدولة تاريخياً؛ ويفسّر ذلك أهمية التجارة في توزيع الفائض الاقتصادي ومن ثم القوة. وخلافاً لمصادر إيرادات الدولة الأخرى، مثل الضرائب على الأرض أو التجارة الداخلية، فإن إدارة تجارة الدولة وفرض الضرائب عليها سهل نسبياً. وقد حلّل ماكس فِبِر هذا الدور الحاسم للإيرادات التجارية في تشكّل الإمبراطوريات كما يلي:

غالباً ما أغفل العلماء ثابتاً مهماً تاريخياً في تطوّر بيروقراطيات قوية ومركزية ومتوارثة، ألا وهو التجارة. لقد شهدنا سابقاً أن مواقف قوة كل الحكام الذين يتجاوزون مستوى شيخ القرية البدائي كانت تستند إلى امتلاكهم المعادن الثمينة بشكليها الخام والمشغول. وكانوا بحاجة إلى هذا الكنز بالدرجة الأولى للمحافظة على أتباعهم وحراسهم والجيوش المتوارثة والمرتزقة والمسؤولين على وجه الخصوص. وكان هذا الكنز يرد عبر تبادل الهدايا مع الحكام الآخرين ـ غالباً ما كان ذلك حالة مقايضة في الواقع ـ أو من خلال التجارة المنتظمة للحاكم (التجارة الساحلية الوسيطة على وجه الخصوص)، التي يمكن أن تؤدي إلى الاحتكار المباشر للتجارة الخارجية، أو أخيراً عبر الاستخدامات الأخرى للتجارة الخارجية. وكان ذلك يتم إما مباشرة على شكل ضريبة من خلال التعرفات والمكوس والإتاوات الأخرى، أو بصورة غير مباشرة من خلال امتيازات السوق وإنشاء المدن التي كانت امتيازات أميرية تعطي إيجارات عالية للأراضي ورعايا قادرين على دفع ضرائب عالية. وطوال التاريخ، كان هذا النوع الأخير من استغلال التجارة يمارس بصورة منهجية. وفي وقت متأخّر مع بداية الأزمنة الحديثة، أنشأ الأسياد البولنديون عدداً كبيراً من البلدات وأسكنوا فيها اليهود المهاجرين من الغرب. من الناحية النموذجية، تستمرّ الهياكل السياسية الوراثية وتتوسّع إقليمياً، على

الرغم من أن اعتدال تجارتها نسبياً أو ضعفها مقارنة بحجمها أو سكانها ـ انظر حالة الصين والإمبراطورية الكارولنغية ـ لكن نشوء الحكم السياسي الوراثي لا يتكرّر كثيراً دون أن تلعب التجارة دوراً كبيراً، وقد حدث ذلك ـ انظر الإمبراطورية المنغولية وممالك الهجرة التيوتونية. لكن وفقاً لهذا النمط كانت القبائل تغزو الأراضي ذات الاقتصاد النقدي المتطور التي تعيش على مقربة منها، وتستولي على معادنها الثمينة وتنشئ أنظمة حكم جديدة على تلك الأراضي. يمكن إيجاد احتكار التجارة الملكية في كل أنحاء العالم، في بولينيزيا بقدر ما في إفريقيا والشرق القديم (Weber, 1968, p. 1092).

كانت القوى المحرّكة لدورة الإمبراطوريات قائمة على الواقع الاقتصادي للزراعة البدائية وفرض الضرائب على التجارة. وعلى الرغم من أن الإمبراطوريات قد تتفكّك، مثلما تفكّكت الإمبراطورية الرومانية، عندما سعت مجموعة أو أخرى إلى زيادة مكاسبها على حساب الجميع، فإن النمط الذي ساد هو إطاحة البرابرة الخارجيين بالحضارة الإمبراطورية وقهرها. وفي هذا الكفاح المتكرّر، يكون لدى الإمبراطورية في البداية أفضلية فائض اقتصادي كبير وتقنية عسكرية متفوّقة. وقد تمكّن البربري، على الرغم من تدنّي مستوى تنميته الاقتصادية، من مواجهة مزايا الحضارة الأكثر تقدّماً لأن "الفائض المتوفّر للحرب في الاقتصاد البربري يشكّل كل الموارد المتاحة لذلك الاقتصاد إلى جانب الاحتياجات الدنيا من الغذاء و'الضروريات' الأخرى" (Rader, 1971, p. 55). ومع مرور الوقت الكافي تفوّق البرابرة على الإمبراطورية بالقدرات العسكرية أيضاً:

يظهر الآن تفسير لدورة الإمبراطوريات. عندما تتواجه الإمبراطورية والبربري، يتعلّم البربري تدريجياً الطريقة المتحضّرة لخوض الحرب. ولا يمكن أن تبقى الإمبراطورية متقدّمة على البرابرة سوى بالتقدّم التقني المستمرّ في الشؤون العسكرية. من جهة أخرى، عندما يتعلّم البرابرة الدفاع عن أنفسهم في وجه حملات الإمبراطورية لاسترقاق العبيد، يتراجع تدفّق العبيد، ما يؤدّي إلى ارتفاع مدخلات العبيد في الداخل للمحافظة على التوازن السكاني. مع ذلك حتى دون وجود عبيد البتة، فإن من غير المحتمل أن

يكون جنود الإمبراطورية أصحاء مثل البرابرة. ربما تجنّد بعض الإمبراطوريات جنودها من أراضي البرابرة، لكن ذلك يعجّل في مجيء اليوم الذي يستطيع فيه البرابرة خوض الحرب بمهارة تضاهي مهارة الإمبراطورية. فالبربري في النهاية لديه المعرفة الكافية لاستخدام هذه القوة المتفوّقة. وتتمكّن جيوش صغيرة من البرابرة من فتح مناطق ذات أعداد سكانية كبيرة. وتخضع الإمبراطورية للنهب وربما ينصّب بعض البرابرة أنفسهم حكاماً. تُفرض الثقافة الخارجية، وتختفي المدن التي أنشئت على الإتاوة، ويسود العصر "المظلم". وما دامت تكلفة فتح إمبراطوريات قريبة أو إقليم معيّن أعلى من الإتاوة التي تجنى من الإمبراطورية يبقى الاقتصاد البربري سليماً. ولا يستطيع سوى التحسّن التقني أن يمنح منطقة ما ميزة على منطقة أخرى. وعندما يحدث ذلك أخيراً، ينشر ذلك الإقليم سيطرته، ويسترقّ أبناء المناطق المفتوحة وينشئ عاصمة جديدة. ثمة مدن متوافرة ذات موارد كبيرة، ما يمكن أن يكون أساساً لفائض اقتصادي يتجاوز الاقتصاد اللامركزي تماماً. وتولد الإمبراطورية ثانية بإمرة قادة جدد وتبدأ الدورة من جديد. (Rader, 1971, pp. 56-7).

في دورة الإمبراطوريات، يحكم صعود الإمبراطوريات وسقوطها عاملان رئيسيان: (1) ميل تكلفة أفضل التقنيات العسكرية إلى الازدياد مع الوقت، (2) ضخامة الأعباء المالية للحجم الواسع النطاق بالنسبة إلى تكلفة أفضل الأسلحة (Elvin, 1973, pp. 20-1). لكي تحافظ الإمبراطورية على بقائها، يجب أن يزيد الفائض الاقتصادي بسرعة أكبر من سرعة زيادة تكلفة الحرب. وقد كان من الصعب تحقيق ذلك على المدى الطويل في عصر النموّ الاقتصادي الساكن أو البطيء؛ وعلى الرغم من إمكانية زيادة إيرادات الدولة من خلال التوسّع الإقليمي، فستواجه هذه الطريقة تناقص الغلة في مرحلة ما عندما يضاف التوسّع الإقليمي إلى العبء المالي. وفي ظل هذه الظروف التي تتزايد فيها التكلفة، تتفكّك الإمبراطورية أو تجبر على خفض سيطرتها الإقليمية وأعبائها المالية. وإذا لم تتمكّن الإمبراطورية من خفض تكاليفها بنجاح وتحقيق التوازن بين

التكاليف والموارد، فإنها تتراجع وتحل محلها دورة الإمبراطوريات التالية في نهاية المطاف[5].

النمط الحديث

كُسرت دورة الإمبراطوريات في العالم الحديث بحدوث ثلاثة تطوّرات مهمة مترابطة: انتصار الدولة باعتبارها الفاعل الرئيسي في العلاقات الدولية؛ واستدامة النموّ الاقتصادي بناء على العلم والتكنولوجيا الحديثين؛ وبروز اقتصاد السوق العالمية. عزّزت هذه التطوّرات أحدها الآخر وأدّت بدورها إلى حلول نظام توازن القوى الأوروبي محل دورة الإمبراطوريات، وتعاقب الهيمنات في القرنين التاسع عشر والعشرين[6]. وبدلاً من الدورة الإمبراطورية والسيطرة الإمبريالية على النظام الدولي، وازنت الدول الأمم المسيطرة إحداها الأخرى، أو حقّقت إحداها التفوّق على الدول الأخرى في النظام. وهكذا تحوّلت الكيانات الرئيسية، وأنماط التفاعل، وآليات السيطرة. والغرض الرئيسي للأقسام التالية هو تفسير هذا التغيّر الذي طرأ على النظام (أو مقاربته على الأقل).

انتصار الدولة الأمة

الميزة السائدة للعلاقات الدولية الحديثة هي بروز الدولة الأمة بوصفها الشكل المسيطر للتنظيم السياسي. في الحقبة قبل الحديثة، كانت الإمبراطوريات المتعدّدة الأعراق والتكوينات الاجتماعية المحلية (القبائل والدول المدينية والكيانات الإقطاعية) تشكل الجهات الفاعلة الرئيسية في العلاقات الدولية. وفي العالم الحديث، حجبت الدولة الأمة كل الأنواع الأخرى من الجهات الفاعلة السياسية. وأسباب هذا التحوّل في الأنظمة شديدة التعقيد بالطبع، وتثير جدالاً

(5) ستشرح هذه العملية بتفصيل أكبر في قسم لاحق.

(6) الهيمنة، من اليونانية، تشير إلى قيادة دولة (الدولة المهيمنة) للدول الأخرى في النظام.

حاداً بين العلماء (North and Thomas, 1973; Anderson, 1974; McNeill, 1974; Wallerstein, 1974; Tilly, 1975). ويستفيد بحثنا هنا كثيراً من مقولات جوزيف ستراير (1970) ودوغلاس نورث وروبرت توماس (1973) بأن الدولة الأمة نجحت لأنها كانت الشكل الأكثر كفاءة من أشكال التنظيم السياسي ضمن مجموعة الشروط البيئية التي تطوّرت في الفترة المبكّرة من أوروبا الحديثة.

الدولة الحديثة، كما عبّر عنها ستراير، ابتكار سياسي حلّ المعضلة التي واجهت الأشكال السائدة من التنظيمات السياسية قبل الحديثة، وبخاصة الإمبراطوريات والدول المدينية (Strayer, 1970, pp. 11-12). من جهة أخرى، على الرغم من أن الإمبراطوريات كانت قوية عسكرياً، فإنها لم تستطع الحصول سوى على ولاء جزء صغير من سكانها. شكّل هذا الافتقار إلى التماثل بين الصالح العام للإمبراطورية والأهداف الخاصة لمعظم المواطنين مصدراً لضعف خطير؛ وهو يفسّر الهشاشة النهائية للإمبراطوريات في وجه الثورات الداخلية والضغوط الخارجية. من ناحية ثانية، في حين تمتّعت الدول المدينية بالولاء العاطفي لمواطنيها، فإنها كانت محدودة جداً في قدرتها على توليد القوة ولم تستطع بسهولة أن تضمّ أراضي وسكّاناً جدداً. وهكذا أصبحت الدولة المدينية نواة لإمبراطورية (روما) أو ضحية الإمبراطورية (المدينية اليونانية). أما بالنسبة إلى الإقطاع القائم على النخبة المحاربة والأقنان الطيّعين، فقد تميّز بالهياكل السياسية المفكّكة وروابط الولاء غير المحكمة. وكان ضعفه يكمن في فشله في كلا الأمرين، حيث غاب الحجم والولاءات القوية. باختصار، كانت الأشكال السياسية قبل الحديثة تعاني من المقايضة المحتومة بين الحجم والولاء.

حلّت الدولة الأمة الحديثة المعضلة التي تطرحها هذه المقايضة وبذلك انتصرت على منافسيها السياسيين: الدولة المدينية والإمبراطورية والإقطاع. وتمكّنت من ربط الحجم الواسع بالولاء الشديد. وكما كتب ستراير،

الدول الأوروبية التي نشأت بعد 1100 سنة جمعت إلى حد كبير بين مواطن قوة الإمبراطوريات والدول المدينية. كانت كبيرة بالقدر الكافي لكي تحظى بفرص ممتازة للبقاء - بعضها اقترب عمره من 1000 سنة، وهو عمر محترم بالنسبة لأي تنظيم إنساني. وتمكّنت في الوقت نفسه من إشراك نسبة كبيرة من سكانها في العملية السياسية أو رفع اهتمامهم بها، ونجحت في إنشاء إحساس بالهوية المشتركة بين المجتمعات المحلية. وحصلت من شعبها أكثر مما حصلت عليه الإمبراطوريات، عن طريق النشاط السياسي والاجتماعي والولاء، حتى وإن لم تصل إلى المشاركة التامة التي ميّزت مدينة مثل أثينا (Strayer, 1970, p. 12).

شرح نورث وتوماس (1973) أحد أسباب هذا الإنجاز وتغيّر الأنظمة الذي انطوى عليه، جزئياً على الأقل. كان النظام الإقطاعي المجزّأ للتنظيم السياسي الذي حلّ محلّه نظام الدولة الأمة ناتجاً عن مجموعة خاصة من الشروط الاقتصادية والسياسية والعسكرية، وبخاصة غياب التجارة البعيدة وضعف السلطة السياسية المركزية. وكانت العصور الوسطى المتأخّرة زمن انعدام شديد للأمن الشخصي، حيث العصابات الخارجة على القانون والبارونات اللصوص على السواء ينهبون الضعفاء. ونظراً للشروط الاجتماعية السائدة والتقنيات العسكرية القائمة (القلعة الثابتة والفارس)، فقد كان الاقتصاد والحكومة المحلية للإقطاعة والمملكة النمط الأكثر كفاءة للتنظيم الاقتصادي والسياسي (North and Thomas, 1973, p. 19). وكان السيد الإقطاعي وفرسانه يقدّمون الحماية والرفاه (ما يتوفّر منه) "مقابل" خدمات عمل الفلاحين. وكان الملك (أكثر بقليل من السيد الإقطاعي نفسه) يسعى إلى حفظ السلام والمحافظة على سلامة مملكته بالموارد غير الكافية في الغالب.

أدى إنشاء اقتصاد السوق وحدوث ثورة في الشؤون العسكرية بين سنتي 900 و1700 إلى تحول الحجم الأمثل للتنظيم السياسي. من جهة أخرى وسّع نموّ التجارة وعودة بروز اقتصاد النقود الإيرادات المتاحة للحكومات. من ناحية أخرى، أدت سلسلة من الابتكارات العسكرية (النشابية

والقوس الكبيرة والحربة والبارود، والأهم من ذلك، ظهور الجيوش المحترفة) إلى زيادة في تكلفة الوحدة العسكرية الأكثر كفاءة وحجمها الأمثل (North and Thomas, 1973, p. 17). ونتيجة لذلك حدثت عملية توقّف لكنّها معزّزة للذات وأدت إلى حلول الدولة الأمة محل التنظيم الإقطاعي. أولاً، أدى انبعاث التجارة إلى زيادة كبيرة في الإيرادات الخاضعة للضريبة شرط إمكانية وضع أشكال جديدة لحقوق ملكية التجار وحمايتها أيضاً. ثانياً، زادت الأنواع الجديدة للأسلحة والتنظيم العسكريين اقتصادات الحجم الواسع النطاق ووسّعت المدى الفعّال للقوى العسكرية؛ وكان تمويل هذه الابتكارات العسكرية مكلف جداً ويتجاوز قدرات معظم الأسياد الإقطاعيين والموارد التقليدية للملك، ما أحدث أزمة مالية لنمط التنظيم الاجتماعي الإقطاعي.

نتجت هذه الأزمة المالية للإقطاع، كما رأى جوزيف شومبيتر، عن الانفصال بين تكلفة الحكم المتزايدة دائماً، وبخاصة الرفاه، والقاعدة الضريبية غير الكافية للحكم لإقطاعي (Schumpeter, 1954a, p. 14). وأحدثت الثورة التكنولوجية في الشؤون الحربية زيادة كبيرة في تكلفة أكثر الأسلحة كفاءة، ولم يكن الشكل الإقطاعي المجزّأ وعديم الكفاءة للاقتصاد الذي سبق تطوّر اقتصاد السوق قادراً على توليد الإيرادات الكافية لدفع تكاليف الأنماط الجديدة للقوة العسكرية. ونتيجة لذلك، تراجعت قدرة التنظيمات السياسية الإقطاعية على حماية أنفسها ومن ثم البقاء في البيئة الاقتصادية والعسكرية المتغيّرة.

في ظل هذه المجموعة الجديدة من الشروط العسكرية والاقتصادية، وجد بعض منظمي الأعمال جدوى في توفير الحماية للأشخاص وحقوق الملكية في مقابل زيادة الأرباح المتحقّقة على نطاق أوسع بكثير من ذي قبل. غير أن تغيير الترتيبان الاقتصادية والسياسية مسألة مكلفة، إذ إنه يجبر الأفراد على تغيير سلوكهم بطرق تخالف ما يعتقدون أنه مصلحتهم. وقد كانت مهمة الابتكار التنظيمي تفوق القدرات العسكرية والمالية للأسياد الإقطاعيين. ولم يستطع نمط التنظيم الإقطاعي التكيّف مع مجموعة الشروط

الجديدة. ولم يكن لدى الأسياد الإقطاعيين حافز كبير للتوسّع وحماية التجارة لأنهم يفتقرون إلى الوسائل التنظيمية لجمع الإيراد المتحقّق من تزايد التجارة. وحتّمت حماية الأنشطة الاقتصادية من خلال استخدام التقنيات العسكرية المكلفة وجمع الإيرادات الناتجة عن توسّع التجارة إيجاد شكل من أشكال التنظيم السياسي أوسع بكثير مما يوجد في ظل الإقطاع. باختصار، في ظل البيئة الاقتصادية والعسكرية الجديدة أصبح من الممكن والمربح إنشاء نوع جديد من الهياكل الاقتصادية والسياسية الكبيرة عادة.

بدأ صراع شديد بين الحكّام على الإيرادات لتمويل الأشكال الجديدة للقوة العسكرية. وأطلق تحوّل البيئة الاقتصادية والعسكرية صراعاً داروينياً بين المغامرين السياسيين لا يبقى فيه إلا القوي؛ وأنشأ الذين بقوا في النهاية الدول الأمم في أوروبا الغربية:

عندما مارست مطالب السوق الاقتصادية النامية الضغط لإنشاء وحدات حكم أكبر، واجهت العديد من الإقطاعات المحلّية خيار بسط سلطتها على الإقطاعات المجاورة، واتحدت مع سواها للقيام بذلك، أو تخلّت عن بعض امتيازاتها السياسية التقليدية. وابتداء من صعود السوق، ولّت الوحدات السياسية الإقليمية والوطنية في كل أنحاء أوروبا الغربية مزيداً من الوظائف الحكومية ما أدى في النهاية إلى نشوء الدول الأمم.

يمكننا في هذه المرحلة أن نتوقّف هنيهة في سردنا التاريخي لتقديم مثال من النظرية الاقتصادية. لنأخذ حالة صناعة متنافسة تضم عدداً كبيراً من الشركات الصغيرة. أدخلِ ابتكاراً يؤدّي إلى اقتصادات الحجم الواسع النطاق في مجموعة كبيرة من المنتجات بحيث يصبح الحجم الكفء للشركة أكبر بكثير. يتخذ المسار من التوازن التنافسي السابق إلى حل جديد (وربما غير مستقر) يقوم على احتكار القلة الشكل التالي. على الشركات الصغيرة الأصلية أن تزداد حجماً أو تتحد أو تجبر على الإفلاس. وتكون النتيجة عدداً صغيراً من الشركات الكبيرة ذات الحجم الأمثل، مع ذلك لا تكون النتائج مستقرّة. فثمة جهود لا عدّ لها للتواطؤ وتثبيت السعر، ولا يقل عن ذلك المزايا

التي تتأتّى للشركة التي تغش وتنتهك الترتيب القائم. وهكذا تسود فترات من الهدنة التي تقطعها مراحل من المنافسة المميتة.

عندما نترجم الوصف الوارد أعلاه إلى العالم السياسي في هذه الحقبة نحصل على تماثل دقيق. بين سنتي 1200 و1500 مرّت الوحدات السياسية الكثيرة في أوروبا الغربية في مراحل كثيرة من التوسّع والتحالف والائتلاف في عالم تسوده الدسائس والحروب المتواصلة. بل إن فترات السلام كانت تتقطّع باستمرار حتى بعد ظهور الدول الأمم الكبيرة. باختصار، كانت حقبة من الحروب المتوسّعة والدبلوماسية والدسائس. وكان حجم التكاليف المتزايدة هائلاً، حيث تتسبّب سنة من الحرب في ارتفاع تكاليف الحكومة أربعة أضعاف ـ وكانت الحرب لا السلام تسود معظم السنين. وغالباً ما كان الملوك يغرقون في ديون هائلة ويجبرون على اتباع وسائل يائسة؛ وكان شبح الإفلاس بمثابة تهديد متكرّر بل واقعاً بالنسبة إلى العديد من الدول. خلاصة القول إن الأمراء لم يكونوا أحراراً ـ بل كانوا مقيّدين بأزمة مالية لا تنتهي (North and Thomas, 1973, p. 95).

فيما كان الشكل الإقطاعي للتنظيم الاقتصادي والسياسي غير كفء وصغير جداً، أثبت الشكل التقليدي الآخر (الإمبراطورية) أنه كبير جداً بالنسبة إلى أنماط المواصلات القائمة والتقنيات العسكرية السائدة[7]. وأصبح التوسع الإقليمي الواسع النطاق باهظ التكاليف، في أوروبا القارية على الأقل؛ وأدى المسعى لإثبات عكس ذلك إلى انهيار إسبانيا والهابسبورغ. فقد أنشأت الطبوغرافيا المجزّأة في أوروبا حواجز أمام الاتصالات وجعلت التوحيد السياسي للقارة أمراً صعباً. وحال وجود مستويات تطوّر متماثلة بين العديد من الدول الأوروبية الناشئة وسرعة معدّلات انتشار التكنولوجيا والتقنيات

(7) لم تنشئ الأشكال الجديدة للقوة العسكرية اقتصادات الحجم الواسع النطاق التي يحتّم استغلالها وجود تنظيم أكبر من الدولة الأمة التقليدية في أوروبا. غير أنها سمحت بنشوء إمبراطوريات مركنتيلية خارج الإطار السياسي الأوروبي في آسيا والعالم الجديد.

التنظيمية فيما بينها دون تمكّن أي دولة من الحصول على ميزة كبيرة على جيرانها (Montesquieu, 1965, p. 39)[8]. أخيراً، أوقفت تلك المؤسسة الأوروبية الفريدة، أي نظام توازن القوى، القوى التوسّعية وضبطتها. ونتيجة لذلك فشلت المحاولات العديدة لتوحيد أوروبا في إمبراطورية شاملة.

أثبتت الدولة الأمة أنها الحجم الأمثل للتنظيم السياسي في ظل المجموعة الجديدة من الشروط العسكرية والاقتصادية. وعلى الرغم من تزايد تكلفة أفضل التقنيات العسكرية كما في الماضي، فإن الأعباء المالية للحجم تراجعت بسبب التقدّم في التنظيم والمواصلات (Elvin, 1973, p. 21). كما أن تزايد معدّل النموّ الاقتصادي وتوسّع القاعدة الضريبية أديا إلى ارتفاع إيرادات الدولة بسرعة تفوق تكاليف أفضل التقنيات العسكرية. لهذه الأسباب حلّت الدولة الأمة محل الأشكال التنظيمية القائمة على الإقطاع والدولة المدينية والإمبراطورية، فقد كانت أكثر كفاءة بالنظر إلى تغيّر البيئة الاقتصادية والعسكرية.

على الرغم من أن للدولة كمؤسسة تاريخاً طويلاً، فإن الدولة الأمة الحديثة مختلفة نوعياً عن سابقاتها في الحقبة قبل الحديثة[9]. أولاً، هناك سلطة مركزية قوية تتميّز عن سائر المنظمات الاجتماعية، وتمارس السيطرة على أراضٍ متجاورة ومحددة جيداً. ويحتكر الحاكم الاستخدام الشرعي للقوة وتخدمه بيروقراطية ومجموعة واحدة من القوانين التي تصل الشؤون الحياتية

(8) كما تخبرنا نظرية احتكار القلة، وفّرت العداوة السياسية الشديدة بين هذه الدول الأوروبية حافزاً كبيراً للابتكار التقني. وخلافاً لإمبراطوريات آسيا (الاحتكارات السياسية) الساكنة نسبياً، أجبرت الدول الأوروبية على ابتكار أشكال جديدة من التكنولوجيا العسكرية والتنظيم الاجتماعي لكي تبقى متقدّمة على منافسيها (McNeill, 1974, pp. 124-6). وكان الزخم الذي وفّره هذا التنافس الاحتكاري عاملاً في تفوّقها على الحضارات القديمة.

(9) للتوصيف العام للدولة الأمة المقدّم هنا استثناءات بالطبع. وهو نوع مثالي وفقاً لتعبير ماكس فِبِر. وتشمل المصادر الأساسية التي استقي منها هذا الوصف ما يلي: Bendix (1973); Gilbert (1975); Hawtrey (1952); Hicks (1969), North and Thomas (1973), Schumpeter (1954a), Strachey (1964); Tilly (1975).

اليومية للشعب. بالمقابل، قيّدت الدولة الرومانية مصالحها بالجيش والموارد المالية (Hintze in Bendix, 1973, p. 164). ثانياً، يتميّز المجتمع والاقتصاد في الدولة الحديثة بهيكل طبقي معقّد وتقسيم للعمل؛ وكانت المجتمعات المبكّرة المستندة إلى اقتصادات بسيطة تتكوّن من نخبة وجماهير، أو من أراضٍ وظيفية. ثالثاً، تعزّز إيديولوجية القومية الترابط الداخلي والولاء الشديد للدولة، ونادراً ما كان التماثل مع رفاه الدولة وشعبها والالتزام به قائماً في المجتمعات القديمة، باستثناء القبائل والدول المدينية.

تتكوّن الدولة الحديثة في جوهرها من مجموعة من القوانين والمعتقدات والمؤسسات لاستحداث القوة واستخدامها. وتوحّد وتنظم داخلياً لزيادة قدرتها الخارجية (Collins, in Bendix, 1973, p. 59). والدولة الحديثة خلافاً للإمبراطوريات قبل الحديثة تميل نحو التطوّر المكثّف بدلاً من التطوّر الواسع (Hintze in Bendix, 1973, pp. 163-4). وبوسع الدولة الحديثة من خلال سياساتها الضريبية والتجنيدية تعبئة ثروة المواطنين وخدماتهم لإعلاء قوة الدولة مصالحها. لكن كما أشير سابقاً، يتوقّف تحديد هذه المصالح، أكانت عظمة لويس الرابع عشر أو رفاه الشعب، على طبيعة المجتمع، وليس هناك أي محاولة لجعل الدولة مجرّدة وفصلها عن المجتمع المسؤولة عنه في نهاية المطاف.

من المزايا الجوهرية والجديدة للدولة الحديثة دورها في الاقتصاد. وعلى الرغم من وجود استثناءات مهمة، فإن الوظيفة الاقتصادية للدولة قبل الحديثة كانت أساساً تسهيل استغلال الجماهير من قبل النخبة وحماية المجتمع من استغلال الفاتحين الأجانب. بالمقابل، أصبحت الوظيفة الرئيسية للدولة الحديثة إنشاء البنية التحتية التقنية الداخلية، وإزالة العقبات أمام إنشاء سوق داخلية موحّدة، والتدخّل في الاقتصاد بطرق مباشرة. وقد حرّرت الدولة في الواقع، كما رأى شومبيتر (وهي تمثّل الطبقة المتوسّطة الناشئة ومصالحها) الشعب لكي يعمل ويخلق الثروة التي يمكن أن تفرض عليها

الضرائب بعد ذلك لأغراض الرفاه المحلي والقوة الوطنية (Schumpeter, 1954a; Hawtrey, 1952, p. 57).

انتصرت الدولة الأمة على أشكال التنظيم السياسي الأخرى لأنها حلّت الأزمة المالية للإقطاع (Schumpeter, 1954a, p. 14). وكما رأى دعاة المركنتيلية من الكُتّاب، يرجع نجاح الدولة الأمة إلى قدرتها على خوض الحروب وقدرتها المالية. وهذان التطوّران العسكري والمالي للدولة الأمة الحديثة جزءان لا يتجزّآن من التطوّر التاريخي نفسه. وتفسّر هذه الحقيقة إلى حد كبير استمرار بقاء الدولة الأمة ونجاحها. فقد تجاوزت في القرون العديدة الماضية كل أشكال التنظيم السياسي الأخرى. وخلافاً للفكرة التي تتكرّر كثيراً بأن الدولة الأمة آخذة في الزوال كشكل من أشكال التنظيم السياسي، فإنها تضمّ المزيد من البشر. ولا تزال عملية تكوّن الدولة التي بدأت في أوروبا الغربية تحوّل ما تبقى من العالم، فيما يطالب شعب بعد الآخر بقيام دولته لتأمين ما يعتبره حقاً من حقوقه.

الطريق إلى النموّ الاقتصادي

عزّز التغيّر الرئيسي الثاني في خاصية العلاقات الدولية في الحقبة الحديثة دور النموّ الاقتصادي في التوزيع الدولي للثروة والقوة. في العصر الإمبراطوري، عرفت مختلف المجتمعات فترات من النموّ الاقتصادي (أي زيادة الثروة الفردية)، لكن حجمها ومدتها كانا متواضعين. وفي تلك المجتمعات قبل الصناعية، وضعت القيود الاجتماعية والسياسية وبخاصة التكنولوجية قيوداً شديدة على تراكم رأس المال والكفاءة الإنتاجية الضرورية للنموّ الاقتصادي على المدى الطويل. وعلى الرغم من أن هذه القيود بدأت بالزوال في أوائل الحقبة الحديثة، فإن الارتباط الدائم بين الاختراق التكنولوجي والثورة الصناعية هو ما أحدث التقدّم الكبير غير المسبوق في الثروة والقوة. وأصبح النمو الاقتصادي تراكمياً وقائماً بذاته لأن التكنولوجيا

الصناعية الحديثة مكّنت بعض المجتمعات من التملّص، لمدة معيّنة على الأقل، من مشكلة تناقص الغلّة المالتوسية الكلاسيكية.

قوّى النمو الاقتصادي الحديث العلاقة بين الثروة والقوة، وبذلك أدخل تغييراً عميقاً على طبيعة العلاقات الدولية. وكما أشرنا بالفعل، نشأت دورة الإمبراطوريات إلى حدّ كبير بميل تكاليف أفضل الأساليب العسكرية إلى الارتفاع بسرعة تفوق ارتفاع إيرادات الدولة، ما أدى إلى تفكّك الدولة وتخلّفها عن خصومها الصاعدين. وقد تغلّب الاختراق نحو النموّ الاقتصادي على هذا القيد، إذ بوسع الاقتصاد النامي تحمّل أعباء أفضل التقنيات العسكرية والبقاء متقدّماً على خصومه ذوي معدّلات النموّ البطيئة. ومن ثم فإن معدّلات النموّ النسبي للمجتمعات، وأحجام قواعدها الاقتصادية، ونسب المخرجات الإجمالية المخصّصة للدفاع تحدّد بصورة متزايدة قوة الدول وموقعها في النظام الدولي (Elvin, 1973, p. 73).

في العالم قبل الحديث، لا تتطابق الثروة والقوة بالضرورة. بل على العكس، كما أظهر مكنيل في كتاب *"شكل التاريخ الأوروبي" The Shape of European History* (1974)، كانت المجتمعات الأكثر ثراء وتقدّماً اقتصادياً طوال الحقبة قبل الحديثة تتعرّض للدمار والنهب المتكرّر على أيدي مجتمعات أقل تقدّماً اقتصادياً. فقد كانت تلك الشعوب الأكثر شدّة أقدر عسكرياً لأنها تتمتع بتفوّق عددي وطوّرت شكلاً جديداً تماماً من التنظيم والتكنولوجيا العسكرية، أو كانت أصلب وأقدر على التحمّل. وكما أشرنا سابقاً، على الرغم من أن الفائض المتاح للحرب صغير نسبياً في المجتمعات البربرية، فإنه يشكّل كل موارد المجتمع فوق مستوى الكفاف.

شكّلت التغيّرات الديمغرافية، والابتكارات في التنظيم العسكري أو السياسي، والتطوّرات التكنولوجية العشوائية العوامل الأكثر أهمية التي يقوم عليها التغيير السياسي والنمو غير المتكافئ بين الدول عندما كانت الزراعة

أساس الثروة. وكان تراكم الثروة من خلال الاستغلال يلي الفتح العسكري ولا يسبقه؛ وكان من يمتلك القوة العسكرية يحصل على الثروة من خلال جباية الإتاوة من الشعوب المقهورة ونهبها واستعبادها. وعلى الرغم من أن مجيء الصناعة الحديثة لم ينهِ استغلال القوي للضعيف، فقد عزّز العلاقة المباشرة بين الثروة والقوة. وأصبحت الثروة الاقتصادية والقوة العسكرية مترادفتين على نحو متزايد.

استمرّ الفصل المتكرّر بين الثروة والقوة حتى نهاية القرن السابع عشر. فبعد حرب الثلاثين عاماً وتراجع هيمنة الهابسبورغ (إسبانيا والنمسا)، أصبحت فرنسا والسويد مركزي القوة العسكرية السياسية، في حين كانت إنكلترا وهولندا توسّعان المراكز الاقتصادية والتجارية في أوروبا. أدرك دعاة المركنتلية الذي قدّروا الأبعاد الاقتصادية المتزايدة للقوة أن ثمة تغيّراً جارياً. فقد كانت الأموال لازمة لشراء السلاح، واستخدام الجنود، وتمويل الحملات الخارجية؛ وللحصول على هذه الأموال، لا بد أن يكون الميزان التجاري للأمة مواتياً. لكن لم تتّحد القوة الاقتصادية والعسكرية معاً في العصر الحديث حتى مجيء الثورة الصناعية.

على الرغم من أن الإمبراطورية الإسبانية كانت الأخيرة التي يلي تراكم الثروة فيها الفتح، فإن العلاقة بين الثروة والقوة بدأت تشهد تغيّراً في أواخر القرون الوسطى. وبعد ذلك بدأت أوروبا تتفوّق على الحضارة المنافسة في النموّ الاقتصادي (Jones, 1981). وقد قام تفوّق أوروبا على السيطرة التكنولوجية على القوة البحرية، وإتقان المدفعية، والتنظيم الاجتماعي، بالإضافة إلى تفوّقها الاقتصادي الإجمالي (Cipolla, 1965)[10]. في المرحلة الإمبريالية المبكّرة، نهب الأوروبيون المجتمعات غير الأوروبية بوحشية وسلبوها معادنها

(10) من العوامل الكبرى التي أسهمت في هذا التفوّق "الشراسة الاستثنائية للأوروبيين" (McNeill, 1954, p. 29).

الثمينة وسلعها الفاخرة. ثم عند مجيء الصناعة الحديثة، أصبح التقدّم التكنولوجي والكفاءة الاقتصادية الوسيلتين الأكفأ لاكتساب الثروة والقوة. وهكذا، حدث تحوّل في الأهمية النسبية للتكنولوجيا الإنتاجية والسيطرة على الأراضي كعاملين في النموّ غير المتكافئ للثروة والقوة بين الكيانات السياسية (McNeill, 1967, p. 299). وعلى الرغم من أن التطوّر الاقتصادي والسيطرة الإقليمية (أو الحصول على الأراضي على الأقل) كانا واستمرّا قاعدتين للثروة والقوة، فإن الثورة الصناعية عزّزت الأهمية النسبية للتكنولوجيا الإنتاجية في توليد الثروة والقوة. وكما عبّر عن ذلك فريدريك لِست (List, 1856, p. 208)، "أصبحت القدرة على توليد الثروة أكثر أهمية بكثير من الثروة نفسها".

رأى العديد من الكُتّاب أن السبب وراء هذا التغيّر في أساس قوة الدولة نجاح الدولة الأمة الأوروبية لأول مرة في التاريخ في إقامة تنظيم اقتصادي يتسم بالكفاءة النسبية (North and Thomas, 1973, p. 157; Anderson, 1974, p. 399). وعن طريق التجربة والخطأ، أنشأ الأوروبيون مجموعة من حقوق الملكية وحموها ومفهوم حرية الإنسان الذي ضيّق الفجوة بين معدّلات العائد الخاصة والاجتماعية؛ وبالتالي حُفز الأفراد (من يحظى بالامتيازات) على القيام بالأنشطة الاقتصادية المنتجة. وخلافاً للوضع القائم مع أسلاف الدولة الحديثة، من الأهداف الرئيسية لهذه الدولة استخدام سلطتها لمساندة أنشطة الأفراد الذين يسهمون في التنمية الاقتصادية (Hawtrey, 1952, pp. 18-19). ومن الأمثلة على ذلك وضع أول قانون لبراءات الاختراع في القرن السابع عشر (مفهوم الملكية الفكرية) ما منح الأفراد حافزاً للمشاركة في الأنشطة الابتكارية، ومهّد الطريق بالتالي أمام الثورة الصناعية (North and Thomas, 1973, pp. 155-6).

حدث الابتكار الأولي للتنظيم الاقتصادي الكفء والتوصّل إلى التنمية الاقتصادية والتكنولوجية المستدامة في هولندا وتلتها بريطانيا العظمي. في تلك القرون "حدث التقاء ميمون بين مصالح الدولة ومصالح القطاع التقدّمي

في المجتمع" (North and Thomas, 1973, p. 132). وأعاد صعود الطبقة المتوسّطة في تلك المجتمعات صياغة الترتيبات الاجتماعية والاقتصادية للاستفادة من الفرص الجديدة لاكتساب الثروة التي وفّرتها التغيّرات البيئية. فابتكرت أشكالاً جديدة من حقوق الملكية والمؤسسات الاقتصادية التي سهّلت النموّ الاقتصادي والتقدّم التكنولوجي. وكما هي الحال مع أي ابتكار ناجح، اعتمدت البلدان الأوروبية الأخرى والولايات المتحدة واليابان، وما يسمى البلدان النامية اليوم وإن ببطء، هذا الإطار المؤسسي الجديد للنموّ الاقتصادي مع إدخال تعديلات وتحسينات مختلفة عليه. ونتيجة لهذا التحوّل الاقتصادي والتكنولوجي، لاحظ المؤرّخ الألماني أوتو هينتز أن المحدّد الأساسي لثروة الدولة في العالم الحديث وقوّتها هو الكفاءة الداخلية وترتيب المجتمع نفسه: "إن الخاصية المميّزة للعلاقات الدولية الحديثة ليست ميل الدول إلى توسيع قوّتها دون حدود، بل ميلها إلى تطوير أراضيها بطريقة مواتية لتتوحّد بقوة أكبر" (نقلاً عن Gilbert, 1975, p. 432).

تأثّرت سمة فن الحكم الحديث منذ القرن السابع عشر فما يليه تأثّراً عميقاً باكتشاف أن النمو الاقتصادي يسهم في المصلحة والقوة القومية (Hicks, 1969, pp. 61-2). ووفرّت المركنتيلية وتحديدها أن السعي وراء القوة والوفرة هدفان مرغوبان ولا ينفصلان الاعتراف الأولي بتغيّر العلاقة بين الاقتصاد والدولة (Viner, 1958, p. 286). وأصبح توسيع الصادرات والصناعات وتحقيق ميزان المدفوعات المواتي من الأهداف الرئيسية لسياسة الدولة. وأصبح رجال السياسة أكثر اهتماماً بالاقتصاد الدولي وموقف الدولة في تقسيم العمل الدولي. وقد جاء الاهتمام استجابة للخاصية الثالثة للعلاقات الدولية الحديثة: إنشاء اقتصاد السوق العالمية.

إنشاء اقتصاد السوق العالمية

في الحقبة الحديثة، حلّت الاقتصادات الداخلية والدولية محلّ الاقتصادات

المحلية والإمبراطورية السابقة وأصبحت أكثر تكاملاً مع نسيج علاقات السوق المعقّدة التي تحدّد فيها الأسعار النسبية تدفّق السلع والخدمات بين المجموعات والدول. وعلى الرغم من أن الصعود الأخير الذي شهدته الاقتصادات الاشتراكية والشيوعية تباطأ جزئياً، إن لم ينعكس مساره، فإن هذا الاتجاه نحو الاعتماد الاقتصادي المتبادل واقتصاد السوق العالمية يبقى السمة الرئيسية للنظام الدولي في العقود الأخيرة من القرن العشرين.

يشكّل اقتصاد السوق تغيّراً كبيراً عن الأنواع التقليدية للتبادل الاقتصادي من الناحيتين الداخلية والدولية. في السابق، سادت ثلاثة أنواع من التبادل الاقتصادي. أولاً والأكثر سيادة، التبادل المحلي. كان هذا النوع من التبادل مقيّداً جداً من حيث السلع والنطاق الجغرافي؛ كما كان تجارة مقايضة على العموم. ثانياً، هناك الاقتصادات الخاضعة لسيطرة الإمبراطوريات العظمى المتعاقبة؛ وفي هذه الاقتصادات الموجّهة، كانت بيروقراطية الدولة تسيطر على إنتاج السلع وتوزيعها وأسعارها. ثالثاً، هناك التجارة البعيدة بالسلع عالية القيمة. كانت طرق القوافل في آسيا وإفريقيا المراكز الرئيسية لهذه التجارة. وعلى الرغم من إمكانية القول بأن هذه التجارة شكّلت سوقاً عالمية، فإنها شملت مجموعة ضيّقة من السلع مقارنة بالتجارة العالمية الحديثة (التوابل والعبيد والمعادن الثمينة، إلخ) واستندت إلى المزايا المختلفة للمناطق الجغرافية المختلفة في إنتاج سلع معيّنة.

اقتصاد السوق، بتعبير بسيط، يضمّ سوقاً تتبادل فيها السلع والخدمات لتعظيم عائدات المشترين والبائعين الأفراد. وعلى الرغم من أن الأسواق يمكن أن توجد لكل أنواع السلع (البضائع والعمالة ورأس المال، إلخ)، فإن طبيعة السوق تتوقّف على خاصيتين اثنتين: الانفتاح والمنافسة. ويعني ذلك أن الأسواق يمكن أن تختلف بالنسبة إلى حرية الأفراد في الدخول وبمدى قدرة بائعين ومشترين معيّنين على التأثير في شروط التبادل. السوق الكاملة أو ذاتية التنظيم هي السوق المفتوحة أمام كل

المشترين والبائعين المحتملين، ولا يستطيع أي فرد فيها أن يحدّد شروط التبادل. وتميل الأسعار النسبية لمختلف السلع إلى التحكّم بالتدفّق، وثمة ميل لأن تكافأ كل عوامل الإنتاج (الأرض والعمالة ورأس المال)، تبعاً لحراكها، بالتساوي في هذه السوق.

لا يخضع نظام السوق للمجتمع أو الدولة، نظرياً على الأقل، وبين الحين والآخر من الناحية العملية. وعلى الرغم من أن متغيّرات التبادل تحدّدها الأهداف الكبيرة واحتياجات المجتمع، فإن قوى السوق تعمل بمنطقها. تتكوّن السوق من أفراد يسعون إلى تعزيز أهدافهم، وتحدّد "القوانين" الاقتصادية، مثل الميزة النسبية للعرض والطلب، نتيجة التبادل في سوق ذاتية التنظيم، على أن تخضع لقيود قوى المجتمع والمصالح الأمنية للدولة. وهكذا يشكّل الاقتصاد، في ظل نظام السوق، مجالاً مستقلاً إلى حدّ ما.

المبرّر المنطقي لنظام السوق أنه يزيد الكفاءة الاقتصادية ويحقّق النموّ الاقتصادي الأقصى. ولا يرمي النشاط الاقتصادي إلى تعزيز قوة الدولة وأمنها صراحة (مع أنه يفعل ذلك عادة) وإنما إلى فائدة المستهلكين في نهاية المطاف. ويمكن القول إن البركة في الاستهلاك أكثر من الإنتاج. وهكذا فإن سميث وسواه من دعاة نظام السوق مالوا إلى عدم التشديد على تكاليف أمن نظام السوق وسواها من التكاليف. غير أن اضطراب قيم المجتمع التقليدية وتزايد التعرّض للمؤثّرات الخارجية تشكّل في الغالب جزءاً من تكاليف تزايد الاعتماد المتبادل للأسواق في الاقتصادات الوطنية.

إن نظام التبادل في السوق ابتعاد جذري عن الطرق التي نظّمت بها المجتمعات اقتصاداتها تقليدياً. فقد شدّدت المجتمعات طوال التاريخ على القيم الأمنية، مثل القوة العسكرية والاستقرار الاجتماعي والاكتفاء الذاتي، أكثر من التشديد على ارتفاع الدخل الحقيقي عبر آلية السوق غير المقيّدة. وكانت الحال كذلك في المجتمعات الإقطاعية والإمبراطوريات القديمة والممالك القبَلية.

كان هناك بعض الاستثناءات بالطبع، فنظم الدولة المدينية والاقتصاد الهليني المتوسّطي، على سبيل المثال، ضمت مجموعة خاصة من الشروط التي مكّنت الأسواق من التفلّت من القيود الاجتماعية والسياسية. لكن مدتها كانت وجيزة في المقياس الزمني للتاريخ.

لا تدخل المجتمعات بحرية في علاقات السوق الواسعة إلا عندما تكون المكاسب المتصوّرة أكبر بكثير من التكاليف المتصوّرة أو عندما يفرض عليها مجتمع متفوّق علاقات السوق. لذا لا عجب في أن يكون أنصار اقتصاد السوق العالمية المتكافلة أقوى الأمم سياسياً وأكفأها اقتصادياً. فعنصرا الهيمنة والكفاءة شرطان ضروريان مسبقان لكي يؤيّد المجتمع إنشاء اقتصاد سوق متكافل. الهيمنة من دون الكفاءة تتحرّك نحو الاقتصادات على النمط الإمبراطوري، كما في حالة الكتلة السوفياتية. والكفاءة الاقتصادية الوطنية من دون قوة عسكرية سياسية مقابلة قد لا تكون قادرة على إقناع المجتمعات القوية الأخرى بتحمّل تكاليف نظام السوق. وهكذا فإن اليابانيين الأكفاء اقتصادياً ولكن الضعفاء عسكرياً يخشون دائماً استبعادهم من الأسواق الخارجية عن طريق الحواجز الجمركية. ونظراً لأن الشرط المسبق للهيمنة السياسية المجتمعة مع الكفاءة الاقتصادية أمر لا يتكرر حدوثه، فليس من المفاجئ أن تكون نظم السوق قليلة في الماضي وأن يكون اثنان من كبار مؤيدي نظم السوق في العالم الحديث بريطانيا العظمى في القرن التاسع عشر والولايات المتحدة في القرن العشرين.

إن ارتباط نظام السوق العالمي بالازدهار السياسي والاقتصادي لبريطانيا العظمى أولاً ثم الولايات المتحدة يوفّر دليلاً على الأسباب التي دعت إلى بروز نظام التبادل السوقي في الحقبة الحديثة وتحوّله بمرور الوقت إلى النمط السائد لتنظيم العلاقات الاقتصادية الدولية. لكن لا يكفي التركيز على هذين الاقتصادين ومصالحهما. فنظام السوق (أو ما نسميه اليوم الاعتماد الاقتصادي المتبادل) يخالف مجمل التجربة الإنسانية بحيث لا يمكن أن يؤدي

إلى ابتكاره وانتصاره على وسائل التبادل الاقتصادي الأخرى إلا حدوث تغيّرات استثنائية وظروف جديدة.

نتج صعود اقتصاد السوق العالمية نتيجة عدد من العوامل: التحسّن المفاجئ والسريع في وسائل المواصلات والاتصالات؛ والنجاح السياسي للطبقة الوسطى الصاعدة؛ واكتشاف العالم الجديد. ويجب التشديد أيضاً على ثلاثة عناصر أخرى بسبب تأثيرها على طبيعة العلاقات الدولية: اعتماد النقود في العلاقات الاقتصادية، و"ابتكار" الملكية الخاصة، وهيكل نظام الدولة الأوروبي.

أحدث تسييل (التحويل إلى نقود) الاقتصاد تأثيراً ثورياً على السياسة لأنه يعمّق السوق ويوسّعها. فتسييل السوق يسرّع تراكم الثروة، ويوسّع التجارة الدولية، ويمركز القوة السياسية؛ كما يفكّك العلاقات الاجتماعية التقليدية ويشجّع على إنشاء أشكال أكبر وأكثر تعقيداً من المنظمات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية. ويمكّن من تقسيم العمل على نطاق واسع وبشكل أكثر كفاءة (Clough, 1970, p. 165). كما يسهّل تعبئة الثروة للحرب وبالتالي يزيد نطاق القوة العسكرية والحرب. وتصبح النقود نفسها شكلاً من أشكال القوة[11]. لهذه الأسباب كلها، أحدث إدخال اقتصاد السوق المسيّل إلى النظام الدولي تأثيرات كبيرة على العلاقات السياسية والعسكرية بالإضافة إلى العلاقات الاقتصادية (Andreski, 1971, pp. 84-7). وقد أدى تسييل اقتصاد اليونان القديمة، على سبيل المثال، إلى تحوّل كل نواحي العلاقات الدولية، كما تكشف الملاحظة التالية:

من الواضح أن آثار انتشار النقود والأسواق هائلة. بل إن الحرب تأثّرت أيضاً.

(11) كما بيّن رالف هوتري، لا تعتمد قوة المجتمع كثيراً على كمية الثروة بقدر ما تعتمد على تعبئة الثروة. وتشير الحركية إلى توافر الثروة الخاضعة للضريبة لدى الدولة، وبخاصة للأغراض العسكرية. وتتأثّر كثيراً بنظام المواصلات وتركّز الثروة في المراكز الاقتصادية ودرجة تسييل الاقتصاد (Hawtrey, 1952, pp. 60-3).

فاليونانيون الذين خاضوا حرب طروادة استغرقوا عشر سنوات في ذلك لأنه كان على قوّاتهم أن تتفرّق وتعيش خارج الريف. لكن عند نشوب الحرب البيلوبينيزية الكبرى، كانت السوق وتجار غنائم الحرب (التجار الذين يتبعون الجيش لشراء المسلوبات وإعادة بيعها في أماكن أخرى) قد عالجوا المشاكل اللوجستية لخدمة التركّزات الكبيرة لعديد الجيوش. لذا تغيّر نطاق الحرب وحجمها نتيجة لذلك (Carney, 1973, p. 25؛ تم حذف الحاشية).

على نحو ذلك، كان لتدفّق ذهب العالم الجديد وفضته إلى أوروبا في القرنين السادس عشر والسابع عشر والتغلغل التدريجي لنظام السوق تأثير اقتصادي وسياسي وأمني عميق (Clough, 1970, p. 193). وأدى التوسّع الكبير للنقد المتداول إلى زيادة تسييل الاقتصاد والتوسّع الكبير لنظام التبادل في السوق. ونما الطلب على النقود بسرعة وأصبح جمع السبائك الشغل الشاغل للدولة.

موّل تسييل الاقتصاد الأوروبي على وجه الخصوص الثورة في الشؤون العسكرية والدولة الأمة الحديثة. فقد كان ظهور الجيوش المحترفة وإنشاء البيروقراطيات الوطنية الداعمة يتطلب نقوداً، بل الكثير من النقود. فطبيعة الحرب تغيّرت، وتحوّلت الحرب من صدام بين مجتمعين إلى أداة للسياسة الوطنية للدول الأمم الناشئة في سعيها وراء مصالحها الوطنية المختلفة (Clark, 1958). وترافق تسييل الاقتصادات مع صعود الدولة الأمة كآلة أساسية لشن الحرب. وعلى صعيد العالم، كان تسييل السوق الاقتصادية وتعبئة الثروة التي أصبحت ممكنة العاملين الرئيسيين في الانتصار العسكري للغرب على الحضارات السابقة (Clough, 1970, pp. 165, 192-5).

ثمة سبب إضافي لصعود اقتصاد السوق وتأثيره وهو انخفاض تكاليف المعاملات، وبخاصة تكاليف تحديد حقوق الملكية وإنفاذها. في الحقبة الحديثة السابقة، كان تخصيص السلع والخدمات غير القائم على السعر أكثر كفاءة

لأن تكاليف إنفاذ حقوق الملكية تفوق منافعها. لذلك ساد التعامل بالمثل وأشكال التبادل التوزيعية. وقد أدّى تحسّن المواصلات، والثورة في الشؤون العسكرية، ونموّ النقد المتداول، إلى انخفاض تكاليف إنشاء أشكال جديدة لحماية الملكية وزيادة منافعها. ومكّن هذا التطوّر بدوره من تنظيم المعاملات الاقتصادية بشروط الأسواق التنافسية الحرة (أي تبادل حقوق ملكية السلع والخدمات على أساس السعر). وأدت الكفاءة الكبيرة لهذا الشكل من أشكال التبادل إلى حفز النموّ الاقتصادي والحلول محل أنظمة التبادل قبل الحديثة غير القائمة على السعر (North, 1977, p. 710).

أدى انتشار اقتصاد السوق في كل أنحاء أوروبا الغربية وتعزيز حقوق الملكية الفردية في كل أنحاء العالم إلى زيادة دور العوامل الاقتصادية كعناصر مهمة من عناصر القوة الوطنية؛ وقد مكّن ذلك الأوروبيين من تعبئة مواردهم لمصلحة نمو القوة، وتفوّقوا على كل الحضارات الأخرى. ولاحقاً، عنى دخول مزيد من البلدان السوق الاقتصادية العالمية عبر الاعتراف العام بحقوق الملكية الشخصية الأوروبية (الحقوق التي تحميها القوة العسكرية الغربية) أن السوق أصبحت صلة وصل متزايدة الأهمية للعلاقات الدولية. ونتيجة لهذه التطوّرات، أصبح موقع الدولة في السوق العالمية (ما يسمّى تقسيم العمل الدولي) محدّداً رئيسياً، إذا لم يصبح المحدّد الرئيسي، لمكانة الدولة في النظام الدولي.

في البيئة الدولية الجديدة التي نتجت عن النمو الاقتصادي المستدام، واقتصاد السوق العالمية، طرأ تحول عميق على ميل الدول إلى التوسّع عندما تنمو قوّتها. وفي حين اتخذ التوسّع شكل التوسّع الإقليمي في العالم قبل الحديث، فإن التوسّع السياسي والتوسّع الاقتصادي يميّز الدول المتنامية في العالم الحديث. وأصبحت الأهداف الرئيسية لأعداد متزايدة من الدول بسط نفوذها السياسي على الدول الأخرى وزيادة سيطرتها على اقتصاد السوق العالمية. وصار بوسع الدولة ذات الكفاءة أن تكسب من خلال التخصّص

والتجارة الدولية أكثر مما تكسبه عبر التوسّع الإقليمي والفتوحات. وكان توسّع السوق وتنوّع المصادر المتوافرة بفضل التجارة حافزي نموّ ثروة الدول الأقدر على الاستفادة من تغيّر الظروف في العالم وقوّتها. وأثبتت التجارة بالنسبة لهذه الدول أنها تحقّق أرباحاً أعلى مما تحقّقه الإتاوة الإمبراطورية (Lane, 1942, p. 269).

كان قيام النظام السياسي الدولي من الشروط الأخرى الضرورية لبروز اقتصاد السوق العالمية. فالاقتصاد يوجد داخل إطار اجتماعي وسياسي يسمح ببعض أنواع الأنشطة الاقتصادية ويحظر بعضها. ويخضع الاقتصاد، على المدى القصير على الأقل، للأهداف الاجتماعية والسياسية الأكبر للمجتمع، ولا يوجد في مجال مستقل تحكمه القوانين الاقتصادية فقط. وكما قال إ. هـ. كار، "يفترض علم الاقتصاد مسبقاً وجود نظام سياسي معيّن، ولا يمكن دراسته دراسة مجدية بمعزل عن السياسة". (Carr, 1951, p. 117).

كان بروز اقتصاد السوق في العالم الحديث متوقّفاً على الهيكل التعدّدي (والعالمي فيما بعد) للنظام السياسي الأوروبي. في الحقبة قبل الحديثة، حلت الاقتصادات الإمبراطورية المتوسّعة في نهاية المطاف محل الأسواق الدولية المزدهرة، مثل أسواق اليونان والفترة الهلينية (Hicks, 1969, p. 41). لكن فشل العديد من الجهود في الحقبة الحديثة في توحيد أوروبا سياسياً سمح بتوسّع اقتصاد دولي من نوع اقتصاد السوق. وقد أطلق غياب أي قوة إمبراطورية تنظّم الإنتاج والتبادل وتسيطر عليهما العنان لقوى السوق[12]. ونتيجة لذلك، أخذ النظام الاقتصادي يضمّ مزيداً من أنحاء العالم منذ بدايته في القرن السابع عشر.

(12) قدم هذا التفسير لصعود اقتصاد السوق مؤلفان معاصران تختلف وجهات نظرهما الإيديولوجية اختلافاً شديداً. استخدم جين بيشلر (Jean Baechler, 1971) هذه الفكرة لدعم تفوّق الرأسمالية على الأشكال الأخرى من التنظيمات الاقتصادية.. وقدّم إيمانويل والرستاين (Emmanuel Wallerstein, 1974) نقداً شبه ماركسي للرأسمالية.

كانت المرحلة الأولى لبروز اقتصاد السوق العالمية الحقبة المركنتيلية في القرنين السابع عشر والثامن عشر. وقد جاءت المبادئ والسياسات المركنتيلية رداً على تزايد أهمية التجارة والمستعمرات الخارجية بالنسبة لقوة الدول الأمم الأوروبية الناشئة. ودارت الصراعات في هذه الحقبة إلى حد كبير حول جهود دولة أو أخرى لكسب السيطرة على المصادر الجديدة للثروة في آسيا والعالم الجديد (Gilbert, 1961, pp. 20, 46). وانتهت هذه الحقبة بغلبة بريطانيا على فرنسا في الحروب النابليونية وإنشاء السلام البريطاني، الذي آذن ببدء المرحلة الثانية من اقتصاد السوق العالمية الجديدة. وقد أوجزنا في عمل سابق طبيعة هذا التغيّر وأسبابه:

في أواخر القرن السابع عشر والقرن الثامن عشر، تقاتلت البلدان الساحلية الخمس في أوروبا الغربية ـ البرتغال وإسبانيا وهولندا وفرنسا وبريطانيا ـ على الاستغلال الاقتصادي لآسيا وأميركا. وقد أزيح المتنافسون على السيطرة على الإمبراطوريات المركنتيلية الخارجية وعلى الهيمنة الأوروبية واحداً بعد الآخر إلى أن بقيت فرنسا وإنكلترا فقط. كانت الأولى، القوة المتفوّقة في أوروبا القارية في ذلك الوقت. والأخيرة، القوة المسيطرة على أعالي البحار، متحدياً صاعداً.

على الرغم من تنامي ثروة القوتين، فإن الإمبراطورية البريطانية بدأت تتقدّم بسرعة بعد سنة 1750 بسبب تسارع وتيرة الثورة الصناعية والسيطرة البريطانية على طرق الوصول إلى آسيا وأميركا. وبدأت بريطانيا، التي تتمتّع بكميات وافرة من الفحم وخام الحديد وشعب مغامر، بإحراز قصب السبق في تكنولوجيات المرحلة الأولى من الثورة الصناعية ـ النسيج والحديد والقدرة البخارية. وأدى نمو الاقتصاد البريطاني والتراجع النسبي للقوة الفرنسية إلى تزايد انعدام التوازن بين موقف فرنسا المسيطر وقدرتها على المحافظة عليه. وفي نهاية المطاف، أدى التنافس بين فرنسا المتراجعة وبريطانيا العظمى الصاعدة إلى حروب في فترة الثورة الفرنسية والحقبة النابليونية.

كان محور الصدام بين بريطانيا العظمى وفرنسا النابليونية نظامين متعارضين لتنظيم الاقتصاد العالمي ـ والسيطرة على العالم في نهاية المطاف بالطبع. وفي حين

كان النموذج المثالي للمركنتيلية القديمة دمج الاقتصادات الوطنية بالمستعمرات التابعة، فقد عكس التنافس بين إنكلترا وفرنسا الإمكانات التجارية والإنتاجية للثورة الصناعية. كانت بريطانيا، التي تسيطر على البحار وتقود التكنولوجيا الإنتاجية للثورة الصناعية، راغبة في إنشاء اقتصاد عالمي يتركّز حول نواتها الصناعية والمالية.

وكان هدف نابليون، من جهة أخرى، تطوير الاقتصاد القاري الأوروبي، على أن تكون فرنسا مركزه الرئيسي، من خلال فعالية النظام القاري. وبذلك تتمكّن فرنسا، باعتبارها القوة المسيطرة في اقتصاد إقليمي متكامل، من وقف تراجعها وتدمير تجارة إنكلترا المربحة مع القارة. وفي النهاية تستطيع أوروبا الموحّدة بقيادة فرنسا السيطرة على البحر. وسيؤدي إضفاء الإقليمية على الاقتصاد العالمي بقيادة فرنسا إلى تدمير الأساس الاقتصادي للقوة البريطانية ويستعيد العظمة الفرنسية. لكن بانهزام نابليون النهائي في واترلو، انتهى آخر مسعى فرنسي لتحدي السيطرة البريطانية الاقتصادية والسياسية. ومنذ ذلك الحين حتى أواخر القرن التاسع عشر، لن يكون لأي بلد القاعدة الاقتصادية والإقليمية التي تمكّنه من تحدي هيمنة بريطانيا على العالم.

أدى السلام البريطاني، الذي حدّد الهيكل العام للعلاقات الدولية حتى انهيار النظام تحت تأثير الحرب العالمية الأولى، إلى تغيير سلوك العلاقات الاقتصادية الدولية وخصائصها العامة. فقد شدّد السلام البريطاني في أوجه (1849 ـ 1880) على اقتصاد عالمي منفتح ومتكافل قائم على التجارة وعدم التمييز والمعاملة المتساوية بدلاً من الاقتصاد القائم على السيطرة على المستعمرات وامتلاكها. وعلى الرغم من أن بريطانيا العظمى والعديد من القوى الأوروبية احتفظت ببقايا الإمبراطوريات الاستعمارية، فقد تراجعت أهمية السيطرة على الأراضي والمستعمرات. وخلف درع السيطرة البريطانية على البحر، كانت التجارة والاستثمار البريطانيان يتمتعان بحرية الوصول النسبي إلى أسواق العالم ومصادر مواده الأولية.

ثمة عنصران حاسمان في النظام السياسي الذي حدّده السلام البريطاني، وهو الشرط الضروري للاستراتيجية البريطانية للاستثمار في المحافظ. الأول إعادة توزيع الأراضي في أعقاب الحروب النابليونية. ويمكن تقسيم التسوية على الأراضي التي جرى التوصّل إليها في مؤتمر فيينا والمفاوضات ذات الصلة إلى قسمين. أولاً، ضبطت إعادة

توزيع الأراضي في قارة أوروبا الطموحات الروسية في الشرق والفرنسية في الغرب. ثانياً، انخفضت الفتوحات الخارجية للقوى القارية وحصلت بريطانيا العظمى على عدد من القواعد الاستراتيجية المهمة في الخارج. ونتيجة لذلك، تم ضبط القوى الرئيسية الأربع عن طريق العداوة فيما بينها، وبريطانيا التي تستطيع أن تلعب دور الوسيط والموازن فيما بينها، إذ لم يكن لديها مصالح مباشرة في القارة.

العنصر الثاني الرئيسي للسلام البريطاني هو التفوّق البريطاني البحري. فقد تمكّن من ممارسة نفوذ قوي ومنتشر في السياسة العالمية بفضل التلاقي الاتفاقي للظروف الأخرى. وتمكّنت بريطانيا بفضل موقعها الجغرافي على مقربة من ساحل أوروبا القارية وامتلاكها قواعد بحرية ذات مواقع استراتيجية في أنحاء العالم من السيطرة على طرق وصول أوروبا القارية إلى العالم الخارجي وحرمان منافسيها الأوروبيين من مستعمراتهم في الخارج. ومن بين نقاط السيطرة الاستراتيجية ما أسماه اللورد فيشر "المفاتيح الخمسة" التي "تقفل العالم": جبل طارق وسنغافورة ودوفر ورأس الرجاء الصالح والإسكندرية. ونتيجة لذلك، من 1825، عندما حذّرت بريطانيا العظمى روسيا من عدم استغلال ثورة أميركا الإسبانية، إلى القسم الأخير من ذلك القرن، كان القسم الأكبر من العالم غير الأوروبي مستقلاً إلى حد كبير (سياسياً على الأقل) عن الحكم الأوروبي أو خاضعاً للسيطرة البريطانية. وكان من مصلحة بريطانيا وبوسعها أن تمنع إعادة نهوض المركنتيلية والتنافس بين القوى الأوروبية للحصول على إمبراطوريات خارجية حصرية. وعن طريق السيطرة على البحار وطرق الوصول إلى العالم، لم يكن البريطانيون بحاجة كبيرة لامتلاك المستعمرات الخارجية من أجل استغلال أسواق العالم وثرواته.

كما أشرنا أعلاه، نشأ عن الحروب النابليونية ومعاهدات السلام التي تلتها نظامان ثانويان متتامان. كان هناك خارج أوروبا المجال البحري الذي تسيطر عليه القوة البحرية البريطانية. وفي القارة، بقي الوضع الراهن على حاله بفضل الدور البريطاني الموازن من جهة، وتوزع القوى بين الدول الكبرى من جهة أخرى. كانت الخصائص المركزية لهذا التوازن القاري: تشتّت القوة الألمانية بين العديد من الإمارات الصغيرة، وبروسيا النامية لكن التي لا تزال صغيرة، وإمبراطورية نمساوية مجرية محافظة

متعدّدة الإثنيات. وهكذا لبثت أوروبا القارية، التي يغلب عليها التجزّؤ السياسي والاقتصاد الزراعي وتفتقر إلى المواصلات البرية الجيدة، مستقرّة نسبياً حتى توحيد ألمانيا تحت الهيمنة البروسية بقوة السلاح والسكك الحديدية.

كان البريطانيون يمتلكون ميزة القدرة على المحافظة على هيمنتهم العالمية والوضع الراهن بتكلفة دنيا. فقد كان بوسعهم، نظراً إلى موقعهم الجغرافي، خنق القارة بقليل من السفن نسبياً. ولم يكن بوسع أي قوة بحرية قارية تهديد التفوّق البريطاني إلا عند انبعاث البحرية الفرنسية، والبحرية الألمانية في القسم الأخير من ذلك القرن. ولم يكن هناك أي دولة منافسة حقاً خارج القارة حتى نهاية القرن عندما أصبحت الولايات المتحدة واليابان قوتين بحريتين مهمتين. ومع صعود هذه القوى البحرية المنافسة، أصبحت المحافظة على الهيمنة عبئاً اقتصادياً على البريطانيين. لكن حتى ذلك الوقت، كما عبّر عن ذلك سوسان سترانج، كانت الإمبراطورية البريطانية مثل سيارة فورد موديل ـ تي: "من السهل نسبياً تجميعها ويمكن قيادتها بتكلفة زهيدة نسبياً".

كانت الثورة التكنولوجية في المواصلات من الشروط المهمة الأخرى لاستراتيجية الاستثمار البريطانية في المحافظ، إلى هذه العوامل السياسية والاستراتيجية. فقد دخل تغيير جذري على الاتصالات والمواصلات البرية والبحرية بابتكار الفولاذ قليل التكلفة وتطبيق القوة البخارية في النقل البري والبحري. وقلّلت السفينة البخارية وقت المواصلات البحرية وتكلفتها ومخاطرها، ومن ثم كان لها تأثير عميق على العلاقات الاقتصادية فضلاً عن ممارسة القوة العسكرية. فمكّنت من التخصّص والتقسيم الدولي للعمل على نطاق عالمي غير مسبوق.

لفهم لماذا استغلت بريطانيا العظمى هذا الوضع الاستراتيجي والتكنولوجي لإنشاء اقتصاد عالمي متكافل، على المرء أن يدرك الثورة التي طرأت على الفكر الاقتصادي البريطاني، وتحديداً انتصار الليبرالية.

يكمن جوهر تعاليم آدم سميث ودعاة حرية التجارة اللاحقون في أن الثروة المتحقّقة من التجارة ترجع إلى تبادل السلع، لا الأراضي المملوكة. ورأى سميث والليبراليون الآخرون أن تكاليف الإمبراطورية والسيطرة على الأراضي تفوق منافعها،

وأن الاكتفاء الذاتي الإمبراطوري والدوائر الاقتصادية الحصرية تعيق التدفّق الطبيعي للتجارة وتعرقل النموّ، وأن التفوّق البريطاني يقوم على الصناعة لا الإمبراطورية. وأشاروا إلى إنكلترا، التي يبلغ عدد سكانها نصف تعداد سكان فرنسا، تنتج ثلثي فحم العالم ونصف حديده ونسيجه. ورأى الليبراليون أن بريطانيا المتقدّمة تكنولوجياً على منافسيها تستطيع الاستحواذ على أسواق العالم بالسلع الرخيصة. وتساءلوا عندئذ لماذا تقيّد بريطانيا تجارتها بإمبراطورية مغلقة فيما العالم بأكمله مفتوح أمام سلعها وراغب فيها؟ إن مصالح بريطانيا تكمن في التجارة العالمية الحرة وإزالة الحواجز أمام تبادل السلع. وتستطيع بريطانيا العظمى، من خلال التركيز على الكفاءة الصناعية، أن تنشئ إمبراطورية قائمة على التجارة وليس على المستعمرات.

أصبح هدف السياسة الاقتصادية الخارجية البريطانية إنشاء علاقات اقتصادية متمّمة بين المركز الصناعي البريطاني والأطراف الخارجية التي تعرض الغذاء الرخيص والمواد الخام والأسواق. ومن خلال هجرة العمال وتصدير رأس المال إلى الأراضي النامية (الولايات المتحدة وكندا وأستراليا وما إلى هنالك) تستطيع بريطانيا الحصول على واردات رخيصة وتطوير سوق لصادراتها الصناعية المتنامية. وتستطيع بيع أنسجتها، واستثمار رأسمالها، وشراء ما يلزمها متى تريد. ووفقاً لما قال الاقتصادي المرموق ستانلي جيفونز، "التجارة غير المقيّدة... جعلت أنحاء عديدة من العالم روافد خاضعة لنا" (Gilpin, 1975, pp. 79-84؛ النص منقّح).

وهكذا فإن رسالة آدم سميث وسواه من دعاة التجارة الحرة في هجماتهم على المركنتيلية هي أن الإمبراطورية لم تعد ذات مردود عالٍ. وفي الحقبة الصناعية، كان بوسع بريطانيا العظمى أن تكسب باستغلال ميزتها الصناعية النسبية وتفوّقها التكنولوجي في الأسواق العالمية أكثر مما تكسب بالحصول على إمبراطورية خارجية. في أوائل القرن التاسع عشر، كانت الطبقة الوسطى الصاعدة في بريطانيا تتقبّل مبادئ التجارة الحرة وحرية العمل. وبمرور الوقت، أصبح إنشاء اقتصاد السوق العالمية القائمة على التجارة الحرة وحرية حركة رأس المال ونظام نقدي دولي موحّد من الأهداف الأساسية للسياسة الخارجية البريطانية. ويتطلّب إنجاز

هذا الهدف إنشاء مجموعة من القوانين الدولية لحماية حقوق الملكية الشخصية وإنفاذها بدلاً من الظفر بإمبراطورية الذي يتسم بارتفاع التكاليف وقلة المنفعة[13]. في القرن التاسع عشر، تحمّلت بريطانيا العظمى هذه المسؤولية، وتولّت الولايات المتحدة هذه المهمة في منتصف القرن العشرين.

في الحقبة الحديثة، حل التوسّع عن طريق اقتصاد السوق العالمية وبسط النفوذ السياسي محل الإمبراطورية والتوسّع الإقليمي إلى حد كبير كوسيلة لكسب الثروة (McNeill, 1954; 1974). والسبب الرئيسي لهذا التغيير هو أن الأسواق أكثر كفاءة من أشكال التنظيمات البشرية الأخرى. ومن خلال التخصّص في تقسيم العمل الدولي، يستطيع الجميع الاستفادة من التبادل الدولي. وكلما كبرت السوق ازداد حجم المعاملات، وارتفعت كفاءة السوق وتزايدت الثروة الإجمالية. وهكذا يوجد لدى الدول حافز في المشاركة في الاقتصاد الدولي وتقاسم منافع توسّع النظام التجاري.

على الرغم من أن معظم الدول تستفيد من عمل اقتصاد السوق العالمية بالقيم المطلقة، فإن الاقتصادات الأكثر كفاءة والأكثر تقدّماً تكنولوجياً تستفيد أكثر من الدول الأخرى نسبياً. وتتمتّع بارتفاع معدلات الربح وشروط تجارية أكثر مواتاة. ونتيجة لذلك، يميل اقتصاد السوق إلى تركيز الثروة في الاقتصادات المتقدّمة وصولاً إلى نقطة محدّدة. لهذا السبب فقد اضطلعت القوى الاقتصادية (والعسكرية) المسيطرة في الحقبة الحديثة (بريطانيا العظمى في القرن التاسع عشر والولايات المتحدة في القرن العشرين) بمسؤولية تنظيم اقتصاد السوق العالمية والدفاع عنه؛ ودعت إلى التجارة الحرة، وقدّمت رأس المال الاستثماري، وأمّنت العملة العالمية. وقدّمت في

(13) الاستثناء الرئيسي لهذا الموقف البريطاني المناهض للإمبراطورية حتى انبعاث بناء الإمبراطورية في أواخر القرن التاسع عشر هو الهند. فقد كان الحصول على الهند عاملاً حاسماً في الموقف السياسي والاقتصادي البريطاني العالمي.

الواقع السلع العامة الضرورية لعمل الأسواق العالمية بكفاءة إذ كان من المربح بالنسبة إليها أن تفعل ذلك.

من الخصائص المميّزة للعالم الحديث أن التنافسية الاقتصادية المتفوّقة والقوة العسكرية المتفوّقة تترافقان معاً. فقد كان لدى بريطانيا العظمى والولايات المتحدة حافز لاستخدام قوّتهما العسكرية من أجل إنشاء اقتصاد سوق عالمية تنافسية. من جهة أخرى لم تكن الكفاءة الاقتصادية والكفاءة العسكرية تتطابقان بالضرورة في الماضي. بل إن القوى الاقتصادية في الحقبة قبل الحديثة، كما لاحظ مونتسكيو منذ مدة طويلة، كانت تصبح فريسة للقوى العسكرية العدوانية (Montesquieu, 1965, p. 47)، ولا يزال ذلك يحدث حتى اليوم. تجدر الإشارة إلى أن الاتحاد السوفياتي استخدم قوّته العسكرية المتفوّقة لتنظيم اقتصادات أوروبا الشرقية في اقتصاد موجّه على غرار الاقتصاد الإمبراطوري التقليدي. كما أن حصول تراجع نسبي في الكفاءة الاقتصادية للقوة المسيطرة يحث على الانتقال إلى الحماية الاقتصادية، كما حدث مع الولايات المتحدة في العقود الأخيرة من القرن العشرين. باختصار، على الرغم من أن منافع اقتصاد السوق العالمية وكفاءتها عاملان في تفوّقها على الاقتصادات المحلية والإمبراطورية، فإنه تجدر الإشارة إلى أن القوى المسيطرة أنفذت القوانين التي جعلت ذلك أمراً ممكناً، وقد فعلت ذلك لأنها اعتقدت أنه يصبّ في مصالحها الاقتصادية. وقد لا تكون الحال كذلك في المستقبل.

يبدو أن الحروب والفتوحات العديدة التي وقعت في المئة وخمسين سنة الماضية تتحدّى الأطروحة بأن أهمية السيطرة والتوسّع الإقليميين قد تراجعت في العالم الحديث. غير أننا لا ننوي التأكيد على أن السيطرة الإقليمية والأشكال غير الاقتصادية للتوسّع لم تعد مهمة؛ ومن الواضح أن ذلك غير صحيح. بل إننا نسوق الحجة على أن الكفاءة الاقتصادية الداخلية، في الدول الراسخة على الأقل (وذلك قيد مهم)، أصبحت مصدراً أكثر أهمية

من مصادر الثروة. وعلى الرغم من أن ألستر بوكان أفرط في التشديد على هذه النقطة، فإن ثمة حقيقة أساسية في مقولته بأن "ليس هناك شيء يستطيع بلد ما القيام به الآن لزيادة ازدهاره أو قوته أو هيبته عن طريق التوسّع الإقليمي لا يمكنه إنجازه عن طريق حفز التكنولوجيا والاستثمار الرأسمالي ضمن حدوده القائمة" (Porter, 1972, p. 177).

إذا كانت أهمية الفتوحات الإقليمية قد انحسرت، كيف يفسّر المرء الإمبريالية الخارجية التي برزت في أواخر القرن التاسع عشراً، حيث استعمرت القوى الكبرى خلال ثلاثة أو أربعة عقود إفريقيا جنوب الصحراء وكثيراً من الأراضي الأخرى؟ هذه نقطة صالحة أيضاً. لكن تجدر الإشارة إلى أن هذه الفتوحات الخارجية أصبحت غير مكلفة نسبياً بسبب التقدّم الذي طرأ على المواصلات في القرن التاسع عشر والتفوّق العسكري الأوروبي الواسع. بل إن بناء الإمبراطورية خارج أوروبا أصبح مربحاً ثانية في الواقع. مع ذلك فإن هذه الإمبراطوريات التي برزت في أواخر القرن التاسع عشر كانت ذات تأثير قليل نسبياً وفقاً للمعايير التاريخية. ولم يكن تأثيرها كبيراً على توازن القوى العالمي[14]. كما أنها لم تعمر طويلاً لأن الشعوب المستعمَرة تعلّمت أساليب المستعمرين بسرعة، ولم تمضِ إلا بضعة عقود حتى جعلت الشعوب المستعمَرة الثائرة الإمبراطورية عديمة المردودية. واليوم تقوم هذه الشعوب المستعمَرة السابقة بإنشاء دول خاصة بها.

ولعل الأهم من ذلك أن الغاية من هذه الإمبراطوريات الخارجية لم يكن النهب والاستغلال (على الرغم من حدوث الأمرين) بقدر ما كان توفير إطار قانوني وسياسي مستقرّ للتجارة والاستثمار، أي حماية حقوق الملكية الأوروبية (Hawtrey, 1952, p. V-VI). كانت القوى الاستعمارية ترغب غالباً في الحصول

(14) الاستثناء الوحيد، كما ذكر سابقاً، هو الهند التي كانت مكوّناً رئيسياً في موقف بريطانيا العظمى العالمي. غير أن ذلك كان أمراً مؤجّلاً من مرحلة الاستعمار السابقة قبل الثورة الصناعية. ومع ذلك فإن ربحيتها بالنسبة إلى البريطانيين موضع خلاف بين العلماء.

على حقوق تجارية حصرية، أو في أن تحول دون قيام بلدان أخرى باستبعاد تجارها ومستثمريها من الأسواق المحتملة. ووفقاً لحكم ليونيل روبنز، كان الدافع الرئيسي (في حالة الإمبراطورية البريطانية، أكبر القوى الإمبريالية على الإطلاق) إبقاء الأراضي ما وراء البحار مفتوحة أمام التجار والمستثمرين البريطانيين (Robins, 1971, p. 246-7). وعندما لم تعد بريطانيا العظمى قادرة على احتواء الطموحات الإمبريالية لمنافسيها الأوروبيين القاريين بسبب تراجع قوتها النسبي، فقد شاركت في مسعى إمبريالي كبير "حائل". بعبارة أخرى، كانت غاية الاستعمار تقليل الخسائر المحتملة أكثر من تعظيم الأرباح المحتملة. وباستثناء إنتاج المعادن في بعض المناطق (ذهب جنوب إفريقيا، ونحاس الكونغو البلجيكي، وقصدير الملايو، إلخ)، فإن إمبراطوريات نهاية القرن التاسع عشر لم تكن مربحة جداً (Condliffe, 1950, p. 235).

كان التأثير الأهم لهذه الإمبراطوريات على الشعوب المستعمَرة ناتجاً عن إطلاق قوى السوق. فقد أدت قوى السوق، أكثر من أي استغلال متعمّد وإخضاع سياسي، إلى إحداث تأثير مدمّر على الثقافات التقليدية (McNeill, 1954, p. 45)[15]. وكما قد أشير من قبل، للأسواق والاقتصاد النقدي تأثير مدمّر على المجتمع التقليدي؛ فهي تحوّل كل ناحية من نواحي الحياة. ولهذا السبب بالضبط واجهت مقاومة متكرّرة ممن عانوا من تأثيرها. وفي نظرة استرجاعية، التهمة الأخطر التي وجّهت إلى النظام الإمبريالي في القرن التاسع عشر هي أنه أضعف الثقافات التقليدية والاقتصادات المحلية ولم يضع مكانها سوى القليل (Condliffe, 1950, p. 316). فنظراً لحرمان المستعمرات من حكومات خاصة بها، فقد كانت تفتقر إلى فرصة مقاومة هذه القوى وإنشاء

(15) من الاختلافات الرئيسية بين الإمبراطوريات القديمة والحديثة أن الأولى كانت تحوّل دين الشعوب المقهورة وحضارتها؛ وهكذا جعل العرب والفاتحون الآخرون جزءاً كبيراً من البشرية يعتنقون الإسلام. بالمقابل، كان التأثير الرئيسي للإمبريالية الغربية وقوى السوق المرافقة له القضاء على مجتمعات الفلاحين التقليدية. وفي حين تقبّلت هذه المجتمعات العلم والتكنولوجيا الغربيين، فإنها رفضت قيمه الأخلاقية والدينية، وبخاصة في الحالات التي تسود فيها ديانات قوية.

تنظيم اقتصادي داخلي يتسم بالكفاءة. لكن السؤال الكبير الذي لا يمكن الإجابة عنه للأسف هو هل كان يمكن أن يفعلوا ذلك في غياب الحكم الاستعماري.

أخيراً، على الرغم من وجود صراعات عسكرية كبيرة وفتوحات في قارة أوروبا وسواها في القرن التاسع عشر، فقد كانت مظهراً عرَضياً أساساً من مظاهر بناء الدولة. وقد حفز النجاح الواضح للدولة الأمة ككيان اقتصادي وسياسي الشعوب واحداً بعد الآخر على السعي إلى تحقيق الوحدة الوطنية وأدى ذلك إلى العديد من حروب التوحيد الوطني. غير أن الغاية الرئيسية للوحدة الوطنية كانت إنشاء إطار اجتماعي وسياسي للتطوّر الاقتصادي الداخلي ومقاومة النتائج غير الملائمة لنظام السوق العالمية. ونادراً ما كان انبعاثاً للعبة الإمبريالية للسيطرة على الأراضي من أجل استغلالها - وهي لعبة اكتشفت فرنسا النابليونية أنها مكلفة جداً في عصر القومية.

يعترض منظّرو الماركسية والتبعية المعاصرون على التحليل السابق. ويردّون بأن الاستغلال الرأسمالي للشعوب الأقل تقدّماً يفسّر سوء توزيع الثروة في العالم المعاصر، بدلاً من التنظيم الداخلي الكفء. ويقال بأن الأغنياء أغنياء والفقراء فقراء لأن الأولين استغلّوا الأخيرين وجرّدوهم من ثرواتهم.

وعلى الرغم من حدوث النهب والاستغلال، فإنهما لم يكونا بحجم كافٍ يفسّر توزيع الثروة القائم حالياً بين البلدان. ولا يمكن أن يفسّر النقل الخارجي للثروة من المستعمرات إلى القوى الاستعمارية توزيع الثروة والقوة في العالم المعاصر. كما أن العلاقات الاقتصادية الدولية قائمة أساساً بين البلدان الأكثر تقدّماً نفسها. ثم إن ماركس ولينين أقرّا محقين بأن التجارة والاستثمار بين الاقتصادات المتقدّمة والأقل تقدّماً تميل لمصلحة الأخيرة وتطوّرها (Avineri, 1969; Lenin, 1939). وربما تكون النقطة التي تتسم

بمزيد من الشرعية أن أنماط التجارة والاستثمار التي تنشئها الاقتصادات الرأسمالية تشوّه بعض الاقتصادات الأقل تقدّماً أو تتجاوزها، وبالتالي تحبط نموّها وتطوّرها الاقتصادي.

على الرغم من أنه كان لدى الاقتصادات الرأسمالية الحافز لاستعمار العالم، فقد كان لديها الحافز أيضاً لتطويره، كما أقرّ ماركس ولينين تماماً. فالرأسماليون لا يستطيعون أن يحقّقوا حتى أرباحهم غير الشرعية ما لم يكونوا مستعدين لنقل رأس المال والتكنولوجيا والمهارات الهامشية إلى المستعمرات والاقتصادات التابعة. ولهذا السبب بالذات رأى ماركسيو القرن التاسع عشر أن الإمبريالية الرأسمالية، على الرغم من جرائمها العديدة، تقدّمية في نهاية المطاف وخطوة ضرورية لإعتاق الجنس البشري من الفقر وآلاف السنين من الركود: "على إنكلترا القيام بمهمة مزدوجة في الهند: واحدة هدّامة، والأخرى بنّاءة ـ القضاء على المجتمع الآسيوي القديم، ووضع الأسس المادية للمجتمع الغربي في آسيا" (ماركس نقلاً عن Avineri, 1969, pp. 132-3). من ناحية ثانية، لا يجد المرء خاصية إنقاذية في الاشتراكية أو الشيوعية. فمثل هذه الاقتصادات يجب أن تستند إلى روابط الرفقة القوية والجماعة أو الإكراه الحكومي. ويبدو أن القدرة الإنسانية على المشاركة والتعاون مع الرفقاء محدودة جداً، واقتصادات هذا النوع الكوميوني (مثل الكوميونات الطوباوية والكيبوتسات الإسرائيلية) تستند إلى الروابط الإيديولوجية أو الدينية القوية. وعلى الرغم من أن هذه المجتمعات الشيوعية قد لا تستغل الآخرين، فإنها تفتقر إلى الحافز القوي لإفادة الآخرين خارج الحدود الضيقة للمجتمع الإيديولوجي أو الديني.

وعلى غرار ذلك، ليس للأنظمة الشيوعية القائمة على الإكراه حافز قوي لتطوير المجتمعات الأخرى، بما في ذلك الاقتصادات الشيوعية الزميلة. لقد قدم الاتحاد السوفياتي، لأسباب سياسية، المساعدة التقنية والمالية إلى العديد من البلدان المتخلّفة مثل كوبا ومصر والصين بالطبع. وكما هو حال

المساعدة الخارجية الأميركية، فإن مثل عمليات النقل الاقتصادي والتقني هذه تدفعها الاعتبارات السياسية والعسكرية أكثر مما تدفعها الاحتياجات الاقتصادية والتنموية للبلدان المتلقية. أخيراً، على الرغم من أن التجارة التي تشمل البلدان الشيوعية قد تفيد كل المعنيين، فإنها نادراً ما تكون بالحجم الكافي لتصبح "قاطرة النموّ" التي يجدها المرء في العلاقات التجارية الرأسمالية.

تكمن الأهمية السياسية لاقتصاد السوق العالمية الذي أنشأته الرأسمالية في أنه طوّر العالم. وهذه هي المهمة التاريخية للرأسمالية الدولية بالنسبة إلى ماركس. وعلى الرغم من أن القوة الرأسمالية المسيطرة قد تحقّق أكبر المكاسب من تقسيم العمل الدولي الرأسمالي (في البداية على الأقل)، فإن الاقتصادات الأخرى (بما في ذلك المستعمرات) قد تستفيد أيضاً. ونتيجة لذلك أصبح اقتصاد السوق العالمية آلية رئيسية لتركيز الثروة والقوة وتوزّعها بين الدول.

إن اقتصاد السوق العالمية يطوّر العالم، مع ذلك فإنه لا يفعل ذلك على نحوٍ متكافئ. ومع أن معظم البلدان قد تستفيد بالقيم المطلقة من المشاركة في السوق العالمية، فإن بعضها يستفيد أكثر من الأخرى، كما أن بعضها يتضرّر بالتأكيد من اندماجه في الاقتصاد العالمي. وسواء أكان هذا النموّ التفاضلي في الثروة عائد إلى أن بعض الدول تتميّز بكفاءة اقتصادية عالية (كما يتفق معظم الاقتصاديين الغربيين) أم إلى استغلال القوي للضعيف (كما يؤكّد منظرو التبعية المعاصرون)، فليس لاقتصاد السوق تأثير عميق على توزيع الثروة الدولي[16]. وقد أوجد هذا التطوّر قضية مثيرة للخلاف السياسي العميق فريدة في العالم المعاصر.

في العالم قبل المعاصر، كان توزيع الثروة داخل البلدان أوسع عادة

(16) للاطلاع على تقييم متوازن لهذه المسائل، انظر عمل غولد (Gould, 1972, pp. 218-94).

من توزع الثروة بين البلدان؛ فقد كان الفقراء في كل المجتمعات تقريباً عند مستويات متماثلة من الثروة المادية. أما في العالم المعاصر، فإن الثروة موزّعة بصورة متكافئة داخل المجتمعات أكثر من توزّعها بين المجتمعات؛ "الفقراء" في البلدان الصناعية بنصف الكرة الشمالي أغنى من القسم الأكبر من البشر في نصف الكرة الجنوبي. لذا أصبح يُسْر المرء أو عُسْره اليوم دالة في جنسيته إلى حد كبير. ونتيجة لذلك، أصبح توزيع الثروة "مدوّلاً" وانضم إلى الأمن وتوزيع القوة كقضية كبرى في السياسات العالمية.

تعاقب *الهيمنات*

أدت هذه التطوّرات العديدة (الدولة الأمة، والنموّ الاقتصادي، والاقتصاد العالمي) في القرن التاسع عشر إلى حلول متعاقب للهيمنات محل دورة الإمبراطوريات. أولاً في النظام الأوروبي ثم على النطاق العالمي، حلّت هيمنات سياسية واقتصادية متعاقبة محل الإمبراطوريات المتعاقبة بمثابة مبدأ رئيسي للترتيب في العلاقات الدولية. ومنذ الثورة الصناعية، سعت القوتين المهيمنتين المتعاقبتين (بريطانيا العظمى والولايات المتحدة) إلى تنظيم العلاقات السياسية والإقليمية، وبخاصة الاقتصادية من خلال مصلحتيهما الأمنية والاقتصادية. ونجحتا في هذا الدور المهيمن لأنهما فرضتا إرادتهما على الدول الصغيرة من جهة، ولأن الدول الأخرى استفادت من قيادتهما وقبلت بها.

وكما كان الحال مع الإمبراطوريات قبل الحديثة، يمكن القول إن القوى المهيمنة تعرض سلعاً عامة (الأمن وحماية حقوق الملكية الخاصة) مقابل الحصول على إيراد (Hirsch, Doyle, and Morse, 1977, pp. 19 - 21). فقد ضمن السلام البريطاني والسلام الأميركي، على غرار السلام الروماني، نظاماً دولياً يسوده السلام والأمن النسبيين. ووضعت بريطانيا العظمى والولايات

المتحدة قواعد النظام الاقتصادي الدولي الليبرالي وأنفذتها[17]. عززت السياسات البريطانية والأميركية التجارة الحرة والتحرّكات الحرة لرأس المال. وقدّمت هاتان القوتان العظميان العملة الرئيسية وأدارتا النظام النقدي الدولي. وقد اضطلعتا بمسؤولياتهما لأن ذلك كان مربحاً، كما أشير بالفعل. وكانت المنافع التي يحقّقانها من تأمين الوضع الراهن، والتجارة الحرة، والاستثمار الأجنبي، وحسن أداء النظام النقدي الدولي أعظم من التكاليف المرافقة. لكن مع أن سياسات القوى المهيمنة كانت تعود عليها بالمنافع، فإنها كانت مفيدة أيضاً للدول الأخرى التي ترغب في الاستفادة من الوضع الراهن الدولي السياسي والاقتصادي وتستطيع ذلك.

مع أننا نحاجّ في هذه الدراسة بأن تعاقب الهيمنات حل محل دور الإمبراطوريات في العالم الحديث، فلا بد من طرح قيد رئيسي. فنظامنا ليس النظام الدولي الأول الذي يشهد تعاقباً للمهيمنين ـ لاحظوا نظام الدول المدينية اليوناني الذي جاء منه مفهوم الهيمنة أو القيادة. ويرجع سبب هذا الوضع الآن، كما في الماضي، إلى مجموعة معيّنة من الظروف البيئية بدلاً من القضاء على الدافع الإمبريالي نفسه. فعندما يبدو أن الشروط البيئية تجعله مربحاً وتكون الحوافز المحلية قوية بالقدر الكافي، تسعى الدول الطموحة إلى إنشاء الإمبراطوريات وتوحيد النظام الدولي بالقوة. كانت الحال كذلك في الحربين العالمية الأولى والثانية. وليس هناك ضمانات بعدم حدوث محاولات لتشكيل أنظمة إمبراطورية في المستقبل، ومن الممكن تصوّر أن ينظر إلى تعاقب الهيمنات في القرنين التاسع عشر والعشرين (على غرار نظام الدول المدينية اليوناني) بأنه مجرّد فاصل في نمط شامل من الإمبرياليات التوحيدية.

(17) في مقالة مثيرة جداً للاهتمام، رأى جورج مودلسكي (1978) أن العالم الحديث يتميّز بدورة القوى العالمية: البرتغال، وهولندا، وبريطانيا العظمى (مرتين) والولايات المتحدة. وعلى الرغم من أن الإمبراطوريتين الأوليين مدت سيطرتهما على التجارة العالمية، فإن سيطرتهما السياسية على النظام الدولي لم تعادل سيطرة بريطانيا العظمى أو الولايات المتحدة قط. ولهذا السبب تفضّل الصيغة الحاضرة.

حدود التغيير والتوسّع

رأينا حتى الآن أن الدول تسعى إلى تغيير النظام الدولي من خلال التوسّع الإقليمي والسياسي و/أو الاقتصادي إلى أن تتساوى التكاليف الحدية للمزيد من التوسّع والتغيير مع المنافع الحدية أو تزيد عليها. في العصر الإمبراطوري حدث هذا التوسّع أساساً عبر الفتوحات الإقليمية. وفي العالم الحديث، استكمل التوحيد الداخلي والتوسّع الاقتصادي في الأسواق العالمية التوسّع الإقليمي وحلّ محله. كما ذكر أن نموّ قوة الدولة وتوسّعها يعزّزان أحدهما الآخر، إذ إن التوسّع يزيد الفائض الاقتصادي والموارد المتاحة لدى الدولة المتوسّعة.

في غياب القوى المعاكسة، يصل منطق هذا الوضع إلى ذروته في إمبراطورية سياسية شاملة أو احتكار اقتصادي عالمي. لكن كما أشير سابقاً، يواجه نمو الدولة والاقتصاد وتوسّعهما قوى معاكسة، بل يولّدها. ونتيجة لذلك تتراجع المنافع الحدية للتوسّع وتتزايد تكاليفه الحدية، ما يقلّص الفائض الاقتصادي ويحدّ من التوسّع الإضافي. وسنتفحّص فيما يلي هذه القوى المعاكسة: أولاً القوى التي تنطبق على توسّع الإمبراطوريات والتوسّع الإقليمي على وجه الخصوص، وإن لم يكن ذلك حصرياً، يليها تفحص الحالة الخاصة للتوسّع الاقتصادي في الحقبة المعاصرة.

من أهم القوى المعاكسة التي تحدّ تاريخياً من التوسّع الحواجز الطبيعية وتدرّج فقد القوة كما ذكر سابقاً. فطرق المواصلات وأنواع الطوبوغرافيا والمناخ وتساقط المطر وخصوبة التربة والمرض، إلخ، تؤثّر على تكاليف التوسّع والفتوحات ومنافعها. وبالتالي، تتراجع المنافع الصافية في مرحلة ما عندما توسّع الدولة قاعدتها الإقليمية ونفوذها السياسي ويتناقص الفائض الاقتصادي الناتج عن ذلك. وهكذا، "كان امتداد الإمبراطورية الرومانية محدوداً بالصحراء في الجنوب، والألمان والغابات في الشمال، والبحر إلى

الغرب، و'الإمبراطورية' البارثية المبكّرة في الشرق" (Rader, 1971, p.47). وعلى الرغم من أن هذا النوع من الحدود الطبيعية أقل أهمية في العالم المعاصر، فإنه لا يزال عاملاً في السياسة العالمية - لاحظوا الفشل الأميركي في أدغال جنوب شرق آسيا.

ثاني القوى المعاكسة التي تحدّ من توسّع الدولة والتغيير الدولي ظهور قوة مضادة. ففي كل الأنظمة الدولية التي نعرفها، نجد مفهوم توازن القوى. وكما لاحظ ديفيد هيوم في مقولة عن توازن القوى، طالما كانت فكرة تحالف القوى لمقاومة دولة متوسّعة مبدأ عاماً للسياسة الحكيمة (نقلاً عن Seabury, 1965, pp. 32-6). وعلى الرغم من أن هذا الأسلوب ليس ناجعاً دائماً، فإن ثمة ميلاً إلى ظهور معارضة الدولة المتوسّعة على شكل تحالفات سياسية واقتصادية موازنة. والفريد في العالم الحديث أن أسلوب موازنة القوة بالقوة أصبح خاصية منهجية ومؤسسية من خصائص النظام الأوروبي في مواجهة العديد من المحاولات لتوحيد القارة. ونتيجة لذلك، نجا نظام الدول الأوروبي من مصير كل الأنظمة السابقة التي توحّدت تحت إمبراطورية شاملة.

إن عمل آلية توازن القوى دالة في "كثافة" النظام الدولي. فالأنظمة الدولية تختلف من حيث الحيّز المتاح للتوسّع الإقليمي أو الاقتصادي. في المرحلة المبكّرة للنظام الدولي يكون هناك مجال أو تخوم مفتوحة أمام الدول ذات الطموحات التوسّعية. فقد تنمو قوة قرطاجة أو روما أو بارثيا على مرّ العقود وتتوسّع بمعزل عن الدول الأخرى. ومع توسّع الدول، تتقلّص التخوم المفتوحة، وتبدأ الدول بالاعتداء إحداها على الأخرى. وتتصادم على نحو متزايد ويشتدّ بينها الصراع، ما يرفع تكاليف المزيد من التوسّع. وبمرور الزمن، تسيطر إحدى الدول أو ينشأ توازن للقوى فيما بينها.

الحدّ الثالث والأكثر حدسية للتوسّع الإقليمي أو السياسي أو الاقتصادي للدولة هو أن العوامل الاقتصادية والتكنولوجية وسواها تحدّد

حجماً أمثل للكيانات السياسية في حقبة تاريخية معينة (Bean, 1973; Auster and Silver, 1979, chapter 3). ودون ذلك الحجم الأمثل لا تستطيع الدولة أن تنتج ما يكفي من الموارد لحماية نفسها والبقاء. وفوق ذلك الحجم الأمثل، تبدأ سلبيات الحجم الواسع النطاق ومشاكل القيادة المركزية بقضم قوة الدولة المتوسّعة وتوقف تقدّم نموّها. وقد لاحظ عدد من المنظّرين والمؤرّخين هذه الظاهرة. فرأى مارك إلفِن، مثلاً، في دراسته الرائعة للإمبراطورية الصينية أن تكاليف الإمبراطورية تزيد زيادة هندسية عندما يزيد حجمها، في حين أن مواردها تزيد زيادة حسابية. ويرجع هذا الوضع إلى الحاجة إلى جيش أكبر للدفاع عن حدودها وبيروقراطية أكبر لإدارة المجتمع. وهكذا فإن نطاق الإمبراطورية وحدودها تقتضيه المقايضة بين "أعباء النطاق والقدرات التكنولوجية" (Elvin, 1973, p. 110). ونتيجة لذلك، "كلما كبرت الوحدة ازدادت إلزامية أن تتفوّق على جيرانها إذا أرادت البقاء طويلاً" (Elvin, 1973, p. 19).

قدّم علماء آخرون ملاحظات مماثلة تتعلّق بحدود نطاق التنظيم السياسي. وقدّر كنِث باولدنغ أن حجم التنظيم السياسي محكوم بقانون الحجم الأمثل للتنظيم بسبب تزايد تكاليف الإدارة (Boulding, 1953, pp. 22-25). وتحدّث أنطوني داونز (Downs, 1967, p. 143) عن قانون السيطرة المتناقصة، وتحدّث كارل وِتفوغل (Wittfogel, 1957, p. 110) عن قانون العوائد الإدارية المتناقصة. وثمة نظرية أخرى قدّمها ويليام ريكر عن مبدأ الحجم: عندما يتزايد حجم الائتلاف السياسي، تتناقص عوائد أعضائه. وفي مرحلة يستطيع عضو ما في الائتلاف زيادة مكاسبه بترك الائتلاف (تحقيق نتيجة دون المثلى). ويفترض أن تفرض هذه المقايضة بين حجم الائتلاف وعوائد أعضائها حداً على حجم الائتلافات (والدول) (Riker, 1962)[18]. مع

(18) تتعامل نظرية الأندية مع هذه المسألة. (Frey, 1978, pp. 99; Russett, 1968, pp. 50-63).

ذلك ثمة نظرية ثالثة عن وجود مقايضة بين حجم الكيان السياسي والعوائد الأمثل على الأفراد (Olson, 1968)؛ على الرغم من أن توسيع الوحدة السياسية ينشئ اقتصادات الحجم الواسع النطاق بالنسبة إلى تقديم السلع العامة، فإن المدى الإجمالي لأفضليات الأفراد المراد تحقيقها يصبح أكثر تنوّعاً. ونتيجة لذلك، يعتقد الأفراد والجماعات أن تقريب الحكومة من الموطن يخدم مصالحهم بصورة أفضل (Cox, Reynolds, and Rokkan, 1974, p. 129). وسنبحث لاحقاً التأثيرات المقيّدة لتحقيق النتائج دون المثلى.

يوحي تعايش الكيانات السياسية ذات الأحجام الشديدة التباين في عصر معين بوجوب التعامل مع فكرة الحجم بشيء من التحفّظ (Dahl and Tufte, 1973). مع ذلك تجدر الملاحظة بأن أحجام الفاعلين الرئيسيين في نظام دولي ما يختلف عن أحجام الفاعلين في نظام آخر. ومع تغيّر الشروط الاقتصادية والتكنولوجية، يزداد الحجم المميّز للقوى المسيطرة أو ينقص. وهكذا تفوّقت الدولة الأمة الأوروبية الغربية الكبيرة على الدولة المدينية الإيطالية، تفوّقت القوة العظمى القارية على الأولى الآن. لذا على المرء أن يتساءل إذا كان هذا الميل مجرّد مصادفة أم أن الشروط الاقتصادية أو التكنولوجية أو البيئية في حقبة معيّنة تفرض قيوداً على نطاق التنظيم السياسي.

عبّر بريان باري عن المبدأ الأساسي الفاعل هنا بفصاحة: المعيار المهم للحجم... هو أن على الوحدة الجماعية لاتخاذ القرار أن ... تدرج كل التكاليف والمنافع" (Barry, 1974, p. 492)؛ انظر أيضاً عمل بوكانان وتولوك (Buchanan and Tullock, 1962, p. 113). فلن يكون لجهة فاعلة ما الحافز الكافي والقدرة على دفع تكاليف التوسّع ما لم تستطع أن تحصل على منافع زيادة الحجم. وكما ذكر سابقاً، حدّ هذا الوضع من حجم التنظيمات الإقطاعية، ولم يصبح إنشاء كيان سياسي كبير، الدولة الأمة، ممكناً إلا بعد تغيّر البيئة الاقتصادية والتكنولوجية. وربما تدعو التطوّرات الاقتصادية والتكنولوجية في العالم المعاصر إلى نشوء تنظيمات سياسية أكبر حجماً.

بالإضافة إلى الحدود الإدارية والاقتصادية والتقنية، يحدّ نطاق المجتمع بالميل إلى التفكّك والتجزّؤ كلما ازداد الحجم. ويرجع ذلك إلى تحقيق نتائج دون المثلى بالنسبة إلى المجموعات الطرفية[19]. المشكلة السياسية الرئيسية التي تواجه دولة كبيرة أو إمبراطورية هي كيفية تنظيم القوة والموارد في مساحة كبيرة والمحافظة في الوقت نفسه على ولاء الأطراف للسلطة المركزية (Elvin, 1973, pp. 20, 63-8). فعندما يتسع نطاق دولة أو إمبراطورية ما، أو حتى سوق اقتصادية، تعتقد الجماعات في الغالب أن بوسعها زيادة مكاسبها الخاصة بالانفصال أو، في حالة الأسواق، بإقامة حواجز جمركية وفرض ضريبة على التجارة أو حماية الصناعات المحلية (Rader, 1971, p. 48). يرجع نجاح العديد من الدول الكبيرة والإمبراطوريات وبقائها بشكل جزئي إلى تمكّنها من ابتكار أدوات تتصدّى للقوى الطاردة. وكانت الأدوات التوحيدية الرئيسية بيروقراطية مركزية ودين شامل (أو إيديولوجية) وتقاسم المنافع المادية (ما يسمى الدفعات الجانبية)[20]. ولعل أنجع الأدوات إنشاء الولاء لدولة مترامية الأطراف في العالم الحديث مؤسسة الفيدرالية وإيديولوجية الوطنية. والسمة المشتركة لهاتين الأداتين أنهما تمنحان الجماعات التي يمكن أن تنفصل حصة في النظام الواسع وهويته.

غالباً ما يكون الميل إلى تحقيق نتائج دون المثلى والتفكّك دالة في التطوّر الاقتصادي. وتميل المنطقة المتكاملة سياسياً واقتصادياً إلى تعزيز التجارة والتنمية الاقتصادية بسبب تراجع الحواجز التجارية وتزايد تدفّق الموارد. غير أن التجارة والتنمية لا تحدثان بشكل متكافئ في كل النظام.

(19) نعني بتحقيق النتائج دون المثلى سعي مجموعة ثانوية إلى زيادة مكاسبها النسبية على حساب المجموعة الكبيرة.

(20) ترجع طبيعة الفتوحات البربرية القصيرة الأجل إلى عدم قدرة الشعوب القبلية والبدوية من إدارة الاقتصادات التي يجتاحونها بصورة دورية. ونادراً ما كان التفوّق العسكري لشعوب السهوب يجد دعماً من تنظيم سياسي وكفاءة داخلية تمكّنهم من تعزيز مواقعهم المتقدّمة. فالتوسّع المستدام بحاجة إلى تعزيز ومركزية وبيروقراطية.

فالتجارة تتدفّق عبر قنوات معيّنة وتتركّز التنمية الاقتصادية في محاور معينة في النظام الاقتصادي. ومع تزايد التجارة ونموّ المراكز الاقتصادية، يتكوّن لدى مجموعات فرعية في المجتمع أو النظام التجاري حافز للحصول على مزيد من المكاسب لأنفسهم والانفصال عن المركز. وكان هذا الميل نحو النتائج دون المثلى والتفكّك اللعنة التي حلّت بالإمبراطوريات قبل الحديثة المتعاقبة[21]. وفي العالم الحديث اتخذ تحقيق النتائج دون المثلى في الغالب شكل التأميم الاقتصادي والحماية الجمركية فيما سعت الدول النامية إلى التصنيع وخفض اعتمادها على الاقتصادات المتقدّمة.

انتهجت كل إمبراطورية ودولة مسيطرة سياسات تحول دون حصول ظاهرة النتائج دون المثلى. فقد سعت البيروقراطيات الإمبراطورية على سبيل المثال إلى المحافظة على احتكار الموارد الاقتصادية. وانتهجت الإمبراطورية الصينية سياسة متعمّدة تحول دون تطوّر مراكز اقتصادية يمكن أن تنفصل. وكانت المدن الصينية مراكز إدارية تستجيب للمركز الإمبراطوري، ونادراً ما أصبحت مراكز تجارية. وكان استقرار الإمبراطورية الرومانية عائداً إلى حد كبير إلى أن الرومان بقيادة أغسطس عرضوا على نخب المستعمرات المواطنية الرومانية ومنحوهم حصة في النظام (Syme, 1939). وأسكنت روسيا السوفياتية مواطنين روساً في مدنها وجمهورياتها الإسلامية لمنع التفكّك عند تطوّر هذه الجمهوريات. وتنتهج دولة الرفاه الديمقراطية الحديثة سياسات إقليمية وتوزيعية تسعى إلى مواجهة تأثيرات التنمية الاقتصادية غير المتكافئة التي تزعزع الاستقرار السياسي. وتستخدم الاقتصادات السائدة الحوافز الإيجابية والسلبية للتصدّي للميول نحو القومية الاقتصادية والحماية الجمركية.

(21) من الأمثلة على ذلك إمبراطورية الإسكندر قصيرة العمر التي انقسمت إلى ثلاثة أجزاء، انظر عمل Clough (1970, pp. 106-07).

من أهم موانع مخاطر تحقّق النتائج غير المثلى وجود نواة اقتصادية تسيطر عليها الحكومة المركزية أو تسيطر عليها القوة المهيمنة في حالة اقتصاد السوق. ويعني ذلك أن الحكومة المركزية أو القوة الاقتصادية المسيطرة تتحكّم في موارد أهم من الموارد الموجودة لدى المجموعات أو الدول التي يمكن أن تنفصل. وعلى الرغم من أن تراوت ريدر كانت تتحدّث عن التماسك السياسي للإمبراطورية، فإن ملاحظتها التالية ملائمة أيضاً للدول الكبيرة والاقتصادات الدولية:

بالإضافة إلى ذلك هناك شرط داخلي لاستقرار الإمبراطورية. ويتطلّب ذلك عدم اجتماع مناطق يمكن أن تنفصل للحصول على عائد أعلى من عائد الإمبراطورية. وإذا ما حصل هذا الاجتماع، فسيكون لديه الدافع إلى الثورة ولن تتمكّن العاصمة من إنفاق الموارد لإعادة المنطقة إلى سيطرتها. ولن يكون هناك سبب يدعو لتوسيع الإمبراطورية خارج تلك المنطقة، من ناحية شرط الاستقرار وإيجابية تكاليف المواصلات، ما لم تكن العاصمة تسيطر على موارد غير متاحة للوحدات الفرعية الصغيرة حتى لو كانت تتصرّف على نحو متوافق. قد يكون جزء من الموارد ناتجاً عن تكنولوجيا عسكرية متفوّقة، لكن تلك ميزة قصيرة الأجل بالتأكيد. فلو كانت سيطرة الإمبراطورية تعتمد تماماً على العامل العسكري، لشعر القادة العسكريون بإغراء الانفصال عن الإمبراطورية وتنصيب أنفسهم على رأس إمبراطورية فرعية جديدة. لذا يجب أن يقوم أساس الإمبراطورية على بعض الأركان مثل الموقع الرئيسي للمدينة مقابل التجارة أو المعادن.

هناك على وجه الخصوص مكاسب السلام الروماني التي تظهر عندما تقل الحروب بين الدول. وعلى المرء ألا يغفل عن أن على الدول التي لا تشنّ الحروب الاستعداد الدائم للحرب لأن التهديد بالانتقام يتطلّب موارد فعلية لا محتملة. ويجب اعتبار ذلك نفسه بمثابة مورد اقتصادي للتنظيم الكبير.

على العموم، تستطيع الإمبراطورية الحصول على مزيد من الموارد التي لا يستطيع الإقليم الصغير الحصول عليها بالاستفادة من الموارد المتنوّعة للأقاليم المختلفة. ويمكن بالطبع أن تتجمّع الكثير من مزايا التكتّل لمجموعة من الأقاليم

الصغيرة التي تمارس التجارة الدولية الحرة. لكن الأقاليم الصغيرة تشعر بإغراء إقامة الحواجز التجارية على أمل جمع الضرائب و/أو حماية الصناعات المحلية (Rader, 1971, p. 48).

باختصار، إن نطاق الدولة أو الإمبراطورية أو السوق محكوم بتفاعل مجموعتين من القوى. هناك من جهة منافع معيّنة للحجم الكبير، مثل اتساع قاعدة الموارد واقتصادات الحجم الواسع النطاق. ومن جهة أخرى، يؤدي تزايد الحجم إلى حفز القوى الطاردة وانفصال المجموعات التي تعتقد أن بوسعها تعظيم مكاسبها عبر الانفصال. تساعد هاتان المجموعتان من القوى في تفسير توسّع قوة الدولة بسرعة في البداية والتباطؤ اللاحق في النموّ ما ينتج منحنى S الذي أشرنا إليه بالفعل. وهكذا على الرغم من أن الدولة يمكن أن تعزّز قوتها بضمّ مراكز القوة الأخرى، فإن هناك ميلاً قوياً لأن تنفصل هذه المراكز على المدى الطويل. يحدّ هذا الميل الملازم نحو تحقيق المجموعات نتائج دون المثلى من اقتصادات الحجم الواسع النطاق في التنظيم السياسي ويشكّل قيداً مهماً على تراكم القوة السياسية والاقتصادية لصالح الدول المتوسّعة (Russett, 1968, pp. 306-7).

أخيراً تحدّ التحوّلات الداخلية التي تطرأ على المجتمع من توسّع الدولة. فكما رأينا آنفاً، توجد مجموعة من أسباب نموّ قوة الدولة وتوسّعها في هيكلها الداخلي وطبيعة مجتمعها المحلي. وثمة أهمية كبرى لعوامل مثل قيم النخبة ومصالحها والعلاقة بين المنافع الخاصة والعامة المتأتية من النموّ والتوسّع. تحدّد هذه العوامل كفاءة المجتمع وتؤثّر على قوة الدولة ومصالحها، وبالتالي توفّر حوافز أو مثبّطات للتوسّع السياسي والاقتصادي. في مرحلة النمو الأولى للدولة أو الإمبراطورية، تتطابق المكاسب العامة والخاصة؛ وبمرور الوقت يمكن أن تتعارض معاً بسبب التغيّرات الاجتماعية وسواها المصاحبة لنموّ قوة المجتمع وثروته. ويحدّ هذا التباعد بين المصالح العامة والخاصة من حدوث مزيد من النموّ في قوة المجتمع وثروته.

كانت فكرة انتظام نموّ المجتمع بفعل نوع من آلية التغذية المرتدة الداخلية شائعة بين الكتاب الكلاسيكيين. ووفقاً لتعبير أحد الكلاسيكيين المميّزين، بحث المؤرّخون القدماء عن "سبب سقوط الدولة بعد صعودها" (de Romilly, 1977, p. 19). ووجدوا الإجابة في أن المجتمع عندما يبسط سيطرته على الآخرين، يؤدّي تزايد القوة والثروة إلى انحلال الفضائل الأصلية التي مكّنت المجتمع من النموّ في المقام الأول وفسادها. وكان مونتسكيو يعتقد أن الجمهوريات توسّعية بطبيعتها لأنها أقدر من المَلَكيات على استغلال الاندفاع والمبادرة الخاصة من أجل رفع مجد الدولة وقوتها. مع ذلك، كما كتب في "*نظرات في أسباب عظمة الرومان وسقوطهم*" *Considerations on the Causes of Greatness of the Romans and Their Decline*، تخضع الجمهوريات إلى آلية تنظيم ذاتي تحدّ من حجمها وتقود في النهاية إلى دمارها. وتستطيع الحكومة الجمهورية المحافظة على سلامتها حتى الوصول إلى نقطة معينة من النموّ المادي؛ لكن يضعف المبدأ الجمهوري عند تجاوز هذه النقطة. وتتلاشى المزايا والطموحات التي أنشأت الإمبراطورية، وعندما تتلاشى المزايا الجمهورية، تضمحل الإمبراطورية داخلياً إلى أن تعجز عن مقاومة القوى الخارجية التي تسعى دائماً إلى التوسّع والنموّ بدورها. وفي حالة روما، أدى حجم الإمبراطورية الكبير إلى دمارها، كما كتب مونتسكيو.

وكما لاحظ بوليبيوس ومونتسكيو والعديد من الكتاب الآخرين، تضعف تأثيرات وخبرات النموّ والتوسّع في نهاية المطاف أو تدمّر الشروط التي كانت مواتية للتوسّع في البداية وتحرم المجتمع من موارد الزخم السياسي والاقتصادي. وتجدر الإشارة إلى العديد من هذه التغيّرات الاجتماعية. يغيّر نموّ ثروة الدولة وقوتها التوازنات السياسية الداخلية في المجتمع وربما يوصل إلى السلطة مجموعات معينة يهدّد استمرار توسّع الدولة ومصالحها. ويشهد المجتمع ككل تآكّلاً للحيوية الأصلية التي دعمت السياسة الخارجية

العدوانية والتوسّعية. تتزايد النزعة المحافظة في المجتمع ويقل إبداعه ويتراجع استعداده للمخاطرة، ويصبح أكثر اهتماماً في المحافظة على امتيازاته من المخاطرة في فقدانها في مساعي زيادة الثروة والقوة. أخيراً، تقل رغبة المجتمع في دفع التكاليف التي قد تترافق مع التوسّع السياسي والاقتصادي، سواء أكانت ببذل الدماء أم تزعزع الاستقرار السياسي أو الارتباك الاقتصادي.

يوجد لدى بوليبيوس أيضاً ما يقوله عن الاضمحلال السياسي. فعندما أجرى مسحاً لروما في ذروة ثروتها وقوتها، تنبّأ أن تتبع المسار الذي سلكته الإمبراطوريات القديمة التي حققت المجد ذات يوم: "عندما يبلغ اتحاد ما ذروة الازدهار والقوة دون منازع، بعد درء الكثير من المخاطر الكبيرة، يتضح أن استمرار ثروته الكبيرة مدة طويلة ستجعل حياة مواطنيه أكثر تبذيراً". ويصبح القادة والشعب أكثر فساداً. ويعمّ الجشع والاستياء والغضب المجتمع فيما يطالب بالحصول على المزيد. "وعندما يحدث ذلك يحصل الدستور على اسم جديد ويبدو أفضل من أي دستور آخر في العالم من حيث الحرية والديمقراطية؛ لكنه سيصبح في الواقع الأسوأ لدى كل الحكومات، ويسود حكم الرعاع" (Polybius, 1962, p. 507).

وفقاً للمصطلحات الماركسية، يمكن أن يقول المرء إن توسّع المجتمع الاقتصادي والسياسي يزرع بذرة دماره. وكان ابن خلدون يفكّر في شيء مماثل عندما لاحظ أن الإمبراطوريات العظيمة تسقط لأن البدو الذين يحاربونهم لإنشائها يستقرون في المدن وتفسدهم غنائم الفتوحات (Ibn Khaldun, 1967). ويظهر الموضوع نفسه في اعتقاد جوزيف شومبيتر (1960) بأن نجاح الرأسمالية يدمّر رائد الأعمال المخاطر المسؤول عن التقدّم الاقتصادي في النهاية، فيصبح مديراً يحصل على ريع ويقنع بالعيش من رأس المال المتراكم في الماضي. وهكذا عندما تبتعد المصالح الخاصة والعامة عن متطلّبات زيادة الثروة والقوة، يفقد المجتمع اندفاعه إلى الأمام ويقدّم للآخرين فرصة اللحاق به والتغلّب عليه في نهاية المطاف.

الخلاصة

حلّلنا في هذا الفصل مقولة أن الدول تسعى إلى تغيير النظام الدولي عبر التوسّع إلى أن تتجاوز تكاليف المزيد من التوسّع المنافع الناتجة عنه. وأجرينا مقارنة بين آليتين أساسيتين للتوسّع والتغيير استخدمتا تاريخياً: الفتوحات الإقليمية في الحقبة الإمبراطورية والتوسّع الاقتصادي في الحقبة الحديثة. وقد رأينا على وجه التحديد أن نموّ الدولة وانكماشها يتبع منحنى S أو منحنى لوجستياً، نتيجة زيادة عائدات التوسّع في البداية ثم تناقصها. تميل الدولة المتنامية إلى التوسّع بسرعة كبيرة بسبب المزايا الأولية التي تتمتّع بها على الدول الأخرى. لكن العوائد الناجمة عن التوسّع تتراجع بمرور الوقت، وتتباطأ سرعة التوسّع. أخيراً، عندما تبدأ التكاليف الحدية للمزيد من التوسّع بالتساوي مع منافعه الحدية أو تتجاوزها، يتوقّف التوسّع ويتحقّق التوازن. وهذا التوازن، كما سنرى في الفصل التالي، مجرّد ظاهرة مؤقّتة في عملية التغيير السياسي الدولي المستمرّة.

4

التوازن والانحدار

الافتراض 4. عندما يتمّ التوصّل إلى توازن بين تكاليف المزيد من التغيير والتوسّع ومنافعه، يصبح هناك ميل لأن ترتفع التكاليف الاقتصادية للمحافظة على الوضع الراهن بصورة أسرع من القدرة الاقتصادية على دعم الوضع الراهن.

وفّرت الإمبراطوريات والدول المهيمنة والأنظمة الدولية حاكمية الأنظمة الدولية على مرّ آلاف السنين. وغيّرت هذه الدول المسيطرة المتعاقبة النظام وتوسّعت حتى بلوغ توازن بين تكاليف المزيد من التغيير والتوسّع ومنافعها. وعند الوصول إلى هذا التوازن، تبدأ التطوّرات داخل القوة المسيطرة وفي بيئتها الخارجية في تقويضه. ونتيجة لذلك، ثمة ميل لكي ترتفع تكاليف المحافظة على الوضع الراهن الدولي بسرعة تفوق القدرة المالية للقوة المسيطرة على تدعيم موقفها والوضع الراهن. ويرمي هذا الفصل إلى تفسير هذا الميل.

تنطوي حاكمية النظام الدولي على مشكلة اقتصادية أساسية. فعلى الرغم من أن السيطرة على النظام الدولي توفّر منافع اقتصادية (عائدات) إلى القوة أو القوى المسيطرة، فإن السيطرة تنطوي أيضاً على تكاليف القوة البشرية والموارد المادية. وللمحافظة على الموقف المسيطر، على الدولة أن تنفق مواردها على القوات العسكرية، وتمويل الحلفاء، والمساعدات الخارجية،

والتكاليف المرتبطة بالمحافظة على النظام الدولي. وهذه التكاليف الوقائية وما يتعلّق بها ليست استثمارات منتجة، بل تستنزف اقتصاد الدولة المسيطرة. لذا فإن السيطرة تتطلّب استمرار وجود فائض اقتصادي.

يميل هذا الفائض الاقتصادي في البداية إلى الارتفاع بسرعة أكبر من ارتفاع تكاليف التوسّع؛ ولو كان خلاف ذلك لما وجد الدافع لدى الدولة إلى التوسّع أو القدرة على ذلك. لكن بمرور الوقت، تتناقص الغلّة وترتفع التكاليف، ما يحدّ من التوسّع الإضافي للدولة. وفي مرحلة ما، يمكن الوصول إلى توازن بين تكاليف المزيد من التوسّع وجهود تغيير النظام الدولي ومنافعها.

تقوم أطروحة هذا الفصل على أنه عند بلوغ التوازن بين تكاليف التوسّع ومنافعه، تميل تكاليف المحافظة على الوضع الراهن إلى الارتفاع بسرعة تفوق القدرة على تمويل الوضع الراهن. وتزداد صعوبة تحقيق مزيد من الإيرادات لتغطية تكاليف الحماية لأسباب نكشف عنها لاحقاً، كما أن تكاليف الحماية نفسها ترتفع. ونتيجة لارتفاع تكاليف الحماية وتناقص منافع الإمبراطورية أو الهيمنة، تصبح المحافظة على الوضع الراهن أكثر صعوبة، ويدخل النظام الدولي في حالة انعدام التوازن.

ينطوي انعدام التوازن على الانفصال بين المكوّنات الأساسية للنظام الدولي القائم وقدرة الدولة أو الدول المسيطرة على المحافظة على النظام، وبين تكاليف الدفاع عن توزيع الأراضي القائم ومجالات النفوذ، وقواعد النظام، والاقتصاد الدولي من جهة، والإيرادات اللازمة لتمويل هذه الترتيبات. وينتج عن هذا التباعد بين التكاليف والموارد "أزمة مالية" للقوة أو القوى المسيطرة. وتكون نتيجة استمرار انعدام التوازن والنزيف المالي الذي ينطوي عليه إذا لم يُحَلَّ التراجع الاقتصادي والسياسي للقوة المسيطرة في نهاية المطاف.

في الحقبة الإمبراطورية قبل الحديثة التي اتسمت ببطء التغيّر الاقتصادي والتكنولوجي، كانت عملية النموّ والتراجع في نهاية المطاف تستغرق عدة قرون؛ وقد دامت الإمبراطورية البيزنطية والإمبراطورية الصينية ألف عام، ويمكن القول إن تراجعهما استمر عدة مئات من السنين. وقد تسارعت هذه العملية في الحقبة الحديثة التي تتميّز بالتغيّر الاقتصادي والتكنولوجي السريع. فدامت الهيمنة البريطانية العالمية نحو قرن من الزمن. ويتعرّض السلام الأميركي لإجهاد شديد بعد بضعة عقود فحسب.

ينظر هذا البحث في الواقع في الوجه الآخر لقانون النموّ غير المتساوي. في الفصل الثاني حلّلنا العوامل التي تؤثّر على نمو الدولة وتوسّعها، ونتفحّص هنا كيف تقوّض هذه العوامل نفسها قوة الدولة. ولأن القوة مسألة نسبية، فإن صعود دولة ما وسقوطها ينطوي على صعود دولة أخرى أو سقوطها، وتشتمل كلا الحالتين على أنواع العوامل نفسها إلى حد ما. وفي هذا القسم سنشدّد على الطرق التي تؤدي عبرها هذه العوامل الداخلية والبيئية إلى تراجع قوة الدولة المسيطرة بالنسبة إلى قوى الدول الأخرى في النظام.

يتوزّع الدخل القومي للمجتمع على وجه العموم إلى ثلاثة قطاعات عامة: الحماية، والاستهلاك (الخاص والعام غير العسكري) والاستثمار الإنتاجي. تتعلّق الحماية بتكاليف الأمن القومي وتكاليف حماية حقوق ملكية المواطنين. ويشير الاستهلاك إلى الاستهلاك الخاص والعام للسلع والخدمات. والاستثمار هو ذلك الجزء من الدخل القومي الذي يعاد إلى القطاع الإنتاجي من الاقتصاد لزيادة كفاءة الأرض والعمالة، والمصانع في العالم الحديث، وإنتاجيتها.

ولأسباب عديدة تُبحث لاحقاً، ثمة ميل تاريخي لارتفاع حصتي الحماية والاستهلاك (الخاص والعام غير العسكري) من الدخل القومي مع تقدّم عمر

المجتمع. ويعني ذلك بدوره أن حصة الناتج القومي الإجمالي التي يعاد استثمارها في الاقتصاد يجب أن تتناقص بحكم الضرورة (ما لم يتم الحصول على موارد إضافية من اقتصادات أخرى). ونتيجة لذلك تتراجع كفاءة وإنتاجية القطاع الإنتاجي من الاقتصاد الذي يستند إليه كل شيء آخر. إذا ضعفت القاعدة الإنتاجية للاقتصاد، تزداد صعوبة تلبية المتطلبات المتصاعدة للحماية والاستهلاك دون اقتطاع المزيد من الاستثمار الإنتاجي، ما يزيد من إضعاف القوة الاقتصادية للمجتمع. ويدخل المجتمع في اللولب التنازلي لارتفاع الاستهلاك وتراجع الاستثمار ما يقوّض الأسس الاقتصادية والعسكرية والسياسية لموقف الدولة الدولي. ونتيجة لهذه التطوّرات، تشهد القوة المتراجعة ما يسميه هارولد ومارغريت سبراوت "معضلة ارتفاع المطالب وعدم كفاية الموارد" (Sprout and Sprout, 1968)[1].

سنبحث الآن هذه المعضلة وعملية الانحدار. أولاً، تبحث التغيّرات الداخلية التي تميل إلى إضعاف قوة المجتمع وثروته؛ ثم ننظر في التطوّرات الخارجية. غير أن التطوّرات الداخلية والخارجية هي في حالات كثيرة في الواقع مجرّد أوجه مختلفة للمجموعة نفسها من القوى الفاعلة؛ وتميّز بعضها عن بعض لأغراض تحليلية فحسب.

العوامل الداخلية التي تُحدث التراجع الداخلي

لعل أهم التغيّرات التي تُضعف قوة الدولة المسيطرة التغيّرات الهيكلية التي تطرأ على اقتصادها. ثمة عدد من العوامل التي تحوّل الاقتصاد الداخلي بطرق مضرّة بالقدرات العسكرية والاقتصادية للدولة على المدى الطويل. فتتآكل القوة العسكرية، وتفسح الكفاءة الاقتصادية الطريق أمام انعدام وفورات

(1) للاطلاع على تحليل ممتاز للعالم المعاصر من خلال هذه المعضلة، انظر Sprout and Sprout (1972).

الحجم وتباطؤ النموّ الاقتصادي، وتتراجع قدرة المجتمع على المنافسة العسكرية والاقتصادية.

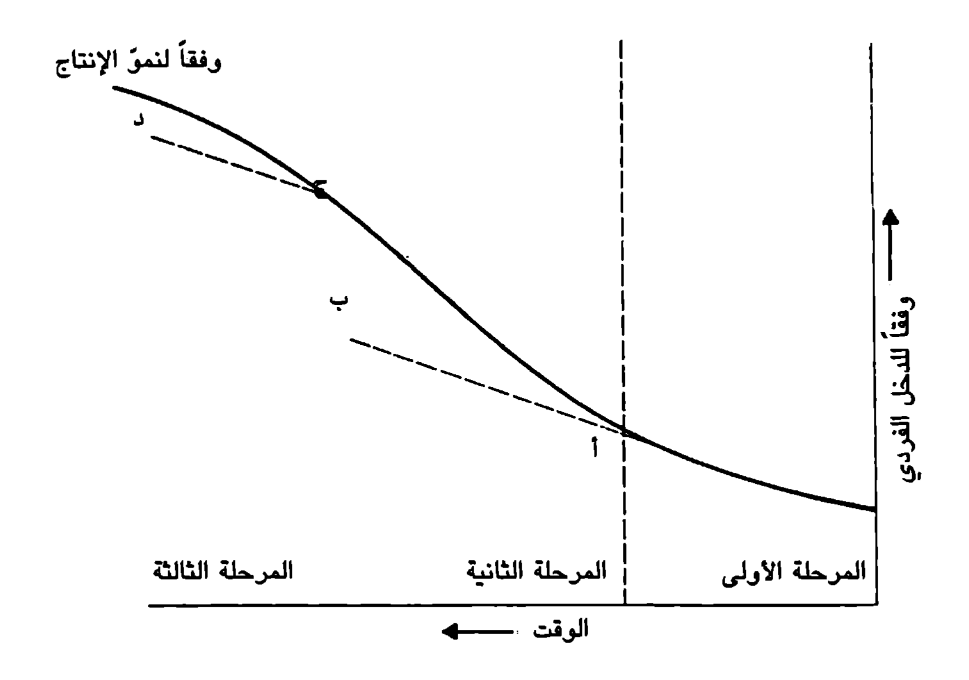
من الواضح أن تباطؤ النموّ الاقتصادي كان أقل أهمية في المجتمعات قبل الحديثة، ذات معدّلات النموّ المنخفضة نسبياً، مما هو عليه الأمر في العالم الحديث. غير أن قانون تناقص الغلة قابل للتطبيق على نحو شامل ويؤدي إلى أن يتبع نموّ كل مجتمع منحنى S. فعندما تتوقّف قدرة المجتمع على التوسّع، تؤدي محدودية توافر الأرض الزراعية عالية الجودة، واستنزاف الموارد، ونموّ السكان إلى انخفاض معدّل النموّ (وربما تحوّله إلى سلبي) وتراجع الفائض الاقتصادي المتاح للاستهلاك والحماية والاستثمار.

قلّل التقدّم التكنولوجي في العالم المعاصر من مفاعيل قانون الغلة المتناقصة إذ أطلق الابتكار الزراعي والصناعي حقبة من النمو الاقتصادي غير المسبوق. مع ذلك يخضع كل ابتكار لما يدعوه سيمون كوزنتس قانون النموّ الصناعي، أي ميل اندفاعة النموّ التي يحدثها أي ابتكار إلى التوقّف (Kuznets, 1930, chapter 1). كما أن الابتكارات الاقتصادية والتكنولوجية تميل إلى التجمّع في الزمان والمكان فتدعم هذا المجتمع ثم ذاك. وفي غياب الطفرات الجديدة في الابتكار أو استعارة التكنولوجيا من الخارج، يبدأ نموّ ثروة المجتمع وقوته بالتباطؤ، ويتخذ شكل منحنى S. ويدخل المجتمع فترة إياس اقتصادي كما حدث لبريطانيا العظمى في نهاية القرن التاسع عشر، ويعتقد كثيرون أن الولايات المتحدة تشهد الأمر نفسه في العالم المعاصر. وهكذا فإن الاقتصاد الصناعي الحديث قد لا يكون أفضل في نهاية المطاف في التملّص من قانون الغلة المتناقصة من أسلافه قبل الصناعية (Hicks, 1974, pp. 211-25).

قدّم هارفي ليبنشاين (Leibenstein, 1978, pp. 98-122) تحليلاً قيّماً

لأسباب اتباع الاقتصاد شكل المنحنى S. وفيه قسّم نموّ الاقتصاد النموذجي إلى ثلاث مراحل (الشكل 4). في المرحلة الأولى، يتميّز الاقتصاد المتخلّف بتقنيات الإنتاج البدائية وانخفاض معدّل الاستثمار. وقد يكون معدّل النموّ الاقتصادي صفراً، أو متدنياً جداً، أو سلبياً؛ وهو وضع معظم المجتمعات قبل الحديثة. لكن في المرحلة الثانية، يحدث النموّ بسرعة كبيرة بسبب إدخال أساليب إنتاج جديدة على الاقتصاد، مستوردة عادة من اقتصادات أكثر تقدّماً، ما يوفّر ما يدعى بمزايا التخلّف. وفي هذه المرحلة يتأثّر معدّل النموّ باختيار الأساليب الملائمة، وسرعة اعتماد هذه الأساليب، ومقدار المدّخرات أو الاستثمارات. أخيراً، في المرحلة الثالثة، يصبح الاقتصاد حضرياً وصناعياً بشكل رئيسي. ويحدث النموّ ببطء (كما في المرحلة الأولى) لأن سرعة الابتكار تصبح محدودة نسبياً. فتدرك الاقتصادات النامية بسرعة كبيرة، التي لا تزال في المرحلة الثانية، الاقتصاد الناضج وتتجاوزه (Rostow, 1980, pp. 259-301).

غالباً ما نقع على فكرة أن كل مجتمع يبلغ نقطة في تطوّره يصبح فيها تحقيق مزيد من النموّ صعباً إن لم يكن متعذّراً. وهذه النظريات القائمة على حدود النموّ أو نظريات الركود تشدّد على جانب العرض أو جانب الطلب من الاقتصاد. ففي بعض النظريات يكون المحدّد عرض واحد أو أكثر من عوامل الإنتاج. وهكذا كما قال كارلو سيبولا، "طالما شعر المؤرّخون بالغريزة أن الاضطرابات الاقتصادية الرئيسية تنبع من جانب العرض... حالات الاختناق الحقيقية أو الوهمية مثل نقص العبيد، أو السكان، أو السبائك، أو... ركود التكنولوجيا" (Cipolla, 1970, p. 7). ويرى منظّرون آخرون أن الهيكل الاجتماعي وطلبات المجتمع تعيّن حدود النموّ. وهكذا، وفقاً لرأي أرنولد توينبي، تقدّم "أقلية خلاقة" حافز النموّ دائماً، في حين أن الهيكل الطبقي هو الذي يسهّل النموّ في البداية ويبطئه في نهاية المطاف وفقاً للتحليل الماركسي.



الشكل 4. منحنى نموّ اقتصاد ما. [نقلاً عن Leibenstein (1978, p. 990 بتصرّف].

تعرض نظريات الركود هذه وسواها أفكاراً ثاقبة تتعلّق بظاهرة التراجع السياسي والاقتصادي. فنظراً لهذا السبب الأساسي أو غيره، يتراجع كل مجتمع في نهاية المطاف في أعقاب تآكل قاعدته الاقتصادية. على سبيل المثال، بعد عدة قرون من الازدهار، توقّف الاقتصاد الروماني عن الابتكار، وأدى الاضمحلال الناتج إلى إضعاف روما في مواجهة الهجمات البربرية المتصاعدة. لكن يجب عدم إساءة فهم هذه الملاحظة العامة، فبوسع المجتمعات تجديد شبابها وقد فعلت ذلك. وكما رأى مارك إلفِن، حقّقت الصين الإمبراطورية ابتكارات اقتصادية وتكنولوجية على مدى عدة قرون قبل أن تصل إلى ما وصفه "شرك توازن عالي المستوى" ناتج عن الغلّة المتناقصة

والركود التكنولوجي (Elvin, 1973, p. 314). وشهدت بريطانيا العظمى عدة تجديدات على مدى ثلاثة قرون قبل أن تدخل في انحدار مستمرّ في ثرواتها في أواخر القرن التاسع عشر. ووفقاً لتعبير و. أرثر لويس، "علقت بريطانيا في مجموعة من الأشراك الإيديولوجية وسدّت في وجهها كل الاستراتيجيات المتاحة لها [لتجديد الاقتصاد] بطريقة أو بأخرى" (Lewis, 1978, p. 133). وعندما حدث ذلك تفوّقت مجتمعات فتية أكثر ابتكاراً عسكرياً واقتصادياً على بريطانيا.

ثمة تغيّر داخلي ثانٍ يؤدي إلى الانحدار الاقتصادي والسياسي ويرجع إلى الميل إلى ارتفاع تكاليف التقنيات العسكرية الأكثر كفاءة، وهو ما أسماه العديد من الكُتّاب "قانون ارتفاع تكلفة الحرب". ولعل آدم سميث أول من لاحظ أن نفقات الحرب تميل إلى الارتفاع بسرعة أكبر مع تقدّم عمر الحضارة (Smith, 1937, pp. 653-69). ونظراً لارتفاع تكاليف القدرات العسكرية وانتشار التكنولوجيا العسكرية من الدولة المسيطرة إلى المنافسين الصاعدين، فإن التكاليف التي تتكبّدها الدولة المسيطرة للمحافظة على النظام ترتفع بمرور الزمن. وتشكّل هذه التكاليف المتصاعدة للحماية أعباء ثقيلة متزايدة على موارد القوة المسيطرة. وتزداد حدّة الصراع على أولويات الاستهلاك والاستثمار والحماية في الميزانية، ما ينتج أزمة مالية حادّة.

ويبدو أيضاً أن للوفرة تأثيراً موهناً على الروح القتالية. فكما لاحظ بروكس آدمز (1943) وآخرون، تحل نخبة تجارية مسالمة محل المحارب الفاتح. وبسبب منافسة القطاعات الأخرى على القوى البشرية والموارد الشحيحة، تصبح الحوافز النقدية المرتفعة مطلوبة لاستمالة الشبّان والشابات إلى التخلّي عن متع الحياة المتحضّرة وقبول الحياة الخشنة في الثكنات العسكرية. وقد أُجبر الرومان على استخدام المرتزقة للدفاع عن حدودهم؛ وتزايدت أعداد قليلي التعليم وغير المهرة في الجيش الأميركي. ونتيجة لذلك،

فإن هناك ميلاً إلى ارتفاع تكلفة القوة العسكرية في مجتمع الوفرة بسرعة غير متناسبة، وأن تتراجع جودة العسكريين.

على الرغم من الانتقادات المعاصرة "لدولة الحرب"، يبدو اليوم أن الميل إلى ارتفاع تكاليف الحرب بسرعة أكبر من ارتفاع الدخل القومي أقل مما كان عليه في السابق (Kennedy, 1975, p. 80; Milward, 1977, p. 3). وفي الوقت نفسه تضخّمت القدرة التدميرية للحرب كثيراً، وتراجعت التكلفة النسبية للقوة العسكرية في الواقع؛ بعبارة أخرى، أصبحت تكاليف الحماية تمثّل حصة أصغر من الدخل القومي. ويرجع ذلك إلى ارتفاع فعالية الأسلحة الحديثة والأمن الذي وفّره السلام البريطاني أولاً ثم السلام الأميركي إلى الغالبية العظمى من الدول. كما أن التكاليف النسبية التي تحمّلتها هاتان القوتان المهيمنتان لتوفير هذه السلعة الجماعية تقل عن المعيار التاريخي. قاد هذا الوضع أحد الكُتّاب إلى اقتراح أن انخفاض تكاليف الحماية مسؤول جزئياً على الأقل عن معدّل النموّ الاقتصادي غير المسبوق في العالم الحديث (Lane, 1958, p. 413). ولا يرمي ذلك بالتأكيد إلى الإيحاء بأن تكاليف الحماية أصبحت تافهة ولا أنها لم تعد تتنافس مع الرفاه والأهداف الاجتماعية الأخرى[2]. بل إن هذا الاصطدام، في عصر الارتفاع السريع للتوقّعات الاقتصادية والاجتماعية، أصبح أكثر حدة، لا سيما إذا تباطأ المعدّل الإجمالي للنموّ الاقتصادي لأي سبب من الأسباب.

التغيّر الداخلي الثالث الذي يضعف ثروة الدولة وقوتها هو الميل العام إلى ارتفاع الاستهلاك الخاص والعام بسرعة تفوق سرعة نموّ الدخل القومي الإجمالي عندما يصبح المجتمع ميسوراً أكثر. ويتطوّر ارتفاع الطلب على السلع الاستهلاكية والخدمات وينتشر نزولاً عبر الهرمية الاجتماعية. وثمة

(2) يجب ألا يساء تفسير هذه المقولة بحيث تعني أن القدرة التدميرية للحرب تراجعت. بل على العكس، قد يكون ارتفاع القدرة التدميرية للأسلحة الحديثة السبب في انخفاض تكلفة الحماية.

قاعدة عامة للتطوّر الاجتماعي وهي أن الجماهير تبدأ بالمطالبة بحصّتها من المزايا التي تتمتّع بها النخبة (Cipolla, 1970, p.4). يرتفع الاستهلاك الخاص، لا سيما في أوساط الطبقات العليا، وكذا تقديم الرفاه العام، سواء على شكل الرغيف وحلبات المسابقات في العالم القديم أم رعاية الطبقات الدنيا والأمن الاجتماعي للمسنّين في العالم المعاصر (Lewis, 1970, pp. 239, 396). وطالما عرف دارسو المالية العامة، مثل "قانون توسّع نفقات الدولة" لفاغنر[3] الشمولية الظاهرة لهذا الميل لتوسّع القطاع العام بسرعة تفوق توسّع الاقتصاد ككل.

هذا الميل إلى ارتفاع النفقات العامة المخصصة للحرب، وحتى إلى مزيد من الرفاه، وإنهاك الاقتصاد المنتج هو الخلاصة المهمة لإحدى دراسات المقارنة القليلة عن سقوط القوى الإمبراطورية:

ليس لدينا بيانات كمية موثوقة تمكّننا من تقييم تكوين النفقات العامة في معظم الإمبراطوريات الناضجة في الماضي، لكن ليس من الصعب أن نصدّق أن هياكل الإنفاق العام أظهرت اختلافات كبيرة حتماً. في أحد الأمكنة ربما أثّر بناء المعابد والأهرامات كثيراً على الاقتصاد؛ وربما شكّل إسراف السلالة الحاكمة عبئاً على الخزينة العامة في مكان آخر؛ وربما امتصت النفقات العسكرية والإدارة حصة كبيرة متزايدة من الناتج القومي الإجمالي في مكان ثالث. ***وتبقى الحقيقة الأساسية أن الاستهلاك العام في الإمبراطوريات الناضجة يُظهر ميلاً مميّزاً إلى الارتفاع الحاد.***

تنعكس هذه الظاهرة في ارتفاع الضرائب. فمن الخصائص المشتركة للإمبراطوريات في المرحلة المتأخّرة من تطوّرها تنامي مقدار الثروة التي تمتصها

(3) ادولف فاغنر اقتصادي الماني عاش في أواسط القرن التاسع عشر وكتب سلسلة من المقالات عن هذا الموضوع. وتميل الأبحاث التي أجريت مؤخّراً إلى دعم هذا التحليل على الرغم من أن الظاهرة قد تكون حلقية بدلاً من خطية (انظر: *Public Finance,* vol. 26. No. 1, 1971). ومن المفارقة أن جمهوريات "العمال" في الكتلة السوفياتية تبدو كأنها تتمتّع بميزة على الاقتصادات الرأسمالية في أنها تستطيع كبح استهلاك الجماهير لصالح الاستثمارات العسكرية والدفاعية.

الدولة من الاقتصاد. ففي أواخر الإمبراطورية الرومانية بلغت الضرائب ارتفاعاً شديداً أدى إلى هجر الأرض ولم يتبقّ للمزارعين بعد دفع الضرائب سوى القليل من الغذاء لإطعام أطفالهم. وفي إسبانيا في القرن السادس عشر، ارتفع الإيراد المتحقّق من ضريبتي الكابالا وميلونز (التي استحدثت في سنة 1590) أكثر من خمسة أضعاف بين سنتي 1504 و1596. صحيح أن المؤشّر العام للأسعار تضاعف ثلاث مرات في تلك الفترة، لكن الصحيح أيضاً أن الإيراد من الكابالا شكّل 85 بالمئة من إيرادات الحكومة في سنة 1504، لكنه مثّل 25 بالمئة فقط في سنة 1596. وقد كتب فينز موريسون، وهو إيطالي من القرن السادس عشر، أنهم عاشوا في ظل "ضرائب جائرة أنّوا تحت وطأتها كما لو أنهم تحت نير العبودية في مصر". غير أن الأرقام المتعلّقة بالإيرادات الضريبية لا تروي كل الحقيقة دائماً. فقد تفشّى التضخّم في أواخر الإمبراطورية الرومانية، وأواخر الإمبراطورية البيزنطية، وفي إسبانيا في القرن السابع عشر. وتخفيض قيمة العملة طريقة أخرى من طرق فرض الضرائب. لقد كان التراجع الإيطالي في القرن السابع عشر استثنائياً بحيث لم يكن التضخّم جزءاً من السيناريو (Cipolla, 1970, pp. 6-7؛ التشديد من عندنا).

ثمة تغيّر داخلي رابع يرتبط ارتباطاً وثيقاً بالتغيّرين السابقين وهو التغيّر الهيكلي في خاصية الاقتصاد. وكما رأى كولن كلارك في كتاب *"شروط التقدّم الاقتصادي" The Conditions of Economic Progress (1957)*، فإن تطوّر الاقتصاد، لا سيما الاقتصاد الحديث، يميل إلى اتباع مسار ملموس. في المرحلة المبكّرة من اقتصاد ما تستحوذ الزراعة على القسم الأكبر من القوة العاملة. وفي الاقتصاد الأكثر تقدّماً، تستحوذ الصناعة على القسم الأكبر. أخيراً، في الاقتصاد الناضج، يستحوذ ما يسمّى بقطاع الخدمات (المهن الحرة والمصارف، إلخ) على القسم الأكبر. وعلى الرغم من أن اقتصاد الخدمات يواصل النموّ من خلال الاستثمار في خلق المعرفة ورأس المال البشري، فإن معدل نمو إنتاجية صناعات الخدمات أدنى من معدّل نموّ إنتاجية الصناعيين (Rostow, 1978, p. 172). وهكذا يشهد قطاع

الخدمات كذلك الذي كان قائماً في بريطانيا في أواخر القرن التاسع عشر والولايات المتحدة في نهاية القرن العشرين تراجع الإنتاجية والتباطؤ الاقتصادي مقارنة بماضيه ومقارنة بالاقتصادات الصناعية الأقل تقدّماً.

ثمة تغيّر داخلي خامس من أهم التغيّرات التي تضعف الدولة وهو تأثير الرخاء "المفسد". وكما أكّد جيبون ومونتسكيو وبوليبيوس، وغيرهم من المؤلّفين الكلاسيكيين، فإن الازدهار الناتج عن الفتوحات السياسية أو النموّ الاقتصادي يؤدي إلى "فقدان الفضائل الأخلاقية" والسقوط النهائي (de Romilly, 1977, p. 82). وبتعبير عصري أكثر، يتميّز التراجع السياسي والاقتصادي بتحوّل نفساني. فتتغيّر القيم والمواقف والسلوكيات الاجتماعية بطرق تقوّض كفاءة الاقتصاد وإخلاص الأفراد والجماعات للصالح العام. فتتباعد المصالح الخاصة والعامة الآن بعد أن تلاقت في السابق ما يضرّ بقوة المجتمع ورفاهه.

في أوقات التراجع هذه، يشكو المحافظون من فساد النسيج الأخلاقي للمجتمع. وتبدو اتهاماتهم لمعاصريهم موضوعات متماثلة طوال التاريخ: انتصار الحقوق الفردية على المسؤولية الاجتماعية، والمساواة الموهنة على الحرية الخلاّقة، واللهو السهل على العمل الجاد، والبيروقراطيات الحكومية على المشاريع المنتجة، وفقدان الإرادة على الثبات، وما إلى هنالك[4]. وعلى الباحث الحكيم أن يحذر من أخذ مثل هذه الأقوال بمعناها الظاهر. مع ذلك فإن تكرّر هذه الموضوعات في مجتمع متراجع إثر آخر يوحي بأن هناك شيئاً من الحقيقة فيما أسماه سيبولا "تأثير الجيل الثالث". "ففي كل أسرة صالحة هناك جيل يبني الثروة، وجيل يتمسّك بها، وجيل يبدّدها" (Cipolla, 1970, p. 12).

(4) للاطلاع على سرد حديث لهذه الموضوعات، انظر Silver (1980).

لعل أكثر النواحي ضرراً في هذا "الفساد" (مصطلح يُستخدم بمعناه الكلاسيكي، أي الانحلال) تكوّن اعتقاد في أذهان الشعب المسيطر بأن العالم الذي أنشأه (أو أنشأه أسلافه) هو الوضع العام الصحيح والطبيعي الذي منحه الله. ولا يعود من الممكن أن يتصوّر أن يصبح العالم الذي يحكمه ويتمتع بامتيازاته خلاف ذلك. ويكون صلاح الوضع الراهن، كما يعرفه، ومنافعه واضحة جداً بحيث يقرّ كل العاقلين بقيمته والمحافظة عليه. وبمثل هذه العقلية، لا يعترف الشعب بالمطالب العادلة للقوى المتحدّية الصاعدة ولا يقدّم التضحيات الضرورية للدفاع عن عالمه المهدّد. وهكذا اتهم إ. هـ. كار مواطنيه الإنكليز في الثلاثينيات (1930يات) بأنهم لم يلبّوا المطالب العادلة لجمهورية فايمار (وبالتالي عجّلوا في سقوطها) ولم يكونوا راغبين في الموت من أجل الملك والبلد لوقف هتلر. وعندما حلّت هذه الأزمة أخيراً في سنة 1939، انهار عالم القوة والتميّز البريطاني الذي بدا أنه لن ينتهي (Carr, 1951).

تظهر هذه التغيّرات الداخلية (تراجع معدّل النموّ الاقتصادي، وارتفاع تكلفة الحماية، وارتفاع الاستهلاك الخاص والعام، والتحوّل الهيكلي إلى الخدمات، وتأثيرات الرخاء والتفوّق المفسدة) في الصراع السياسي المتزايد الحدة على توزيع الدخل القومي بين الحماية والاستهلاك والاستثمار. وهذا هو الصراع الكلاسيكي بين السلاح والخبز بطبيعة الحال، ومن الملائم أكثر أن ندعوه السلاح أو الخبز أو الإنتاجية. وعندما تشيخ القوة المهيمنة، يحوّل الخلاف على هذه المطالب سياسة النموّ الحميدة نسبياً إلى سياسة توزيع خبيثة.

على الرغم من أن نمو الثروة وتقدّم المجتمع ينتج تصدّعات اجتماعية، فإنه يمكن احتواء هذه التصدّعات ما دام دخل المجتمع مستمر في الازدياد. تُسكت الزيادة الإجمالية في مقدار الثروة الخلاف على الحصص، سواء أقدمت هذه الزيادة من الإتاوة أو النموّ الاقتصادي أو أي مصدر آخر. لكن يشتدّ

الصراع على الحصص النسبية للفائض الاقتصادي عندما يتباطأ تدفّق الإتاوات أو النموّ الاقتصادي، على الرغم من نتائجه المضرّة على الرفاه العام للمجتمع. ونتيجة لذلك، تتميّز فترات التراجع بتفاقم الصراعات السياسية والاجتماعية الداخلية، فتضعف بدورها المجتمع، كما في بريطانيا العظمى اليوم وربما في الولايات المتحدة غداً.

يُنتج هذا الصراع الثلاثي الاتجاهات على الأولويات (الحماية والاستهلاك والاستثمار) معضلة عميقة للمجتمع. فإذا كُبح الاستهلاك، يمكن أن تكون النتيجة توتّرات اجتماعية داخلية حادة وصراعاً طبقياً؛ وقد مزّقت الحروب الاجتماعية النسيج الاجتماعي وأضعفت الكثير من القوى التي كانت عظيمة ذات يوم. وإذا أهمل المجتمع دفع تكاليف الدفاع، فستؤدّي مواطن الضعف الخارجي إلى هزيمته أمام القوى الصاعدة. وإذا فشل المجتمع في الادخار وإعادة استثمار جزء من فائض ثروته في الصناعة والزراعة، فسيتراجع الأساس الاقتصادي للمجتمع وقدرته على المحافظة على الاستهلاك أو الحماية.

من الأمثلة الكلاسيكية على الدولة العالقة في شرك معضلة الموارد هذه هولندا في القرن السابع عشر. ففي العقود الوسطى من ذلك القرن كانت جمهورية هولندا القائدة المالية والصناعية لأوروبا. وكانت السلع الهولندية تبزّ كل السلع الأخرى في المنافسة في الأسواق العالمية؛ كما كانت السفن الهولندية متفوّقة تقنياً على السفن الأخرى، وأمستردام السوق الرئيسية في أوروبا. لكن مع تقدّم القرن، كان على البلد أن يتصدّى للأعداء الخارجيين المتزايدين فضعفت قاعدتها الصناعية. وارتفعت تكلفة الدفاع، كما ارتفعت الضرائب على الأرض لتمويل الأساطيل والجيوش. وارتفعت تكلفة الغذاء بدورها ومعها مطالب العمال برفع الأجور. خفّض التراجع الصناعي وتضخّم الأجور تنافسية السلع الهولندية في السوق العالمية. ونتيجة لذلك، على الرغم من أن هولندا لم تعانِ من تراجع مطلق، فقد أدى فقدان هوامش الربح العالية

والفائض الاقتصادي إلى انحسار نفوذ هولندا في نهاية المطاف أمام صعود منافسها البريطاني الأكثر كفاءة (Wilson, 1969).

تؤثّر قدرة الدولة على حل هذه الأزمة المالية الحادة تأثيراً عميقاً على بقائها على المدى الطويل (Schumpeter, 1954a). على العموم يميل معدّل الاستهلاك إلى الارتفاع على حساب الحماية أو الاستثمار وإجبار المجتمع على خفض توقّعاته الاقتصادية. مع ذلك، كما سيظهر في الفصل التالي، استنبطت بعض المجتمعات حلولاً لمعضلة تزايد المطالب وشحّ الموارد التي مكّنتها من البقاء مئات من السنين في بيئة معادية.

العوامل الخارجية التي تؤثّر على التراجع السياسي

المجموعة العامة الثانية من العوامل التي تقوّض موقف القوة المسيطرة في نهاية المطاف خارجية. توجد هذه العوامل في البيئة المادية والسياسية. وتتماثل التغيّرات التي تطرأ على هذه العوامل العسكرية والتكنولوجية والاقتصادية تماماً مع تلك التي بحثت سابقاً في تفسير النموّ التفاضلي للقوة بين الدول. غير أن الغرض هنا هو النظر في هذا التغيّر الذي يطرأ على علاقات القوة من منظور تراجع القوة المسيطرة. وتشتمل عملية التغيير السياسي على تطوّرين مترابطين: ارتفاع تكاليف السيطرة السياسية وفقدان القيادة التكنولوجية والاقتصادية.

ارتفاع تكاليف السيطرة السياسية

العامل الخارجي الرئيسي الذي يقوّض موقف الدولة المسيطرة هو تزايد تكاليف السيطرة. وقد ذُكر أن تكاليف الحماية تميل إلى الارتفاع بسبب التطوّرات الداخلية وارتفاع تكاليف معظم الأسلحة ذات الكفاءة. كما تميل تكاليف الحماية إلى الارتفاع بسبب التغيّرات التي تطرأ على البيئة الدولية، لا

سيما التحوّلات المضرّة في التوزيع الدولي للقوة. فارتفاع أعداد القوى المتحدية وتزايد قوتها يجبر الدولة المسيطرة على إنفاق مزيد من الموارد للمحافظة على موقفها العسكري أو السياسي المتفوّق.

قيل في السابق إن الإمبراطورية أو الدولة المهيمنة تسعى إلى توسيع سيطرتها على النظام الدولي إذا كان ذلك مربحاً لها، حيث توفّر الحماية مقابل الإيرادات. غير أن نظرية السلع العامة تخبرنا أن مقدّم هذه السلع يميل إلى فرط الدفع (Olson and Zeckhauser, 1966). نظراً لأن القوة المسيطرة ستدافع عن الوضع الراهن لمصلحتها، لا يكون للدول الأصغر حافز كبير لدفع حصتها "العادلة" من تكاليف الحماية (مشكلة الراكب المجاني). في القرن الخامس قبل الميلاد كان ذلك مصدر خصام بين أثينا وحلفائها "الناكرين للجميل" فيما يتعلّق بالدفاع المشترك في مواجهة الفرس. وبدأت الثورة الأميركية بسبب مسعى التاج البريطاني إلى حمل المستعمَرين "الجاحدين" على دفع حصة "عادلة" في مواجهة الهنود والفرنسيين. وفي العالم المعاصر، يشكو الأميركيون والروس من الدفاع عن الحلفاء "الجاحدين" الذين يركبون مجاناً.

إن تزايد تكاليف الحماية وميل الإمبراطوريات والقوة المهيمنة إلى الدفع المفرط يعني أن تكاليف حماية الوضع الراهن ترتفع بمرور الوقت بسرعة تفوق ارتفاع منافعه الاقتصادية. وفي النهاية تصبح الموارد الناتجة عن التوسّع السياسي والإقليمي والاقتصادي غير كافية لسداد تكاليف الموقف الإمبريالي أو المهيمن. ومع ارتفاع التكاليف وتناقص الإيرادات، تتراجع ربحية الإمبراطورية والقوة المهيمنة. وكما في أي مشروع، يشكّل تراجع معدّل الربح علامة على الإفلاس المحتمل.

يفرض تراجع ربحية الوضع الراهن أعباء مالية حادة على الإمبراطوريات والقوى المهيمنة. فتكاليف الجيوش والبحريات والحروب

الخارجية نفقات غير إنتاجية؛ وتشكّل استنزافاً لميزان المدفوعات في الاقتصاد. تحتّم تلبية تكاليف الحماية توليد فائض اقتصادي وامتلاك ما نسمّيه اليوم "العملة الصعبة". وإذا لم تحل هذه المشكلة المالية، فإنها تقوّض الموقف الاقتصادي والعسكري للقوة الإمبريالية أو المهيمنة.

تختلف العلاقات الدولية قبل الحديثة والحديثة اختلافاً كبيراً في طريقة تدبّر القوة المسيطرة هذا العبء المالي. في العالم قبل الحديث كانت تكلفة الإمبراطورية تُلَبّى باستخراج الثروة من المزارعين والاستحواذ على المعادن الثمينة (العملة الصعبة الوحيدة التي كانت قائمة في ذلك الوقت) عن طريق النهب أو فرض الضرائب على التجارة البعيدة. في ظل تلك الظروف، كانت الموارد الاقتصادية المتاحة للإمبراطورية تتوقّف أساساً على توافر الأراضي الخصبة، أو حيازة مناجم الذهب أو الفضة، أو السيطرة على طرق التجارة المربحة. وكانت مصادر الثروة هذه شديدة التعرّض للخطر كما لعبت التطوّرات العَرَضية دوراً مركزياً في صعود الإمبراطوريات وسقوطها.

في العالم الحديث صارت الأعباء المالية للإمبراطورية والهيمنة تدار بأساليب مختلفة. فقد عنت الثورة الاقتصادية وظهور السوق الدولية مزيداً من الاعتماد على النموّ الاقتصادي لإنتاج الفائض الاقتصادي الضروري وعلى التجارة الدولية (بالإضافة إلى الاستثمار الخارجي وبيع الخدمات) لتأمين العملة. وهكذا موّلت القوى المسيطرة الحديثة أعباء الهيمنة عبر تسارع معدّلات النموّ الاقتصادي وشروط التجارة الدولية أو الاستثمار المواتية. وكانت لديها فوائض اقتصادية كافية لتلبية نفقات الاستهلاك والحماية والاستثمار مجتمعة، وكانت لديها فوائض تجارية أو استثمارية خدمية كافية لتلبية أعباء ميزان مدفوعات الهيمنة. ويمكننا أن نتفهّم هذا التغيير الذي طرأ على الأساس المالي للهيمنة على أفضل وجه من خلال مراجعة موجزة للتطوّرات التاريخية.

شهدت الحقبة المركنتيلية في القرنين السابع عشر والثامن عشر انتقالاً من النظام قبل الحديث إلى النظام الحديث. كانت الإمبراطوريتين الإسبانية والبرتغالية أولى الإمبراطوريات الخارجية التي تنشئها الدول الأمم الأوروبية، ولم تكونا أكثر من إمبراطوريتين لجمع الإتاوات والنهب؛ وكانت تلك أيضاً حال الحيازات البريطانية والفرنسية الأولية في الهند. غير أن الهولنديين والبريطانيين وآخرين أنشؤوا بمرور الوقت نوعاً جديداً من الإمبراطوريات قائماً على التجارة. وكانت هذه الإمبراطوريات المركنتيلية الحصرية المكوّنة من بلد أم متروبوليتاني ومستعمرات خارجية تقوم على مبادلة السلع المصنّعة الأوروبية بالأغذية والمعادن من المستعمرات. وجنى تجار القوة الاستعمارية أيضاً الأرباح من تجارة النقل المربحة، وهي تجارة شجّعتها الدول الأوروبية وحمتها لأنها تحثّ النموّ في الوطن وتعزّز القوة البحرية وتحمل السبائك إلى الخزائن الوطنية.

أخضعت الأنواع العديدة للفكر والممارسة المركنتيلية الاقتصاد جزئياً على الأقل إلى احتياجات الأمن والرفاه المتصوّرة للبلد والمجتمع. وكانت المقاييس والممارسات التي يدعو إليها الكُتّاب ورجال الدولة المركنتيليون ترمي إلى إنشاء دولة أمة قوية واقتصاد وطني والمحافظة عليهما. ويمكن وصف المركنتيلية في الواقع بأنها تسعى إلى الأمن عبر وسائل اقتصادية. ووفقاً للشروط السائدة في ذلك الوقت، فقد عنى ذلك تشجيع التجارة والصناعة من خلال الحماية الجمركية.

عكست المركنتيلية التطوّرات السياسية والاقتصادية والعسكرية في أوائل الفترة الحديثة وجاءت استجابة لها: ظهور الدول القومية القوية الدائمة التنافس، وصعود طبقة متوسّطة توجّهت إلى التجارة أولاً ثم إلى الصناعة، وتسارع الأنشطة الاقتصادية بسبب التغيّرات الداخلية في أوروبا واكتشاف العالم الجديد. غير أن تطوّر اقتصاد السوق النقدية والتغيّرات الواسعة التي طرأت على طبيعة الحرب ووصفت بأنها "ثورة عسكرية" (Roberts, 1956) كانت مهمة جداً أيضاً.

ساوى المركنتيليون بين الميزان التجاري المواتي والقوة الوطنية. وكان ذلك ضرورياً بسبب ظهور الجيوش الدائمة، وتزايد تكاليف القوات العسكرية وحاجتها إلى بيروقراطيات جديدة مساندة. وهكذا في هذه البيئة الجديدة للحرب، كانت الدول القومية بحاجة إلى كميات كبيرة من السبائك لتمويل الجيوش الجديدة المحترفة ونزيف ميزان المدفوعات الناتج عن الحملات الخارجية. وأصبحت النقود أو السبائك ضرورية للقوة الوطنية. تطلّب ظهور الجيوش المحترفة والتكنولوجيا الجديدة للحرب إمدادات من المواد الحربية الحيوية مثل المخزونات البحرية والبارود للمدافع التي غالباً ما لا تؤمَّن إلا بالتجارة الخارجية أو تصدير السبائك. وأدرك دعاة المركنتيلية أن الاقتصاد الدولي أصبح مصدراً مهماً للقوة الوطنية المالية والمادية. وكانت الحروب التجارية المتكرّرة التي تبدو صغيرة في الحقبة المركنتيلية صراعات في الواقع على الوصول إلى الأسواق ومصادر الثروة وإمدادات المواد الأولية التي يعتمد عليها الأمن الوطني على نحو متزايد والسيطرة عليها. وأسهم فقدان الاكتفاء الذاتي وانعدام الحصانة الجديد إسهاماً كبيراً في انعدام أمن الدول.

عكست الإمبراطوريات المركنتيلية التي أنشأتها القوى الأوروبية الشمالية التي ميّزت هذا العصر هذا الانعدام الجديد للأمن والاعتماد الجديد على التجارة والأسواق للحصول على الثروة ومواد الحرب. وكانت إمبراطوريات تجارية أساساً وليست إمبراطوريات لجمع الإتاوات مثل إمبراطوريات التعبئة العسكرية للأشوريين والرومان. وقد اعتبرت الدول الأوروبية ممتلكاتها الاستعمارية مصدراً آمناً للمواد الخام (الذهب والفراء والخشب والسكر والتبغ، إلخ) ومستهلكاً لمخرجاتها المتوسّعة من السلع المصنّعة. وكان هدف القانون الملاحي وغيره من القوانين التي تحكم التجارة "تنظيم تجارة المستعمرات بحيث تنتج المواد الخام لصالح البلد الأم وتشتري السلع المصنّعة منها" (Morgan, 1956, pp. 8 - 9).

ارتفعت التجارة أيضاً بين الدول الأوروبية، فيما سيطرت الإمبراطوريات

المركنتيلية المتعدّدة على اقتصاد العالم. وكان تكامل الاقتصاد الدولي في الواقع يتقدّم قبل الثورة الصناعية بسرعة أكبر من تقدّم التكامل الاقتصادي الوطني. ولم يلحق التكامل الاقتصادي الوطني بالتكامل الاقتصادي الدولي إلا في القرن التاسع عشر، مع تحسّن المواصلات البرية (لاسيما السكك الحديدية، وتزايد وتيرة التطوّر الصناعي، ومجيء الدول الأمم القوية. عندما حدث ذلك في القرن التاسع عشر، أصبحت الكفاءة الاقتصادية الداخلية والشروط التجارية المواتية والاستثمار الوسائل الأساسية لتمويل أعباء الهيمنة.

في أعقاب الثورة الصناعية وبروز مركز صناعي في بريطانيا العظمى، أنشأ البريطانيون نوعاً جديداً من الاقتصاد الدولي قائماً على التخصّص، والتجارة الحرة المتعدّدة الأطراف، والتقسيم الدولي للعمل. تكوّن هذا التقسيم الدولي للعمل في البداية من المركز الصناعي البريطاني والأطراف غير الصناعية، حيث يصدّر الأول السلع المصنّعة مقابل الحصول على الأغذية والمواد الخام من الأخيرة. ومع ظهور مراكز صناعية أخرى لاحقاً في أوروبا الغربية وأميركا الشمالية وسواهما، تطوّر تقسيم العمل بين البلدان الصناعية نفسها بناء على التخصّص الصناعي. واستمرّت هذه الخصائص الأساسية للاعتماد المتبادل في تمييز الاقتصاد العالمي في القرن العشرين.

تمكّن البريطانيون من تمويل موقفهم العالمي في البداية من خلال الأرباح العالية المتأتية من هذه التجارة. وفي أعقاب سنة 1870، واصل البريطانيون تمتّعهم بفائض في ميزان المدفوعات، على الرغم من تراجع الميزان التجاري (وصولاً إلى ميزان تجاري سالب في النهاية) بسبب العوائد المرتفعة على الاستثمارات الخارجية وبيع الخدمات والمنافع المتأتية من الدور الدولي للجنيه الإسترليني. لكن لأسباب لا يتسع المقام لذكرها، تدهورت القاعدة الصناعية التي كانت تعتمد عليها القوة البريطانية في نهاية المطاف في تلك العقود، وتراجعت قدرة البريطانيين على المحافظة على موقفهم

العالمي المسيطر عندما واجهوا متحدين صاعدين. وفي الفصل التالي نبحث الرد البريطاني على هذا اللاتوازن بين مواردهم والتزاماتهم.

بعد حلول الولايات المتحدة محل بريطانيا العظمى كقوة عالمية مهيمنة لم تواجه المشكلة المعتادة لإيجاد طرق لتمويل موقفها المسيطر. ففي نهاية الحرب العالمية الثانية بلغ التفوّق الاقتصادي والعسكري الأميركي على البلدان الأخرى حداً دفع الاقتصاديين والمسؤولين إلى اعتبار المشكلة معاكسة تماماً: كيفية ضمان التدفّق الكافي للموارد المالية من الولايات المتحدة إلى البلدان الأخرى للمحافظة على توازن الاقتصاد العالمي (ما يسمى بمشكلة نقص الدولار). وخلال بضعة عقود عكس نهوض الاقتصادين الأوروبي والياباني ونموّ القدرات العسكرية السوفياتية غير المتوقّع هذا الوضع الذي كان مواتياً جداً للولايات المتحدة.

لم يشهد التاريخ انقلاباً ملحوظاً للأقدار في فترة قصيرة نسبياً كالانقلاب الذي شهدته الولايات المتحدة في العقود التي أعقبت الحرب العالمية الثانية. فقد اقتطعت إعادة بناء تنافسية أوروبا واليابان من فائض ميزان المدفوعات الأميركي فيما رفع التحدي العسكري السوفياتي تكاليف المحافظة على الوضع الراهن. وتجدر الإشارة على وجه الخصوص إلى مقارنة بالأعباء المالية للسلام البريطاني، كما يبيّن الاقتباس التالي من هارولد ومارغريت سبراوت:

في ذروة القوة والنفوذ البريطانيين، بلغ متوسّط إجمالي النفقات لأغراض عسكرية أقل من 30 مليون جنيه استرليني في السنة في عقد ستينيات القرن التاسع عشر (1860يات). وعند أخذ التضخّم والتغيّرات في سعر الإسترليني مقابل الدولار، يصل هذا الرقم إلى حدود 1 أو 2 بالمئة من متوسّط النفقات العسكرية الأميركية في الخمسينيات (1950يات) والستينيات (1960يات). باختصار، كانت الحكومات البريطانية في أواسط القرن التاسع عشر تحافظ على أمن إمبراطورية عالمية...

وتمارس نفوذاً على البلدان الأخرى مماثلاً إذا لم يكن يتفوّق كثيراً على ما تستطيع أن تمارسه الولايات المتحدة اليوم بتكلفة حقيقية تزيد خمسين إلى مئة ضعف [التكلفة البريطانية] (Sprout and Sprout, 1972. pp. 311-12).

في العقد الأول تقريباً للحرب الباردة، موّلت الولايات المتحدة تكلفة إنعاش اقتصاد العالم وتكلفة الصراع مع الاتحاد السوفياتي بخفض الاحتياطات الأميركية المالية الدولية والضغط على الاستهلاك المحلي الأميركي. في نهاية الحرب العالمية الثانية كانت الولايات المتحدة تحتفظ بقسم كبير من المعروض العالمي من الذهب وتتمتّع بفائض تجاري كبير. لذا كانت الولايات المتحدة قادرة حتى سنة 1959 على تمويل إعادة إعمار اقتصادات حلفائها واحتواء الاتحاد السوفياتي من خلال فائضها التجاري الإجمالي واحتياطاتها الذهبية. لكن في سنة 1959 لم يكن هذا الفائض التجاري كافياً لتمويل ميزان المدفوعات وحده، وخلال ثلاثة عقود استنزفت الولايات المتحدة احتياطاتها الذهبية والنقدية التي كوّنتها في سنين القرن السمان.

في العقد الثاني من الحرب الباردة، 1961 ـ 1971، موّلت الولايات المتحدة موقفها العسكري والسياسي العالمي عن طريق فائضها التجاري (بلغ ذروته في سنة 1967 وتراجع بعد ذلك) وطباعة العملة. كان الدولار قد أصبح أساس النظام النقدي العالمي وأصبحت الولايات المتحدة مصرف العالم. وكانت الولايات المتحدة تسيطر على المطبعة وتطبع الدولارات لتلبية احتياجاتها الدولية: الاستثمارات الخارجية للشركات الأميركية، واستيراد السلع، وتقديم المساعدات الخارجية، والمحافظة على القوات في القواعد الخارجية، والقتال في حرب فيتنام. ففي ظل نظام أسعار الصرف الثابتة، كان الآخرون مجبرين على قبول الدولارات ودفعها عند استحقاقها (وراغبين في ذلك في معظم الحالات). وترجع أزمة الاقتصاد العالمي في الثمانينيات (1980يات)

(وهو موضوع يخرج عن نطاق هذه الدراسة) في جزء منها إلى أن هذه الآلية لتمويل الموقف العالمي للولايات المتحدة أدت إلى تضخّم مكلف ساعد في تقويض الاقتصاد العالمي (Cohen, 1977, pp. 90-107).

فقدان القيادة الاقتصادية والتكنولوجية

توضح تجربتي بريطانيا العظمى والولايات المتحدة أيضاً تطوّراً خارجياً ثانياً يضعف موقف الدولة المسيطرة. رأينا سابقاً أن نموّ قوة الدولة يرجع إلى تمتعها ببعض الأفضليات النسبية على جيرانها. وقد تكون طبيعة هذه الأفضلية النسبية تنظيمية أو اقتصادية أو تكنولوجية، إلخ. في العالم قبل الحديث، كانت هذه الأفضلية تتخذ شكل تقنيات عسكرية أو تنظيم سياسي في الغالب. وفي العصر الحديث أصبحت العوامل الاقتصادية على وجه الخصوص مصدراً مهماً للقوة الوطنية والأفضلية. وفي العصرين قبل الحديث والحديث، كانت الأفضلية الرئيسية للدولة المتوسّعة قدراتها العسكرية و/أو الإنتاجية، لا سيما التكنولوجية. غير أن هذه الأفضلية التكنولوجية تختفي بمرور الزمن. وعندما يتراجع هذا التفوّق، تزداد تكاليف السيطرة.

اختلفت مواقف الدول المسيطرة والإمبراطوريات فيما يتعلّق بمقدار تكاليف الحماية والوقت الذي استغرقه تآكل هذه المواقف المسيطرة. ربما ترجع هذه الاختلافات إلى عوامل جغرافية سياسية أو تكنولوجية أو نظامية. كان طول عمر الإمبراطورية البيزنطية مثلاً عائداً جزئياً إلى امتلاكها خطوط مواصلات داخلية منخفضة التكاليف. ويفسّر قصر عمر السلام الأميركي بالنسبة إلى السلام البريطاني إلى حد ما بسرعة انتشار الأفضلية التكنولوجية الأميركية إلى منافسيها الاقتصاديين والعسكريين.

وكما لاحظ العديد من المراقبين، ثمة ميل لأن تنتشر التقنيات العسكرية

والاقتصادية للدولة المسيطرة أو الإمبراطورية إلى الدول الأخرى في النظام، أو تحديداً إلى الدول الموجودة على أطراف النظام الدولي المعني (Clough, 1970; Cipolla, 1970; McNeill, 1974). ويعني ذلك أن القوة المسيطرة تفقد الأفضلية التي قام عليها نجاحها السياسي أو العسكري أو الاقتصادي عبر عملية الانتشار إلى الدول الأخرى. وهكذا تساعد الدولة المسيطرة، بطريقة مباشرة في الغالب، في إنشاء القوى التي تتحداها. ومن المفارقة، كما أدرك ماركس نفسه، أن الإمبريالية من أعظم القوى المسهّلة للانتشار (Avineri, 1969). فالقوة الإمبريالية تحفز الشعوب المستعمرة على تعلّم طرقها وغالباً ما تعلّمهم التقنيات العسكرية والسياسية والاقتصادية (Fairbank, Reischauer, and Craig, 1965, p. 487).

أوجز كتاب *"الانحدار الاقتصادي للإمبراطوريات" The Economic Decline of Empires* هذه العملية التي تنتقل بموجبها تقنيات القوة من المجتمع الأكثر تقدّماً وتحوّل التوزيع الدولي للقوة بشكل جيد:

الدفاع بالطبع من البنود الرئيسية للإنفاق العام في الإمبراطوريات الناضجة. وثمة عدد من العوامل المترابطة التي تسهم في توسيع النفقات العسكرية. لا توجد الإمبراطوريات في فراغ. بل هي محاطة ببلدان تكسب بطريقة أو بأخرى بعض المزايا من وجود الإمبراطورية بحد ذاته. فلا بد أن ينشر الاقتصاد المزدهر والتكنولوجيا التقدّمية للإمبراطورية المتوسّعة تأثيرات مفيدة خارج حدودها وتسهم في تطوّر جيرانها. وبمرور الوقت يشكّل هؤلاء الجيران تهديداً ويجبرون الإمبراطورية على مزيد من النفقات العسكرية. ولعل قصة ما فعلته اليونان بمصر، والقبائل الجرمانية بروما، وما فعلته فرنسا في أوائل القرن السادس عشر بإيطاليا، وما فعلته إنكلترا بإسبانيا وهولندا مهمّة في هذا الإطار. من ناحية أخرى، يدفع نمو مستويات المعيشة في الإمبراطورية إلى ارتفاع تكاليف الجيش. في العالم الحديث تقل المشاكل الاقتصادية لدفع أجور القوة البشرية عن مشاكل امتلاك المعدّات المكلفة جداً التي تتقادم بسرعة كبيرة. لكن أياً تكن العناصر المحدّدة

المعنية، فإن المشكلة تبقى على حالها: النفقات العسكرية تسهم إسهاماً كبيراً في نموّ الاستهلاك العام الإجمالي (Cipolla, 1970, pp. 5-6).

إن انتشار التكنولوجيا العسكرية والاقتصادية من المجتمعات الأكثر تقدّماً إلى المجتمعات الأقل تقدّماً عنصر رئيسي في إعادة التوزيع الدولي للقوة. فعلى الرغم من أن التكنولوجيا مكلفة وليس من السهل ابتكارها، فإنها تنتشر بسهولة نسبية بعد ابتكارها. وتفشل المساعي للحؤول دون انتشار التكنولوجيا إلى الخصوم العسكريين أو المنافسين الاقتصاديين على المدى الطويل، ولا فرق في ذلك سواء أكان الاهتمام منصباً على تكنولوجيات عسكرية مثل النار اليونانية والطاقة النووية أم تكنولوجيات إنتاجية مثل دولاب الغزل والحواسيب الإلكترونية[5]. تستطيع الدول في أحسن الأحوال تأخير وإبطاء انتشار التكنولوجيا التي تقوم عليها القوة العسكرية أو الاقتصادية؛ ولا يمكنها منعه لا سيما اليوم في عالم تقوم فيه التكنولوجيا على المعرفة العلمية التي يسهل الوصول إليها.

في العالم قبل الحديث، كان انتشار التقنيات العسكرية من المجتمعات المتقدّمة إلى المجتمعات البدائية العامل الرئيسي في صعود القوى الجديدة. ففي عالم يتميّز ببطء سرعة التقدّم الاقتصادي والتكنولوجي، نادراً ما كان اعتماد أسلحة وتكتيكات وتنظيم جديدة يستلزم بنية تحتية اقتصادية أو تقنية معقّدة. وهكذا فإن انتشار المهارات العسكرية الرومانية إلى القبائل الجرمانية البربرية كان عاملاً رئيسياً في انهيار الحضارة المتوسّطية القديمة (Oman, 1924, p. 12). وقد تمكّن الفرسان المغول القادمون من السهوب السيبيرية من إخضاع الحضارة الصينية المتفوّقة عليهم وسواها بعد حصولهم على تقنيات التعدين الصينية (Elvin, 1973, p. 18). في العالم الحديث، بالمقابل، تشكّل القاعدة الاقتصادية والعلمية المتقدّمة التي يبنى عليها شرطاً مسبقاً

(5) كانت النار اليونانية سلاحاً حارقاً سرياً تستخدمه الإمبراطورية البيزنطية ضد السفن.

أكثر أهمية لاعتماد التقنيات العسكرية المتقدّمة. وقد أصبح تشغيل الاقتصاد العالمي عاملاً مهماً في انتشار التقنيات المتقدّمة إلى المجتمعات الأقل تقدّماً.

في الفصل السابق أشير إلى أن اقتصاد السوق العالمية يميل إلى تأييد الثروة وتركّزها في الاقتصاد الذي يتسم بمزيد من التقدّم والكفاءة. وذلك صحيح على المدى القصير على الأقل. غير أن اقتصاد السوق العالمية يعزّز على المدى الطويل انتشار النموّ الاقتصادي في كل أنحاء النظام الدولي. فالثروة والأنشطة الاقتصادية تميل إلى الانتشار من المراكز القديمة إلى المراكز الجديدة للنمو الاقتصادي عن طريق التجارة والاستثمار الخارجي وانتقال التكنولوجيا. وغالباً ما تدرك هذه المراكز الجديدة المركز الأصلي وتتفوّق عليه لأنها تتمتّع "بمزايا التخلّف" التي سنبحثها فيما بعد[6].

يتوقّف حدوث الانتشار أو عدمه على قدرة المجتمع المتلقّي على التعلّم ورغبته في ذلك. ولأسباب تخرج عن قدرتنا الحالية على الفهم، تختلف المجتمعات من حيث قدرتها على التعلّم من الآخرين. وكما لاحظنا من قبل، لم تعتمد الإمبراطوريات الإسلامية المدفعية بأي قدر كبير. وفي حالات أخرى (لا سيما في المراحل المتأخّرة من الإمبراطورية الصينية، واليابان قبل الحديثة، وأوائل أوروبا الحديثة)، اتبعت المجتمعات سياسات تتعمّد تجنّب اعتماد التقنيات العسكرية المتقدّمة، مخافة أن يؤدّي تسليح المراتب الاجتماعية الدنيا إلى إحداث اضطراب في الهياكل الاجتماعية الطبقية. من جهة أخرى، أظهرت بعض المجتمعات، مثل الرومان في العالم القديم والأوروبيين والأميركيين واليابانيين في الحقبة الحديثة، قدرات فريدة على التعلّم من أخطاء الآخرين وتجاربهم. وغالباً ما ترتبط مثل هذه القدرة المعزّزة للتعلّم من الآخرين بنموّ الدول والإمبراطوريات العظيمة وتوسّعها.

(6) بحثت عملية "الاستقطاب والانتشار" وتأثيراتها على الاقتصاد العالمي بتفصيل أوسع في مكان آخر (Gilpin, 1975, pp. 47-59).

على الرغم من أن المجتمعات تختلف من حيث القدرة على التعلّم واستيعاب التكنولوجيات العسكرية والإنتاجية، فإن المجتمعات الأقل تقدّماً تتمتّع في الغالب بما أسماه ألكسندر غيرشنكرون (Gerschenkron, 1962) مزايا التخلّف[7]. وكما لاحظ ثورستين بِلن في كتابه الكلاسيكي "*ألمانيا الإمبريالية والثورة الصناعية* *Imperial Germany and the Industrial Revolution* (1939)"، من أسباب هذه الميزة أن المقلّدين، الذين يتميّزون بمستويات معيشة متدنية وعادات تبديدية قليلة، يستطيعون استخدام التكنولوجيا المستوردة بكفاءة كبيرة. كما أن بوسعهم اعتماد أكثر التقنيات المثبتة تقدّماً وشمولاً، في حين أن تكاليف البحث والتطوير المسبقة والمصالح المكتسبة تردع أكثر الاقتصادات تقدّماً من إحلال التقنيات الأحدث محل التقنيات المتقادمة. وهكذا مع تدني التكاليف والموارد غير المستثمرة والتكنولوجيا المكافئة، تستطيع المجتمعات المتخلّفة في الغالب التفوّق في المنافسة مع المجتمعات الأكثر رخاء وتقدّماً اقتصادياً أو عسكرياً.

في الخطاب الاقتصادي المعاصر، يفسّر انتشار الأنشطة الصناعية والاقتصادية من الاقتصادات المتقدّمة إلى الاقتصادات الأقل تقدّماً عن طريق "نظرية دورة المنتجات" (Vernon, 1971). وقد أدرك ليون تروتسكي هذا الميل وأهميته التاريخية، ويجب أن ينوّه به كمنظّر مبكّر للتنمية الاقتصادية. رأى تروتسكي أن عدم تكافؤ التنمية يميّز تقدّم كل البلدان المتخلّفة. "وهكذا يُستمد من قانون عدم التكافؤ الشامل قانون آخر يمكننا أن نسميه، نظراً لعدم وجود تسمية أفضل، قانون التنمية المؤتلفة ـ ونعني بذلك الصياغة المشتركة لمراحل مختلفة من الرحلة، والجمع بين خطوات منفصلة، ومزج الأشكال القديمة مع الأكثر معاصرة" (نقلاً عن Knei-Paz, 1978, p. 89). على الرغم

(7) من الواضح أن التخلّف ليس ميزة دائماً؛ للاطلاع على تحليل لهذه المسألة، انظر Ames and Rosenberg (1971).

من أن قانون التنمية المؤتلفة لتروتسكي ملائم أساساً للحقبة المعاصرة، فإنه يلائم المجتمعات السابقة أيضاً.

رفض تروتسكي النظرة الماركسية بأن على كل مجتمع أن يمرّ بالمراحل نفسها التي اتبعتها التنمية الرأسمالية الأوروبية. وعلى الرغم مَن أن الرأسمالية قد تحثّ بلداً متخلّفاً على التحديث، فإن البلد المتخلّف يتقدّم بالجمع بين أشكال متخلّفة وأشكال أكثر تقدماً في مزيج فريد. وباعتماد أشكال جديدة يتمكّن المجتمع المتخلّف من تجاوز المراحل التاريخية، واستغلال تجربة المجتمع الأكثر تقدّماً، وبالتالي التفوّق على أسلافه:

مع أن البلد المتخلّف مجبر على اتباع البلدان المتقدّمة، فإنه لا يتبع الترتيب نفسه. فميزة التخلّف التاريخي ـ ومثل هذه الميزة موجودة ـ تتيح اعتماد أي شيء جاهز قبل أي تاريخ محدّد، أو بالأحرى تجبر عليه، وتجاوز سلسلة من المراحل الوسيطة. المتوحّشون يتخلّون عن الأقواس والنشّاب دفعة واحدة من أجل البنادق، دون المرور عبر الطريق التي وصلت بين هذين السلاحين في الماضي. والمستعمرون الأوروبيون في أميركا لم يبدؤوا التاريخ من البداية ثانية. كما تمكّنت ألمانيا والولايات المتحدة من التفوّق اقتصادياً على إنكلترا اليوم بسبب تخلّف التنمية الرأسمالية فيهما (تروتسكي نقلاً عن Knei-paz, 1978, pp. 91-92).

لا شك أن انتقال التقنيات المتقدّمة من المجتمعات المتقدّمة إلى المجتمعات الأقل تقدّماً هو أحد أهم أسباب إعادة توزيع القوة في النظام الدولي. وتفسّر هذه العملية أيضاً الدور الحاسم للتخوم المفتوحة والمستغلّة في التغيير السياسي الدولي. فقد أدت هجرة الأشخاص الماهرين إلى التخوم المفتوحة وما نتج عن ذلك من الجمع بين التقنيات القائمة والموارد الواسعة غير المستغلّة للتخوم إلى حدوث تقدّم هائل في الثروة والقوة منذ الاستعمار اليوناني للمتوسّط إلى الفتح الأوروبي للعالم الجديد. وقد جعلت الثروة والقوة التخوم المفتوحة جائزة دائمة للصراع بين الدول.

أوضح مارك إلفِن أهمية ظاهرة التخوم في قوة الدولة في كتابه "*نموذج الماضي الصيني*" *The Pattern of the Chinese Past* (1973). رأى إلفِن أن بقاء الإمبراطورية الصينية، مقارنة بالإمبراطورية الرومانية، يرجع إلى استمرار الابتكار الاقتصادي بوتيرة معتدلة والتخوم المفتوحة التي يمكن استغلال مواردها. فقد مكّن استغلال التخوم الجنوبية الصينيين من تجنّب قيد الغلّة المتناقصة وإنتاج الفائض الاقتصادي المطلوب لتمويل الحماية من الغزاة الخارجيين (Elvin, 1973, p. 313). وعن طريق نقل شعب الهون العظيم إلى التخوم وبسط السيطرة البيروقراطية على الأراضي المفتوحة، تمكّنت الإمبراطورية الصينية من الحصول على المكاسب المترافقة مع مزايا التخلّف. وعلى نحو ذلك، نشأت القوة غير المسبوقة للولايات المتحدة وروسيا عن طريق استغلال تخومهما الغربية والشرقية على التوالي. وسيتوقّف مستقبل توازن القوى الدولي إلى حد كبير على قدرة الاتحاد السوفياتي على تطبيق التقنيات الحديثة في استغلال ثروات سيبيريا (McNeill, 1974, pp. 170-172).

لقد كان الاستغلال الصيني والأميركي والسوفياتي للتخوم الداخلية استثناء. والظاهرة الأكثر شيوعاً هي وجود تخم واقع خارج سيطرة المجتمع المتقدّم. ولهذا السبب يدعم انتشار التكنولوجيا من القوة المسيطرة الدول القائمة على تخوم النظام الدولي أو أطرافه. فخلافاً للدول القائمة في قلب النظام، تشترك هذه المجموعات الطرفية (مثل مقدونيا وروما في العالم القديم، وبريطانيا العظمى في الحقبة المبكّرة من أوروبا الحديثة، والولايات المتحدة في القرن التاسع عشر)، في العديد من الخصائص المواتية. أولاً، أنها تقع على مسافة مثلى من قلب النظام: قريبة بالقدر الكافي لاستيعاب تكنولوجيا القوة المسيطرة، لكنها بعيدة بالقدر الكافي الذي يحميها عن طريق تدرّج فقدان القوة. ثانياً، غالباً ما تكون مؤسساتها الاجتماعية أقل تطوّراً وأكثر تقبّلاً للأفكار الجديدة. ثالثاً، توجد في منطقة سلام نسبي ولذلك لا تبدّد مواردها وطاقاتها في حروب متواصلة.

بالإضافة إلى انتشار التقنيات والتكنولوجيا من القوة المسيطرة إلى القوى الصغيرة والصاعدة في النظام أو على طرفه، فإن مركز الابتكار والنشاط الاقتصادي يمكن أن يتحوّل إلى قسم آخر من النظام أو إلى طرفه. وكما أظهر ويليام مكنيل في كتابه *"شكل التاريخ الأوروبي" The Shape of European History* (1974)، تُحدث التطوّرات السياسية والاقتصادية والتكنولوجية تحوّلات جوهرية في مركز القوة والثروة بمرور الوقت. فالدولة الموجودة في موقع استراتيجي ومميّز بالنسبة إلى التجارة والتكنولوجيا والجغرافيا قد تجد بمرور الوقت أنها تخلّفت عن مجتمعات أكثر ابتكاراً بسبب حدوث تغيّرات جوهرية في البيئة السياسية والاقتصادية. وهكذا فإن إغلاق الأتراك طرق التجارة الشرقية وظهور اقتصاد أطلسي تجديدي أدى إلى نهاية سيطرة البندقية على التجارة المتوسّطية التي استمرّت ألف عام.

في العالم الحديث شهدت مراكز التجديد التكنولوجي عدة طفرات مهمة. على الرغم من أن الابتكار عملية مستمرة وتراكمية على العموم، فإن الابتكارات الرئيسية في الطرق الصناعية والمنتجات التكنولوجية "تميل إلى الاحتشاد في الزمن والمكان" (McNeill, 1974, p. 37). وقد تحوّلت مراكز مختلف المراحل المميّزة في تطوّر الصناعة الحديثة بمرور الوقت من اقتصاد إلى آخر، وواكب ذلك تغييرات مهمة في توزيع القوة الدولي:

اعتمدت المرحلة الأولى من الثورة الصناعية وظهور بريطانيا العظمى بمثابة قلب الاقتصاد العالمي على مجموعة من الاختراقات التقنية في القوة البخارية وتعدين الحديد، والنسيج. وبعد ذلك شكلت السكك الحديدية وغزو أراضٍ جديدة والسيطرة عليها حوافز عظيمة للاستثمار في الداخل والخارج. وفي القسم الأخير من القرن التاسع عشر، أدت الطرق الجديدة للتنظيم الصناعي، ومجيء صناعات جديدة (الصناعات الكهربائية والفولاذ والصناعات الكيميائية)، وتطبيق النظرية العلمية على الصناعة إلى صعود ألمانيا الصناعي والسياسي في القارة الأوروبية. وفي القرن العشرين، قامت الهيمنة الصناعية

والاقتصادية للولايات المتحدة إلى حد كبير على مجموعة من الابتكارات في المعرفة الإدارية والتكنولوجيات المتطوّرة (السيارات والإلكترونيات والبتروكيمياويات) التي شكّلت العوامل الرئيسية للنمو الاقتصادي والصناعي في النصف الماضي من القرن (Gilpin, 1975, p. 67).

إن ميل مراكز الابتكارات التكنولوجية إلى التجمّع والتحوّل من اقتصاد إلى آخر من الشواغل المهمة للأبحاث المعاصرة، وهو شاغل يدفعه التراجع النسبي الراهن في الابتكار الأميركي ونتائج هذا التطوّر على الاقتصاد الأميركي وبطء نموّ الاقتصاد العالمي. تكمن الإجابة بالنسبة لبعضهم في الظواهر الاقتصادية العامة التي قلّصت الطلب مؤقّتاً على التكنولوجيات الجديدة؛ ويراها آخرون في أن الوضع المعاصر يبدو ناتجاً عن عدم كفاية المعرفة النظرية ذات الصلة(8). أياً تكن الإجابة فإن الاقتصاد الذي يخترق الركود التكنولوجي الظاهر حالياً سيصبح دون شك المبتكر التكنولوجي والقوة العالمية في المستقبل.

هذا الميل إلى انتشار التكنولوجيا والقدرة على الابتكار من القوة المسيطرة إلى الدول الطرفية (التي تصبح بدورها القوى المسيطرة في نظام دولي أوسع) وحدوث تحوّلات جوهرية في مركز القوة السياسية والاقتصادية قاد أرنولد توينبي إلى صياغة مجموعة من التعميمات في كتاب *"دراسة للتاريخ" A Study of History* وسواه تتعلّق بالقوى المحرّكة للسياسة الدولية(9). وسواء قبلت "قوانين" توينبي في السياسة والتاريخ دون تحفّظ أم لم تقبل، فإنها تقدّم أفكاراً ثاقبة عن القوى المحرّكة للسياسة الدولية.

لاحظ توينبي، عندما كتب عن المصير الحزين لأوروبا في سنة 1930، أن "تراجع الدول الأوروبية أمام دول العالم الخارجي هو الخاصية الأكثر

(8) للاطلاع على دراسات مهمة لهذه المسألة، انظر Mensch (1979), OECD (1980), and Rostow (1980).

(9) طرحت آراء توينبي على وجه الخصوص في الكتاب السنوي *Survey of International Affairs* الذي حرّره خلال عدة سنوات.

وضوحاً لخريطة ما بعد الحرب" (Toynbee, 1931, p. 131). وهذه الدول ذات حجم هائل مقارنة بأوروبا. كانت الولايات المتحدة أكثرها قوة لكنها "أول من طوّر القوة من بين عائلة من العمالقة" (1931, p. 132). وتوقّع ظهور عمالقة آخرين ذات يوم أيضاً: الاتحاد السوفياتي والبرازيل وكندا والصين والهند، إلخ. مع ذلك فإن أحجام الدول الأوروبية تقلّصت في القرن العشرين. في سنة 1910، كان هناك 21 دولة ذات سيادة في أوروبا؛ وفي سنة 1930، بلغ عددها 30 دولة أوروبية.

علّل توينبي هذا التطوّر بوجود قانون شامل: ميل مركز القوة إلى التحوّل من مركز النظام الدولي إلى أطرافه. ولاحظ توينبي أن القوى في مراكز الأنظمة الدولية (وقد أسماها الحضارات) تميل إلى التصاغر في الحجم وإلى خضوعها في نهاية المطاف لسيطرة القوى الكبرى على أطراف النظم. وهكذا، قبل أربعة قرون، صعدت الدول الأمم الأوروبية الأربعة، إسبانيا وفرنسا وإنكلترا والنمسا، إلى موقع السيطرة على الدول المدينية المزدهرة في الماضي في إيطاليا وهولندا. وعلى الرغم من دعوة مكيافيلي إلى توحيد إيطاليا ودعوة الكونت كودنهوف كاليغري إلى أوروبا موحّدة تضاهي قوة القوى الطرفية الصاعدة، فقد كان مركز النظام في ذلك الوقت (كما هي الحال عادة) محاصراً بكثير من العداوات المقلقة التي تثنيه عن توحيد قواه المبعثرة:

وهكذا يمكن مضاهاة لوحة العالم في سنة 1930، التي تطوّق فيها البلدان الأوروبية وتحجبها حلقة من الدول الكبيرة التي جاءت إلى الوجود نتيجة إشعاع الحضارة الأوروبية في آسيا وما وراء البحار، بلوحة أوروبا نفسها قبل أربعة قرون، حيث كانت دول إيطاليا مطوّقة وتحجبها الدول الكبرى في الأقسام الألبية والبحرية من أوروبا التي بعثت فيها لمسة النهضة الإيطالية السحرية حياة جديدة. ويمكن ملاحظة اللوحة نفسها في حقب تاريخية أخرى، في أماكن جغرافية أخرى. عندما نقلّب صفحات أطلسنا التاريخي إلى الوراء حتى نصل إلى البحر المتوسّط في القرن الثالث قبل الميلاد، نجد

الدول المدينية اليونانية - أثينا وإسبارطة وسيسيون وميغالوبوليس ورودس - مطوّقة وصغيرة أمام القوى الخارجية التي تدين بحيويتها إلى إكسير الهيلينية - مقدونيا وسوريا ومصر وقرطاجة وروما - وفي هذا الوضع اليوناني اليائس، كان مشروع الاتحاد الهيليني يسعى إلى التحقّق وسط عداوة الرابطتين الآخية والأتولية. وإذا راوحنا الخطى في القرن نفسه وانتقلنا من البحر المتوسّط إلى طرف العالم القديم في الشرق الأقصى، فسنجد أيضاً الدول الصغيرة في المركز - سونغ وتشاو ولو - وهي منبع الثقافة الصينية، على وشك أن تخضع للقوى الكبرى المتنافسة على الأطراف: تسي، وتسو، وتصن (Toynbee, 1931, p. 133).

في الإجابة عن سؤال لماذا "كانت الشعوب في قلب العالم المتحضّر تبدو أقل نجاحاً بوضوح من شعوب الأطراف في البناء السياسي على نطاق واسع"، مع أن مصائرها كانت على المحكّ؟ صاغ توينبي عملية ذات شقين (1931, p. 133). أولاً، إن توسّع المركز مقابل الأطراف يوقظ شعوب الأطراف، فيدركون تفوّق الحضارة "المتقدّمة" ويسعون إلى اعتماد طرقها. يضيّق انتشار الأفكار والتقنيات من المركز إلى الأطراف الفجوة القائمة في القدرات العسكرية وسواها بين الحضارة المتقدّمة والبرابرة. ويؤدّي انتشار التقنيات المتقدّمة من المركز إلى الأطراف المتخلّفة إلى تعزّز القوة على نطاق يقزّم الدول المركزية في نهاية المطاف. ونتيجة لذلك، تزداد صعوبة السيطرة على الأطراف وترتفع تكاليفها.

الناحية الثانية لهذه العملية التي تنحسر فيها قوة المركز بالنسبة إلى الأطراف هي مفعول الصراع على السلطة في المركز. إن توازن القوى في المركز "يعمل بطريقة عامة للمحافظة على تدني مكانة الدول بدلالة كل معيار لقياس القوة السياسية: من حيث مقدار الأرض وتعداد السكان وتراكم الثروة" (Toynbee, 1951, vol. 3, p. 302). ويؤدي الصراع إلى إضعافها ويحجب عنها تهديد مقدونيا أو روما التي تستجمع القوى وتعزّز كتلة الأرض التي

تسيطر عليها. وعندما تفشل في الوحدة في مواجهة قوة الأطراف، فإنها تصبح ضحيّتها. والتاريخ زاخر بالأمثلة عن الصراعات على السلطة التي أنهكت الدول في مركز النظام وجعلتها غير حصينة في وجه الغزوات والخضوع للسيطرة. وقد رأى توينبي أن مصير أوروبا في النصف الأول من القرن العشرين مجرّد مثال على هذه الظاهرة الشاملة.

ليس على المرء أن يقبل صيغة توينبي لإدراك الدور الحاسم الذي أداه انتشار التقنيات من الدول المتقدّمة إلى الدول الأقل تقدّماً في إعادة توزيع القوة في النظام الدولي. في الحقبة قبل الحديثة، كانت تلك التقنيات المنتشرة تتعلّق بالتنظيم السياسي والقدرات السياسية. وفي العالم الحديث، أصبح انتشار التقنيات المتعلّقة بالتنظيم الاقتصادي والإنتاج الصناعي عاملاً متزايد الأهمية في إضعاف موقف القوة المسيطرة.

الخلاصة

يمكن إيجاز عملية انعدام التوازن التي تناولها هذا الفصل بالطريقة التالية: عندما يصل مجتمع ما إلى حدود توسّعه، يواجه صعوبة في المحافظة على موقعه ووقف سقوطه في نهاية المطاف. كما يبدأ في تحقيق عوائد هامشية في الإنتاج الزراعي أو الصناعي. وتزيد التغيّرات الداخلية والخارجية الاستهلاك وتكاليف الحماية والإنتاج؛ فيبدأ في مواجهة أزمة مالية حادّة. ويضعف انتشار مهاراته الاقتصادية أو التكنولوجية أو التنظيمية أفضليته النسبية على المجتمعات الأخرى، لا سيما تلك الموجودة على أطراف النظام. تتمتّع هذه الدول الصاعدة من جهة أخرى بتدني التكاليف، وارتفاع معدلات العائد على مواردها، ومزايا التخلّف. وبمرور الزمن تنتج هذه المعدلات المتباينة لنموّ البلدان المنحدرة والصاعدة في النظام إعادة توزيع حاسمة للقوة وتؤدي إلى انعدام التوازن في النظام.

5

حرب الهيمنة والتغيير الدولي

الافتراض 5. إذا لم يحلّ انعدام التوازن في النظام الدولي، فسيتغير هذا النظام، وينشأ توازن جديد يعكس إعادةِ توزيع القوى.

يرجع انعدام توازن النظام الدولي إلى تزايد عدم الترابط بين حاكمية النظام القائمة وإعادة توزيع القوى فيه. وعلى الرغم من استمرار هرمية الهيبة، وتوزيع الأراضي، وقواعد النظام، والتقسيم الدولي للعمل في مساندة القوة أو القوى التقليدية المسيطرة، فإن قاعدة القوة التي تقوم عليها حاكمية النظام تتآكل في نهاية الأمر بسبب النموّ والتنمية التفاضليين بين الدول. وينتج عدم الترابط بين مكوّنات النظام الدولي تحدّيات للدول المسيطرة وفرصاً للدول الصاعدة في النظام.

يمكن التعبير عن انعدام التوازن بصيغ مختلفة، تبعاً لوجهة النظر المعتمدة. فهو، من وجهة نظر النظام يشتمل على عدم ترابط بين مكوّنات النظام. وكما أشير في الفقرة السابقة، على الرغم من حدوث تغيير مهم في التوزيع الدولي للقوى، فإن مكوّنات النظام الأخرى تبقى ثابتة. ومن وجهة نظر القوى المسيطرة، ارتفعت تكاليف المحافظة على الوضع الراهن ما أنتج تبايناً بين القوة والتزاماتها. ومن وجهة نظر القوى الصاعدة، تراجعت

التكاليف المتصوّرة لتغيير النظام الدولي بالنسبة إلى المنافع الناجمة عنه. لكن أياً تكن النظرة إلى انعدام التوازن، فإن المتغيّر هو توزيع القوى بين الدول في النظام.

نظراً لإعادة توزيع القوى، فإن التكاليف التي تتكبّدها الدولة المسيطرة للمحافظة على النظام الدولي ترتفع بالنسبة إلى قدرتها على الدفع، ويحدث ذلك بدوره الأزمة المالية الحادة التي أشرنا إليها بالفعل[1]. وعلى نحو ذلك، تقل التكاليف التي تتكبّدها الدولة الصاعدة لتغيير النظام، فتدرك أن بوسعها زيادة مكاسبها بفرض تغييرات على طبيعة النظام. ويعني تعزّز موقفها أن التكاليف النسبية لتغيير النظام وتأمين مصالحه قد تراجعت. وهكذا انسجاماً مع قانون الطلب، ستسعى الدولة الصاعدة إلى تغيير الوضع الراهن، مع تزايد قوّتها، إذ إن المنافع المحتملة المتصوّرة تزيد على التكاليف المتصوّرة للقيام بتغيير النظام.

عندما تزداد القوة النسبية للدولة الصاعدة، فإنها تحاول تغيير قواعد حكم النظام الدولي، وتقسيم دوائر النفوذ، والأهم من ذلك، التوزيع الدولي للأراضي. ورداً على ذلك، تواجه القوة المسيطرة هذا التحدي بإجراء تغييرات على سياساتها التي تحاول إعادة التوازن إلى النظام. ويكشف السجل التاريخي أنها إذا فشلت في هذه المحاولة، فسيُحل انعدام التوازن عن طريق الحرب. وقد استفاد شيبارد كلاو، في كتابه "*ظهور الحضارة وسقوطها*" *The Rise and Fall of Civilization*، من مهنته المميّزة في مجال التاريخ ليطرح الفكرة التالية: "في معظم الحالات التي مررنا بها على الأقل...، في مراجعة هذه الصفحات، كانت الثقافات ذات الحضارة المتدنية والقوة الاقتصادية الصاعدة تهاجم دائماً أكثر الثقافات حضارة في أثناء تراجعها

(1) تستخدم صيغة المفرد على الرغم من احتمال وجود دولتين أو أكثر تسعى إلى المحافظة على النظم أو تغييره.

الاقتصادي" (Clough, 1970, p. 263). إن المهمة الأساسية للدولة المسيطرة التي تواجه تحدياً هي حل ما أسماه والتر ليبمان المشكلة الأساسية للسياسة الخارجية - إيجاد التوازن بين الالتزامات والموارد (Lippmann, 1943, p. 7). ثمة سبيلان أساسيان للتحرّك أمام القوة الإمبريالية أو المهيمنة أو العظيمة فيما تسعى إلى إعادة التوازن إلى النظام. الحل الأول والمفضّل أن تسعى القوة التي تواجه التحدّي إلى زيادة الموارد المخصّصة للمحافظة على التزاماتها وموقعها في النظام الدولي. والثاني أن بوسعها محاولة خفض التزاماتها القائمة (والتكاليف المرتبطة بها) بطريقة لا تعرّض في النهاية موقفها الدولي للخطر. وعلى الرغم من اتباع أي من الردين لا يستبعد الآخر، فإنه يمكن اعتبارهما سياستين منفصلتين من الناحية التحليلية. وسننظر في منطق كل سياسة وأخطائها بدورها.

كانت زيادة الضرائب الداخلية وجباية الإتاوة من الدول الأخرى من أكثر الأدوات المستخدمة تاريخياً للحصول على مزيد من الموارد الجديدة لتلبية تكاليف السيطرة واستباق الانحدار. ولهذين المسارين مخاطر ملازمة إذ يمكن أن يثيرا مقاومة وتمرّداً. فمن أسباب انطلاق شرارة الثورة الفرنسية محاولة الملكية جباية مزيد من الضرائب لمواجهة التحدي البريطاني (von Ranke, 1950, p. 211). وثار حلفاء أثينا على المطالب الأثينية برفع الإتاوة. ونظراً لأن ارتفاع الضرائب (أو الإتاوة) يعني تراجع الاستثمار في الإنتاج وتدني مستوى المعيشة، فإنه لا يمكن استخدام هذه الأساليب في معظم الحالات إلا لفترات قصيرة، كما في أثناء الحرب.

تشجّع المقاومة القوية التي يواجه بها المجتمع ارتفاع الضرائب أو الإتاوة الحكومة على استخدام مزيد من الطرق غير المباشرة لتوليد مزيد من الموارد لتلبية أي أزمة مالية. فتلجأ الحكومة على الأغلب إلى السياسات التضخمية أو تسعى إلى التلاعب بشروط التجارة مع البلدان الأخرى. وكما لاحظ كارلو سيبولا (Cipolla, 1970, 13)، الأعراض الدائمة لانحدار المجتمع

هي الإفراط في الضرائب، والتضخّم، والصعوبات في ميزان المدفوعات إذ إن الحكومة والمجتمع ينفقان أكثر من قدراتهما. لكن هذه الطرق غير المباشرة تحدث مصاعب أيضاً وتواجه مقاومة قوية على المدى الطويل.

الحل الأكثر إرضاء لمشكلة ارتفاع التكاليف هو رفع كفاءة استخدام الموارد القائمة. وبوسع الدول، عن طريق الابتكارات التنظيمية والتكنولوجية وسواها، التقليل من استهلاك الموارد المتاحة أو زيادة المقدار الإجمالي للموارد المتاحة. وهكذا كما أوضح مارك إلفِن، فإن السبب الرئيسي الذي حفظ سلامة الإمبراطورية الصينية مدة طويلة جداً هو معدّل الابتكار الاقتصادي والتكنولوجي غير العادي، ومن ثم تمكّنت الصين على مدى فترة طويلة من توليد الموارد الكافية لتمويل تكاليف الحماية من الغزاة المتعاقبين (Elvin, 1973). وخلافاً لذلك، أصيب الاقتصاد الروماني بالركود وفشل في الابتكار والتجديد. ومن أسباب تراجع روما ودمارها عدم قدرتها على توليد الموارد الكافية لصدّ الغزاة البرابرة[2]. وتنبع الدعوات التي أطلقت مؤخّراً إلى مزيد من الإنتاجية الصناعية في أميركا المعاصرة من إدراك أن التجديد التكنولوجي ورفع كفاءة استخدام الموارد الموجودة ضروريان لتلبية الطلبات المتزايدة على الاستهلاك والاستثمار والحماية.

يشمل هذا الحل التجديدي إعادة تنشيط مؤسسات المجتمع العسكرية والاقتصادية والسياسية. في حالة روما المتراجعة مثلاً، كان المطلوب إعادة تشكيل نظام الإنتاج الزراعي عديم الكفاءة وإعادة النظر في النظام الضريبي. لكن الإصلاح الاجتماعي وإعادة تنشيط المؤسسات يزداد صعوبة بتقدّم عمر المجتمع، لأن ذلك ينطوي على إدخال مزيد من التغييرات العامة على العادات والمواقف والدوافع ومجموعات القيم التي تشكّل التراث الثقافي (Cipolla, 1970, p. 11). يقاوم أصحاب المصالح الخاصة فقدان مصالحهم. ويحبط

(2) من الواضح أن تفسير انحدار روما ليس بسيطاً، لكن ذلك عامل حاسم (Walbank, 1969).

التصلّب المؤسسي الطرق "المجرّبة والصحيحة" (Downs, 1967, pp. 158-66). ومن الصعب أن يتقبّل المرء خلاف ذلك: "الابتكارات ليست مهمة لنتائجها الفعلية الفورية، وإنما لاحتمال التطوّر في المستقبل، ومن الصعب جداً تقييم الاحتمال" (Cipolla, 1970, pp. 9-10).

يشهد المجتمع الهابط حلقة مفرغة من الاضمحلال وانعدام الحركة، في حين يتمتّع المجتمع الصاعد بحلقة طيّبة من النموّ والتوسّع. يصاحب الهبوط انعدام التعاون الاجتماعي، والتشديد على الحقوق بدلاً من التشديد على الواجبات، وتراجع الإنتاج من جهة. بينما يثبط الإحباط والتشاؤم الناتج عن هذا الجوّ الحالك التجديد والابتكار من جهة أخرى. ويفاقم عدم الابتكار الهبوط ونتائجه النفسية الموهنة. وعندما يعلق المجتمع في هذه الحلقة، فإن من الصعب عليه الفكاك منها (Cipolla, 1970, p. 11). لهذا السبب نادراً ما يتحقّق الاستخدام الأرشد والأكفأ للموارد القائمة من أجل تلبية الاحتياجات العسكرية والإنتاجية المتزايدة.

ثمة مجتمعات تمكّنت من تدبير مواردها بمهارة كبيرة مدة مئات من السنين وأعادت تنشيط نفسها رداً على التحديات الخارجية، وقد مكّنتها هذه المرونة من البقاء عدة قرون في بيئة معادية. والواقع أن الدول التي اشتهرت بطول عمرها هي الأكثر نجاحاً في تخصيص مواردها الشحيحة بطريقة مثلى لكي توازن على مرّ القرون بين الطلبات المتضاربة على الاستهلاك والحماية والاستثمار. ومن الأمثلة الرائعة على ذلك دولة البندقية المدينية. ففي هذه الجمهورية الأرستقراطية كانت النخبة الحاكمة تضبط الاستهلاك وتنقل الموارد جيئة وذهاباً بين الحماية والاستثمار كما تدعو الحاجة على مرّ القرون (Lane, 1973). وكانت الإمبراطورية الصينية أكثر أهمية. فطول بقائها ووحدتها يرجعان إلى أن الصينيين كانوا قادرين على رفع إنتاجهم بسرعة تفوق ارتفاع تكاليف الحماية (Elvin, 1973, pp. 92-3, 317). وكانت الطبيعة التقدّمية للاقتصاد الإمبراطوري الصيني تعني توافر الموارد الكافية في معظم

الحالات لمواجهة التهديدات الخارجية والمحافظة على سلامة الإمبراطورية على مدى عدة قرون. وخلافاً للرومان، الذين هاجمهم البرابرة ودمّروهم في نهاية المطاف، تمكّن الصينيون "على العموم... من المحافظة على تقدّمهم على جيرانهم في المهارات التقنية والعسكرية والاقتصادية والتنظيمية ذات الصلة" (Elvin, 1973, p. 20).

تشكّل فرنسا الثورية أحد الأمثلة على إعادة التنشيط الاجتماعي الذي يرمي إلى مجابهة تحدّ خارجي. لقد أشير من قبل إلى أن الأرستقراطيات الأوروبية تردّدت في وضع الأسلحة النارية بين أيدي الطبقات الاجتماعية الدنيا، وفضّلت الاعتماد على جيوش محترفة صغيرة. غير أن الثورة الفرنسية وابتكار الوطنية مكّنا الدولة الفرنسية من استغلال طاقات جماهير الشعب الفرنسي. فزاد تجنيد كل القادرين على حمل السلاح الموارد البشرية المتاحة للجمهورية، ولنابليون فيما بعد. وعلى الرغم من أن هذه المغامرة الإمبراطورية لم تكن ناجحة في نهاية المطاف، فإنها توضح إمكانات تجديد النشاط الداخلي للمجتمع في الردّ على الانحدار.

النوع الثاني من الردود على تراجع الثروات هو إحداث توازن بين التكاليف والموارد عن طريق خفض التكاليف. يمكن محاولة ذلك بثلاث طرق عامة. الأولى هي إزالة سبب زيادة التكاليف (أي إضعاف المتحدّي الصاعد أو تدميره). والثاني التوسّع إلى محيط دفاعي أكثر أمناً وأقل تكلفة. والثالث خفض الالتزامات الدولية. ولكل من هذه البدائل الثلاثة مغرياته ومخاطره.

الرد الأول وأكثر الردود جاذبية على انحدار المجتمع هو إزالة سبب المشكلة. فعن طريق شن حرب وقائية، تدمّر القوة المتراجعة المتحدّي الصاعد أو تضعفه فيما لا تزال الميزة العسكرية لصالح القوة المتراجعة. وهكذا كما أوضح ثوسيديدس، بدأ الإسبارطيون الحرب البيلوبونيزية في محاولة لسحق التحدّي الأثيني فيما لا تزال لدى إسبارطة القدرة على ذلك. عندما يتبيّن أن

الخيار التالي هو التراجع أو القتال، يختار رجال الدولة القتال في الغالب الأعم. غير أن أعظم المخاطر الملازمة للحرب الوقائية، إلى جانب التسبّب في سقوط خسائر بشرية غير ضرورية، أنها تطلق مجموعة من الأحداث التي سرعان ما يفقد رجال الدولة السيطرة عليها (انظر البحث اللاحق عن حرب الهيمنة).

ثانياً، ربما تسعى الدولة إلى خفض تكاليف المحافظة على موقعها عن طريق المزيد من التوسّع[3]. تأمل الدولة في الواقع في خفض التكاليف على المدى الطويل باكتساب مواقع دفاعية أقل تكلفة. وكما أظهر إدوارد لوتواك (Luttwak, 1976) في دراسته الرائعة للاستراتيجية الرومانية الكبرى، كان التوسّع الروماني في المراحل الأخيرة محاولة لإيجاد مواقع دفاعية أكثر أمناً وأقل تكلفة وإلى القضاء على المتحدّين المحتملين. وعلى الرغم من أن هذا الرد على انحسار الموارد قد يكون ناجعاً، فإنه يمكن أن يؤدّي أيضاً إلى توسيع الالتزامات، وزيادة التكاليف، وبالتالي تسريع السقوط. من الصعب على الدولة الناجحة والمتوسّعة أن تكسر عادة التوسّع، ومن السهل جداً الاعتقاد بأن "التوسّع أو الموت" ملازم ضروري للبقاء الدولي. لعل أعظم المخاطر المحدقة بالقوة الإمبريالية أو المهيمنة، كما تبيّن تدريجياً بالنسبة إلى روما، التوسّع المفرط في الالتزامات التي تبدأ باستنزاف قواها تدريجياً (Grant, 1968, p. 246)[4].

الوسيلة الثالثة للموازنة بين التكاليف والموارد هي خفض التزامات السياسة الخارجية. فبوسع المجتمع خفض تكاليف المحافظة على موقعه الدولي عن طريق خفض النفقات السياسية أو الإقليمية أو الاقتصادية. غير أن

(3) غالباً ما يفسّر سبب التوسّع بأطروحة "التخوم المضطربة". ومن الأمثلة الكلاسيكية على ذلك الغزو البريطاني المستمر والتراكمي للهند للقضاء على الاضطرابات السياسية على تخوم الإمبراطورية. وثمة مثلان حديثان هما الغزو الأميركي لكمبوديا في أثناء حرب فيتنام والغزو الروسي لأفغانستان.

(4) كما رأى ريموند آرون (Aron, 1974)، ربما تنقذ الهزيمة في فيتنام الولايات المتحدة على المدى الطويل من خطيئة فرط توسّع الالتزامات التي تؤدّي إلى الفساد والضعف في نهاية المطاف.

هذه الاستراتيجية تتسم بصعوبة سياسية كما أن تنفيذها مسألة دقيقة. ثم إن نجاحها مسألة شديدة الغموض وتتوقّف على التوقيت والظروف. سينظر في مشكلة خفض النفقات على العموم أولاً، ثم تبحث حالة حقّقت فيها قوة كبرى نجاحاً نسبياً في خفض النفقات.

الطريقة المباشرة لخفض النفقات هي التخلي من جانب واحد عن بعض الالتزامات الاقتصادية أو السياسية أو العسكرية. على سبيل المثال، يمكن أن تنسحب الدولة من مواقع استراتيجية مكشوفة ومكلفة. وقد اتبعت البندقية على مدى قرون، كما أسلفنا، سياسة حذرة متقلّبة بين التقدّم والتراجع. ويمكن جزئياً تفسير طول بقاء الإمبراطورية الرومانية أو البيزنطية المتأخّرة بانسحابها من المقاطعات الغربية المكشوفة التي يصعب الدفاع عنها وتعزيز موقفها بتكلفة قليلة في المقاطعات الشرقية؛ ويرجع بقاؤها مدة ألف سنة إلى إقامة توازن بين حجم الإمبراطورية ومواردها (Cipolla, 1970, p. 82; Rader, 1971, p.54). وفي عصرنا يمكن تفسير ما يسمّى بمبدأ نيكسون كمسعى أميركي للتخلّي عن الالتزامات المعرَّضة للخطر وتحويل جزء من أعباء الدفاع عن الوضع الدولي الراهن إلى القوى الأخرى (Hoffmann, 1978, pp. 46-7).

الأسلوب القياسي الثاني لخفض النفقات هو الدخول في تحالفات مع القوى الأقل إثارة للتهديد أو السعي إلى التقارب معها. تقدّم القوة المسيطرة والمتراجعة تنازلات في الواقع إلى دولة أخرى وتوافق على تقاسم منافع الوضع الراهن معها مقابل التشارك في تكاليف المحافظة عليه. وهكذا أحضر الرومان القوط إلى الإمبراطورية (وهو ما ندموا عليه كثيراً فيما بعد) مقابل تقديم المساعدة في الدفاع عن تخوم الإمبراطورية. وكما سنشير بعد قليل، انتهج البريطانيون سياسة الوفاق أو التقارب قبل الحرب العالمية الأولى في سعيهم لمواجهة التحدي الألماني الصاعد. والتقارب الأميركي مع الصين الشيوعية مثال من أواخر القرن العشرين. فقد سعى الأميركيون إلى مساعدة

الصينيين في احتواء توسّع قوة الاتحاد السوفياتي في مقابل إضعاف الالتزام الأميركي بتايوان.

ثمة مخاطر عديدة تصاحب هذا الردّ على التراجع. أولاً، في التحالف بين القوة العظمى والقوة الأدنى، ثمة ميل لأن تفرط الأولى في الدفع على المدى الطويل، كما حصل مع الولايات المتحدة ومعاهدة حلف شمال الأطلسي (الناتو)، حيث تزيد القوة العظمى التزاماتها دون أن تصاحبها زيادة ملائمة في الموارد التي يخصّصها الحلفاء لتمويل هذه الالتزامات. كما أن الحليف يستفيد مادياً من التحالف، وربما ينقلب على القوة المتراجعة عندما ترتفع قوته. وهكذا علّم الرومان القوط أساليبهم العسكرية فاستخدمها القوط ضدّهم. ثانياً، إن منفعة التحالفات محدودة بنظرية الائتلافات لريكر: ارتفاع عدد الحلفاء يقلّل الفائدة التي تعود على كل منهم. لذا عندما يرتفع عدد الحلفاء يرتفع احتمال الخروج على التحالف (Riker, 1962). ثالثاً، ربما يشرك الحليف الصغير الحليف الكبير في نزاعاته التي لا يستطيع الحليف الكبير الفكاك منها دون تكاليف كبيرة يسدّدها من مكانته وهيبته. لهذه الأسباب فإن منفعة التحالف كردّ على التراجع ووسيلة لتقليل التكاليف محدودة جداً.

الطريقة الثالثة والأصعب لخفض النفقات هي تقديم تنازلات إلى القوة الصاعدة وبالتالي السعي إلى إرضاء طموحاتها. وقد فقدت سياسة "الاسترضاء" سُمعتها منذ مؤتمر ميونيخ 1938 واعتبرت غير ملائمة في كل الظروف التي يمكن تصوّرها. وذلك أمر مؤسف لأن هناك أمثلة تاريخية نجح فيها الاسترضاء. ولم تتجنّب الدولتان المتنافستان الصراع فحسب وإنما توصّلتا إلى علاقة مرضية لكليهما أيضاً. ومن الأمثلة الشهيرة سياسة الاسترضاء التي اتبعتها بريطانيا مع الولايات المتحدة الصاعدة في العقود التي تلت الحرب العالمية الأولى (Perkins, 1968). فأنهى البلدان عداء طال قرناً من الزمن ووضعا أسس ما أصبح يعرف باسم "العلاقة الخاصة" بين القوتين الأنكلوسكسونيتين.

المشكلة الرئيسية لسياسة الاسترضاء والتوفيق هي إيجاد طريقة تتبع دون أن تؤدي إلى استمرار تدهور مكانة الدولة وموقفها الدولي. فخفض النفقات بطبيعته إشارة إلى الضعف النسبي وتراجع القوة، وبالتالي قد يؤدي خفض النفقات إلى تدهور العلاقات مع الحلفاء والخصوم. فيجد الخصوم حافزاً على "الإطباق"، وغالباً ما يتسبّبون بحدوث صراع في أثناء ذلك. وهكذا بدأت الحرب العالمية الأولى بصراع بين روسيا والنمسا على توزيع بقايا الإمبراطورية العثمانية المتقهقرة (Hawtrey, 1952, pp. 75 - 81).

نادراً ما تعمد الدولة إلى خفض النفقات أو تقديم التنازلات بمبادرة منها لأن خفض النفقات يشير إلى ضعف القوة. مع ذلك فإن عدم خفض النفقات طوعاً ثم خفضها استجابة للتهديدات أو لهزيمة عسكرية يعني حدوث خسارة أشدّ للهيبة وإضعافاً للموقف الدبلوماسي. ونتيجة للهزائم العسكرية، يتوجّه الحلفاء إلى الطرف المنتصر ويضغط المعارضون للاستفادة من ذلك، فيما يفقد المجتمع المتراجع معنوياته. وإذا كان خفض النفقات القسري يشمل فقدان "مصالح مكتسبة"، عندئذ يتعرّض أمن الدولة وسلامتها للخطر. لهذه الأسباب يشكّل خفض النفقات سبيلاً محفوفاً بالمخاطر نادراً ما تسلكه القوة المتراجعة. غير أن هناك حالات نُفّذ فيها خفض النفقات بنجاح كبير.

من الأمثلة الممتازة على قوة مهيمنة أصابت النجاح في الموازنة بين مواردها والتزاماتها بريطانيا العظمى في العقود التي سبقت الحرب العالمية الأولى. فقد أصبحت بريطانيا العظمى أقوى دولة وأعظمها مكانة في العالم في أعقاب انتصارها على فرنسا في الحروب النابليونية. ومنحت اسمها على قرن من السلام النسبي، السلام البريطاني. فأصبحت القوة البحرية البريطانية متفوّقة في أعالي البحار، ولم يعد هناك أي متحدّ للصناعة والتجارة البريطانيتين في الأسواق العالمية. وكان مؤتمر فينّا (1814) قد أقام توازناً في القارة الأوروبية، ولم يكن هناك في ذلك الوقت أي منافسين عسكريين أو صناعيين خارج أوروبا. لكن طرأ تحوّل عميق في العقود الأخيرة من ذلك

العقد. فقد ظهر منافسون بحريون وصناعيون تحدّوا التفوّق البريطاني داخل قارة أوروبا وخارجها. فأصبحت فرنسا وألمانيا والولايات المتحدة واليابان وروسيا قوى إمبريالية متوسّعة، وإن بدرجات متفاوتة. وأدى قيام بروسيا بتوحيد ألمانيا إلى تدمير التوازن القاري الوقائي، وهدّدت القوة البحرية الألمانية المتنامية القيادة البريطانية للبحار.

نتيجة لهذه التحديات التجارية والبحرية والإمبريالية، بدأت بريطانيا تواجه المشاكل التي تلقاها أي قوة ناضجة أو متراجعة. فقد كانت المطالب الخارجية تمارس ضغوطاً متزايدة على الاقتصاد من جهة، وتراجعت قدرة الاقتصاد على تلبية هذه المطالب من جهة ثانية. وهكذا كانت تكاليف الحماية تتصاعد، فيما يتزايد الاستهلاك العام والخاص بسبب تعاظم الرخاء. بدا الاقتصاد قوياً في الظاهر، لكن تباطأت معدّلات التوسّع الصناعي والابتكار التكنولوجي والاستثمار الداخلي. وهكذا أحدث ظهور التحديات الخارجية ومرور الاقتصاد في فترة حرجة انعدام توازن بين التزامات بريطانيا العالمية ومواردها.

واجهت بريطانيا معضلة زيادة مواردها أو خفض التزاماتها أو الاثنين معاً عندما اشتدّ انعدام التوازن بين هيمنتها العالمية ومواردها المحدودة. وفي غمرة الجدل الوطني بشأن هذه المشكلة الحاسمة، طرح دعاة زيادة الموارد المتاحة اتخاذ إجراءين عامين. أولاً، اقترحوا تقريب الإمبراطورية بعضها من بعض والاستفادة من مواردها المجتمعة بالإضافة إلى إنشاء ما أسماه جون سيلي (1905) بريطانيا الأعظم، وبخاصة أراضي البيض. ثانياً، دعا الإصلاحيون إلى اتخاذ إجراءات لتنشيط الاقتصاد البريطاني المتراجع وتحقيق كفاءة أكبر. لكن كما رأى و. آرثر لويس، كانت كل الطرق التي يمكن أن تؤدي إلى الابتكار الصناعي وارتفاع معدّل النموّ الاقتصادي قد أغلقت أمام البريطانيين لأسباب اجتماعية أو سياسية أو إيديولوجية (Lewis, 1978, p. 133). لذا فإن الحل الأساسي لمشكلة التراجع وانعدام التوازن يكمن في

خفض الالتزامات الخارجية الدبلوماسية والاستراتيجية. كان البريطانيون يواجهون مشكلة دبلوماسية واستراتيجية محدّدة: هل يحافظون على موقعهم العالمي الذي يتماهى مع السلام البريطاني أو يخفّضون التزاماتهم العالمية؟ ففي آخر عقد من القرن التاسع عشر، واجهت بريطانيا العظمى قوى منافسة في البرّ والبحر في كل قارّة وكل بحر. كان المنافسون الأوروبيون في كل مكان: روسيا في الشرق الأقصى وجنوب آسيا؛ وفرنسا في آسيا والشرق الأوسط وشمال إفريقيا؛ وألمانيا في الشرق الأقصى والشرق الأوسط وإفريقيا. كما ظهرت اليابان كقوة عظمى فجأة في الشرق الأقصى؛ وأصبحت الولايات المتحدة قوة بحرية مؤثّرة تتحدّى بريطانيا العظمى في نصف الكرة الغربي والمحيط الأطلسي.

غير أن المشكلة الأساسية عند منقلب القرن كانت تحدّي التوسّعية البحرية الألمانية. فقد كانت كل التحديات الأخرى القائمة محدودة وتشكّل تهديدات على المدى الطويل، لكن التحدي الذي جسّده القرار الألماني في بناء أسطول حربي كان فورياً وهائلاً. وعلى الرغم من المفاوضات المكثّفة، لم يتم التوصّل إلى تسوية لهذا السباق على التسلح البحري. وكان السبيل الوحيد المفتوح أمام البريطانيين خفض قوتهم والتزاماتهم حول العالم من أجل توجيه كل جهودهم نحو التحدّي الألماني.

سوّت بريطانيا العظمى خلافاتها مع المنافسين الخارجيين الآخرين واحداً بعد الآخر. ففي التسعينيات (1890يات) سوّي نزاع الحدود بين فنزويلا وغويانا البريطانية وفقاً للرغبات الأميركية؛ بل إن بريطانيا أذعنت للتفوّق الأميركي في البحر الكاريبي. وانتهى قرن من الاضطراب في العلاقة الأميركية البريطانية، ووضع الأساس للحلف الأنكلو أميركي الذي انتصر في الحربين العالميتين. ثم تخلّت بريطانيا العظمى في الحلف الأنكلو ياباني سنة 1902 عن سياستها التفرّدية وتشاركت مع اليابان في الشرق الأقصى. فاعترفت بالتفوّق الياباني في شمال غرب المحيط الهادئ كموازن لروسيا،

وانسحبت إلى الجنوب. وتلا ذلك على الفور "الوفاق الودي" في سنة 1904 الذي سوّى المواجهات المتوسّطية والاستعمارية بين فرنسا وبريطانيا العظمى وأنهى قرنين من النزاع. وفي سنة 1907، حلّ الاتفاق الإنكليزي الروسي المواجهة البريطانية الروسية في الشرق الأقصى، وحوّل اهتمامات روسيا نحو البلقان، وأدى في نهاية المطاف إلى انحياز روسيا إلى جانب بريطانيا وفرنسا ضدّ ألمانيا والنمسا. وهكذا كانت الالتزامات البريطانية قد خفّضت عشية الحرب العالمية الأولى إلى درجة تمكّن بريطانيا من استخدام كل ما تمتلكه من قوة لوقف حدوث مزيد من التراجع أمام القوة الألمانية المتوسّعة[5].

لقد تناولنا حتى الآن مجموعتين بديلتين من الاستراتيجيات التي يمكن أن تتبعها القوة العظمى لوقف انحدارها: زيادة الموارد أو إنقاص التكاليف. وقد نجحت كل من هاتين السياستين إلى حد ما من وقت إلى آخر. لكن الدولة المسيطرة لا تستطيع في الغالب إنتاج موارد إضافية كافية للدفاع عن التزاماتها الحيوية، وربما لا تستطيع خفض تكاليفها والتزاماتها لتصل إلى حجم يمكن تدبّره. في هذه الحالات، تتزايد حدة انعدام التوازن في النظام فيما تسعى القوة المسيطرة إلى المحافظة على موقفها وتحاول القوة الصاعدة تحويل النظام بطرق تُعلي مصالحها. ونتيجة لاستمرار انعدام التوازن، تكتنف التوتّرات والغموض والأزمات النظام الدولي. لكن نادراً ما يستمرّ مثل هذا الجمود في النظام مدة طويلة.

طالما كانت الحرب، لا سيما حرب الهيمنة، الوسيلة الرئيسية لحل انعدام التوازن بين هيكل النظام الدولي وإعادة توزيع القوى. ووفقاً لتعبير

(5) ثمة مدرسة فكرية يرى أعضاؤها أن بريطانيا لم تذهب بعيداً جداً: كان على بريطانيا أن تنسحب من الهند وشرقي السويس وأن تصبح قوة أوروبية تماماً. وقد استمر نزف الموارد بسبب عدم القيام بذلك ما أضعف بريطانيا أمام التحدي الهتلري أولاً والتحدي الأميركي لاحقاً .(Barnett, 1972) وسينتقد آخرون دون شك هذا التحليل لاقتراحه أن بريطانيا كانت تتبع سياسة واعية لخفض الالتزامات رداً على التهديد الألماني. وسواء أكان الردّ واعياً أم لا، فإنه يصف السياسة البريطانية تجاه انعدام التوازن.

ريموند آرون في وصف الحرب العالمية الأولى، حرب الهيمنة "لا تتميّز بأسبابها المباشرة أو أهدافها الصريحة بقدر ما تتميّز بحجمها والمخاطر التي تنطوي عليها. فهي تؤثّر على كل الوحدات السياسية داخل نظام العلاقات بين الدول ذات السيادة. ولندعها حرب الهيمنة[6]، نظراً لعدم وجود مصطلح أفضل، حيث تكون الهيمنة النتيجة الحتمية لانتصار إحدى الدول أو المجموعات على الأقل، إذا لم تكن الدافع الصريح" (Aron, 1964, p. 359). وهكذا فإن حرب الهيمنة هي الاختبار النهائي للتغيير في المواقف النسبية للقوى في النظام القائم.

كل الأنظمة الدولية التي عرفها العالم جاءت نتيجة إعادة الهيكلة الإقليمية والاقتصادية والدبلوماسية التي تلت صراعات الهيمنة. فأهم نتائج حرب الهيمنة أنها تغيّر النظام انسجاماً مع التوزيع الدولي الجديد للقوى، وتعيد ترتيب المكوّنات الأساسية للنظام. الانتصار والهزيمة يعيدان إنشاء هرمية واضحة للهيبة تتماثل مع التوزيع الجديد للقوى في النظام. الحرب تحدّد من يحكم النظام الدولي ومن الذي يخدم النظام الدولي الجديد مصالحه. وتؤدي الحرب إلى إعادة توزيع الأراضي بين الدول في النظام، ومجموعة جديدة من القواعد للنظام، وتقسيم دولي معدّل للعمل. ونتيجة لهذه التغييرات، ينشأ نظام دولي أكثر استقراراً وحاكمية أكثر نجاعة للنظام القائم على الوقائع الجديدة لتوزيع القوى الدولي. باختصار، حروب الهيمنة فاعلة (للأسف) وجزء لا يتجزّأ من تطوّر الأنظمة الدولية وقواها المحرّكة؟

ليس من المحتّم بالطبع أن يؤدي صراع الهيمنة إلى ظهور قوة مهيمنة جديدة على الفور ونظام دولي جديد. فقد ينهك المتحاربون قواهم كما تكرّر حدوث ذلك، وربما لا تتمكّن القوة المنتصرة من إعادة ترتيب النظام الدولي.

(6) ورد في حاشية آرون: "يمكن أن يطلق على مثل هذه الحروب حروب التوازن إذا حُدّدت بالإشارة إلى الجانب المهاجم".

فقد أدى تدمير روما على أيدي البرابرة إلى فوضى العصور المظلمة. ولم تحلّ الهيمنة الأميركية محل الهيمنة البريطانية على الفور، بل كان هناك فترة انتقالية استمرّت عشرين سنة، وأسماها إ. هـ. كار "أزمة العشرين عاماً". لكن تبرز في نهاية المطاف قوة جديدة أو مجموعة من القوى لكي تحكم النظام الدولي.

ما هي إذاً الخصائص المحدّدة لحرب الهيمنة؟ وكيف تختلف عن الصراعات المحدودة بين الدول؟ تشتمل هذه الحروب في المقام الأول على تنافس مباشر بين القوة أو القوى المسيطرة في النظام الدولي والمتحدّي أو المتحدين الصاعدين. ويصبح الصراع شاملاً ويتميّز مع الوقت بمشاركة كل الدول الرئيسية ومعظم الدول الثانوية في النظام. وثمة ميل في الواقع إلى انحياز كل دولة في النظام إلى أحد المعسكرين المتعارضين. وغالباً ما تنذر تشكيلات القوة غير المرنة الثنائية القطب (الرابطة الديلية مقابل الرابطة البيلوبونيزية، الحلف الثلاثي مقابل الوفاق الثلاثي) باندلاع الصراع على الهيمنة.

ثانياً، القضية الأساسية المرهونة بالنتائج هي طبيعة النظام وحاكميته. يمكن أن تتعرّض شرعية النظام إلى التحدي، ولذلك كانت حروب الهيمنة صراعات غير محدودة. فهي ذات نتائج وأهمية سياسية واقتصادية وإيديولوجية في الوقت نفسه. وتصبح موجّهة نحو تدمير النظام الاجتماعي أو السياسي أو الاقتصادي المسيء، ويليها عادة تحوّل ديني أو سياسي أو اجتماعي للمجتمع المهزوم. ومن الأمثلة البارزة على ذلك تدمير قرطاجة على أيدي الرومان، واعتناق الشرق الإسلام بعد أن فتحه العرب، وقيام الولايات المتحدة بإضفاء الديمقراطية على اليابان وألمانيا الغربية المعاصرتين.

أخبرنا ثوسيديدس أن المشكلة في الحرب الكبرى بين إسبارطة وأثينا كانت الهيمنة على هيلاس، وليس المسائل المحدودة في التنافس بين الدول.

وعلى الرغم من أن السياسيين في الجانبين اعتبروا الصراع محدوداً، ومن ثم قابلاً للتفاوض حوله، فقد حدّد بريكليس لبّ القضية رداً على السياسيين الأثينيين الراغبين في قبول مطالب إسبارطة التي تبدو محدودة في الظاهر:

إنهم يأمروننا برفع الحصار عن بوتيديا، ومنح الاستقلال إلى أغينا، وإلغاء مرسوم ميغارا، وينتهون إلى إنذارنا بوجوب ترك الهيلينيين مستقلين. أرجو ألا يظنّن أحد منكم أننا ماضون إلى الحرب لسبب تافه إذا رفضنا إلغاء مرسوم ميغارا الذي يبدو في مقدّمة الشكاوى، وأن إلغاءه ينقذنا من الحرب، أو أن يستحوذ عليكم شعور تأنيب الذات كما لو أنكم ذهبتم إلى الحرب لشيء تافه. لماذا، لأن هذا الشيء التافه يحتوي على اختبار لعزيمتكم. فإذا أذعنتم، سيكون عليكم أن تلبّوا مطلباً أكبر على الفور لأنكم خفتم وآثرتم الخنوع أولاً، في حين أن الرفض الجازم يجعلهم يدركون أن عليهم أن يعاملوكم كأنداد لهم. لذا اتخذوا قراركم على الفور، إما أن تستسلموا قبل أن تتأذّوا، وإما إذا كنا ماضين إلى الحرب، وأعتقد أن علينا القيام بذلك، أن نمضي دون اهتمام بما إذا كان السبب المزعوم كبيراً أم صغيراً، وأن نحسم أمرنا ضدّ تقديم التنازلات أو الموافقة على عدم استقرار حيازة ممتلكاتنا. فكل المطالب الصادرة عن ندّ، سواء أكانت كبيرة أم صغيرة، والمقدّمة إلى الجار بمثابة أوامر، قبل أي محاولة للتوصّل إلى تسوية قانونية، ليس لها سوى معنى واحد، ألا وهو العبودية (Thucydides, 1951, pp. 79 - 80).

ثالثاً، تتميّز حرب الهيمنة بالوسائل غير المحدودة المستخدمة والنطاق العام للمعارك. وبما أن كل الأطراف تدخل في الحرب وأن الرهانات عالية، تلاحظ قلة القيود، إذا وجد أي منها، على الوسائل المستخدمة. وتميل القيود على العنف والخيانة لأن تكون تلك التي تفرضها بالضرورة حالة التكنولوجيا، والموارد المتاحة، والخوف من الانتقام. وعلى نحو ذلك، يميل النطاق الجغرافي للحرب إلى الاتساع ليشمل النظام الدولي بأكمله؛ إنها حروب عالمية. وهكذا فإن حروب الهيمنة تتميّز بحدّتها ونطاقها وأمدها.

تفي الحرب البيلوبونيزية بين أثينا وإسبارطة، والحرب البيونية الثانية

بين قرطاجة وروما في العالم قبل الحديث بمعايير حرب الهيمنة هذه. وثمة عدة حروب هيمنة في الحقبة الحديثة: حرب الثلاثين سنة (1618 ـ 48)؛ وحروب لويس الرابع عشر (1667 ـ 1713)؛ وحروب الثورة الفرنسية ونابليون (1792 ـ 1814)؛ والحربان العالميتان الأولى والثانية (1914 ـ 18، 1939 ـ 45) (Mowat, 1928, pp. 1 - 2). وكان حكم النظام الدولي القضية التي قامت عليها كل هذه الصراعات الكبرى.

بالإضافة إلى المعايير السابقة التي تحدّد حرب الهيمنة، يبدو أن هناك ثلاثة شروط مسبقة ترتبط باندلاعها. أولاً، تزايد حدة الصراعات بين الدول نتيجة "للتقارب" في المكان والفرص. فعندما يشيخ النظام الدولي وتتوسّع الدول، تتقلّص المسافات فيما بينها، ما يؤدي إلى تزايد صراعها بعضها مع بعض. ويصادر الحيّز الذي كان فارغاً ذات يوم حول مراكز القوة في النظام. وتبدأ الموارد القابلة للاستغلال بالنضوب، وتتراجع فرص النموّ الاقتصادي. يبدأ النظام في مواجهة حدود لنموّ الدول الأعضاء وتوسّعها، ويزداد تصارع الدول فيما بينها. وتصبح العلاقات الدولية لعبة ذات مجموع صفري تكون فيها مكاسب دولة ما هي الخسائر التي تتكبّدها دولة أخرى.

يتقاسم الماركسيون ودعاة الواقعية الشعور بخطورة انكماش التخوم وأهميتها في استقرار النظام وسلامه. فما دام التوسّع ممكناً، يمكن أن يعمل قانون النموّ (أو التنمية) غير المتكافئ دون إحداث اضطراب كبير في استقرار النظام ككل. لكن بمرور الوقت يتم الوصول إلى الحدود ويدخل النظام فترة الأزمة. فتزداد وتيرة الصدامات وحجمها بين الدول من أجل الأرض والموارد والأسواق وتبلغ ذروتها في حرب الهيمنة في نهاية المطاف. وهكذا، كما يبلغنا إ. هـ. كار، كان السلام النسبي في أوروبا في القرن التاسع عشر والاعتقاد بأن توافق المصالح يقدّم أساساً لزيادة الاعتماد المتبادل ناجمين عن وجود "أراضٍ وأسواق متوسّعة" (Carr, 1951, p. 224). وأدى التقارب في الحيّز

السياسي والاقتصادي إلى زيادة حدة الصراع والانهيار الأخير للنظام في حربين عالميتين.

الشرط الثاني الذي يسبق حرب الهيمنة زمني ونفسي وليس مكانياً؛ إنه الاعتقاد بحدوث تغيير تاريخي أساسي وخشية واحد أو أكثر من القوى الكبرى المستمرّة بأن الوقت يعمل ضدّه وأن عليه أن يسوّي الأمور عن طريق حرب استباقية فيما لا يزال يتمتّع بالأفضلية. لقد كان مثل هذا القلق يساور ثوسيديدس عندما كتب بأن نموّ قوة أثينا أدخل الخوف في قلوب اللاكونيين وكان ذلك السبب غير المرئي للحرب. نادراً ما تكون البدائل المتاحة أمام الدولة التي تتراجع قوتها النسبية شن حرب مقابل تعزيز السلام، بل شنّ حرب فيما لا يزال ميزان القوى لصالح الدولة أو شنّ الحرب في وقت لاحق بعدما يميل الاتجاه في غير مصلحتها[7]. وهكذا فإن الدافع إلى حرب الهيمنة، من وجهة نظر القوة المسيطرة على الأقل، هو تقليل الخسائر بدلاً من تعظيم المكاسب. ومن الشروط المسبقة لحرب الهيمنة في الواقع إدراك أن قانون النموّ غير المتكافئ قد بدأ يعمل ضدّ مصلحة الدولة.

الشرط المسبق الثالث لحرب الهيمنة هو خروج مسار الأحداث عن السيطرة. لقد طرحت هذه الدراسة مقولتها حتى الآن كما لو أن البشر يسيطرون على مصيرهم. وصيغت الاقتراحات المقدّمة والمعروضة في محاولة لفهم التغيير السياسي الدولي من خلال حسابات التكاليف والمنافع العقلانية. غير أن العقلانية تنطبق حتى نقطة معيّنة، حيث يُجري رجال الدولة حسابات عقلانية ظاهرة أو ضمنية ثم يحاولون توجيه مسار سفينة الدولة وفقاً لذلك. لكن الأحداث، لا سيما المرتبطة بمشاعر الحرب، يمكن أن تخرج عن سيطرة البشر بسهولة.

يتساءل تولستوي في القسم الختامي من *"الحرب والسلام"*: "ما القوة

(7) للاطلاع على حالة الحرب العالمية الأولى، انظر Hawtrey (1952, p. 81).

التي تملي تحرّكات الأمم؟"، ويجيب بأنها زخم الحركة نفسها (Tolstoy, 1961, Vol. II, p. 1404). القيادة والحسابات والسيطرة على الأحداث ما هي إلا أوهام رجال الدولة والعلماء. فعواطف البشر وزخم الأحداث تتولّى زمام الأمور وتدفع المجتمعات في اتجاهات جديدة وغير متوقّعة. وينطبق ذلك في زمن الحرب على وجه الخصوص. وهكذا تشاور الأثينيون مع البيلوبونيزيين سعياً لاستباق الحرب، "فكّروا في التأثير الواسع للأحداث في الحرب، قبل أن تنخرطوا فيها. فعندما تتواصل تصبح على العموم مسألة حظوظ، حظوظ لا يُستثنى منها أي منا، ويجب أن نخاطر بحدوثها في الظلام. من الخطأ الشائع في الذهاب إلى الحرب البدء من النهاية الخاطئة، اتخاذ إجراء أولاً وانتظار حدوث كارثة لبحث المسألة" (Thucydides, 1951, p. 45).

نادراً ما يحدّد البشر نتائج حرب الهيمنة أو يستبقونها في الواقع. فمع أنهم يرغبون عند الذهاب إلى الحرب في زيادة مكاسبهم أو تقليل خسائرهم، فإنهم لا يحصلون على الحرب التي يريدونها أو يتوقّعونها؛ ولا يدركون القوى المكبوتة التي يطلقونها أو الأهمية التاريخية الكبيرة للقرارات التي يتخذونها. ويبخسون تقدير نطاق الصراع الذي يقدمون عليه وشدّته وآثاره على حضارتهم في نهاية المطاف. تنشأ حروب الهيمنة بسبب الشروط الهيكلية للنظام الدولي وانعدام توازنه، لكن نادراً ما يتنبّأ رجال الدولة بنتائجها. وكما رأى توينبي، يبدو أن القانون الذي يحكم مثل هذه الصراعات يحابي الدول الصاعدة على أطراف النظام الدولي بدلاً من الدول المتنافسة داخل النظام نفسه. فالدول التي تنخرط في الصراع على الهيمنة تضعف نفسها وتزيل في الغالب العقبات أمام سيطرة القوى الطرفية.

قدّمت هذه الصراعات على الهيمنة بين المتنافسين السياسيين نقاط التحوّل العظيمة في التاريخ، وأعادت هذه الصراعات الدورية ترتيب النظام الدولي ودفعت التاريخ في اتجاهات جديدة غير مرسومة. وهي تحل مسألة من هي الدولة التي ستحكم النظام، فضلاً عن ما هي الأفكار والقيم التي

ستسود، وبالتالي تحدّد الخصيصة المميّزة للعصور المتعاقبة. وتؤثّر نتائج هذه الحروب على الهياكل الاقتصادية والاجتماعية والإيديولوجية للمجتمعات كل على حدة، فضلاً عن هيكل النظام الدولي الواسع.

خلافاً للتشديد هنا على دور حرب الهيمنة في تغيير النظام الدولي، يمكن القول بأن الثورة الداخلية تستطيع تغيير النظام الدولي. وذلك صحيح جزئياً. فمن الحماقة الاقتراح مثلاً بأن الثورات الكبرى في القرن العشرين (الروسية والصينية وربما الإيرانية) لم يكن لها تأثير عميق على السياسة العالمية. غير أن التأثير الرئيسي لهذه الاضطرابات الاجتماعية والسياسية (الناجمة عن الثورتين الأوليين على الأقل) سهّلت تعبئة موارد المجتمع لأغراض القوة الوطنية. بعبارة أخرى، إن أهمية هذه الثورات في السياسة العالمية أنها قوّت (أو أضعفت) الدول التي وقعت فيها وبالتالي تسبّبت بإعادة توزيع القوى في النظام.

وكما قال المؤرّخ الفرنسي المميّز إيلي هاليفي، "كل الاضطرابات الكبرى في تاريخ العالم، ولا سيما في أوروبا الحديثة، كانت في الوقت نفسه حروباً وثورات" (Halévy, 1965, p. 212)[8]. وهكذا كانت حرب الثلاثين سنة حرباً دولية بين السويد وفرنسا وإمبراطورية الهابسبورغ وسلسلة من الصراعات الداخلية بين البروتستانت والكاثوليك. وأطلقت حروب الثورة الفرنسية والفترة النابليونية اضطرابات سياسية طبقية وثورات وطنية في كل أنحاء أوروبا. ولم تمثّل الحربان العالميتان الأولى والثانية ضعف النظام السياسي الدولي الأوروبي فحسب وإنما هجوماً أيضاً على الليبرالية السياسية وحرية العمل الاقتصادية. ولم يعنِ انتصار القوة الأميركية في هاتين الحربين الحكم الأميركي للنظام وإنما أيضاً إعادة إنشاء النظام العالمي الليبرالي.

(8) نشرت مقالة هاليفي "The World Crises of 1914 - 1918: An Interpretation" لأول مرة في سنة 1930، وهي تحليل رائع لأدوار القوى الاجتماعية والأفكار السياسية في اندلاع الحرب.

حفزت أهمية حروب الهيمنة في تحويل التاريخ إلى قنوات جديدة العلماء على البحث عما إذا كان وقوعها محكوماً بقانون تاريخي وإذا كانت تعرض نسقاً يمكن تمييزه (Toynbee, 1961; Wright, 1942; Beer, 1981). ثمة إيحاء بوجود دورة متكرّرة للحرب والسلم، في التاريخ الحديث على الأقل. فوفقاً لتعبير المؤرّخ البارز جورج كلارك، "تؤكّد [هذه الفكرة] في كل أشكالها المختلفة أن هناك في حالة السلم شروطاً تفضي إلى اندلاع الحرب بالضرورة، وأن هناك شروطاً أخرى في أثناء الحرب التالية تعيد السلام ثانية، وتتكرّر هذه العملية بعد العودة إلى النقطة التي كانت عندها سابقاً، ويفترض أن تكون، إلى ما لا نهاية" (Clark, 1958, p. 131). وهكذا ترى هذه الفكرة الحتمية أن حروب الهيمنة الدورية تنتج عن التمدّد والتقلّص المنهجي للقوى الاجتماعية والنفسية والاقتصادية.

في دراسات حديثة، استعرض كُتّاب مثل غيرهارد منش (Mensch, 1979)، ووالتر روستوف (Rostow, 1980)، وجورج مودلسكي (Modelski, 1978) فكرة دورات الحرب والسلام. ولعل أكثر النظريات التي طرحها هؤلاء الكُتّاب إثارة للاهتمام نظرية مودلسكي الذي رأى أن التاريخ الحديث يتميّز "بدورات طويلة من السياسة العالمية" (Modelski, 1978, pp. 214 - 35). تتوافق هذه الدورات التي يبلغ طولها مئة سنة، والتي تُفتتح وتُختتم بما أسماه "حروباً عالمية" مع سيطرة القوى العالمية الخمس على العلاقات الدولية: البرتغال وهولندا وبريطانيا العظمى (مرتين) والولايات المتحدة. وقد قدّمت هذه القوى العالمية الانضباط للنظام العالمي خلال عهد كل منها.

إن تشديد مودلسكي على القوى العالمية والحروب العالمية في ترتيب النظام الدولي وتغييره مماثل للموقف الذي تطرحه هذه الدراسة. غير أن ثمة اختلافاً جوهرياً بين صيغة مودلسكي لحرب الهيمنة العالمية والصيغة

المعروضة هنا[9]. على الرغم من أن فكرة مودلسكي عن دورات الحرب والسلم جذّابة فكرياً، فإن المصاعب التي تواجه نظريات الموجات الطويلة في السياسة كما في الاقتصاد هي عدم وجود آلية معروفة يمكن أن تفسّرها. وهكذا فإن طرح مودلسكي "متلازمة بودنبروكس... الجيل الأول يبني، والجيل التالي يعزّز، ويفقد الثالث السيطرة" (Buddenbrooks, 1978, p. 232) ليست أكثر إقناعاً من الصياغة الأكثر تفصيلاً للفكرة التي وضعت في القرن السادس عشر: "طالما سمعت أن السلام يجلب الثروة، والثروة تجلب الفخر، والفخر يجلب الغضب، والغضب يجلب الحرب، والحرب تجلب الفقر، والفقر يجلب الإنسانية، والإنسانية تجلب السلام، والسلام كما قلت يجلب الثروة، وهكذا تدور شؤون العالم" (نقلاً عن Clark, 1958, p. 134). على الرغم من أن دورة الحرب والسلم التي تستغرق مئة سنة ربما تكون قائمة، فإن الفكرة يجب أن تبقى تخمينية إلى أن توضع الآلية التي تحدّد الدورات وتولّدها، ومع ذلك فإنّها مثيرة للاهتمام.

يجب القول في الواقع إن الغموض يحكم العالم، وكل النظريات السياسية منذ ثوسيديدس وميكيافلي إلى الأبحاث المعاصرة تتناول سؤالاً جوهرياً واحداً: كيف يستطيع العرق البشري، سواء أكان ذلك لأغراض أنانية أو كوزموبوليتانية، أن يفهم قوى التاريخ العمياء في الظاهر ويسيطر عليها؟ تتّسم هذه القضية بالحدّة في العالم المعاصر بسبب تطوّر الأسلحة النووية وسواها من أسلحة الدمار الشامل. وعلينا أن نسأل في إطار هذه الدراسة إذا كانت حرب الهيمنة ستظل في العصر النووي الآلية الأساسية لتعديل العلاقات بين الدول. وهل من الممكن أن يحقّق رجال الدولة سيطرة أفضل على قوى التغيير السياسي التي تبدو عمياء؟

(9) هناك اختلافات أخرى مهمة أيضاً. على سبيل المثال، لا نصنّف البرتغال وهولندا قوتين عالميتين على قدم المساواة مع بريطانيا العظمى والولايات المتحدة. وعلى الرغم من أن مودلسكي تخلّى عن الحتمية، فإن مخططه يميل في ذلك الاتجاه أكثر من ميل مخططنا.

في الفترة التي أفضت إلى الحرب العالمية الثانية، سعى عدد من العلماء في العلاقات الدولية إلى إيجاد إجابة عن هذا السؤال (Dunn, 1937; Carr, 1951; Manning, 1937). ورأى هؤلاء العلماء أن الحروب الكبرى لا يمكن تبريرها من خلال ما نسميه اليوم حسابات التكاليف والمنافع، فكل المشاركين خاسرون بدرجات متفاوتة. وعلّل هؤلاء المصلحون أن هناك حاجة إلى إحلال أساليب التغيير السلمي محل اللجوء إلى الحرب كوسيلة أساسية لإجراء تغييرات جوهرية على النظام يحتّمها النموّ التفاضلي للقوة بين الدول.

كان التحليل الكلاسيكي والدفاع عن التغيير السلمي كحل لمشكلة حرب الهيمنة موضوع كتاب كار، *"أزمة العشرين عاماً" The Twenty years' Crisis, 1919 - 1939*، الذي وُضع عشية الحرب العالمية الثانية[10]. رأى كار أن هناك أمرين ضروريين لكي يكون التغيير السلمي ناجحاً. أولاً، يجب أن تكون الدولة التي تتحدّى الوضع الراهن قادرة على التأثير على الدول المسيطرة في النظام عن طريق الضغط والتهديد. ولن تجد الأخيرة حافزاً على إدخال تغييرات على الوضع الراهن الدولي ما لم تكن الحال كذلك. ثانياً، نظراً لأن الدول المسيطرة تستفيد من الوضع الراهن، فإن لديها التزام أخلاقي بتقديم تنازلات كبيرة لتحقيق تسوية ناجحة. واستدلّ كار على أن سياسات الاسترضاء ستعيد الانسجام ثانية بين مكوّنات النظام الدولي (توزيع الأراضي، وقواعد النظام، والعلاقات الاقتصادية، إلخ) ووقائع القوة. وعندئذ لن يكون من الضروري اللجوء إلى الحرب (أو حرب الهيمنة على الأقل) لإحداث تغيير سياسي دولي وحلّ انعدام التوازن في النظام.

اعتقد كار أن سياسة الاسترضاء فشلت في الثلاثينيات (1930يات) لأن ألمانيا (المنزوعة السلاح سابقاً بموجب معاهدة فرساي) لم تكن قادرة، في البداية على الأقل، على إضفاء الفعالية على مطالبتها بالتغيير، وبالتالي لم يجد

(10) نشر الكتاب لاول مرة في سنة 1939؛ وفي هذه الدراسة رجعنا إلى طبعة سنة 1951.

البريطانيون والفرنسيون دافعاً لتقديم تنازلات ضرورية لتلبية مطالب ألمانيا المشروعة. وعندما صار بوسع ألمانيا فرض مطالبها، لم تعد التنازلات التي عرضتها قوى الوضع الراهن كافية واعتُبرت علامة على الضعف لا عملاً ينمّ عن الكرم. وبدلاً من أن تسترضي ألمانيا، حفزت على المطالبة بمزيد من التنازلات التي تتجاوز ما كان يمكن أن ترضى به ألمانيا قبل بضع سنوات. ونتيجة لذلك، لم تقد سياسة الاسترضاء إلى تغيير سلمي بل إلى صراع كبير.

أدرك ثوسيديدس الصعوبة الملازمة لتحقيق التغيير السلمي في خطاب سفراء أثينا رداً على مطالب إسبارطة بأن تقدم أثينا عدداً من التنازلات، بما في ذلك التفكيك الجزئي للإمبراطورية الأثينية لتجنّب الحرب:

أجبرتنا طبيعة الحالة أولاً على إعلاء إمبراطوريتنا لتبلغ شأوها الحالي؛ كان الخوف دافعنا الرئيسي، مع أن الشرف والمصلحة جاءا بعد ذلك. وأخيراً عندما كرهنا الجميع تقريباً، وثار علينا بعضهم وأخضعوا، وعندما لم تعودوا الأصدقاء كما كنتم من قبل، وأصبحتم موضع شكّ وكراهية، لم يعد من الآمن التخلّي عن إمبراطوريتنا، لا سيما أن كل من سيتركنا سيلتحق بكم. ولا يستطيع أحد الاختلاف مع شعب لتقديمه أفضل الشروط التي يستطيع من أجل مصالحه، عندما تحدق به المخاطر الشديدة (Thucydides, 1951, pp. 43 - 4).

يطرح الخطاب الأثيني معضلة التغيير بصورة جيدة. فلن يكون لدى الدول حافز على تقديم التنازلات من أجل السلام ما لم يضغط عليها الآخرون، وهي تمنح أولى الأولويات إلى أمنها ومصالحها الاقتصادية. لكن عندما تصبح الدولة المتحدية في موقف يضفي الفعالية على مطالبها، فإنها تطالب بتنازلات تفوق ما كان يعتبر مقبولاً من قبل. ولا يعود بوسع الدولة التي يُشهر في وجهها التحدي أن تلبّي هذه المطالب، إذ يُخشى أن يفتح الاسترضاء الشهيّة للمطالبة بمزيد من التنازلات. ولعل أعظم مهام رجال

الدولة الحكيمين والمسؤولين أن يكونوا قادرين على الحكم متى يقود الاسترضاء إلى حل سلمي للخلافات ومتى لا يقود إلى ذلك.

مع ذلك، فقد تكرّر حل الخلافات عن طريق عملية التغيير السلمي. ومن خلال التنازلات المتبادلة والاتفاق على دوائر النفوذ. وبمثل هذه التدابير، تتوصّل الدول المتخاصمة إلى استيعاب بعضها بعضاً وتحقيق توافق سلمي. وقد تناولنا مثال بريطانيا العظمى التي توصّلت إلى تفاهم مع منافسيها الرئيسيين في سنوات ما قبل الحرب العالمية الأولى. وتوضح هذه الحالة أيضاً المصاعب الملازمة للتغيير السلمي وقدرته التي تحتاج إلى إثبات على حل المشاكل الجوهرية التي يطرحها نموّ القوة التفاضلي بين الدول.

تمكّنت بريطانيا العظمى من التوصّل إلى تفاهم مع كل الدول الكبرى الأخرى باستثناء ألمانيا. فقد اعتبر القادة البريطانيون والألمان على السواء أن التنافس البحري البريطاني الألماني هو المدخل الرئيسي لأمنهما ولمصير نظام الدول الأوروبية في نهاية المطاف. لم يكن بوسع أي منهما التسوية مخافة وضع نفسه وأمنه في يدي الآخر. وكان هذا الارتياب الأساسي عاملاً كبيراً في تحويل خلاف ثانوي في البلقان إلى صراع على الهيمنة شمل كل القوى الأوروبية، وهو صراع أثّر تأثيراً عميقاً على حكم النظام السياسي الأوروبي وهيكله.

ومن الأمثلة الحديثة والمثيرة على التغيير السلمي قيام البلدان المنتجة والمصدّرة للنفط (أوبك) بانتزاع السيطرة على السوق النفطية العالمية من الشركات الأميركية وسواها من الشركات المتعدّدة الجنسيات. لا شك بأن هذا الإجراء كان أعظم إعادة توزيع قسرية للثروة في تاريخ العالم، لكن يجب عدم المبالغة في أهميتها بالنسبة إلى قدرة القوة الاقتصادية على إحداث تغيير سياسي أو تضخيمها. لقد كان هناك عاملان مهمان في تلطيف الردّ الأميركي: أن اثنين من الأعضاء البارزين في أوبك (إيران والمملكة العربية السعودية)

حليفان سياسيان للولايات المتحدة، ولم يبدُ أن عملهما يشكّل تهديداً مباشراً للمصالح الأمنية الأميركية. كما أنهما لم يتحديا الموقف الدولي الأميركي، بل بدا أنهما يقوّيانه في الواقع. لو لم تكن هذه الشروط وسواها قائمة، لكان من المشكوك فيه أن يحدث هذا التغيير في حقوق الملكية بطريقة سلمية.

خلاصة القول في هذا البحث إن التغير الدولي السلمي يبدو مجدياً جداً عندما يشتمل على تغييرات في النظام الدولي وصعباً جداً عندما يشتمل على تغيير النظام الدولي. ففي حين كانت بريطانيا العظمى مستعدّة لتقديم تنازلات والولايات المتحدة مستعدة لتكبّد هزيمة اقتصادية جدية للمحافظة على النظام الدولي القائم، فإنه لا يبدو أن هناك أي مثال عن قوة مسيطرة تتنازل طوعاً عن السيطرة على النظام الدولي إلى قوة صاعدة لكي تتجنّب الحرب. وليس هناك أمثلة عن قوى صاعدة لم تقدم على الضغط من أجل منفعتها وأحجمت عن محاولة إعادة هيكلة النظام لاستيعاب مصالحها الأمنية والاقتصادية. وتكشف القراءة المتأنية لعمل كار أنه لم يكن حتى راغباً في رؤية حلول القيادة الألمانية أو اليابانية محل القيادة البريطانية. وكان يعتقد بأن عباءة القيادة يجب أن تذهب إلى الأميركيين إذا كان مصير القيادة البريطانية محتوماً. وتنبّأ بسلام أميركي، أو الأفضل سلام أنكلوأميركي، كأفضل بديل للسلام البريطاني المضمحلّ. وعلّل كار الرغبة في ذلك بأن هاتين القوتين "المتسامحتين وغير القمعيتين... أفضل من أي بديل ممكن آخر" (Carr, 1951, p. 236).

يخالف تفضيل كار الحكم الإنساني والديمقراطي حقيقة جوهرية. على الرغم من أن البشر يرغبون في السلام، فإنه ليس أرفع قيمة لديهم. ولو كان كذلك، لأمكن تحقيق السلام والتغيير السلمي بسهولة، فما على الشعب سوى رفض الدفاع عن نفسه. غير أن المجتمعات طوال التاريخ قدّمت قيماً ومصالح أخرى على رغبتها في السلام. ومن هذا المنظور فإن المهمة الأساسية للتغيير السلمي ليست مجرّد تأمين السلام، بل تعزيز التغيير وتحقيق السلام

الذي يضمن القيم الأساسية. ولعل تحديد كيفية تحقيق هذا الهدف في ظروف تاريخية محدّدة هو المهمة الأساسية لرجال الدول الذين يتميّزون بالحكمة والبصيرة.

ليس لآلية التغيير السلمي فرصة كبيرة في النجاح في غياب القيم والمصالح المشتركة. ولو كان الأمر خلاف ذلك، لأصبح المرء في مجال السياسة الداخلية بدلاً من السياسة الدولية، وثمة حدود لمدى التغييرات السلمية المجدية حتى في المجتمع الداخلي. فعندما تُتجاوز هذه الحدود، تكون النتيجة نزاعاً أهلياً. وليس هناك أدلة كثيرة توحي بأن القيم والمصالح التي توحّد العرق البشري حلّت محل تلك التي تقسمه إلى عالم من المجموعات والدول السيادية المتنافسة، على الرغم من وجود بعض الكتابات الحديثة المخالفة لذلك.

الخلاصة

حرب الهيمنة هي الآلية الأساسية لتغيير النظام في السياسة العالمية. فالنظام الدولي الجديد ينشأ عن الصراع على الهيمنة، بسبب تزايد انعدام التوازن بين عبء المحافظة على إمبراطورية أو موقع مهيمن ما والموارد المتاحة للقوة المسيطرة للاضطلاع بهذه المهمة. ويعكس توزيع الأراضي، ونمط العلاقات الاقتصادية، وهرمية الهيبة والمكانة التوزيع الجديد للقوى في النظام، كما كانت في النظام السابق. تحاول الدولة المسيطرة الصاعدة توسيع سيطرتها إلى حدود قدراتها الاقتصادية والعسكرية وسواها. وبمرور الوقت تصبح هذه القوى ناضجة، وتظهر تحديات جديدة على أطراف قوتها ونفوذها. ومن ثم تستأنف عملية الانحدار وانعدام التوازن والصراع على الهيمنة.

إن انتهاء حرب هيمنة ما هو بداية دورة أخرى من النموّ والتوسّع والانحدار في نهاية المطاف. ويواصل قانون النموّ غير المتكافئ إعادة توزيع

القوى، وبالتالي تقويض الوضع الراهن الذي أنشأه آخر صراع على الهيمنة. فيحل انعدام التوازن محل التوازن، وينتقل العالم إلى جولة جديدة من الصراع على الهيمنة. طالما كان الأمر كذلك وسيكون، إلى أن يدمّر البشر أنفسهم أو أن يتعلّموا وضع آلية ناجعة للتغيير السلمي.

6

التغيّر والاستمرار في السياسة العالمية

الافتراض الأساسي في هذه الدراسة أن طبيعة العلاقات الدولية لم تشهد تغيّراً جوهرياً على مرّ آلاف السنين. وقد استفدنا من التجربة التاريخية والأفكار العميقة للعديد من الكُتّاب المبكّرين، معتقدين أن الماضي ليس تمهيداً وأن الحاضر لا يحتكر الحقيقة. وعلى الرغم من أن هذه الدراسة ترمي إلى فهم التغيير السياسي الدولي، فإنها افترضت أيضاً أن ثمة استمرارية أساسية تميّز السياسة العالمية: يقدّم تاريخ ثوسيديدس أفكاراً عميقة اليوم كما قدّم في القرن الخامس قبل الميلاد. وربما يتعيّن على المرء الاعتقاد بأنه لو ظهر ثوسيديدس بيننا، فإنه لن يجد صعوبة كبيرة (في أعقاب مساق قصير في الجغرافيا والاقتصاد والتكنولوجيا الحديثة) في فهم الصراع على القوة في عصرنا.

ترفض العديد من الأبحاث الحديثة في مجال العلاقات الدولية افتراض استمرارية شؤون الدول. وتفترض أن التغييرات المعاصرة في التكنولوجيا والاقتصاد والوعي الإنساني قد أدخلت تحوّلاً على طبيعة العلاقات الدولية. فقد شهد الفاعلون الدوليون، وأهداف السياسة الدولية، ووسائل تحقيق الأهداف تغيّرات حاسمة وحميدة، كما تراجعت أهمية الدولة الأمة، وحلّت أهداف الرفاه محل الأهداف الأمنية كأولى أولويات المجتمعات، وتراجعت القوة

كأداة فعّالة للسياسة الخارجية. بل إن المرء يشهد توتّراً غريباً بين مزاج التشاؤم الشعبي السائد والأبحاث الراهنة في العلاقات الدولية. فالأبحاث الحديثة في العلاقات الدولية تشدّد على التطوّرات التي يعتقد أنها غيّرت الطبيعة التنافسية الفوضوية للعلاقات الدولية.

لعل عالم الاجتماع المميّز ألكس إنكِلز خير من عبّر عن روح قسم كبير من الأبحاث المعاصرة وتأكيدها على ظهور انقطاع في العلاقات الدولية:

في النصف الثاني من القرن العشرين، عبّر الأناس العاديون والمفكّرون المتخصّصون على السواء مراراً عن الإحساس بأن علاقتنا جميعاً، كل البشر، بعضنا ببعض وبالعالم تشهد سلسلة من التغييرات العميقة. ويبدو أننا نعيش في إحدى الحقب التاريخية النادرة التي تصبح فيها العملية الكمية التقدّمية تحوّلاً كيفياً. وحتى عندما نقرّ في إحدى لحظات الصحوة بأننا ما زلنا بعيدين عن الوصول إلى هناك، ينتابنا شعور لا يخطئ بأننا انطلقنا حتماً على مسار جديد ما، وأننا قطعنا شوطاً نحو مقصد غامض التحديد. يعبّر عن الانتشار الواسع لهذا الإحساس ببروز علاقة عالمية متبادلة من خلال العديد من الأفكار والشعارات والعبارات الشائعة، مثل "الحكومة العالمية"، و"القرية العالمية"، و"سفينة الأرض الفضائية"، و"الغلاف الحيوي"، والرسم الكاريكاتوري الشائع لعالم مزدحم يبرز من أحد أطرافه فتيل مشتعل، ويوسم الرسم بعبارة "القنبلة السكانية العالمية". على الرغم من أن انتشار الردّ على هذا الوضع الناشئ يبلغنا بأن هناك شيئاً ما يجري، فإن تنوّعه يبرز ارتباكنا مما يحصل بالضبط (Inkeles, 1975, p. 467).

إذا حدث تحوّل كيفي في السياسة العالمية، فمن الواضح أن هذا الانقطاع التاريخي يلغي مفهوم التغيير السياسي الدولي الذي تطرحه هذه الدراسة، ويتجاوز نموذج التغيير الذي وضعناه والاقتراحات المستقاة من هذا النموذج، بالإضافة إلى الدليل التاريخي الذي يدعمه. ويجب عندئذ التخلّي عن الدليل الواهي الذي يجسده هذا النموذج (وكل الجهود للتعلّم من الماضي

بالطبع). وإذا تغيّر العالم بقدر ما يقترح العديد من العلماء المعاصرين، فإن التجربة التاريخية لن تبلغنا سوى القليل عن الأحداث المعاصرة. لهذا السبب يرمي هذا الفصل إلى تقييم المقولة بأن التطوّرات المعاصرة أدخلت تغييراً كيفياً على طبيعة العلاقات الدولية.

يرى العديد من العلماء المعاصرين أن ثلاثة تطوّرات عميقة توحي بحدوث تحوّل عميق في طبيعة العلاقات الدولية. الأول هو الثورة التكنولوجية في الحرب بسبب ظهور الأسلحة النووية وسواها من أسلحة الدمار الشامل. والثاني ارتفاع مستوى الاعتماد المتبادل بين الاقتصادات الوطنية. والثالث ظهور المجتمع العالمي وما صحبه من تغيّر في الوعي البشري ومجموعة من المشاكل العالمية. توحي هذه التطوّرات للعلماء المراقبين بحدوث تحوّلات في تكاليف الحرب، ومنافع السلام، وضرورة التعاون الدولي. ويعتقد بأن هذه التطوّرات الثلاثة معاً، أدخلت تحوّلاً على العلاقات الدولية وجعلت التغيير السلمي حقيقة جديدة.

هذه الرؤية بأن التطوّرات التكنولوجية والاقتصادية وسواها غيّرت طبيعة العلاقات الدولية غير مقنعة، على الرغم من جاذبيتها. لقد شهد العالم تغيّراً عميقاً حقاً بسبب هذه العوامل. فارتفعت مخاطر الصراع ومنافع التعاون على السواء. لكن على الرغم من أن العلوم والتكنولوجيا والاقتصاد الحديثة غيّرت العالم، فإنه ليس هناك أدلة كبيرة توحي بأن البشر حلوا المشاكل المرتبطة بالتغيير السياسي، وبخاصة مشكلة الحرب.

الثورة النووية في الحرب المعاصرة

أطلق عدد من علماء العلاقات الدولية الاعتقاد بأن القوة العسكرية لم تعد أداة عقلانية لفن الحكم وآلية للتغيير السياسي الدولي. ومن المفارقة أنه ما من أحد طرح هذه المقولة بقوّة أكثر من هانس مورغنثاو، الناطق الرسمي الحديث

البارز باسم الواقعية السياسية: "أعتقد أن ثمة ثورة قد وقعت، وربما الثورة الحقيقية الأولى في السياسة الخارجية منذ بداية التاريخ، عبر إدخال الأسلحة النووية في ترسانة الحرب. [في الماضي]... كان هناك علاقة عقلانية بين العنف كوسيلة للسياسة الخارجية، وأهداف السياسة الخارجية. أي أن بوسع رجل الدولة أن يسأل نفسه - وطالما سأل نفسه - إذا كان يستطيع تحقيق ما يسعى إليه لصالح بلده بالوسائل السلمية الدبلوماسية أو أن عليه اللجوء إلى الحرب... لقد كان رجل الدولة في العصر قبل النووي في موقف شبيه بموقف المقامر - المقامر العقلاني - مستعداً للمخاطرة بجزء محدّد من موارده المادية والبشرية. فإذا ربح تكون مخاطرته مبرّرة بالانتصار، وإذا خسر فإنه لا يخسر كل شيء، أي أنه يستطيع تحمّل خسائره. **لكن هذه العلاقة العقلانية بين العنف كوسيلة للسياسة الخارجية وأهداف السياسة الخارجية تحطّمت باحتمال وقوع حرب نووية شاملة**" (Morgenthau et al., 1961, p. 280، التشديد من عندنا).

على الرغم من أن الأسلحة النووية جعلت الحرب الشاملة (ما أسميناه حرب الهيمنة) مكلفة جداً، فإنها لم تلغِ مشاكل الحرب بتاتاً. فقد توسّعت فئات الحرب في العقد الذي تلا الحرب العالمية الثانية: حروب الوكلاء التي تشمل القوى النووية، والحروب التقليدية المحدودة، وحروب العصابات، والحروب الأهلية، والإرهاب، إلخ[1]. يمكن أن تفرض مثل هذه الحروب التغيير السياسي على الرغم من مخاطر التصعيد. وقد أوقعت ما تسمى بالحروب المحدودة عشرات الآلاف من القتلى (مئات الآلاف بصورة غير مباشرة) منذ الحرب العالمية الثانية. ومن الصعب جداً التوفيق بين هذه المقتلة والأطروحة بأن الأسلحة الحديثة حوّلت طبيعة العلاقات الدولية.

من النتائج الرئيسية والمزعجة لظهور أسلحة الدمار الشامل أنها عزّزت

(1) للاطلاع على أحد أفضل الأبحاث في هذا الموضوع انظر Osgood and Tucker (1967).

التهديد بالحرب كأداة للسياسة. فهذا التهديد يفيد في ردع الحرب بين القوتين العظميين وحلفائهما من جهة. غير أن هناك من جهة أخرى الخطر الدائم بأن يسمح رجال الدولة، من خلال استغلال الابتزاز النووي أو الردّ عليه، بخروج الأحداث عن السيطرة وتصاعدها لتبلغ حرباً نووية لا يسعى إليها أحد.

لا تزال ممارسة القوة الخاصية المركزية للعلاقات الدولية. واستخدامها بصورة غير لائقة من قبل إحدى القوتين العظميين أو كليهما لا يجعلها غير ذات صلة بالموضوع. غير أن من الحماقة القول بأن ظهور الأسلحة النووية وسواها من أسلحة الدمار الشامل لم يغيّر دور القوة واستخدامها في العالم المعاصر. فقد أثّرت هذه الأسلحة تأثيراً عميقاً على سلوك فن الحكم. ويبدو أن لأسلحة الدمار الشامل ثلاثة تأثيرات عامة على العلاقات الدولية، مع أن نتائجها النهائية لم تحدّد بعد (Smart, 1975, pp. 544 - 53).

أولاً، أصبحت الغاية الأساسية للقوة العسكرية (في الوقت الحالي على الأقل) منع وقوع حرب كبرى أخرى. الردع المتبادل بين الدول النووية المتخاصمة يفرض حدوداً على العنف ويحمي بدوره المجتمع الدولي ككل من الحرب الشاملة. لقد نشأ الردع الناجح عن استخدام القوة لموازنة القوة، لا عن بطلان استخدام القوة نفسها. وكما أشار كِنِث والتز، لقد جعلت الثورة النووية "القوة أكثر فائدة لدعم الوضع الراهن مما كانت عليه في أي وقت مضى، وإن يكن لعدم تغييره، كما أن المحافظة على الوضع الراهن هو الهدف الأدنى لأي قوة عظمى" (Waltz, 1979, 9. 191). وإذا انهار نظام الردع المتبادل، فما من شك في أن الأدوات الحديثة للقوة الوطنية ستنطلق بأقصى ضراوة.

ثانياً، تمنح الأسلحة النووية الدولة النووية "ضمانة لا تُنتهك لاستقلالها وسلامتها المادية" (Smart, 1975, p.548). ومع أن الأسلحة النووية لم تثبت حتى الآن قدرة كبيرة على "الإرغام" (أي إرغام دولة على الامتثال

لإرادة دولة أخرى)، فإنها تشكّل بوليصة تأمين من الكارثة المطلقة. وهي تجعل الجميع متساوين إلى حد ما. وستفكّر أقوى الدول مرتين قبل أن تهاجم أصغر بلد لديه أسلحة نووية. ونتيجة لذلك، يعتقد بعضهم أن انتشار الأسلحة النووية يمكن أن ينشئ نظاماً للردع الشامل والسلام النهائي. وعلى الرغم من بعض محاسن هذه الفكرة، فإن تدرّج القوة والقدرات لا يزال قائماً في عالم مزوّد بأسلحة نووية.

ثالثاً، والأكثر إثارة للقلق، أن امتلاك الأسلحة النووية يحدّد بدرجة كبيرة ترتيب البلد في هرمية الهيبة الدولية. فنظراً لأن المجتمع المتخلّف نسبياً قد يكون قادراً من الناحية الاقتصادية على الحصول على الأسلحة النووية، فقد ضعف التماثل الحديث بين القدرة الصناعية والقوة العسكرية والهيبة. فالأسلحة النووية بحد ذاتها تمنح مكانة معزّزة وأصبحت رمزاً للمكانة التي تزداد الدول الراغبة في الوصول إليها. وهكذا أصبحت حيازة الأسلحة النووية هدفاً مهماً لعدد متزايد من الدول المعاصرة. ولعل تأثيرات هذا الوضع على انتشار الترسانات النووية والاستقرار الدولي لا تفضي، على أقل تقدير، إلى نظرة تفاؤلية إلى المستقبل (انظر والتز للاطلاع على نظرة مناقضة).

طالما كان التهديد بالحرب واستخدام القوة والحرب محكوماً تاريخياً بعلاقة جوهرية بين القدرة التدميرية للحرب واحتمالها: كلما بدت الحرب أكثر تدميراً، قل احتمال وقوعها والعكس صحيح[2]. وقد أدرك نصير السلام ليو تولستوي هذه العلاقة وصلى لكي تصبح الحرب مدمّرة بالقدر الكافي الذي يدفع البشر إلى رفض خوضها. وينص خيار هوبسون للإنسان الحديث على أنه بقدر ما يجعل الإنسان العالم آمناً من الحرب النووية عبر الحد من الأسلحة ونظام الردع الناجع، فإنه يجعل العالم أكثر أماناً للحروب المحدودة والاستخدام المحسوب للتهديدات النووية.

(2) ادين بهذه الملاحظة إلى هيدلي بول، انظر (1963) Bull.

في ظل شروط الردع المتبادل والنظام المستقر للحدّ من الأسلحة، يمكن أن تفيد سلسلة من الحروب المحدودة في تغيير النظام الدولي (Kissinger, 1961, p. 90). فإذا كان التهديد باللجوء إلى حرب نووية يفتقد إلى المصداقية، فسيسود التفوّق المحلي، وتستطيع القوة الصاعدة استخدام القوة المحدودة لتغيير الوضع الراهن. ويمكن أن يؤدي الفقد اللاحق للموارد الحرجة أو الأرض الاستراتيجية إلى تراجع القوة المسيطرة إلى موقع منخفض وإدخال تحوّل على حكم النظام الدولي. في الماضي، تسبّبت البلدان بحروب شاملة لحماية مصالح حيوية تعرّضت لتهديدات استراتيجية تدريجية (تعرف بالعامية باسم تكتيك بولونيا). ومن الممكن، رغم التخمين الحالي بخلاف ذلك، أن يحول الردع المتبادل في النهاية دون أن تدافع القوة المسيطرة عن الوضع الراهن بدلاً من منع القوة الصاعدة من السعي إلى تغييره[3].

وكما قال رونالد ل. تامن، "المعضلة الكبيرة غير المحلولة هي كيف يمكن استخدام الأسلحة النووية بخلاف ردع الحرب الشاملة" (نقلاً عن Smart, 1975, p. 551). ويشير تاريخ الحرب والأسلحة إلى أن التغيّرات الكبرى في الأنظمة الدولية لم تنتج عن ابتكارات الأسلحة بحد ذاتها وإنما عن استخدام هذه الأسلحة من قبل عباقرة سياسيين وعسكريين تعلّموا كيف يستخدمون الأسلحة الجديدة لكسب المزايا على الدول الأخرى. وهكذا تمكّن الرومان من إقامة إمبراطورية بسبب ابتكاراتهم التنظيمية والتكتيكية والاستراتيجية، وليس بسبب أسلحتهم الجديدة[4]. إننا لا نزال في العقود

(3) من الواضح أن بوسع الدولة المسيطرة أن تتبع الاستراتيجية نفسها ومن ثم تعزّز سيطرتها على النظام.

(4) من الأمثلة الحديثة ابتكار الألمان الحرب الخاطفة التي تفسّر نجاحاتهم السريعة في الأيام الأولى من الحرب العالمية الثانية. فعلى الرغم من أن التكنولوجيا المستخدمة في هذا الشكل من أشكال الحرب (الدبابة والطائرة) قد أدخلت في الحرب العالمية الأولى، فإن الألمان طوّروا لاحقاً تكتيكها ومبدأها والتنظيم المطلوب لدمجها ضمن الأدوات القوية للعدوان.

الأولى من العصر النووي، ومن المبكّر جداً الاستنتاج بأنه لن يكون هناك غايوس ماريوس ألكسندر[5]، أو نابليون آخر يطوّر تكتيكاً واستراتيجية لجعل الأسلحة النووية والتهديد النووي أدوات فعالة للسياسة الوطنية. وعلى الرغم من أن مثل هذا المسعى لترجمة الأسلحة النووية إلى مكاسب سياسية قد يكون غير عقلاني، فهل يستطيع المرء أن ينكر مطمئناً أن يعمد رجل دولة لديه ما يكفي من الجسارة أو يواجه ما يكفي من اليأس لاستغلال خوف البشر من الحرب النووية لتقديم أهدافه السياسية، وبخاصة إذا كان النجاح يعد بالسيطرة على العالم؟ من المؤسف أن تاريخ السياسة الدولية لا يقدّم لنا أي ضمانات بأن تؤدي الأسلحة النووية وظيفة رادعة دائماً.

أخيراً، ربما يزيد مجيء الأسلحة النووية صعوبة مهمة الدبلوماسية وهدف وضع آلية للتغيير السلمي بدلاً من أن يقلّل منها. فقد لاحظ كيسنجر في العصر قبل النووي أنه كان بوسع الدبلوماسيين حل النزاعات بين الدول وإيجاد تسويات مقبولة بسبب ارتفاع احتمال أن يؤدي الخلاف المستحكم على طاولة المفاوضات إلى قرار في ميدان المعركة (Kissinger, 1961, p. 170). لقد قلّصت القدرة التدميرية للحرب اليوم احتمال اندلاع الحرب بسبب استعصاء دبلوماسي، ونتيجة لذلك يشعر رجال الدولة بتراجع الضغط عليهم للإقدام على التسويات المطلوبة للحل السلمي للنزاعات أو الموافقة عليها. وهكذا فإن أمل العديد من الكُتّاب الحاليين بأن تؤدي الثورة النووية في الحرب إلى حل النزاعات الواحد تلو الآخر من خلال المساومة والتنازلات المتبادلة قد يكون أملاً لا جدوى منه.

هذه النظرية بأن الأسلحة النووية جعلت حرب الهيمنة أو سلسلة الحروب المحدودة المفضية إلى تغيير النظام أمراً متعذراً يجب أن تبقى غير محسومة. لا شك أن تجنّب القوتين العظميين الحرب وممارسة ضبط النفس

(5) التقنيات العسكرية التي استخدمها الإسكندر الاكبر طوّرها في الواقع والده فيليب الثاني المقدوني.

على مدى عدة عقود من الصراع سبب يدعو إلى التفاؤل. لكن على المرء أن يقرّ بأن هذه النظرية لم تخضع لاختبار جدي. فالمصالح الحيوية لم تكن المشكلة المباشرة في العديد من المواجهات بين الدولتين. ومع أن الفضل في ضبط النفس يجب أن يعزى لوجود الأسلحة النووية، فإن الاختبار الحقيقي يتم عندما يتعلّق الأمر بمصلحة حيوية لإحدى القوتين العظميين وتهدّد الأحداث بالخروج عن السيطرة. يجب أن تقع المسؤولية الكبرى عن تجنّب هذا الوضع على رجال الدولة المعاصرين.

ثمة مقولة إضافية بأن القوة الاقتصادية حلّت محل القوة العسكرية في ظل الظروف المعاصرة. لا شك أن استخدام القوة الاقتصادية من قبل منظمة أوبك لتحويل اقتصاد العالم أمر غير مسبوق، لكنه جاء نتيجة مجموعة خاصة من الظروف وليس هناك ما يدعو إلى الاعتقاد بإمكانية تكرار مثل هذا العمل في مجالات أخرى. وعلى العموم، فإن القوة الاقتصادية المعرّفة بأنها "القدرة على قطع العلاقات التجارية أو المالية" لأغراض سياسية ليست أمراً جديداً في العلاقات الدولية (Hirschman, 1969, p. 16). ويبلغنا ثوسيديدس بأن مرسوم ميغارا، وهو عمل يعتبر بمثابة حرب اقتصادية، كان أحد أسباب وقوع الحرب البيلوبونيزية[(6)]. وفي العالم الحديث، عزّز التوسّع الكبير لعلاقات السوق العالمية دور القوة الاقتصادية بوضوح كأداة لفن الحكم. لكن تشير التجربة الأميركية الأخيرة للعقوبات الاقتصادية ضدّ إيران والاتحاد السوفياتي بأن استخدام القوة الاقتصادية (مثل القوة العسكرية في هذه المسألة) لا يزال محدوداً جداً[(7)]. فمعرفة هل ستكون القوة الاقتصادية أم أي شكل آخر من أشكال القوة ذات مردودية عالية لتحقيق هدف ما في ظرف معيّن مسألة تجريبية اليوم مثلما كانت في السابق.

(6) سعى المرسوم إلى منع دخول الميغاريين موانئ الإمبراطورية الاثينية.
(7) ثمة تقييم شامل للقوة الاقتصادية في Knor, 1975 وبخاصة في الفصل السادس.

الاعتماد المتبادل للاقتصادات الوطنية

في حين يعتقد بأن الحرب تراجعت كوسيلة عقلانية لتأمين أهداف الدول، فإن هذه الأهداف نفسها قد تحوّلت. ففي العالم الحديث، يعتقد أن الرفاه الاقتصادي (بالإضافة إلى التنمية في حالة الاقتصادات النامية) أصبح الهدف الرئيسي للمجتمعات بدلاً من الأمن القومي الضيق. ويمكن تحقيق هذا الهدف على أفضل وجه، كما يقال، من خلال النمو الاقتصادي والتعاون الدولي والاستخدام الرشيد لموارد العالم الشحيحة، بدلاً من الحرب والصراع التنافسي. ويقود المنطق الملازم لأهداف الرفاه والتنمية إلى اقتصاد عالمي يتزايد اعتماد بعضه على بعض وإلى مجتمع عالمي يحل فيه التعاون الاقتصادي محل الصراع التقليدي على الأراضي والكسب النسبي وتوازن القوى الدولي.

يجب النظر بتشكيك أيضاً إلى المقولة بأن المستوى الحالي من الاعتماد المتبادل الاقتصادي قد أدخل تحوّلاً على السياسة العالمية. فعند تقييم هذه الفكرة، يجب أن يلحظ المرء أن الحقبة الحديثة للعلاقات الدولية تتميّز بتناقض ظاهري. فمنذ مجيء النزعة الصناعية وانتشارها (ترتبط اليوم ارتباطاً وثيقاً بمفهوم التحديث)، تمكّنت المجموعات والدول من تعظيم مكاسبها المتبادلة من خلال التعاون الدولي وإقامة تنظيم اقتصادي كفء على الصعيدين المحلي والدولي. ويعكس النشوء التدريجي لاقتصاد السوق العالمية في المئة وخمسين سنة الأخيرة هذا الالتزام العالمي بالكفاءة والنموّ. بل إن هذا الواقع الاقتصادي المتغيّر هو السمة المميزة للسياسة العالمية الحديثة.

منذ بدايات الحقبة الصناعية، توقّعت الأجيال المتعاقبة من المفكّرين (وأملت) أن تروّض منافع النموّ والتعاون الاقتصادي الصراع على القوة بين المجموعات والدول (Hirschman, 1977)[8]. وكما طرحت هذه الدراسة، فإن

(8) ينظر الماركسيون ودعاة الواقعية السياسية نظرة أقل اعتدالاً إلى تأثير النزعة الصناعية على العلاقات الدولية.

مجيء النموّ الاقتصادي المستدام واقتصاد السوق العالمية قد لطّف العلاقات الدولية. ففي الحقبة الحديثة، غالباً ما تكسب البلدان من خلال الكفاءة الاقتصادية والتعاون والتقسيم الدولي للعمل أكثر مما تكسبه بالحرب والإمبريالية ومجالات النفوذ الاقتصادي الحصري. مع ذلك فإن الاعتماد المتبادل الاقتصادي والأمل بالكسب المتبادل لم يلغِ جهود البلدان لتقديم مصالحها على حساب البلدان الأخرى وعلى حساب الكفاءة الاقتصادية الإجمالية للاقتصاد العالمي. واستمرّ النضال التاريخي بين المجموعات والدول من أجل الفائدة الفردية والسيطرة، على الرغم من أن ذلك لم يتخذ الشكل نفسه دائماً الذي اتخذه في الحقبة قبل الحديثة. وكان التغيّر الرئيسي حلول دورة الهيمنة واقتصاد السوق العالمية محل دورة الإمبراطوريات والاقتصاد الإمبريالي الموجّه.

غير أن نموّ الاعتماد المتبادل الاقتصادي والكسب المتبادل لم يلغِ المنافسة وانعدام الثقة المتبادل بين الأمم. ولم تثبت التجارة دائماً أنها قوة من أجل السلام. بل على العكس، مع تزايد الاعتماد المتبادل، أصبحت الأمم أكثر قلقاً من فقدان الاستقلالية ومسائل مثل الوصول إلى الأسواق الخارجية، وأمن مصادر المواد الأولية، والتكاليف المرتبطة بالاعتماد المتبادل. ولم يكن التأميم الاقتصادي بعيداً عن التداول قطّ، وفي هذا القرن كان انهيار الاقتصاد الدولي رداً على القومية عاملاً مساهماً في الصراع (Gilpin, 1977).

يجب الاعتراف بأن نموّ الاعتماد المتبادل الاقتصادي من الإنجازات الرائعة للعالم الحديث. فقد مكّن من تحقيق رخاء غير مسبوق لقسم كبير من الجنس البشري. غير أن الاعتماد المتبادل الاقتصادي اليوم أقل اتساعاً جغرافياً من مثل هذا الاعتماد المتبادل في أواخر القرن التاسع عشر. بل إنه لا يشمل في الواقع سوى الديمقراطيات الصناعية وجزءاً مما يسمى العالم الثالث. فقد انسحب الاتحاد السوفياتي ومن يدور في فلكه، وهم يعتبرون الاعتماد المتبادل الاقتصادي تطويقاً اقتصادياً معادياً.

لا يقل عن ذلك أهمية أن رخاء بعض الأمم وفقر غالبية الجنس البشري أنتج تصدّعاً واسعاً في العالم. فقد أصبح الوعي العام بالفجوة بين الأغنياء والفقراء والرغبة الشديدة للشعوب الفقيرة في كل مكان في اللحاق قوة جديدة وتقسيمية في العالم. فقلة من الشعوب تقبل اليوم عن قناعة بأن فقرها الشديد هو إرادة الله، بل تنظر إليه على أنه ناجم عن قرار بشري: يعتقد معظم الشعوب أن الأغنياء أغنياء وأنهم فقراء لأنهم عاجزون ويستغلّون نتيجة لذلك. ولعل الرغبة في تغيير هذه الحالة الظالمة في الظاهر من الشؤون الإنسانية من أشدّ القوى السياسية في عصرنا، وهي ليست مناسبة لجعل سلوك الدول أكثر مواتاة اليوم مما كانت عليه في السابق (Sprout and Sprout, 1971, pp. 364 - 5).

ربما يأمل المرء أن يؤدي تشابك الاقتصادات الوطنية والمكاسب المطلقة المتبادلة المستمدّة من الاعتماد المتبادل إلى جانب تقسيم العمل الدولي إلى إحداث مزيد من الاعتدال في الصراع على القوة النسبية والمكاسب بين الدول الأمم المتنافسة. لكن مع تزايد الاعتماد المتبادل بين المجتمعات والاهتمام أكثر بالرفاه الاقتصادي، أصبح المواطنون أيضاً أكثر إدراكاً للتكاليف التي ترتّبها سياسات المجتمعات الأخرى على رفاه الأفراد ورفاه المجموعات. وكما لاحظ هنري هاوزر (Hauser, 1937) قبل عدة عقود، أصبح هذا الوعي المنتشر للاعتماد المتبادل عاملاً مثيراً للاضطراب في العلاقات الدولية منذ بداياته في القسم الأخير من القرن التاسع عشر. ما هي النتائج السياسية للتحضّر السريع للعالم والوعي الاقتصادي مع تزايد انعدام المساواة بين الأغنياء والفقراء داخل الأمم وفيما بينها؟ وما هي تأثيرات المشاكل العسيرة في الظاهر الناجمة عن تراجع النمو الاقتصادي وارتفاع معدّلات البطالة والتضخّم العالمي على الاستقرار والتعاون السياسي؟ يمكن أن يكون لمثل هذه العوامل الاقتصادية الجديدة في المجتمع المعاصر تأثير قوي وسيئ على العلاقات الدولية.

رأى الكاتب الواقعي هارولد مكايندر في أوائل هذا القرن [العشرين] أن هدف الكفاءة يمكن أن يحل محل إعادة التوزيع وأن عملية التغيير السياسي الدولي ربما تصبح حميدة. فقد كتب مكايندر في سنة 1904، في نهاية آخر مرحلة من مراحل التوسّع الأوروبي وأعظمها، أن "الحقبة الكولومبية" قد انتهت. ولاحظ أن الشعوب الأوروبية ظلت طوال أربعمئة سنة تزداد ثروة وسكاناً وقوة؛ وأنها وسّعت سلطتها في كل أنحاء العالم وخاضت عدة حروب لتقسيم الأراضي وإعادة تقسيمها. وأنهى المستكشفون رسم خريطة العالم، وصادرت الشعوب الأوروبية كل الأراضي باستثناء النائية جداً منها: الإمبراطوريتين الصينية واليابانية. لكنه أشار إلى أن هذه الحقبة انتهت الآن وبدأت حقبة جديدة. وسيكون هذا العصر الجديد مختلفاً حيث لم يعد هناك "الحيّز" العظيم الفارغ الذي يستوعب طاقات الشعوب الأوروبية وفائضها السكاني. لقد أصبح العالم اليوم نظاماً مغلقاً، ولم يعد يمكن تبديد انفجار القوى الاجتماعية التي تصاحب النموّ في الخارج ضد الشعوب الضعيفة والسهلة الانقياد. وبدلاً من ذلك سيرتد الطموح الوطني والتوسّع على الأمم الأوروبية نفسها وفي كل أنحاء العالم. وتنبّأ في العصر ما بعد الكولومبي أن تتجاوز تكلفة التوسّع الإقليمي والصراع أي فائدة متصوّرة بكثير. وكتب مكايندر، "لعل نصف إدراك هذه الحقيقة قد أخذ يحوّل كثيراً من اهتمام رجال الدولة في كل أنحاء العالم من التوسّع الإقليمي إلى النضال من أجل الكفاءة النسبية" (Mackinder, 1962, p. 242).

منذ سنة 1904، عندما كتب مكايندر هذه السطور، شهد العالم حربين عالميتين مكلفتين ومدمّرتين على غزو الأراضي. وعلى الرغم من أن هذه الحقيقة تدعو إلى بعض الحذر، فإن نبوءة مكايندر بأن يكون النضال من أجل الكفاءة الاقتصادية بدلاً من العظمة الإقليمية الخاصية المركزية للعلاقات الدولية لا تزال نبوءة جذّابة. وربما يتبيّن أن مجيء الأسلحة النووية والثورة التكنولوجية في الحرب قد قلّص فائدة الأداة العسكرية فيما عزّزت الاهتمامات

الاقتصادية الحالية والاعتماد المتبادل الاقتصادي العالمي أهمية العلاقات الاقتصادية بين الدول الأمم، وعندئذ يمكن أن يصبح حلم استبدال آلية التغيير السلمي بالاعتماد التقليدي على الحرب أمراً واقعاً. ويجب أن يكون تحويل هذا الحلم إلى حقيقة الهدف الرئيسي لفن الحكم المعاصر.

تحاول المجموعات والدول تغيير النظام الدولي من أجل مجموعتين أساسيتين من الأسباب: (1) زيادة الكفاءة الاقتصادية وتعظيم الكسب المتبادل؛ (2) إعادة توزيع الثروة والقوة لمصلحتها على حساب الكفاءة والمكاسب الإجمالية. وقد شهد التاريخ الحديث حلول الدافع الأول محل الثاني، بدرجة مثيرة للإعجاب على الأقل. لكن ليس هناك ضمانة بأن يتواصل ذلك، كما أن التأثيرات النهائية للتطوّرات المعاصرة السياسية والاقتصادية والتكنولوجية غير أكيدة. ولا يزال من غير الواضح حتى الآن ما إذا كان التعاون لتحقيق الكفاءة أو الصراع على إعادة التوزيع سيكون القوة الدافعة السائدة خلف التغيير السياسي الدولي في العقود الأخيرة من هذا القرن.

مجيء المجتمع العالمي

أخيراً، أوحت التطوّرات المعاصرة للعديد من المراقبين بتجاوز العقلية التقليدية وخاصية فن الحكم الدولي: فقد وحّد التقدّم الذي طرأ على الاتصالات والمواصلات الكوكب من الناحية المادية. وكسرت أنواع جديدة من الجهات الفاعلة العابرة للحدود الوطنية والدولية المستجيبة للعلوم والتكنولوجيا والاقتصاد الحديثة احتكار الدولة في إدارة النظام الدولي وحكمه. ووضعت المشاكل البيئية العالمية بالإضافة إلى القيود على الموارد وحدود النموّ على أجندة العالم مجموعة من القضايا الملحّة التي تتجاوز حلولها وسائل الدول الأمم المهتمة بذاتها. فالعلم الحديث وتقدّم المعارف والتكنولوجيا الاجتماعية تتيح نهجاً أكثر عقلانية لحل المشاكل الدولية مما يتيحه النزاع والصراع.

ويمنح الالتزام العام بالتحديث والحياة الأفضل للجميع مختلف الشعوب مجموعة مشتركة من الاهتمامات والطموحات. باختصار، يعتقد بأن القيم والمصالح التي توحّد الجنس البشري أخذت تحل محل العوامل التي قسّمته تاريخياً وكانت الأسباب الأساسية للحروب والتغيير العنيف. وقد عبّر عن ذلك إنكلز (Inkeles, 1975, p. 495) بقوله، "إن ظهور ثقافة عالمية منسجمة" حقيقة واقعة، وثمة تحوّل في الوعي الإنساني يوفّر مخرجاً من النضال غير العقلاني من أجل المزايا الوطنية.

إن هذه النظرية عن حدوث تحوّل في الوعي الإنساني مع ظهور المجتمع العالمي يجب أن تكون مشروطة جداً أيضاً. ويقوم هذا الموقف على الاعتقاد بأن العلم الحديث والتكنولوجيا الناجمة عنه يجعلان العالم واحداً فكرياً ومادياً. ويعتقد أن تقدّم المعرفة العلمية يؤدي إلى نهج أكثر عقلانية لحل المشاكل الإنسانية فيما منح التقدّم التكنولوجي الحديث كل البشر مصيراً مشتركاً ووفّر لهم الأدوات الضرورية لحل المشاكل الجوهرية على الأرض. ويرى بعضهم أن العلم والتكنولوجيا ينطويان على أخلاقيات التعاون الدولي ويمكّنان من الوصول إلى نظام عالمي أكثر عدالة. ومن خلال إعمال العقل واستغلال التكنولوجيا، يستطيع الجنس البشري تجاوز الصراع غير العقلاني على المكاسب النسبية للسعي وراء المكاسب لكل البشر، وبخاصة لحل المشاكل العالمية للانحدار البيئي واستنزاف الموارد.

من المؤسف أن التعبيرات السابقة عن الأفكار المالتوسية المحدثة الشبيهة بنظرية حدود النموّ الحالية لم تؤدّ إلى تجاوز الولاءات الضيّقة المحدّدة؛ بل على العكس، حيث أدّت المخاوف الوطنية من فرط السكان وعدم كفاية المواد الخام إلى الاندفاعات البشرية الهدّامة وغير العقلانية. لقد ارتبطت حقب توقّف النموّ وتناقص الغلّة وقيود السوق تاريخياً بالحرب والصراع. وتحدّرت الداروينية الاجتماعية والإمبريالية والصراع على المجال الحيوي من الأصول الفكرية للمخاوف المالتوسية المحدثة في أواخر القرن التاسع عشر

وفي الثلاثينيات (1930 يات)، وثمة أدلة قليلة توحي بأن البشر قد تجاوزوا كثيراً هذا المستوى من أخلاق الغاب. لذا فإنه يتزايد أمام الجميع وضوح النتائج السياسية المرعبة للتراجع الكبير للنموّ الاقتصادي وشحّ الطاقة (لا سيما النفط) بالنسبة إلى المجتمعات المتقدّمة المعتادة على مستويات الاستهلاك الدائمة الارتفاع وإلى القسم الأعظم من البلدان المتخلّفة المحكوم عليها بتفاقم سوء الفقر. وبقدر ما تكون نظرية حدود النموّ صحيحة، فإن تأثيرها على سلوك الدول الأمم قد لا يكون حميداً ومفضياً للتعاون كما يود أن يعتقد كثير من دعاتها. بل إن المنافسة الشديدة قد تتطوّر بسهولة بين الاقتصادات على موارد النفط المتناقصة، والأسواق المطلوب منها أن تموّل واردات الطاقة، وتقاسم آخر المشاعات الكبيرة (المحيطات) من أجل الموارد التي تحتوي عليها.

وحتى إذا منح العلم والتكنولوجيا الحديثان البشرية وعياً جديداً للقيم والمشاكل المشتركة، فإن هذا الوضع لا يشكل ضمانة للمصلحة المشتركة أو الرغبة في إخضاع الاهتمامات الأنانية للصالح العام. بل على العكس، يمكن أن يزيد العلم والتكنولوجيا الحديثان من حدة الصراع على موارد العالم الشحيحة. لكن من الأهم الاستفسار عما إذا كان يوجد بشرية موحّدة حقاً أم لا. وهي غير موجودة للأسف. "العالم الموحّد" الحديث ابتكره الغرب الذي سعى إلى فرض قيمه وطريقة عيشه على مجموعة حرونة من الثقافات المتنوّعة. وقد تحطّمت هذه الوحدة اقتصادياً وإيديولوجياً بوقوع الثورة البلشفية في روسيا وانتصار نمط مختلف اختلافاً جذرياً في التنظيم السياسي والاقتصادي هناك (وفي أماكن أخرى بعد الحرب العالمية الثانية). وربما يشير الانبعاث الحديث للإسلام وثورة الثقافات غير الغربية على القيم الغربية إلى تصدّع أعظم في المستقبل. وربما تنذر مراكز القوى الناشئة ذات التقاليد الثقافية والدبلوماسية المختلفة اختلافاً واسعاً عن تلك التي كانت سائدة بعودة صراع الحضارات الذي يذكّر بالحقبة قبل الحديثة. باختصار،

يجب ألا يخلط المرء بين الوحدة المادية للعالم والوحدة الأخلاقية؛ إذ لا يزال البشر منقسمين انقساماً عميقاً وفقاً للعرق والدين والثروة.

ازداد الانقسام السياسي للعالم في العقود الأخيرة في الواقع. فالعالم يضم اليوم ما يقرب من مئة وخمسين دولة ذات سيادة، وأصبحت القومية، التي ترجع جذورها إلى أوروبا القرن السابع عشر، المعتقد السائد للإنسان الحديث. وكما كان الحال في أوروبا، فإن استمرار تشكل الدول الأمم وانتشار القومية يطلق قوى مدمّرة شديدة وخطيرة. وتشهد الفترة الحالية انتشار الدولة الأمة لا تجاوزها. ففي أواخر السبعينيات (1970 يات) وأوائل الثمانينيات (1980 يات)، ألّبت القوميات الجديدة بعضها ضدّ بعض في ست حروب، كان العديد منها مدمّراً[9]. إذا كان تاريخ نشوء الدولة الأوروبية والقومية يقدّم أي دليل، فقد يكون المجتمع العالمي الحقيقي والوعي الجديد بعيدي المنال في المستقبل. تنطوي معظم العلوم الاجتماعية ومبحث العلاقات الدولية على الاعتقاد بأن البشر قادرون من خلال العلم والعقل السيطرة على مصيرهم. فمن خلال تقدّم المعرفة، يستطيع البشر أن يسيطروا على قوى التغيير المستترة وإنشاء علْم للسلام. ومن خلال فهم مصادر أعمالنا ونتائجها، يجب أن تتمكّن العقلانية البشرية من توجيه رجال الدولة للخروج من أزمة نظام عالمي متدهور إلى نظام عالمي جديد ومستقرّ. وتتابع هذه النظرة بأن المشكلة الأساسية التي نواجهها ليست العواطف غير الخاضعة للسيطرة بل الجهل.

الواقعية السياسية هي بالطبع تجسيد لهذا الإيمان بالعقل والعلم. تتحدّر الواقعية من العلم الحديث وعصر الأنوار، وترى أن رجال الدولة يستطيعون عبر حسابات القوة والمصلحة القومية إنشاء النظام من الفوضى وبالتالي

(9) تشمل هذه الحروب بين دول العالم الثالث والدول الماركسية (باستثناء جمهورية إيران الإسلامية): فيتنام ـ كمبوديا؛ وإثيوبيا ـ الصومال؛ وتنزانيا ـ أوغندا؛ والصين ـ فيتنام؛ والعراق ـ إيران.

تلطيف الصراعات المحتومة بين الدول المستقلّة والأنانية والمتنافسة. فإذا سعت الدول وراء مصالحها الأمنية فقط (متخلية عن الأهداف الدينية والإيديولوجيا) واحترمت بالقدر نفسه المصالح الحيوية للدول الأخرى، يصبح أساس التسوية والتغيير المنظّم ممكناً (Morgenthau, 1973, pp. 540 - 4). وعلى الرغم من أن مضمون نظرية العلاقات الدولية شهد تغيّراً جذرياً على مرّ القرون، فإن هذا الإيمان بأن "علم العلاقات الدولية" سينقذ البشرية في نهاية المطاف لا يزال قائماً في صلب هذه الدراسات.

الاختلاف الرئيسي بين الواقعية السياسية وكثير من التنظير المعاصر بشأن العلاقات الدولية أن الواقعية تفترض استمرارية فن الحكم. فالواقعية تقوم على ممارسات الدول، وتسعى إلى فهم كيف تصرّفت الدول دائماً وكيف ستتصرّف على الأرجح. ولا تعتقد بأنه يمكن تجاوز شرط الفوضى إلا من خلال السلطة، وبالتالي تتمايز عن نزعة قوية في التفكير المعاصر. ربما يفتح تقدّم التكنولوجيا فرصاً للمنفعة المتبادلة، لكنه يزيد أيضاً القوة المتاحة للنضال السياسي. ولن ينهي تقدّم العقل والفهم البشري هذا النضال على القوة، لكنه يمكّن من زيادة الفهم المتنوّر للمصلحة الذاتية الوطنية والسعي لتحقيقها.

يتحمّل عالم العلاقات الدولية مسؤولية الوفاء لهذا الاعتقاد بأن تقدّم المعارف سيمكنّنا من إنشاء عالم أكثر عدلاً وسلاماً. لكن على المرء أن يستفسر عما إذا كان دارسو العلاقات الدولية في القرن العشرين يعرفون أي شيء لم يكن ثوسيديدس ومعاصروه في القرن الخامس قبل الميلاد يعرفونه عن سلوك الدول. ما النصيحة التي يمكن أن يقدّمها الدارسون اليوم لتمكين اليونانيين من تجنّب الحرب الكبرى التي دمّرت حضارتهم؟ لا يمكن الإجابة عن هذين السؤالين إلى أن يمتلك العلماء فهماً أفضل للتغيير السياسي الدولي، ولا يمكن السيطرة على نتائج أعمال البشر. مع ذلك من الطيش أن يتخلّى العلماء عن جهودهم لتعزيز فهمهم المحدود للعلاقات الدولية.

إن هذا التشديد على استمرارية فن الحكم مفتوح على النقد بحيث يجب أن يفترض أن المجتمعات لا تتعلّم وغير قادرة على تعديل السلوك الذي يؤدي إلى حروب لا يسعون إليها. إذا كان المرء يقصد "بالتعلّم" تجاوز طبيعة الدولة المهتمة بنفسها والنظام الدولي التنافسي، فإن الانتقاد في محلّه. لا تفترض هذه الدراسة أن امتلاك المعرفة لن يجعل الدول أقل أنانية أو النظام غير تنافسي. لكن من الخطأ الاقتراح بأن هذه الدراسة تفترض أن القادة السياسيين لا يتعلّمون من التجربة التاريخية، أو كما يأمل العالِم، مما يتدفّق من حرفته. يمكن أن تتعلّم الدول أن تكون أكثر تنوّراً في تعريف مصالحها وأن تتعلّم أن تكون أكثر تعاوناً في سلوكها. ويبدو أيضاً في كل الحقب أنه كان هناك "دول ناضجة" عوقبت بتكاليف الغزوات أو تحرّكها اعتبارات العدالة تجاه المجتمعات الأخرى (Wight, 1979, p. 155). من الأمثلة على ذلك اليوم السويد، وربما تكون اليابان وألمانيا المعاصرتين كذالك أيضاً.

على الرغم من أن الدول (أو بالأحرى الأفراد الذين يكوّنونها ويقودونها) تتعلّم دروساً من تجاربها، فإنها لا تتعلّم دائماً الدروس نفسها، أو ما قد يعتبره بعضهم الدروس الصحيحة. التاريخ يمكن أن يعلّم خطورة وضع الثقة في غير موضعها، كما في حالة نيفيل تشيمبرلين في ميونيخ، بالإضافة إلى فوائد التعاون، كما في حالة ألمانيا الغربية والمجموعة الأوروبية اليوم. ويمكن أن تعلّم تجربة ما دروساً مختلفة لأشخاص مختلفين. يرى بعضهم أن هزيمة أميركا في فيتنام تعلّم أن التدخّل العسكري في الشؤون الداخلية للدول الأخرى يتنافى مع الأخلاق ومكلف جداً؛ ويرى آخرون أن الفشل جاء نتيجة التدابير الفاترة والقيادة الجبانة. ومع أن بعض الدول تقدّر أحياناً الفوائد المتبادلة للتعاون الدولي، فإن كل الدول لا تتعلّم هذا الدرس في وقت واحد للأسف.

لا يزال من الممكن في النهاية وصف السياسة الدولية كما وصفها ثوسيديدس: تفاعل القوى الموضوعية والقادة العظام. العوامل التكنولوجية

والاقتصادية والديمغرافية تدفع الدول نحو الحرب والتعاون السلمي على السواء. ويستطيع القائد الحكيم أن يوجّه سفينة الدولة في اتجاه أو آخر. والخيارات موجودة على الدوام، على الرغم من أنها تكون مقيّدة دائماً. وتساعد التجربة التاريخية في تعليمنا ما هي هذه الخيارات وما نتائجها المحتملة. ويستطيع المرء أن يقول بهذا المعنى أن التعلّم ممكن ويمكن أن يؤثّر على مسار العلاقات الدولية.

الخلاصة

في العقود الأخيرة من القرن العشرين، أوحت التطوّرات التكنولوجية والاقتصادية وسواها إلى كثير من الأفراد بأن الدولة الأمة لم تعد وحدة التنظيم الاقتصادي والسياسي الأكثر كفاءة. ويعتقد أن التنظيم الإقليمي الأوسع أو حتى العالمي للشؤون الاقتصادية والسياسية ضروري، وأن أنواعاً جديدة من الكيانات الاقتصادية والسياسية ستكون أكثر كفاءة من الدولة الأمة. واقترح بعضهم أن تحل أشكال أحدث من المنظمات الدولية والعابرة للحدود الوطنية محل الدولة الأمة التي أصبحت مفارقة تاريخية.

قد يكون صحيحاً جداً الدعوة إلى تغيير النظام في العالم المعاصر. لا شك أن تطوّر أسلحة الدمار الشامل يحتّم وجود نظام عالمي أكثر استقراراً وسلاماً، كما أن القوى التي تهدّد الرفاه الاقتصادي العالمي لا يمكن احتواؤها بسهولة بواسطة الدول الأمم القومية الشديدة التنافس. مع ذلك، على الرغم من أن مثل هذا التغيير في الترتيبات السياسية والاقتصادية قد يكون مرغوباً جداً، فإنه سيكون مسألة مكلفة جداً دون شك، كما كان التحوّل السابق من الإقطاعية إلى الدولة الأمة. ويبدو للأسف (أو ربما لحسن الحظ) أنه لا يوجد أي من روّاد السياسة المعاصرين الذين يعتبرون أن فرض التحوّل من الدولة الأمة إلى أساس آخر للتنظيم الاقتصادي والسياسي للعالم اقتراح مريح.

يرى بعض الكتاب أن تغيير النظام قد وقع وأن الدول الأمم التقليدية حلت محلها دول ذات أبعاد قارية نتيجة تزايد حجم القوة الاقتصادية والعسكرية (McNeill, 1954, pp. 72 - 3). وينظر إلى النظام ثنائي القطب الأميركي السوفياتي بأنه المرحلة الأولى من نظام عالمي تسيطر عليه قوّتين عظميين قاريتين. وترى هذه النظرية أن الحربين العالميتين الأولى والثانية مسؤولتان عن هذا التغيير في النظام. ويرى المراقبون أن هناك قوى عظمى أخرى ناشئة يمكن أن تحتل في النهاية موقعها إلى جانب الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي، مثل الصين والبرازيل والهند وأوروبا الغربية المتحدة.

غير أنه ليس من الواضح ما التأثير النهائي للتطوّرات العسكرية والاقتصادية المعاصرة على حجم التنظيم السياسي. يبدو أن نطاق الحرب النووية والتكلفة الهائلة للقوة الانتقامية يحبّذان توسيع الكيانات السياسية. غير أنه في الوقت نفسه قد تكون محاولة غزو دولة صغيرة تمتلك قدرة نووية متواضعة جداً مكلفة جداً بحيث تجعلها متعذّرة. لا شك أن تزايد الاعتماد المتبادل الاقتصادي قد أنقص الاستقلالية الاقتصادية الوطنية. لكن ذلك يعني أيضاً أن بوسع الدول الوصول إلى الأسواق الكبيرة دون أي ضرورة للتكامل السياسي وأن الدول زادت من تدخّلها في الاقتصاد من أجل حماية القيم الوطنية من القوى الاقتصادية الخارجية التي قد تكون مضرّة. وعلى الرغم من أن ظهور مشاكل عالمية بيئية وسواها مما يتصل بها يحتّم وجود منظمة مماثلة للشؤون الإنسانية، فإن التمسّك بمفهوم الدولة الأمة في عقول البشر يزداد قوة. يمكن ملاحظة التأثيرات الغامضة لهذه التطوّرات المعاصرة في ثلاث نواح متناقضة في الظاهر من نواحي السياسة الدولية الراهنة: (1) ظهور القوة العظمى، (2) التحرّك نحو التكامل الإقليمي، (3) انتشار الدول الأمم الجديدة والحركات الانفصالية في الدول الأمم القديمة. توحي هذه التطوّرات المتناقضة أن أحجام الكيانات السياسية وتوزّعها في حقبتنا لم يتحدّد بعد.

على الرغم من وجود عناصر مهمة من الحقيقة في كل النظريات التي بحثت في هذا الفصل، فإنها جميعاً لا تقود إلى الاستنتاج بأن البشر تجاوزوا الطبيعة الجوهرية للعلاقات الدولية. فالسياسة العالمية لا تزال تتميّز بصراع الكيانات السياسية على القوة والهيبة والثروة في وضع من الفوضى العالمية. الأسلحة النووية لم تجعل اللجوء إلى القوة أمراً مستبعداً، ولا يضمن الاعتماد المتبادل الاقتصادي انتصار التعاون على الصراع، ولم يحل المجتمع العالمي ذو القيم والرؤية المشتركة محل الفوضى الدولية. إن المشكلة الجوهرية للعلاقات الدولية في العالم المعاصر هي مشكلة التكيّف السلمي مع نتائج نموّ القوة غير المتكافئ بين الدول، مثلما كان الأمر في الماضي. فالمجتمع الدولي لا يستطيع الجمود ولا يتوقّف دون حراك. وبالتالي لا تزال الحرب والعنف احتمالين خطيرين فيما يتقدّم العالم من اضمحلال نظام دولي إلى نشوء نظام دولي آخر.

خاتمة:
التغيير والحرب في العالم المعاصر

خرجت الولايات المتحدة في نهاية الصراع على الهيمنة في سنة 1945 متربّعة على قمة الهرمية الدولية للقوة والهيبة. وكانت القوة الاقتصادية والعسكرية الأميركية فائقة، ووفّرت الأساس لنظام اقتصادي وسياسي يتركّز على الولايات المتحدة. وبحلول الثمانينيات (1980 يات) وصل هذا السلام الأميركي إلى حالة من الفوضى بسبب النموّ التفاضلي للقوة بين الدول في العقود القليلة السابقة. وأدّى انتشار الأسلحة النووية، وبروز أو إعادة بروز مراكز القوة الاقتصادية الأخرى، وبخاصة النموّ الهائل للقوة العسكرية السوفياتية إلى إضعاف الأسس السياسية للنظام الدولي الذي أنشئ في نهاية الحرب العالمية الثانية. وأشارت الأحداث في إيران وأفغانستان وسواهما إلى أن السياسة العالمية تدخل مرحلة جديدة يكتنفها الغموض.

شعر العديد من المعلّقين ورجال الدولة بما ينذر به هذا الوضع المتغيّر، فتأمّلوا في معانيه وعلّقوا عليه. ورُسمت التشابهات بين عصرنا والفترات التي سبقت الحربين الكبريين، لا سيما الحرب العالمية الأولى. خيّم الاستياء على الشؤون العالمية، خلافاً للأيام التي بدت هانئة في أوائل الستينيات (1960يات). وقد قورن الشرق الأوسط في سنة 1980 بالبلقان قبل سنة 1914، وتحدّث وزير خارجية سابق، هنري كيسنجر عن فترة من

الخطر الأعظم في المستقبل عندما تبلغ القوة العسكرية السوفياتية ذروتها. وأصبح كتاب *"الحرب العالمية الثالثة ـ أغسطس 1985"* *The Third World War-August 1985* (Hackett et al., 1978) من أكثر الكتب مبيعاً، وتصاعدت الأدلة على أن الرأي العام صار يأخذ احتمال نشوب حرب بين القوتين العظميين على محمل الجدّ.

ترمي هذه الخاتمة إلى تقييم وضع العالم في بداية عقد الثمانينيات (1980يات) من حيث الأفكار المقدّمة في هذه الدراسة بشأن التغيير السياسي الدولي، والنظر فيما إذا كانت الأحداث والقوى الأساسية الفاعلة توحي بأن العالم خرج ثانية عن السيطر

ة وعلى شفير صراع عالمي جديد على الهيمنة. وعلى الرغم من تعذّر التنبّؤ بالمستقبل، فإن رجال الدولة والجمهور يعملون بناء على تقييم اتجاه الأحداث، وكثيراً ما تصبح التكهّنات تنبّؤات ذاتية التحقّق. لذا من الحكمة العودة إلى الماضي والسعي لفهم القوى المحرّكة للسياسة العالمية من أجل الاسترشاد بها. ومن الضروري إدراك المخاطر الحقيقية بالإضافة إلى الفرص المحتملة غير المدركة في اللحظة الراهنة. وثمة حاجة إلى تحليل متجرّد في هذه الحقبة التي تشهد تغيّراً سريعاً لتجنّب حرب كارثية.

باستخدام مصطلحات نموذج التغيير السياسي الدولي المطروح في هذه الدراسة، يمكننا القول بأن هناك انعدام توازن بين حاكمية النظام الدولي القائمة وتوزيع القوة في النظام. وعلى الرغم من أن الولايات المتحدة لا تزال الدولة المهيمنة والأكثر هيبة في النظام، فإنه لم يعد لديها القدرة على "حكمه" كما فعلت في الماضي. فقد تراجعت قدرتها على المحافظة على التوزيع القائم للأراضي، ومجالات النفوذ، وقواعد الاقتصاد العالمي. وعنت إعادة توزيع القوة الاقتصادية والعسكرية في النظام لغير صالح الولايات المتحدة أن تكاليف حكم النظام التي تتكبّدها الولايات المتحدة ارتفعت بالنسبة

إلى قدرتها الاقتصادية على دعم الوضع الراهن الدولي. وتميّز الأعراض الكلاسيكية للقوة المتراجعة الولايات المتحدة في أوائل الثمانينيات (1980 يات): تضخّم مفرط، ومصاعب مزمنة في ميزان المدفوعات، وضرائب مرتفعة.

استجابة لهذا الانعدام في التوازن والأزمة المالية الحادة، استخدمت الولايات المتحدة الأساليب التقليدية لإعادة التوازن بين تكاليف النظام الدولي الحالي ومنافعه. فخفّضت الولايات المتحدة قواتها وانسحبت من المواقع المكشوفة في جنوب شرق آسيا والشرق الأقصى وأميركا اللاتينية والشرق الأوسط، تاركة في كثير من الحالات فراغاً يملؤه الاتحاد السوفياتي أو القوى الأخرى. واعترفت رسمياً بمجال النفوذ السوفياتي في أوروبا الشرقية وتفاوضت على التقارب مع الصين، وسلّمت على مضض لرغبات القوى الإقليمية المتصاعدة وطموحاتها: الهند والبرازيل ونيجيريا، إلخ. وقبلت التكافؤ النووي مع الاتحاد السوفياتي، بالإضافة إلى فقدان السيطرة على صناعة النفط، وتجد نفسها عاجزة في منع استمرار انتشار الأسلحة النووية. ولم تعد تحدّد من جانب واحد قواعد التجارة والنقود والاستثمار الدولية. باختصار، سعت الولايات المتحدة، عبر التراجع السياسي والعسكري، إلى خفض التزاماتها الدولية مثلما فعلت بريطانيا العظمى في العقود التي سبقت نشوب الحرب العالمية الأولى.

في الوقت نفسه، حاولت الولايات المتحدة توليد موارد جديدة لدعم موقعها الدولي المتراجع، وإن كان لا يزال مسيطراً. فحثّت حلفاءها الأوروبيين واليابانيين على زيادة مساهماتهم في الدفاع المشترك. وزادت نفقاتها الدفاعية وتحرّكت نحو شبه تحالف مع الصين لمقاومة "نزعة الهيمنة" السوفياتية. ولعل الأهم من ذلك كله، أن الولايات المتحدة أعلنت في 15 آب/أغسطس 1971 عن سياسة اقتصادية خارجية جديدة وفرضت إدخال تغييرات على القواعد الحاكمة للتجارة الدولية والشؤون النقدية تفيد الاقتصاد الأميركي، لا سيما لتحسين موقف أميركا التجاري المتراجع. بالإضافة إلى ذلك، أصبح

خفض استهلاك القطاع العام وزيادة الاستثمار الداخلي لرفع الإنتاجية وإعادة تصنيع الاقتصاد الأميركي الشغل الشاغل للقيادة السياسية والاقتصادية. فدعا الرئيس رونالد ريغان في خطاب التنصيب إلى "تجديد وطني". أخيراً، أبلغت الولايات المتحدة الدول التي تدور في فلكها في كل أنحاء العالم أن عليها أن تزيد مساهماتها في الدفاع الذاتي (مبدأ نيكسون). وهكذا تحاول الولايات المتحدة، باستخدام أساليب تقليدية أيضاً، زيادة مواردها للمحافظة على موقعها الدولي المسيطر.

من المبكّر جداً تحديد إذا ما كانت الولايات المتحدة تستطيع التراجع، أو ستتراجع، إلى موقع آمن أقل تواضعاً، وإذا كان بوسعها توليد موارد إضافية للمحافظة على هيمنتها العالمية، وإذا كان بوسعها، من خلال ائتلاف من الردين، إعادة التوازن المواتي بين قوتها والتزاماتها. ولن يتوقّف ذلك على مبادرات سياسية محددة للولايات المتحدة فحسب وإنما أيضاً على الحكومات الأخرى في السنوات القادمة. فاندفاع القوى السياسية والاقتصادية والتكنولوجية يخلق التحديات والفرص، وتحدّد السياسة الداخلية والقيادة السياسية ردود الدول على هذه التحديات والفرص. من المتعذّر تحديد مسار التاريخ، ولا يبدو الأمر خلافاً لذلك إلا عند الرجوع إلى الوراء.

في غضون ذلك، مُنحت الحقبة المعاصرة وصفاً مناسباً بأنها حقبة "تآكل الهيمنة" (Keohane and Nye, 1977, pp. 42 - 6). وهذه الحالة في السياسة العالمية كانت قائمة في الماضي بطبيعة الحال. ومن الأمثلة عليها الفترة الانتقالية بين السيطرة البريطانية والسيطرة الأميركية على الاقتصاد والسياسة الدوليين، وهي التي أسماها إ. هـ. كار "أزمة العشرين عاماً (1919 ـ 39)؛ حيث لم يعد بوسع القوة المهيمنة الأولى وضع القواعد، ولم يكن للقوة المهيمنة الصاعدة الرغبة في تولي المسؤولية أو القدرة على ذلك (Carr, 1951). ونظراً لعدم تجديد شباب القوة المهيمنة القديمة أو انتصار خليفتها أو إنشاء أساس آخر للحكم، فقد بقيت القضايا الملحّة للنظام العالمي

دون حل (القواعد التي تحكم التجارة، ومستقبل النقد الدولي، ووضع نظام جديد للمحيطات، إلخ). وكان التقدّم نحو صياغة قواعد وأنظمة جديدة للنظام الدولي تلي السلام الأميركي بطيئاً أو معدوماً.

مع ذلك، بناء على تحليل التغيير السياسي الذي طرح في هذه الدراسة، ثمة أسباب تدعو إلى الاعتقاد بإمكانية حل انعدام التوازن الحالي في النظام الدولي دون اللجوء إلى حرب على الهيمنة. وعلى الرغم من أن مخاطر الحرب على الهيمنة حقيقية، فإن المعروف عن مثل هذه الحروب يقدّم أسساً للتفاؤل الحذر. وفي حين أن العالم المعاصر يظهر الشروط المسبقة لصراع الهيمنة، فإنه يبدو أن الشروط المسبقة الأخرى غائبة تماماً أو بصورة جزئية. ويعزّز تحليل الوضع الدولي الراهن الأمل بأن تميّز عملية التغيير التدريجي السلمي، بدلاً من الحرب، الحقبة الحالية للسياسة العالمية.

ثمة سبب مهم جداً للتفاؤل الحذر وهو الاستقرار النسبي للهيكل ثنائي القطب القائم. وكما رأى والتز (Waltz, 1979)، يبدو أن النظام الحالي مستقرّ نسبياً. لكن من الناحية التاريخية، كما بيّنت هذه الدراسة، ثمة خمسة أنواع من التطوّرات تزعزع استقرار الأنظمة ثنائية القطب وتطلق الصراع على الهيمنة. ومن حسن الحظ أنه لا يبدو أن هناك أياً من هذه التطوّرات المزعزعة للاستقرار وشيك في العالم المعاصر (1980)، على الأقل في المستقبل المنظور.

العامل الأول الذي يمكن أن يزعزع الاستقرار هو فشل أحد القطبين في أداء دوره الموازن (مثل إسبارطة قبل الحرب البيلوبونيزية)، إذ يسمح من خلال الإهمال بحدوث تحوّل خطير في ميزان القوى. لكن من غير المحتمل حدوث ذلك ما دام الاتحاد السوفياتي والولايات المتحدة يحافظان على نظام الردع الصاروخي المتبادل. وعلى الرغم من أن العديد من الأميركيين وسواهم يعتقدون أن الولايات المتحدة سمحت بحدوث تحوّل خطير في التوازن

العسكري لصالح الاتحاد السوفياتي، فإن العلاقة النووية الاستراتيجية لا تزال قائمة بقوة على افتراض "الدمار المتبادل المحقّق" في حال حدوث حرب على الهيمنة؛ فلدى كل قوة عظمى القدرة على تدمير الأخرى. مع ذلك، يجب الإضافة بأن استمرار تدهور الموقف العسكري الأميركي يمكن أن يزيل هذا القيد على نظام الردع المتبادل؛ ويمكن على الأقل أن يشجّع القيادة السوفياتية على الاستغلال السياسي للاعتقاد بأن الاتحاد السوفياتي أصبح القوة المهيمنة السائدة.

العامل الثاني الذي يمكن أن يزعزع الاستقرار هو خطر ظهور طرف ثالث يحدث اضطراباً في التوازن الثنائي القطب. وعلى الرغم من أن دارسي العلاقات الدولية يختلفون بشأن الاستقرار النسبي للأنظمة الثنائية القطب مقابل المتعدّدة الأقطاب، فإنهم جميعاً تقريباً يتفقون على أن النظام الثلاثي الأقطاب هو الصيغة الأقل استقراراً. لكن هذا الخطر سيبقى في حدوده الدنيا ما دامت أوروبا الغربية تفتقر إلى الوحدة السياسية، وبقيت اليابان ضعيفة عسكرياً، واستمرّت الصين دولة متخلّفة، مع أنه لن يتبدّد البتة. لا شك أن الاتحاد السوفياتي لديه خوف حقيقي من حلف يحاصره ويتكوّن من القوى المجاورة والولايات المتحدة. فيما الولايات المتحدة بدورها تعتبر خسارة أي من هذه القوى أو فقدان حقول النفط في الشرق الأوسط بمثابة نكسة كبرى. وهكذا على الرغم من أن توزّع القوى الثنائي القطب المعاصر مستقرّ أساساً، فإنه ينطوي على احتمال التحوّل إلى هياكل خطيرة ثلاثية الأقطاب.

العامل الثالث الذي يمكن أن يزعزع الاستقرار هو خطر استقطاب النظام الدولي ككل في معسكرين متعاديين. وفي مثل هذا الوضع، تصبح العلاقات الدولية مباراة ذات مجموع صفري، حيث ما يربحه أحد المعسكرين أو الكتلتين هو ما يخسره المعسكر الآخر. كان الحال كذلك قبل الحرب العالمية الأولى، عندما أشعلت التوتّرات الثانوية في البلقان حريقاً مدمّراً. لم يتطوّر مثل هذا الاستقطاب بعد (1980). فالحيّز السياسي لم ينغلق، بل على

عكس ذلك حيث أخذ العالم يصبح أكثر تعدّدية ببروز عدد من الجهات الفاعلة والقضايا الإقليمية. ولا تفيد نتائج الصراعات السياسية في آسيا وإفريقيا وسواهما إحدى القوتين العظميين أو الأخرى بحيث تجبر الأخرى على اتخاذ إجراء مضادّ حاسم. مع ذلك فإن ظهور قوى جديدة غير مستقرّة في الغالب فيما يسمى العالم الثالث، وانتشار الأسلحة النووية فيها، والصراعات فيما بينها يمكن أن تدخل القوتين العظميين في أوضاع شديدة التقلّب.

العامل الرابع الذي يمكن أن يزعزع الاستقرار هو خطر تورّط القوى الكبرى في طموحات الحلفاء الصغار ومصاعبهم. لقد كانت طموحات كورِنثيا، حليفة إسبارطة، واستفزازها أثينا السبب الذي أدى إلى نشوب الحرب الكبرى بين الرابطتين البيلوبونيزية والديلية. كما أن مصاعب النمسا، حليفة ألمانيا، المبتلاة بإمبراطورية مضمحلّة متعدّدة الإثنيات، هي التي أوصلت إلى الحرب العالمية الأولى. وفي كلا هاتين الحالتين لم يكن بوسع القوة الكبرى احتمال هزيمة حليفها الصغير أو تفكّكه. ومن حسن الحظ أن هذه المخاطر لا تبدو وشيكة اليوم. فعلى الرغم من أن بعض حلفاء القوتين العظميين لديهم طموحات غير محقّقة و/أو مشاكل سياسية خاصة بهم، فمن غير المرجّح أن تؤدّي إلى وقوع سلسلة من الأحداث غير المواتية التي تحدث صراعاً بين القوتين العظميين؛ ويرجع ذلك إلى أن هؤلاء الحلفاء ليسوا مستقلّين بالقدر الكافي وأن القوتين العظميين تعتمدان على نفسيهما بالقدر الكافي (Waltz, 1979). غير أن على المرء ألا يتعجّل في استبعاد هذا الخطر المحتمل. فوقوع مجابهة صينية روسية، أو ثورات عمالية في أوروبا الشرقية، أو عدم استقرار سياسي بين حلفاء أميركا في أوروبا الغربية والشرق الأوسط يمكن أن يشكّل تهديداً للنظام الدولي.

العامل الخامس الذي يمكن أن يزعزع الاستقرار هو خطر فقدان السيطرة على التطوّرات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية. فحقب التغيّر الثوري السريع داخل الأمم وفيما بينها تنشئ غموضاً ومخاوف تقود النخب السياسية في القوى

العظمى إلى إساءة الحساب. الحروب على الهيمنة لا تؤذن بحدوث تغيّرات في العلاقات السياسية بين الدول فحسب، وإنما تحدث في الغالب اضطرابات اجتماعية واقتصادية أيضاً. فالحرب العالمية الأولى، كما بيّن هاليفي (Halévy, 1965, p. 212)، مثّلت انهياراً للنظام الأوروبي الاجتماعي والاقتصادي المضمحلّ. وتشير أزمة العالم الرأسمالي في الثمانينيات (1980يات) (ارتفاع معدّل التضخّم، وارتفاع مستوى البطالة، وانخفاض معدّل النموّ الاقتصادي) وأزمة العالم الشيوعي التي لا تقل عنها حدّة (كما تتمثّل في ثورة العمّال في بولندا) إلى توتّرات كبرى في كلا النظامين.

على الرغم من إطلاق اسم عصر الاضطراب السياسي على العقود التي تلت الحرب العالمية الثانية، فإن النظام الدولي في تلك الفترة تميّز في الواقع بمرونة ملحوظة. فقد استوعب عدداً من التطوّرات الكبرى: عملية غير مسبوقة للتحرّر من الاستعمار، وتغيّرات تكنولوجية سريعة، وظهور قوى جديدة (الهند والبرازيل والصين)، وثورات اجتماعية سياسية في البلدان النامية، وصدمات كبرى للاقتصاد العالمي، وانبعاث الحضارات غير الغربية. مع ذلك فإن الإطار الأساسي للنظام الدولي تكوّن من كتلتين مركزيتين ومحيط كبير غير منحاز حافظ على حاله إلى حدّ كبير.

تعزّز هذا الاستقرار النسبي للنظام بالاستقرار الداخلي للقوتين المسيطرتين. وخلافاً للأوضاع التي سادت قبل الحربين العالميتين الأولى والثانية، لم تمزّق الصراعات الطبقية أو الوطنية أياً من القوتين. وعلى الرغم من أن النزاع العرقي في الولايات المتحدة والمشاكل الإثنية في روسيا تحدث توتّرات في كلا المجتمعين، فإن هذه المصاعب الداخلية تبهت أمام النضالات القومية في الإمبراطورية النمساوية المجرية في سنة 1914 والصراعات الطبقية الحادة في القوى الأوروبية في الثلاثينيات (1930يات). ويساعد الاستقرار الداخلي الأساسي في الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي اليوم في ضمان ألا تؤدي الاضطرابات الثورية في هذين المجتمعين إلى إحداث

اضطراب في النظام الدولي.

مع ذلك من الحماقة الاقتناع بالاستقرار الاجتماعي الذي يقوم عليه النظام. فحدوث فترة طويلة من النموّ الاقتصادي المحدود يمكن أن تضعف الاستقرار السياسي للولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي. ولعل التهديد الأكثر احتمالاً لاستقرار العالم هو التطوّرات غير المواتية في المناطق الطرفية المهمة، لا سيما أوروبا الشرقية والشرق الأوسط. فاعتماد الاتحاد السوفياتي على الكتلة الشرقية التابعة واعتماد الغرب على نفط الشرق الأوسط عاملان مقلقان في السياسة العالمية المعاصرة. ويشكّل الحفاظ على الاستقرار في هاتين المنطقتين تحدياً هائلاً. وثمة خطر مستمر آخر وهو احتمال انخراط إحدى القوتين العظميين أو كليهما في مغامرات خارجية لإضعاف المعارضة الداخلية وتعزيز الوحدة الوطنية.

ومن الأسباب الأخرى للتفاؤل الحذر بشأن تجنّب الحرب على الهيمنة عدم ائتلاف الشقاقات السياسية والاقتصادية والإيديولوجية في العقود الأخيرة من القرن العشرين، وإنما حدوث إحداها في مواجهة الأخرى. في الماضي، كان الشرط المسبق للحرب على الهيمنة في العديد من الحالات ائتلاف القضايا السياسية والاقتصادية والإيديولوجية. ففي الفترات التي تسبق اندلاع حرب الهيمنة، يشتد الصراع لأن الأطراف المتصارعة تختلف معاً في كل الجبهات ولا تشترك سوى في قليل من المصالح لتخفيف العداوة. في مثل هذه الظروف تصبح التسوية في مجالات الاختلاف متزايدة الصعوبة بسبب ارتباطها بمجالات الخلاف الأخرى. ونتيجة لذلك يمكن أن تنتقل الخلافات في مجال ما إلى المجالات الأخرى، ويؤدي تشابك الخلافات إلى تفاقم الصراع. لقد كانت الحروب الكبرى في تاريخ العالم تميل لأن تكون صراعات سياسية واقتصادية وإيديولوجية في آن معاً.

لكن على الرغم من أن الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي يجدان

نفسيهما في صراع سياسي وإيديولوجي في الثمانينيات (1980يات)، فإن لهما مصلحة قوية في تجنّب الحرب النووية ووقف انتشار الأسلحة النووية. كما يشتركان في مصالح اقتصادية معينة، ولكلا البلدين صراعات اقتصادية عديدة مع حلفائهما السياسيين والاقتصاديين. وهكذا فإن هذا التشابك للمصالح والصراعات يشكّل مصدر استقرار. ومن المفارقة أن وجود اتحاد سوفياتي أقل أوتوقراطية يتحدّى الولايات المتحدة في الأسواق العالمية ويتنافس على الموارد الشحيحة سيكون، ومن المرجّح أن يصبح، عاملاً مزعزعاً للاستقرار. وربما يؤدي تراجع إنتاج النفط في الاتحاد السوفياتي أو الدخول السوفياتي إلى الأسواق العالمية إلى تغيّر هذا الوضع وارتفاع مستوى التوتّرات الاقتصادية.

الوضع المعاصر شاذّ إلى حد ما من حيث الطبيعة المتعدّدة لتحديد القوة المسيطرة في النظام. فموقع الولايات المتحدة يشهد تحدياً اقتصادياً من اليابان وأوروبا الغربية وأعضاء منظمة أوبك من جهة. ويأتي التحدي العسكري والسياسي من جهة أخرى من الاتحاد السوفياتي بشكل رئيسي[1]. وعلى الرغم من وجود كتّاب يعتقدون أن المواجهة الاقتصادية بين الولايات المتحدة وحلفائها تهدّد سلام العالم[2]، فإن موقف هذا الكتاب هو أن المواجهة الأميركية السوفياتية أسوأ المخاطر على الاستقرار الدولي. ومن هذا المنظور، فإن النتيجة الرئيسية للمنافسة الاقتصادية بين الولايات المتحدة وحلفائها هي إضعاف قدرة الولايات المتحدة على مواجهة التحدي السوفياتي؛ لكن إذا حوّلت اليابان وألمانيا الغربية إمكاناتهما إلى قدرات فعلية، يمكن عندئذ أن يطرأ تغيّر جذري على توازن القوى العسكرية والسياسية، وربما يكون لذلك نتائج مهمة غير منظورة.

(1) حدثت أوضاع مماثلة لكن ليست متطابقة في الماضي. على سبيل المثال، تعرّض التفوّق الهولندي في القرن السابع عشر إلى تهديد عسكري من الفرنسيين واقتصادي من البريطانيين.

(2) هذه هي أطروحة كالدور Kaldor (1978).

لذا يستطيع المرء أن يقول على الأقل إن الأهمية الطويلة المدى لتأثيرات التطوّرات المعاصرة على مستقبل النظام غامضة.

أخيراً، والأهم من ذلك كله، أن الحروب على الهيمنة يسبقها تغيّر نفسي مهم في التوقّعات الزمنية للشعوب. فغالباً ما اندلعت حروب الهيمنة بسب الخوف من التراجع النهائي وضعف القوة المتصوّر. وقد دفعت الرغبة في المحافظة على ما لدى المرء فيما لا تزال الأفضلية لصالحه القوى غير الآمنة والمتراجعة إلى التسبّب في حدوث حروب كبرى. وكان الغرض من هذه الحروب في الغالب تقليل الخسائر المحتملة وتعظيم مجموعة معينة من المكاسب.

ربما يكمن هنا السبب الأعظم للقلق في السنوات التالية مباشرة. ماذا سيكون ردّ الفعل الأميركي إذا تبيّن أن ميزان القوى يميل لمصلحة الاتحاد السوفياتي دون رجعة؟ ماذا سيكون الردّ السوفياتي على تهديد الحصار المتصوّر من الولايات المتحدة المنبعثة، والصين الصناعية، واليابان الدينامية، والإسلام المعادي، وأوروبا الشرقية غير المستقرّة، وحلف الناتو الحديث؟ وكيف يمكن أن تستجيب هذه القوة أو تلك (الولايات المتحدة اليوم وروسيا غداً) لإعادة التوزيع المستمرّة للقوى في العالم؟

تشكّل وجهتا النظر الإيديولوجيّتان للولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي عاملاً غير مقدّر على العموم في المحافظة على السلام العالمي في العقود القليلة الماضية. فكل من القوتين يؤيّد إيديولوجية تعد بالنصر الحتمي لنظامها وقيمها وتؤكّد أن التاريخ يقف إلى جانبها. الحرية والديمقراطية والاستقلال الوطني هي القوى الأقوى في العالم بالنسبة إلى الولايات المتحدة، فيما الشيوعية هي "موجة المستقبل" بالنسبة إلى الاتحاد السوفياتي. ويشكّل هذان المعتقدان المتخاصمان مصدراً للصراع ولطمأنة البلدين أيضاً. فعلى الرغم من الصدامات والخلافات، لم يشهد أي جانب الذعر الذي يسبق

الحروب الكبرى في التاريخ، وهو ذعر ينشأ عن الخوف من أن الوقت بدأ يعمل ضدّ أحدهما. ولم يشعر أي من البلدين بالحاجة إلى المخاطرة بكل شيء في الوقت الحاضر من أجل تجنّب الهزيمة المحتومة في المستقبل. ومن حسن طالع السلام العالمي أن الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي يؤمنان بأن منطق التطوّر التاريخي يعمل لصالحهما. وتعتقد كل قوة بأن القرن العشرين هو قرنها. غير أن أسس هذين الاعتقادين يعتريها الإجهاد.

في نهاية الحرب العالمية الثانية، احتلت الولايات المتحدة موقعاً متفوّقاً لا سابق له في النظام الدولي. ففي العقود الأولى من الفترة التالية للحرب، توسّعت قوتها ونفوذها إلى أن أوقفتها في النهاية أدغال جنوب شرق آسيا والتغيّرات الجوهرية في توزيع القوة الاقتصادية والعسكرية. وقد شكّلت إدارة الرئيس نيكسون حداً فاصلاً حيث كانت الأولى التي تتعامل مع التحدي الذي يشكّله تزايد انعدام التوازن بين الموقف الأميركي الدولي والقدرة الأميركية على تمويله. فعملت الولايات المتحدة على مواجهة التحدي عبر التراجع السياسي، ومساعي الانفراج مع الاتحاد السوفياتي، والتقارب مع الصين، وإنتاج مزيد من الموارد عبر إجراء تغييرات في السياسات الاقتصادية الداخلية والخارجية.

أصبحت المهمة الأساسية للولايات المتحدة في مجال الشؤون الدولية الاستجابة لتغيّر موقعها في العالم مع ظهور قوى جديدة على المسرح العالمي. فعليها إيجاد توازن بين قوتها والتزاماتها، إما بزيادة الأولى وإما بتخفيض الأخيرة وإما بائتلاف من الاثنين. ويجب ألا يكون ذلك مصدراً للخوف على الرغم من أنه تحدٍّ خطير. فقد نجحت قوى كبرى أخرى في هذه المهمة وبقيت محافظة على سلامة مصالحها الأساسية وقيمها. غير أن هناك خطراً من احتمال أن يولّد التحدي العسكري للاتحاد السوفياتي وتغيّر الحظوظ الاقتصادية للولايات المتحدة قلقاً شديداً لدى الشعب الأميركي. وعلى الرغم من وجود سبب أكيد للقلق من هذه المسائل، فإن الخطاب المبالغ فيه

بشأن التراجع النسبي للقوة والثروة الأميركية يمكن أن يؤدي بحد ذاته إلى الذعر والأعمال غير العقلانية.

على الرغم من التراجع النسبي، لا يزال الاقتصاد الأميركي الأقوى في العالم بل إنه يجعل الاقتصاد السوفياتي يبدو صغيراً. غير أن المجتمع الأميركي حمّل اقتصاده طلبات استهلاكية (عامة وخاصة على السواء) وطلبات حماية تتجاوز قدراته، فيما تباطأ الاستثمار الإنتاجي والإنتاجية الاقتصادية. وعلى الرغم من قدرة إدارة ريغان على إدخال زيادة كبيرة على النفقات الدفاعية لمواجهة التحدي السوفياتي في حقبة النموّ الاقتصادي المحدود، فإنها تفعل ذلك بتكلفة عالية على الاستهلاك والاستثمار أو كليهما. إن الخطر الملازم للتوسّع الضخم للنفقات العسكرية أنها ستكون تضخمية وستزيد من ضعف إنتاجية الاقتصاد[3]. لذا يحتّم رفاه الولايات المتحدة وأمنها على المدى الطويل التخصيص الحكيم للموارد بين مجالات الاستهلاك والحماية والاستثمار.

الاتحاد السوفياتي هو المتحدي الصاعد بطبيعة الحال، ويبدو أنه القوة الوحيدة التي يمكن أن تحل محل السيطرة الأميركية على النظام الدولي. وعلى الرغم من أن لنموّ القوة الروسية وتوسّعها جذوراً تاريخية عميقة، فقد تسارع تطوّر القوة الصناعية والعسكرية السوفياتية في العقود الأخيرة تسارعاً هائلاً. فصنع الاتحاد السوفياتي آلة عسكرية قوية من دولة كانت توشك أن تهزم وتنهار في الحرب العالمية الثانية. كما أنها تحتل موقعاً مركزياً في الكتلة البرية الأوراسية وتتمتّع بتفوّق عسكري تقليدي على الولايات المتحدة في مجالات مهمة. ومن الأسئلة الرئيسية في المستقبل هل يستطيع السوفيات ترجمة هذا التوسّع في القدرات العسكرية إلى مكاسب

(3) يمكن أن يكون لاقتراحات الإدارة زيادة الالتزامات الأميركية في الشرق الأوسط وسواها نتيجة مماثلة.

سياسية حاسمة في أوروبا وآسيا وسواهما من المناطق في العالم أو يرغبون في ذلك.

في غضون ذلك، أدى التراجع النسبي في القوة الأميركية واستمرار القيود على استخدام القوة العسكرية إلى حقبة من التعايش غير المريح بين القوتين العظميين. وقد يظهر أن عملية الانفراج غير السوية، إذا ما نجحت في نهاية المطاف، مثال غير مسبوق على التغيير السلمي[(4)]. وقد يدلّ ذلك على حدوث تغيّر من نظام عالمي يتمركز حول أميركا إلى نظام ثنائي القطب أكثر تساوياً، وربما إلى نظام عالمي متعدّد الأقطاب. فالتسوية الظاهرية لمسألتي ألمانيا وأوروبا الوسطى أضفت الاستقرار، في الوقت الحالي على الأقل، على مشكلة تقسيم الأراضي العالقة بين القوتين العظميين. والقضية الجوهرية في محادثات الحدّ من الأسلحة الاستراتيجية هي تثبيت استقرار سباق التسلّح على أساس التكافؤ الاستراتيجي. وتحبّذ القوّتان اتخاذ خطوات لتثبيط المزيد من انتشار الأسلحة النووية. لكن لا تزال هناك العديد من المشاكل الأخرى التي تتصادم فيها مصلحتا القوتين العظميين ويمكن أن تزعزع استقرار العلاقة بينهما. ومن الأمثلة على ذلك العدوان السوفياتي على أفغانستان، ويمكن بالطبع أن يؤدي صعود قوى أخرى إلى إضعاف هذا الهيكل الثنائي القطب على المدى الطويل.

الموقف الأميركي هو المهدّد حالياً بصعود الاتحاد السوفياتي. لكن على الاتحاد السوفياتي أن يتكيّف في العقود القادمة مع النموّ التفاضلي للقوة بين الدول. وقد يكون عبء التكيّف مع تحوّل النظام الدولي من ثنائي القطب إلى ثلاثي الأقطاب أو حتى متعدّد الأقطاب أكثر حدّة بالنسبة إلى الاتحاد

(4) يجب الإقرار بأن لدى الاتحاد السوفياتي والولايات المتحدة مفهومين مختلفين عن معنى الانفراج. فالانفراج بالنسبة إلى السوفيات لا يعني نهاية الصراع الطبقي أو الحركة التاريخية نحو انتصار الشيوعية. أما الانفراج فإنه غير قابل للقسمة بالنسبة إلى الولايات المتحدة: على الاتحاد السوفياتي ألا يستخدم الانفراج لتعزيز سيطرته السياسية على الأمم الأخرى.

السوفياتي مما هو بالنسبة إلى الولايات المتحدة. ففي أعقاب انهيار وحدة الإيديولوجية الشيوعية وبروز مركز إيديولوجي في بكين، وجد الاتحاد السوفياتي نفسه محاصراً بمراكز قوة صناعية محتملة ومتنامية. وعلى الرغم من امتلاكه قوة عسكرية غير مسبوقة، فقد يفقد اطمئنانه الإيديولوجي، كما أنه بطيء فيما يتعلّق بالنموّ الاقتصادي والتطوّر التكنولوجي. وإذا ما واصل جيرانه (اليابان وأوروبا الغربية والصين) النموّ في القدرة الاقتصادية والإمكانات العسكرية، فقد تصبح الميزة اللوجستية لروسيا بشغلها موقعاً مركزياً في القارة الأوراسية عبئاً سياسياً. وربما تمارس القوى النابذة تأثيرها على كل جوانب هذه الإمبراطورية المتعدّدة الإثنيات العظيمة الأخيرة عندما يطالب الجيران بمراجعة الوضع الراهن الإقليمي، وعندما تسعى الشعوب الخاضعة غير الروسية إلى مزيد من المساواة والاستقلالية. ويمكن أن تؤدي هذه التحديات الخارجية والداخلية إلى ظهور ردود فعل دفاعية من قبل النخبة السوفياتية الحاكمة.

قبل عدة سنوات، عزا إيرنست مندل، وهو ماركسي أوروبي كبير، تغيّر حظوظ الولايات المتحدة إلى قانون التنمية غير المتكافئة: "بعد أن استفادت الولايات المتحدة من قانون التنمية غير المتساوية، لمدة قرن، أصبحت الآن ضحيّتها" (Mandel, 1970, p. 7). وعلى نحو ذلك، يمكن أن يقدّم المرء الملاحظة نفسها فيما يتعلّق بحظوظ الاتحاد السوفياتي. فهذا القانون لا يحابي الرأسماليين أو الشيوعيين. وقد كتب أحد علماء السياسة الهنود، ملاحظاً التحدّي المتنامي الذي تشكّله الصين الشيوعية الموحّدة والنامية، أن التطوّر غير المتكافئ للاشتراكية يخلق تناقضات في النظام اليوم. وعبّر عن ذلك تشاترجي (Chatterjee, 1975, p. 8) على أفضل وجه بقوله: "يمكن أن يشكّل قانون التنمية غير المتكافئة الاشتراكي تهديداً أكبر للاتحاد السوفياتي من التهديد الذي يشكّله قانون التنمية غير المتكافئة الرأسمالي على الولايات المتحدة". وفي السنوات القادمة، ربما يحتاج البلدان إلى التكيّف مع عالم تنتشر فيه القوة بمعدّل غير مسبوق ليصبح متعدّد القوى.

ننهي هذه الخاتمة بملاحظة تفاؤلية حذرة. على الرغم من القوى الشديدة التي يمكن أن تؤدي إلى نشوب حرب على الهيمنة بين القوتين العظميين، فإن الشروط التاريخية لمثل هذه الحرب غير حاضرة سوى جزئياً. وتشكّل إعادة توزيع القوة العسكرية لصالح روسيا كدولة صاعدة في النظام الدولي واحتمال مزيد من إعادة التوزيع إلى دول أخرى تهديدات جدية لاستقرار النظام؛ ورداً على ذلك، ربما تتسبّب القوتان العظميان في وقوع سلسلة من الأحداث التي يستطيعان السيطرة عليها. غير أن هذه التطورات التي يمكن أن تزعزع الاستقرار يوازنها القيد الذي يفرضه وجود الأسلحة النووية، وتعدّدية النظام، والمنافع المتبادلة للتعاون الاقتصادي. ولعل المهمة الأسمى لرجال الدولة في العقود الأخيرة من القرن العشرين هي الاستفادة من القوى الإيجابية لعصرنا لإنشاء نظام دولي جديد أكثر استقراراً.

ثبت المراجع

Adams, Brooks. *The Law of Civilization and Decay: An Essay on History*. New York: Alfred A. Knopf, 1943.

Ames, Edward, and Rosenberg, Nathan. "Changing Technological Leadership and Industrial Growth." In *The Economics of Technological Change – Selected Readings,* edited by Nathan Rosenberg, p. 413 – 39. Middlesex, England: Penguin, 1971.

Amin, Samir. *Unequal Development – An Essay on the Social Formations of Peripheral Capitalism*. New York: Monthly Review Press, 1976.

Anderson, Perry. *Lineages of the Absolute State*. London: NLB, 1974.

Andreadēs, Andreas Michaēl. *A History of Greek Public Finance,* Vol. 1. Cambridge, Mass.: Harvard University Press, 1933.

Andreski, Stanislav. *Military Organization and Society*. Berkeley: University of California Press, 1971.

Aron, Raymond. *Peace and War – A Theory of International Relations*. Garden City, N.Y.: Doubleday, 1966.

"War and Industrial Society." In *War – Studies from Psychology, Sociology, Anthropology,* edited by Leon Bramson and George W. Goethals, pp. 351 – 394. New York: Basic Books, 1964.

The Imperial Republic. Englewood Cliffs, N.J.: Prentice-Hall, 1974.

Arrow, Kenneth J. *Social Choice and Individual Values*. 2nd ed. New Haven: Yale University Press, 1970.

Auster, Richard D., and Silver, Morris. *The State as a Firm: Economic Forces in Political Development*. Boston: Martinus Nijhoff, 1979.

Avineri, Shlomo. *Karl Marx on Colonialism and Modernization*. Garden City, N.Y.: Anchor Books, 1969.

Baechler, Jean. *Les Origines du capitalisme*. Paris: Editions Gallimard, 1971; English translation Oxford: Basil Blackwell, 1975.

Barnett, Correlli. *The Collapse of British Power*. New York: Morrow, 1972.

Barry, Brian. *Sociologists, Economists and Democracy*. London: Macmillan, 1970.

"Review of Robert A. Dahl and Edward R. Tufte, *Size and Democracy*." In *Government and Opposition* 9 (1974):492–503.

ed. *Power and Political Theory – Some European Perspectives*. London: John Wiley & Sons, 1976.

Baumol, William J. *Welfare Economics and the Theory of the State*. Cambridge, Mass.: Harvard University Press, 1965.

Bean, Richard. "War and the Birth of the Nation State." *Journal of Economic History* 33 (1973):203–21.

Becker, Gary. *The Economic Approach to Human Behavior*. Chicago: University of Chicago Press, 1976.

Beer, Francis A. *Peace Against War – The Ecology of International Violence*. San Francisco: W. H. Freeman, 1981.

Beitz, Charles. *Political Theory and International Relations*. Princeton: Princeton University Press, 1979.

Bendix, Reinhard, ed. *State and Society*. Berkeley: University of California Press, 1973.

Blaug, Mark. *Economic Theory in Retrospect*. 3rd ed. Cambridge University Press, 1978.

Boulding, Kenneth E. *The Organizational Revolution – A Study in the Ethics of Economic Organization*. New York: Harper & Row, 1953.

Conflict and Defense. New York: Harper & Row, 1963.

Bozeman, Adda. *Politics and Culture in International History*. Princeton: Princeton University Press, 1960.

Brodie, Bernard, ed. *The Absolute Weapon*. New York: Harcourt, Brace, Jovanovich, 1946.

Buchanan, James M. "An Individualistic Theory of Political Process." In *Varieties of Political Theory*, edited by David Easton, pp. 25–37. Englewood Cliffs, N. J.:Prentice-Hall, 1966.

Cost and Choice. Chicago: Markham Publishing, 1969.

and Tullock, Gordon. *The Calculus of Consent – Logical Foundations of Constitutional Democracy*. Ann Arbor: University of Michigan Press, 1962.

Bull, Hedley. "Limitations in Strategic Nuclear War." *The Listener* 69 (1963):147–9.

The Anarchical Society–A Study of Order in World Politics. New York: Columbia University Press, 1977.
Burns, Arthur Lee. *Of Powers and Their Politics–A Critique of Theoretical Approaches.* Englewood Cliffs, N. J.: Prentice-Hall, 1968.
Burton, John. *International Relations–A General Theory.* Cambridge University Press, 1965.
Carney, T. F. *The Economies of Antiquity–Controls, Gifts and Trade.* Lawrence, Kans.: Coronado Press, 1973.
Carr, Edward Hallett, *The Twenty Years' Crisis, 1919–1939. An Introduction to the Study of International Relations.* London: Macmillan, 1951.
Chatterjee, Partha. *Arms, Alliances and Stability: The Development of the Structure of International Politics.* New York: Halsted Press, 1975.
Choucri, Nazli, and North, Robert C. *Nations in Conflict–National Growth and International Violence.* San Francisco: W. H. Freeman, 1975.
Cipolla, Carlo M. *Guns, Sails and Empires–Technological Innovation and the Early Phases of European Expansion 1400–1700.* New York: Minerva Press, 1965.
ed. *The Economic Decline of Empires.* London: Methuen, 1970.
Clark, Colin. *The Conditions of Economic Progress.* London: Macmillan, 1957.
Clark, George. *War and Society in the Seventeenth Century.* Cambridge University Press, 1958.
Clough, Shepard B. *The Rise and Fall of Civilization.* New York: Columbia University Press, 1970.
Cohen, Benjamin J. *The Question of Imperialism, The Political Economy of Dominance and Dependence.* New York: Basic Books, 1973.
Organizing the World's Money. New York: Basic Books, 1977.
Cohen, Percey S. *Modern Social Theory.* New York: Basic Books, 1968.
Condliffe, J. B. *The Commerce of Nations.* New York: W. W. Norton, 1950.
Cox, Kevin R., Reynolds, David R., and Rokkan, Stein, eds. *Locational Approaches to Power and Conflict.* New York: John Wiley & Sons, 1974.
Curry, R. L., Jr., and Wade, L. L. *A Theory of Political Exchange–Economic Reasoning in Political Analysis.* Englewood Cliffs, N. J.: Prentice-Hall, 1968.
Cyert, Richard, and March, James G. *A Behavioral Theory of the Firm.* Englewood Cliffs, N. J.: Prentice-Hall, 1963.

Dahl, Robert, and Tufte, Edward. *Size and Democracy*. Stanford: Stanford University Press, 1973.

Dahrendorf, Ralf. *Class and Class Conflict in Industrial Society*. Stanford: Stanford University Press, 1959.

David, Paul H. and Melvin W. Reder, eds., *Nations and Households in Economic Growth – Essays in Honor of Moses Abramouitz*. New York: Academic Press, 1974.

Davis, Lance E., North, Douglass C., with the assistance of Smorodin, Calla. *Institutional Change and American Economic Growth*. Cambridge University Press, 1971.

Deane, Phyllis. *The Evolution of Economic Ideas*. Cambridge University Press, 1978.

Demsetz, Harold. "Toward a Theory of Property Rights." *American Economic Review, Papers and Proceedings* 57 (1967):347 – 59.

de Romilly, Jacqueline. *The Rise and Fall of States According to Greek Authors*. Ann Arbor: University of Michigan Press, 1977.

Dolan, Michael B., and Tomlin, Brian W. "First World – Third World Linkages: External Relations and Economic Development." *International Organization* 34 (1980):41 – 63.

Doran, Charles F. *The Politics of Assimilation – Hegemony and Its Aftermath*. Baltimore: Johns Hopkins Press, 1971.

and Wes Parsons, "War and the Cycle of Relative Power." *The American Political Science Review* 74 (1980):947–65.

Dore, Ronald. "The Prestige Factor in International Affairs" *International Affairs* 51 (1975):190 – 207.

Downs, Anthony. *An Economic Theory of Democracy*. New York: Harper & Row, 1957.

Inside Bureaucracy. Boston: Little, Brown, 1967.

Dunn, Frederick Sherwood. *Peaceful Change: A Study of International Procedures*. New York: Council on Foreign Relations, 1937.

Dupré, Louis. "Idealism and Materialism in Marx's Dialectic." *Review of Metaphysics* 30 (1977):649 – 85.

Easton, David. *The Political System: An Inquiry into the State of Political Science*. New York: Alfred A. Knopf, 1953.

Eisenstadt, S. N., ed. *The Decline of Empires*. Englewood Cliffs, N. J.: Prentice-Hall, 1967.

Elvin, Mark. *The Pattern of the Chinese Past*. Stanford: Stanford University Press, 1973.

Fairbank, John K., Reischauer, Edwin O., and Craig, Albert M. *East Asia – The Modern Transformation*. Boston: Houghton Mifflin, 1965.

Falk, Richard A. *This Endangered Planet: Prospects and Proposals for Human Survival.* New York: Random House, 1971.

Feuer, Lewis S., *Marx and the Intellectuals–A Set of Post-Ideological Essays* Garden City, N. Y.: Doubleday, 1969.

Field, Alexander James. "What is wrong with Neoclassical Institutional Economics." Unpublished. October, 1979.

Fischer, Eric. *The Passing of the European Age–A Study of the Transfer of Western Civilization and Its Renewal in Other Continents.* Cambridge, Mass.: Harvard University Press, 1948.

Frey, Bruno S. *Modern Political Economy.* New York: John Wiley & Sons, 1978.

Frohlich, Norman, Oppenheimer, Joe A., and Young, Oran R. *Political Leadership and Collective Goods.* Princeton: Princeton University Press, 1971.

Galtung, Johan. "A Structural Theory of Aggression." *Journal of Peace Research* 1 (1964):95–119.

Gerschenkron, Alexander. *Economic Backwardness in Historical Perspective, A Book of Essays.* Cambridge, Mass.: Belknap, Harvard University Press, 1962.

Gilbert, Felix. *To the Farewell Address–Ideas of Early American Foreign Policy.* Princeton: Princeton University Press, 1961.

Gilbert, Felix, ed. *The Historical Essays of Otto Hintze.* New York: Oxford University Press, 1975.

Gilpin, Robert. *France in the Age of the Scientific State.* Princeton: Princeton University Press, 1968.

"Economic Interdependence and National Security in Historical Perspectives." In *Economic Issues and National Security,* edited by Klaus Knorr and Frank N. Trager, pp. 19–66. Lawrence, Kans.: Regents Press of Kansas, 1977.

U.S. Power and the Multinational Corporation. New York: Basic Books, 1975.

Gould, J. D. *Economic Growth in History–Survey and Analysis.* London: Methuen, 1972.

Grant, Michael. *The Climax of Rome, the Final Achievements of the Ancient World.* London: Weidenfeld and Nicolson, 1968.

Greenstein, Fred I., and Polsby, Nelson W. *Handbook of Political Science.* 8 vols. Reading, Mass.: Addison-Wesley, 1975.

Haas, Ernst. *Beyond the Nation-State–Functionalism and International Organization.* Stanford: Stanford University Press, 1964.

Haas, Michael. *International Conflict.* Indianapolis: Bobbs-Merrill, 1974.

Hackett, John, et al. *The Third World War–August 1985*. New York: Macmillan, 1978.
Halévy, Elie. *The Era of Tyrannies*. New York: Doubleday, 1965.
Harsanyi, John. "Explanation and Comparative Dynamics in Social Science." *Behavioral Science* 5 (1960):136–45.
"Rational-Choice Models of Political Behavior vs. Functionalist and Conformist Theories." *World Politics* 21 (1969):513–38.
Hart, Hornell. "Technology and the Growth of Political Areas." In *Technology and International Relations*, edited by William Ogburn, pp.28–57. Chicago: University of Chicago Press, 1949.
Hart, Jeffrey A. "Power and Polarity in the International System." Unpublished. August, 1979.
and Cowhey, Peter F. "Theories of Collective Goods Reexamined." *Western Political Quarterly* 30 (1977):351–62.
Haskel, Barbara G. *The Scandinavian Option*. Oslo: Universitetforlaget, 1976.
Hauser, Henri. *Economie et diplomatie–les conditions nouvelles de la politique étrangère*. Paris: Librairie du Recueil Sirey, 1937.
Hawtrey, Ralph G. *Economic Aspects of Sovereignty*. London: Longmans, Green, 1952.
Heilbroner, Robert L., and Thurow, Lester C. *The Economic Problem*. Englewood Cliffs, N. J.: Prentice-Hall, 1978.
Herskovits, Melville. *Economic Anthropology–A Study in Comparative Economics*. New York: Alfred A. Knopf, 1952.
Herz, John H. *Political Realism and Political Idealism*. Chicago: University of Chicago Press, 1951.
Hicks, John. *A Theory of Economic History*. London: Oxford University Press, 1969.
"The Future of Industrialism." *International Affairs* 50 (1974):211–28.
Hinsley, F. H. *Power and the Pursuit of Peace–Theory and Practice in the History of Relations Between States*. Cambridge University Press, 1963.
Hirsch, Fred, Doyle, Michael, and Morse, Edward. *Alternatives to Monetary Disorder*. New York: McGraw-Hill, 1977.
Hirschman, Albert O. *Exit, Voice, and Loyalty–Responses to Decline in Firms, Organizations, and States*. Cambridge, Mass.: Harvard University Press, 1970a.
"The Search for Paradigms as a Hindrance to Understanding." *World Politics* 22 (1970b):329–43.
National Power and the Structure of Foreign Trade. Berkeley: Uni-

A Bias for Hope – Essays on Development and Latin America. New Haven: Yale University Press, 1971.

The Passions and the Interests – Political Arguments for Capitalism before Its Triumph. Princeton, N. J.: Princeton University Press, 1977.

Hoffmann, Stanley, ed. *Contemporary Theory in International Relations*. Englewood Cliffs, N. J.: Prentice-Hall, 1960.

"International Systems and International Law." In *The State of War – Essays on the Theory and Practice of International Politics*, edited by Stanley Hoffmann, pp. 88 – 122. New York: Praeger, 1965.

"Choices." *Foreign Policy* 12 (1973):3 – 42.

"An American Social Science: International Relations." *Daedalus* 1 (1977):41 – 60.

Primacy or World Order – American Foreign Policy since the Cold War. New York: McGraw-Hill, 1978.

Holsti, K. J. "Retreat from Utopia: International Relations Theory, 1945 – 70." *Canadian Journal of Political Science* 4 (1971): 165 – 77.

Holsti, Ole R., Siverson, Randolph M., and Alexander, George, eds. *Change in the International System*. Boulder, Colo.: Westview Press, 1980.

Huntington, Samuel P. *Political Order in Changing Societies*. New Haven: Yale University Press, 1968.

"The Change to Change." *Comparative Politics* 3 (1971):283 – 322.

"The Democratic Distemper." *The Public Interest* 41 (1975):9 – 38.

Ibn Khaldûn, *The Muqaddimah – An Introduction to History*. Princeton University Press, 1967.

Inkeles, Alex. "The Emerging Social Structure of the World." *World Politics* 27 (1975):467 – 95.

Jones, E. L. *The European Miracle: Environments, Economics, and Geopolitics in the History of Europe and Asia*. Cambridge University Press, 1981.

Kahler, Miles. "Rumors of War: The 1914 Analogy." *Foreign Affairs* 58 (1979 – 80):374 – 96.

Kaldor, Mary. *The Disintegrating West*. New York: Hill and Wang, 1978.

Kennedy, Gavin. *The Economics of Defence*. London: Faber and Faber, 1975.

Keohane, Robert O., and Nye, Joseph S. *Power and Interdependence – World Politics in Transition*. Boston: Little, Brown, 1977.

Keynes, John Maynard. *The Economic Consequences of the Peace*.

Kindleberger, Charles. "International Political Theory from Outside." In *Theoretical Aspects of International Relations*, edited by William T. R. Fox, pp. 69-82. Notre Dame: University of Notre Dame Press, 1959.

Kissinger, Henry A. *A World Restored—Metternich, Castlereagh and the Problems of Peace 1812-22*. Boston: Hougton Mifflin, 1957.

The Necessity for Choice—Prospects of American Foreign Policy. New York: Harper & Row, 1961.

Knei-Paz, Baruch. *The Social and Political Thought of Leon Trotsky*. Oxford: Clarendon Press, 1978.

Knorr, Klaus. *The Power of Nations—The Political Economy of International Relations*. New York: Basic Books, 1975.

Kratochwil, Friedrich V. *International Order and Foreign Policy—A Theoretical Sketch of Post-war International Politics*. Boulder, Colo.: Westview Press, 1978.

Kroeber, A. L. *Configurations of Culture Growth*. Berkeley: University of California Press, 1944.

Kuznets, Simon S. *Secular Movements in Production and Prices—Their Nature and Their Bearing upon Cyclical Fluctuations*. Boston: Houghton Mifflin, 1930.

Economic Change—Selected Essays in Business Cycles, National Income, and Economic Growth. New York: W. W. Norton, 1953.

Lane, Frederic C. "The Economic Meaning of War and Protection." *Journal of Social Philosophy and Jurisprudence* 7 (1942):254-70.

"Economic Consequences of Organized Violence." *The Journal of Economic History* 18 (1958):401-17.

Venice and History: The Collected Papers of Frederic C. Lane. Baltimore: Johns Hopkins University Press, 1966.

Venice—A Maritime Republic. Baltimore: Johns Hopkins University Press, 1973.

Lasswell, Harold D., and Kaplan, Abraham. *Power and Society—A Framework for Political Inquiry*. New Haven: Yale University Press, 1950.

Leibenstein, Harvey. *Economic Theory and Organizational Analysis*. New York: Harper & Row, 1960.

General X-Efficiency Theory and Economic Development. New York: Oxford University Press, 1978.

Lenin, V. I. *Imperialism—The Highest Stage of Capitalism*. New York: International Publishers, 1939.

Lewis, Bernard. *The Arabs in History*. New York: Harper & Row, 1966.

Lewis, W. Arthur. *The Theory of Economic Growth*. New York: Harper & Row, 1970.
Growth and Fluctuations 1870–1913. London: George Allen and Unwin, 1978.
Lippmann, Walter. *U.S. Foreign Policy: Shield of the Republic*. Boston: Little, Brown, 1943.
List, Friedrich. *National System of Political Economy*. Philadelphia: J. B. Lippincott, 1856.
Luard, Evan. *Types of International Society*. New York: Free Press, 1976.
Luttwak, Edward. *The Grand Strategy of the Roman Empire – From the First Century A.D. to the Third*. Baltimore: Johns Hopkins University Press, 1976.
Mackinder, Halford J. *Democratic Ideals and Reality*. New York: W. W. Norton, 1962.
Mandel, Ernest. *Europe vs. America – Contradictions of Imperialism*. New York: Monthly Review Press, 1970.
Mansfield, Edwin. *Microeconomics – Theory and Applications*. New York: W. W. Norton, 1979.
McKenzie, Richard B., and Tullock, Gordon. *The New World of Economics*. Homewood, Ill.: Richard D. Irwin, 1975.
McNeill, William H., *Past and Future*. Chicago: University of Chicago Press, 1954.
The Rise of the West. Chicago: University of Chicago Press, 1963.
A World History. London: Oxford University Press, 1967.
The Shape of European History. New York: Oxford University Press, 1974.
Manning, C.A.W., ed. *Peaceful Change–An International Problem*. New York: Macmillan, 1937.
Mansbach, Richard W., and Vasquez, John A. *In Search of Theory – A New Paradigm for Global Politics*. New York: Columbia University Press, 1981.
Mensch, Gerhard. *Stalemate in Technology – Innovations Overcome the Depression*. Cambridge, Mass.: Ballinger Publishing, 1979.
Mill, John Stuart. *A System of Logic*. 2 vols. London: Longmans, Green, Reader, and Dyer, 1875.
Milward, Alan S. *War, Economy, and Society, 1939–1945*. Berkeley: University of California Press, 1977.
Modelski, George. "Agraria and Industria: Two Models of the International System." *World Politics* 14 (1961):118–43.

Principles of World Politics. New York: Free Press, 1972.
"The Long Cycle of Global Politics and the Nation-State." *Comparative Studies in Society and History* 20 (1978):214–35.

Montesquieu. *Considerations on the Causes of the Greatness of the Romans and Their Decline*. New York: Free Press, 1965.

Moore, Barrington, Jr. *Political Power and Social Theory*. New York: Harper & Row, 1965.

Moore, Wilbert E. "Social Change." In *International Encyclopedia of the Social Sciences*, edited by David Sills, Vol. 14, pp. 365–75. New York: Crowell Collier and Macmillan, 1968.

Morgan, Edmund S. *The Birth of the Republic 1763–1789*. Chicago: University of Chicago Press, 1956.

Morgenthau, Hans J. *Politics among Nations*. New York: Alfred A. Knopf, 1973.
and Hook, Sidney, Hughes, H. Stuart, and Snow, C. P. "Western Values and Total War." *Commentary* 32 (1961):277–304.

Morse, Edwad L. *Modernization of International Relations*. New York: Free Press, 1976.

Mowat, R. B. *A History of European Diplomacy 1451–1789*. New York: Longmans, Green, 1928.

Mundell, Robert A., and Swoboda, Alexander K., eds. *Monetary Problems of the International Economy*. Chicago: University of Chicago Press, 1969.

Nisbet, Robert, ed. *Social Change*. New York: Harper & Row, 1972.

North, Douglass C. "Markets and Other Allocation Systems in History." *Journal of European Economic History* 6 (1977): 703–16.
and Thomas, Robert Paul. *The Rise of the Western World–A New Economic History*. Cambridge University Press, 1973.

Northrop, F. S. C. *The Logic of the Sciences and the Humanities*. New York: Macmillan, 1947.

Ogburn, William F., ed. *Technology and International Relations*. Chicago: University of Chicago Press, 1949.

Olson, Mancur, Jr. *The Logic of Collective Action*. New York: Schocken Books, 1968.
and Zeckhauser, Richard. "An Economic Theory of Alliances." *The Review of Economics and Statistics* 48 (1966):266–79.

Oman, Charles. *A History of the Art of War in the Middle Ages*. 2 vols. New York: Burt Franklin, 1924.

Organization for Economic Co-operation and Development (OECD). *Technical Change and Economic Policy*. Paris: OECD, 1980.

Organski, A. F. K. *World Politics*. New York: Alfred A. Knopf, 1968.

and Kugler, Jacek. *The War Ledger*. Chicago: University of Chicago Press, 1980.

Osgood, Robert E., and Tucker, Robert W. *Force, Order and Justice*. Baltimore: Johns Hopkins University Press, 1967.

Pareto, Vilfredo. *The Rise and Fall of the Elites*. Totowa, N. J.: Bedminster Press, 1968.

Perkins, Bradford. *The Great Rapprochement – England and the United States, 1895 – 1914*. New York: Atheneum, 1968.

Pettman, Ralph. *State and Class – A Sociology of International Affairs*. London: Croom Helm, 1979.

Plato. *The Republic of Plato*. New York: Oxford University Press, 1945.

Podhoretz, Norman. *The Present Danger*. New York: Simon and Schuster, 1980.

Polanyi, Karl. *The Great Transformation – The Political and Economic Origins of our Time*. Boston: Beacon Press, 1957.

Polybius. *The Histories of Polybius*. Vol. 1. Bloomington: Indiana University Press, 1962.

Porter, Brian, ed. *International Politics 1919–1969 – The Aberystwyth Papers*. London: Oxford University Press, 1972.

Posner, Richard A. *Economic Analysis of Law*. Boston: Little, Brown, 1977.

Public Finance 26 (1971):1 – 105.

Quester, George. *Offense and Defense in the International System*. New York: John Wiley & Sons, 1977.

Rader, Trout. *The Economics of Feudalism*. New York: Gordon & Breach, 1971.

Randle, Robert. *The Origins of Peace – A Study of Peacemaking and the Structure of Peace Settlements*. New York: Free Press, 1973.

Reynolds, Charles. *Theory and Explanation in International Politics*. London: Martin Robertson, 1973.

Riker, William H. *The Theory of Political Coalitions*. New Haven: Yale University Press, 1962.

Robbins, Lionel. *Money, Trade and International Relations*. New York: St. Martin's Press, 1971.

Roberts, Michael. *The Military Revolution 1560 – 1660*. Belfast: Boyd, 1956.

Rogowski, Ronald. "Rationalist Theories of Politics: A Midterm Report." *World Politics* 30 (1978):296 – 323.

Rosecrance, Richard. *Action and Reaction in World Politics – International Systems in Perspective*. Boston: Little, Brown, 1963.

Rostow, W. W. *Politics and the Stages of Growth*. Cambridge University Press, 1971.

Getting from Here to There. New York: McGraw-Hill, 1978.

Why the Poor Get Richer and the Rich Slow Down: Essays in the Marshallian Long Period. Austin: University of Texas Press, 1980.

Roumasset, James A. "Induced Institutional Change, Welfare Economics, and the Science of Public Policy." Working paper series No. 46, Department of Economics, University of California, Davis, October 1974.

Russett, Bruce M., ed. *Economic Theories of International Politics*. Chicago: Markham Publishing, 1968.

Samuelson, Paul A. "The Pure Theory of Public Expenditure." *Review of Economics and Statistics* 36 (1954):387–9.

Economics–An Introductory Analysis. 7th ed. New York: McGraw-Hill, 1967.

Schlesinger, James R. *The Political Economy of National Security–A Study of the Economic Aspects of the Contemporary Power Struggle*. New York: Praeger, 1960.

Capitalism, Socialism and Democracy. New York: Harper & Row, 1962.

"The Crisis of the Tax State." In *International Economic Papers*. No. 4, pp. 5–38. London: Macmillan, 1954a.

History of Economic Analysis. New York: Oxford University Press, 1954b.

Schurman, Herbert Franz. *Ideology and Organization in Communist China*. 2nd ed. Berkeley: University of California Press, 1968.

Seabury, Paul, ed. *Balance of Power*. San Francisco: Chandler Publishing, 1965.

Seeley, John. *The Expansion of England–Two Courses of Lectures*. Boston: Little, Brown, 1905.

Silver, Morris. *Affluence, Altruism, and Atrophy*. New York: New York University Press, 1980.

Simon, Herbert A. *Models of Man–Social and Rational*. New York: John Wiley & Sons, 1957.

Singer, J. David, et al. *Explaining War*. Beverly Hills: Sage Publications, 1979.

Smart, Ian. "The Great Engines: The Rise and Decline of a Nuclear Age." *International Affairs* 51 (1975):544–53.

Smith, Adam. *The Wealth of Nations*. New York: Modern Library, 1937.

Spengler, Joseph J. "Theories of Socio-Economic Growth." In *Problems*

in the Study of Economic Growth, pp. 46–114. New York: National Bureau for Economic Research, 1949.

Sprout, Harold, and Sprout, Margaret. *Foundations of International Politics*. Princeton: D. Van Nostrand, 1962.

"The Dilemma of Rising Demands and Insufficient Resources." *World Politics* 20 (1968):660–93.

Toward a Politics of the Planet Earth. New York: Van Nostrand Reinhold, 1971.

"National Priorities: Demands, Resources, Dilemmas." *World Politics* 24 (1972):293–317.

Steinbruner, John D. *The Cybernetic Theory of Decision–New Dimensions of Political Analysis*. Princeton: Princeton University Press, 1974.

Strachey, John. *The End of Empire*. New York: Frederick A. Praeger, 1964.

Strayer, Joseph R. *On the Medieval Origins of the Modern State*. Princeton: Princeton University Press, 1970.

Syme, Ronald. *The Roman Revolution*. Oxford: Clarendon Press, 1939.

Taagepera, Rein. "Growth Courses of Empires." *General Systems* 13 (1968):171–5.

Taylor, Michael. *Anarchy and Cooperation*. New York: John Wiley & Sons, 1976.

Teggart, Frederick J. *Rome and China; A Study of Correlations in Historical Events*. Berkeley: University of California Press, 1939.

Theory and Processes of History. Berkeley: University of California Press, 1941.

Thucydides. *The Peloponnesian War*. New York: Modern Library, 1951.

Tilly, Charles, ed. *The Formation of National States in Western Europe*. Princeton: Princeton University Press, 1975.

Tolstoy, L. N. *War and Peace*. 2 vols. Baltimore: Penguin Books, 1961.

Toynbee, Arnold J. *Survey of International Affairs 1930*. London: Oxford University Press, 1931.

A Study of History. Vols. 3 and 12. London: Oxford University Press, 1961.

Tucker, Irwin St. John. *A History of Imperialism*. New York: Rand School of Social Science, 1920.

Tucker, Robert W. *The Inequality of Nations*. New York: Basic Books, 1977.

Tullock, Gordon. *The Politics of Bureaucracy*. Washington, D. C.: Public Affairs Press, 1965.

Veblen, Thorstein. *Imperial Germany and the Industrial Revolution.* New York: Viking Press, 1939.

Vernon, Raymond. *Sovereignty at Bay–The Multinational Spread of U.S. Enterprises.* New York: Basic Books, 1971.

Viner, Jacob. *The Long View and the Short: Studies in Economic Theory and Policy.* New York: Free Press, 1958.

von Ranke, Leopold. "The Great Powers." In *Leopold Ranke–The Formative Years,* edited by Theodore H. von Laue, pp. 181–218. Princeton: Princeton University Press, 1950.

Walbank, F. W. *The Awful Revolution: The Decline of the Roman Empire in the West.* Liverpool: Liverpool University Press, 1969.

Waldman, Sidney R. *Foundations of Political Action–An Exchange Theory of Politics.* Boston: Little, Brown, 1972.

Wallace, Michael David. *War and Rank Among Nations.* Lexington, Mass.: D. C. Heath, 1973.

Wallerstein, Immanuel. *The Modern World System–Capitalist Agriculture and the Origins of the European World-Economy in the Sixteenth Century.* New York: Academic Press, 1974.

Waltz, Kenneth N. *Man, the State and War.* New York: Columbia University Press, 1959.

Theory of International Politics. Reading, Mass.: Addison-Wesley, 1979.

"The Spread of Nuclear Weapons" Unpublished. March, 1981.

Weber, Max. *Economy and Society, An Outline of Interpretive Sociology.* 3 vols. New York: Bedminster Press, 1968.

Wesson, Robert G. *The Imperial Order.* Berkeley: University of California Press, 1967.

State Systems–International Pluralism, Politics, and Culture. New York: Free Press, 1978.

White, Lynn, Jr. *Medieval Technology and Social Change.* London: Oxford University Press, 1964.

Wight, Martin. "Why Is There No International Theory?" In *Diplomatic Investigations: Essays in the Theory of International Politics,* edited by Herbert Butterfield and Martin Wight, pp. 17–34. London: George Allen and Unwin, 1966.

Systems of States, edited by Hedley Bull. Leicester: Leicester University Press, 1977.

Power Politics, edited by Hedley Bull and Carsten Holbraad. London: Penguin Books, 1979.

Wiles, P. J. D. *Economic Institutions Compared.* New York: John Wiley & Sons, 1977.

Wilson, Charles. *England's Apprenticeship, 1603 – 1763*. London: Longmans, 1965.

Economic History and the Historian – Collected Essays. London: Weidenfeld and Nicolson, 1969.

Wittfogel, Karl. *Oriental Despotism: A Comparative Study of Total Power*. New Haven: Yale University Press, 1957.

Wohlstetter, Albert. "Theory and Opposed-Systems Design." In *New Approaches to International Relations*, edited by Morton A. Kaplan, pp. 19 – 53. New York: St. Martin's Press, 1968.

Wolfers, Arnold, and Martin, Laurence W., eds. *The Anglo-American Tradition in Foreign Affairs: Readings from Thomas More to Woodrow Wilson*. New Haven: Yale University Press, 1956.

Wolin, Sheldon S. *Politics and Vision – Continuity and Innovation in Western Political Thought*. Boston: Little, Brown, 1960.

Wright, Quincy. *A Study of War*. 2 vols. Chicago: University of Chicago Press, 1942.

Young, Oran. *The Politics of Force – Bargaining During International Crises*. Princeton: Princeton University Press, 1968.

"The Perils of Odysseus: On Constructing Theories of International Relations." *World Politics* 24 (Supplement) (1972):179 – 203.

"Anarchy and Social Choice: Reflections on the International Polity." *World Politics* 30 (1978):241 – 63.

الحرب

السياس

رو

عم

الحرب والتغيير في السياسة العالمية

روبرت غيلبن

ترجمة

عمر سعيد الأيوبي



لتغيير
العالمية

إلى القارئ نظرية جديدة مهمة عن تغيَر
تفكيرنا في العلاقات الدولية. يرى الدكتور
تتغيّر على مرّ آلاف السنين. وهو يستخدم
يد القوى التي تُحدث التغيير في النظام
في النظام الدولي وعلى نتيجة عدم التكافؤ
والعسكرية - يضعف أسس النظام القائم لأن
ام وتزايداً في منافع ذلك. ونتيجة ذلك، كما
ر في النظام من خلال التوسّع الإقليمي أو
استمرار التغيير المنافع الحدية الناتجة عنه.
أ لمصالحها، فإنها ستسعى إلى تحقيق ذلك -
دلة، وإما بإعادة توزيع الثروة والقوة وفقاً

جامعة برنستون.

دار الكتاب العربي

بيروت - لبنان


9 789953 278698